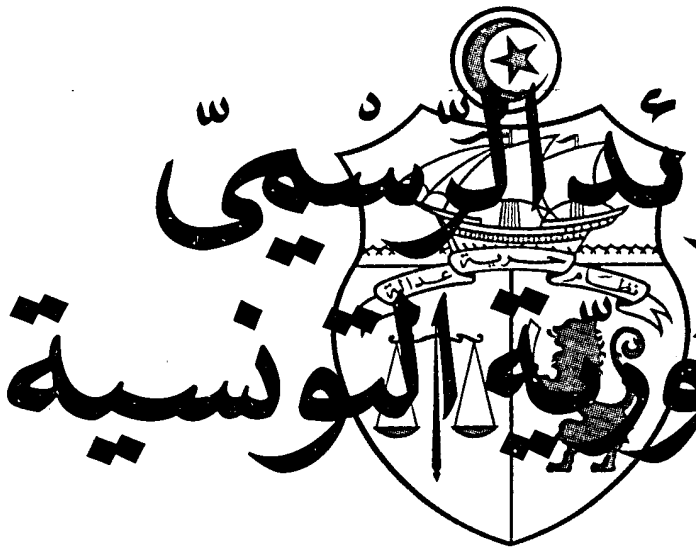

الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثالثة والستون | 63 | الثلاثاء 22 والأربعاء 23 والخميس 24 جويلية 2025

المحتوى

I . الثلاثاء 22 جويلية 2025

1- افتتاح الجلسة..... 5146

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 5146

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط..... 5146

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 5169

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 5180

6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي.... 5184

II . الأربعاء 23 جويلية 2025

7- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي..... 5189

8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 5212

9- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 5225

10- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول غزة.... 5231

11- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي.... 5232

III . الخميس 24 جويلية 2025

12- استئناف الجلسة..... 5238

13- عرض ومناقشة مقترحي القانونين المتعلقين بتنقيح الفصل 96 وبعض أحكام المجلة الجزائية..... 5239

14- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترحي القانونين 5266

15- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترحي القانونين. 5274

16- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 68 لعيد الجمهورية..... 5276

17- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي.... 5276

18- رفع الجلسة..... 5278

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 22 جويلية 2025 وتواصلت يومي الأربعاء والخميس 23 و24 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر.

I . الثلاثاء 22 جويلية 2025

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب وقبل أن ننطلق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

انتهاء التصويت، الحضور: 102، النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة لأيام الثلاثاء والأربعاء والخميس 22 و23 و24 جويلية 2025 والذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 16 جويلية 2025 تباعا النقاط التالية:

1. النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 2 لسنة 2025.

2. النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي عدد 65 لسنة 2025 وذلك عملا بأحكام الفصول 67و75 و89 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

3. النظر في مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام من المجلة الجزائية،

هذا ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع القانونين ومشروع القانون يخضع الى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون عدد 2 لسنة 2025 لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز.

السيدات والسادة النواب،

باسمكم جميعا وأرحب بفوج الصداقة للكشافة التونسية بجهة صفاقس الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب (تصفيق) ويحضرون جانبا من هذه الجلسة العامة فمرحبا بهم.

إذن نشرع في أعمالنا والمصدح للجنة. تفضل.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط

السيد محمد بن حسين، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوف مجلس نواب الشعب،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق له،

تقرير لجنة المالية والميزانية يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط (عدد 2025/02)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

1 ـ تقديم عام:

يحتل قطاع الفسفاط مكانة بارزة في الاقتصاد التونسي حيث أنه يساهم بنسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويمثل حاليا 6 % من الصادرات التونسية مقابل 10 % بالنسبة إلى سنة 2010. ويعود التراجع المسجّل إلى الإشكاليات الهيكلية التي تواجهها شركات إنتاج وتحويل مادة الفسفاط المتمثلة على التوالي في كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيمائي التونسي والشركة التونسية ـ الهندية للأسمدة، وكذلك الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

ويتم نقل الفسفاط بشكل أساسي عن طريق السكك الحديدية، حيث يمثل نشاط النقل الحديدي للفسفاط حوالي 40 % من مداخيل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من خلال نقل ما لا يقل عن 8 ملايين طن في السنة خلال الفترة السابقة لسنة 2011، لينخفض هذا النشاط بعد ذلك بصفة ملموسة بالتوازي مع تدني نسق الإنتاج.

وقد تولت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال سنة 2023 نقل حوالي 1,7 مليون طن من الفسفاط وهو ما يمثل قرابة 58 % من إنتاج هذه المادة.

وأمام الصعوبات التي يمرّ بها قطاع إنتاج الفسفاط ومشتقاته فإن جميع المجهودات ترمي إلى استرجاع مكانته على المستوى المحلي والعالمي. وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج يهدف إلى إنتاج 6 مليون طن من الفسفاط التجاري في أفق سنة 2025 ويعدّ النقل الحديدي الخيار الأنسب والحتمي للقيام بدور فعال في تأمين نقل هذه المادة ومستلزمات تصنيعها.

وبهدف تمكين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من تأمين نقل كامل الكميات المنتجة، توجّب إعداد برنامج استثماري شامل للنهوض بمنظومة نقل الفسفاط يرتكز على مشروع لإعادة تأهيل خطوط نقل الفسفاط بجميع مكوناتها واقتناء معدات النقل الضرورية، وهو الإطار الذي يندرج ضمنه إبرام اتفاقية القرض موضوع مشروع القانون المعروض.

2 ـ مبررات المشروع:

يمر النقل الحديدي للفسفاط بصعوبات هيكلية تفاقمت في السنوات الأخيرة مما أدى إلى عدم قدرة القطاع على القيام بدوره على الوجه الأكمل، الأمر الذي استوجب وضع خطة شاملة لاستعادة نسق نشاطه العادي.

وتتمثل أهم التحديات التي يتوجب تجاوزها في:

ـ تدهور الوضعية المالية للشركة بسبب تراجع نشاط نقل الفسفاط مما أثّر على جودة الخدمات المقدمة وعلى قدرة الشركة على تغطية مصاريف الاستغلال والقيام بالاستثمارات اللازمة والإيفاء بتعهداتها تجاه المزودين.

ـ اهتراء البنية التحتية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط وكثرة حوادث خروج القطارات على المسار.

ـ عدم تلاؤم الخصائص الفنية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط (قضبان 36 كغ/متر وقضبان 46 كلغ/ متر) مع المواصفات الفنية لمعدات الجر الحديثة التي تم اقتناؤها حيث تسجل القاطرات الجديدة (20 قاطرة DS بحمولة 20 طن) مشاكل في الاستغلال تتمثل في صعوبات العبور على هذه الخطوط القديمة والمهترئة المستغلة منذ 40 سنة دون تجديد وهو ما تسبب في أضرار للمعدات نفسها وكذلك للسكة ومكوناتها.

ـ عدم استغلال معدات الجر الحديثة وفقا لطاقتها مما اضطر الشركة لاستغلالها بالتوازي مع معدات الجر القديمة وتحمّل تكلفة صيانة وإصلاح هذه الأخيرة التي كان من المفروض الاستغناء عن استعمالها في نقل الفسفاط.

هذا مع العلم أن اقتناء هذه القاطرات، التي دخلت حيز الاستغلال منذ جانفي 2020، يعتبر عنصرا من عناصر برنامج تطوير نقل الفسفاط الذي شرعت في إنجازه الشركة بناء على مخرجات دراسة في الغرض والتي أفضت إلى ضرورة القيام باقتناء المعدات الجارة بالتوازي مع مشروع تجديد وتقوية الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط.

ـ الاستعداد لنقل كامل كميات الفسفاط المستخرجة من المناجم الحالية التي من المنتظر بحسب برنامج إنتاج شركة فسفاط قفصة، أن تستعيد النسق الأقصى لطاقتها الإنتاجية إضافة إلى دخول مراكز إنتاج جديدة حيز الاستغلال (أم الخشب).

ـ الاستعداد لتلبية الطلب الإضافي على نقل المواد الأولية اللازمة لتحويل الفسفاط (الكبريت) والمواد المصنعة (الأسمدة الكيمياوية) خاصة مع دخول مصنع التحويل "مظيلة 2" حيز الاستغلال.

3 ـ أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى:

ـ تجديد وتدعيم جزء من الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط لتحسين طاقتها في تحمل قطارات تنقل كميات أكبر من مادة الفسفاط ومشتقاته مما يقلّص في معدل مدة دوران المعدات ويمكّن من استغلالها بطريقة أجدى ويخفّض من كلفة النقل.

ـ الترفيع في طاقة الشركة لنقل كميات الفسفاط المنتجة والمحوّلة مما يساهم في تحقيق انتعاشة مالية لجميع الشركات ذات العلاقة بالقطاع من ناحية وعلى الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى.

ـ التقليص من كلفة صيانة السكة المستغلة في عدة أجزاء منها منذ 40 سنة دون تجديد.

ـ استغلال القاطرات الجديدة على خطوط شبكة نقل الفسفاط وتحسين مردوديتها باعتبار طاقتها للجر المقدرة بـ 3200 طن حمولة نافعة وذلك من خلال الترفيع في معدل تركيبة القطارات.

ـ المساهمة في التنمية الجهوية وخلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة.

ـ المحافظة على المحيط والاقتصاد في الطاقة وتخفيف العبء على البنية التحتية للطرقات والحد من الاكتظاظ المروري والحوادث.

ـ تحسين الميزان التجاري بتأمين نقل كميات أكثر من مادة الفسفاط والمواد الكيمياوية.

4 ـ مكونات المشروع والتكلفة المتوقعة:

تبعا لما تم تحديده من مكونات، من المنتظر أن تبلغ التكلفة الجملية للمشروع في حدود 165,53 مليون دولار أي ما يعادل 522,231 مليون دينار.

وتتمثل مكونات المشروع فيما يلي:

أ ـ أعمال مدنية بقيمة 145,68 مليون دولار أي ما يعادل 459,606 مليون دينار وتتمثل في:

- تجديد 190 كلم من السكة ذات الأولوية لشبكة الجنوب كما يلي:
  - 18 كلم من النقطة الكلومترية 396 إلى النقطة الكلومترية 414 على الخط 5،
  - 25 كلم من النقطة الكلومترية 0 إلى النقطة الكلومترية 25 على الخط 14،
  - 18,5 كلم من النقطة الكلومترية 0 إلى النقطة الكلومترية 18.5 على الخط 17،
  - 129 كلم من النقطة الكلومترية 0 إلى النقطة الكلومترية 129 على الخط 21.
- تركيز مصنع للعوارض الخراسانية

ب ـ خدمات استشارية (مراقبة ومتابعة الأشغال) بقيمة 4,8 مليون دولار أي ما يعادل 15.143 مليون دينار.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى كلفة عناصر المشروع، فقد تم تخصيص مبلغ احتياطي في حدود 10 % من الكلفة المتوقعة تبلغ فيمته 15,05 مليون دولار أي ما يعادل 47,481 مليون دينار.

ويعتبر هذا القسط مرحلة أولى من مشروع تجديد وتقوية الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط.

5 ـ موقع المشروع:

سيشمل المشروع جزءا من شبكة نقل الفسفاط الواقعة بالجنوب التونسي موزّعا على ولايات صفاقس (الخط 17) وقفصة (الخط 14 و21) وقابس (الخط 5 و21).

الجزء المعني باتفاقية القرض الذي سيموّله الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

- حوالي 50 كلم من ن ك 0 إلى ن ك 49.5 على الخط 21.

6 ـ قيمة القرض ومكوناته:

تقدّر قيمة القرض بـ 10مليون دينار كويتي ما يعادل 32,62 مليون دولار أمريكي و102,915 مليون دينار تونسي.

عناصر المشروع	التكلفة حسب العملات		
	مليون دينار كويتي	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
الأعمال المدنية تجديد خط السكة الحديدية رقم 21	**9,1**	**93,653**	**29,68**
احتياطي (9.8 %)	**0,9**	**9,262**	**2,94**
الإجمالي	**10**	**102,915**	**32,62**

وتجدر الإشارة إلى أن الجمهورية التونسية بصدد الحصول على قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك للمساهمة في تمويل الجزء المتبقي من المرحلة الأولى من المشروع إلى جانب القرض المسند سابقا من قبل الصندوق السعودي للتنمية وقرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية موضوع اتفاقية القرض المعروضة.

7 ـ الجهة المنفذة للمشروع:

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

8 ـ مدة إعداد وتنفيذ الأشغال:

سنتين بداية من تاريخ التعاقد مع شركة أو مجمع شركات المقاولة التي ستشرف على إنجاز المشروع بصيغة مفتاح في اليد.

9 ـ الشروط المالية للقرض:

سيتم منح هذا القرض حسب الشروط المالية التالية:

- عملة القرض: الدينار الكويتي،
- قيمة القرض: 10 مليون دينار كويتي ما يعادل 32,62 مليون دولار و102,915 مليون دينار تونسي،
- نسبة الفائدة: 2.5 %،
- فترة السداد: سبعة وعشرون سنة (27) منها أربع سنوات (4) إمهال.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 03 جويلية 2025 خصّصتها للاستماع إلى ممثّلين عن وزارتي الاقتصاد والتخطيط والصناعة والمناجم والطاقة وإلى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية والمدير العام للمجمع الكيميائي التونسي والمدير العام لشركة فسفاط قفصة حول مشروع هذا القانون كما استندت اللجنة إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وفي مستهل الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة بأن اتفاقية القرض المبرمة مع الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ قدره 206,250 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 55 مليون دولار و177,7 مليون دينار تونسي، حظت بموافقة مجلس نواب الشعب في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 12 جوان 2024 وهو تمويل تمّ رصده لتأهيل وتجديد جزء من خطوط السكك الحديدية التي تؤمّن نقل الفسفاط بهدف الترفيع في طاقة الشركة لنقل كميات أكبر من هذه المادّة، بالإضافة إلى جملة من الأهداف الرامية أساسا إلى النهوض

بهذا القطاع واسترجاع مكانته على المستوى المحلي والعالمي. وفي هذا الإطار، طلب تقديم توضيحات حول التقدّم في إنجاز مكوّنات هذا المشروع والسحوبات المنجزة وحول مردودية القرض المذكور وانعكاسه الإيجابي على تطوير نقل الفسفاط.

وفي تفاعلهم، تولّى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم بسطة حول الشروط المالية للقرض موضوع مشروع هذا القانون، مبيّنين أن مشروع تطوير وتجديد خطوط السكك الحديدية سيتم تمويله عن طريق ثلاثة قروض من طرف ثلاث جهات مانحة وهي الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وأشاروا أن الجزء الأول من التمويل يتمثّل في القرض الممنوح من الصندوق السعودي للتنمية والمقدّر بحوالي 206,250 مليون ريال سعودي أي ما يقارب 55 مليون دولار أمريكي وهي اتفاقية تم توقيعها خلال شهر فيفري 2024 وتمّت الموافقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 12جوان 2025، موضّحين أن آخر أجل لسحب هذا التمويل هو شهر جويلية 2028.

وفي ذات السياق، أكّدوا أن القرض موضوع مشروع هذا القانون يمثّل الجزء الثاني من التمويل ويقدّر بـ 10 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 32,62 مليون دولار و102,9 مليون دينار تونسي مع توظيف نسبة فائدة تقدّر بـ 2,5 % وفترة سداد بـ 27 سنة منها 4 سنوات إمهال، مشيرين إلى أنه تم توقيع اتفاقية القرض مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 20 نوفمبر 2024 وتم تحديد آخر أجل للسحب في 30 جوان 2029.

وأفادوا في هذا الخصوص، أنه تم استكمال خطة التمويل ثلاثية الأطراف من خلال التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية قرض بقيمة 16 مليون دينار تونسي مع الصندوق العربي وذلك بتاريخ 28 ماي 2025 مع توظيف نسبة فائدة بـ 3,75 % مع فترة سداد 30 سنة منها 4 سنوات إمهال، مشيرين إلى أن هذه الاتفاقية هي في طور العرض على مجلس إدارة الصندوق العربي قصد إتمام إجراءات التوقيع والنفاذ. كما قدّموا بيانات أوضحوا من خلالها أن نسبة الفائدة الموظفة على القروض ترتفع كلما كانت فترة السّداد أطول.

ومن جهته، أكّد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية أن مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية في طور استكمال لكامل التمويل المتعلّق بالمرحلة الأولى والثانية والثالثة، موضّحا أنه وقع الإعلان عن طلب العروض لتحديد مكاتب استشارة الخدمات التي سيتمّ تكليفها بإعداد كراسات الشروط التقنية ومتابعتها. كما بيّن أن عملية فرز المكاتب التي تقدّمت لهذا العرض أفضت إلى قائمة محدّدة ستقع إحالتها على المكتب السعودي لاختيار الجهة التي سيتمّ التعاقد معها. وأضاف أنه عند استكمال المرحلة الثالثة للتمويل سيتمّ المرور إلى مرحلة الإنجاز والتجسيد، مُشيرا إلى أن هذا العمل يتمّ بالتنسيق مع الأطراف المتدخّلة في المشروع على غرار الشركة الوطنية لفسفاط قفصة والشركة التونسية للمجمع الكيميائي ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

هذا وتولّى تقديم معطيات حول الصعوبات الهيكلية التي يُعاني منها نقل الفسفاط والمتمثّلة أساسا في عدم ملاءمة السكك الحديدية الحالية نظرا لتقادمها وعدم تحمّلها لنقل الفسفاط على مسافات طويلة وبالكميات الكافية، مُوضّحا أن هذا المشروع سيُمكّن من تأهيل السكك الحديدية لضمان نقل كميات من الفسفاط في ظروف جيّدة ممّا سينعكس إيجابيا على تحسين قدرة الإنتاج واسترجاع نسقه السابق وكذلك على تحويل هذه المادة.

وخلال النقاش، أكّد النواب على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بقطاع الفسفاط وتأمين نقله بالأساليب الحديثة طبقا للمعايير العالمية المعمول بها باعتباره قطاع استراتيجي حيوي يمكن أن يساهم في الحدّ من عجز الميزانية من خلال توفيره لعائدات هامة.

كما بين أحد النواب أن تطوير الفسفاط لا يتحقّق فقط من خلال تأمين نقله إلى مراكز التحويل عبر السكك الحديدية بل عن طريق النقل الهيدروليكي، مُوضّحا أن هناك دراسة تمّت في الغرض مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في إطار هذا التوجه الاستراتيجي وتمّ رصد 8 مليون دولار كهبة ممنوحة من البنك العالمي.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا،

نرحب مجددا بالسيد الوزير،

شكرا السيد المقرر،

هذا، ودعا عدد من النواب إلى ضرورة الاطلاع على تجارب مماثلة في العالم للاستفادة منها قصد تعصير قطاع الفسفاط، مشدّدين على ضرورة تظافر كل الجهود قصد القيام بإصلاح جذري لهذا القطاع من حيث معالجة كل الصعوبات والعودة إلى نسق الإنتاج المعهود، وأبرزوا أن دور قطاع الفسفاط رئيسي في إنعاش المالية العمومية وهو قطاع لا يرتبط فقط بالسكك الحديدية بل وكذلك بالمجمع الكيميائي التونسي مما يؤكد أن تطوير هذا القطاع يتطلب التنسيق بين الثلاثة أطراف (الشركة التونسية للمجمع الكيميائي، الشركة الوطنية لفسفاط قفصة والشركة الوطنية للسكك الحديدية.

ولاحظ نواب آخرون ضعف التمويلات الممنوحة لمثل هذه المشاريع التنموية ذات القيمة المضافة العالية، ودعوا إلى ضرورة تكريس سياسة التعويل على الذات كأحد أهم رهانات هذه المرحلة والحدّ من التمويلات الخارجية لتفادي تعميق المديونية ولضمان التعافي التدريجي للمالية العمومية. كما أكّدوا على ضرورة النهوض بقطاع النقل في إطار استراتيجية واضحة باعتبار أن دور النقل الحديدي لا يقتصر فقط على نقل الفسفاط بل يشمل نقل الحبوب والبضائع والمسافرين.

ومن جهة أخرى، بيّن النواب أن القرض الذي تمّت المصادقة عليه مع الصندوق السعودي للتنمية لم يكن موجّها لدعم نقل الفسفاط بل لإنقاذ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي تمرّ بصعوبات مالية وهيكلية، واستفسروا في هذا الإطار، عن الوضعية المالية والهيكلية الحالية لهذه الشركة. كما طلبوا مدّهم بالقوائم المالية لشركة السكك الحديدية وبمعطيات حول المردودية المحتملة لهذا القرض وحول استراتيجية هذه الشركة ورؤيتها المستقبلية لنقل البضائع والمنتوجات والركاب.

وفي هذا الصدد، استوضح النواب عن وضعية الأسطول الذي يتم استعماله لإنتاج وتحويل مادة الفسفاط وعن قدرة المجمع الكيميائي على تحقيق البرنامج المعلن عنه لإنتاج 6 مليون طن من

الفسفاط التجاري في سنة 2025. وطلبوا مدّهم بدراسات الجدوى المتعلقة بهذا المشروع وبمؤشّرات دقيقة حول مردوديته المالية والاقتصادية، مُستفسرين عن الحلول البديلة فيما يتعلق بالصيانة الدورية للخطوط الحديدية الحالية لضمان ديمومة الاستثمار. وأكدوا على ضرورة توضيح مجال ومراحل إنجاز هذا المشروع بالدقّة المطلوبة خاصة وأن العديد من المشاريع الاستثمارية تتعطّل بسبب تشعّب الإجراءات الإدارية وضعف المتابعة.

كما استفسروا عن آجال الإنجاز وعن دواعي ارتباط انطلاق الأشغال بتوفير كامل قيمة التمويل. ودعوا إلى تظافر كل الجهود لإيجاد السبل الكفيلة للترفيع في حجم إنتاج هذه المادة، مؤكدين على ضرورة احترام الآجال المحدّدة لانطلاق الأشغال والعمل على ضمان الحوكمة والشفافية في طريقة التعاطي مع الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع.

هذا، ودعا النواب إلى ضرورة إيلاء العناية اللازمة للبُعد الاجتماعي للعاملين في قطاع الفسفاط والعمل على توفير الحماية الصحية والتحفيزات اللازمة نظرا للآثار البيئية لإنتاج هذه المادة وانعكاس ذلك على تدهور جودة الحياة من حيث تلوّث الموارد المائية وتدمير المناطق الطبيعية وتدهور الظروف الصحية للعمال والمتساكنين. وفي هذا السياق، طالبوا بمدّهم بمعطيات حول الانعكاسات الاجتماعية والبيئية المنتظرة من مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية، متسائلين عن مدى تناغم هذا المشروع مع الاستراتيجية الوطنية للنقل الحديدي، إضافة إلى مدى التقدّم في وضع خطّة متكاملة تربط بين النقل الحديدي ونقل الفسفاط ونقل المسافرين والبضائع على نفس الشبكة.

وفي سياق متصل، أكدوا على ضرورة أن يتمّ تكريس التمييز الإيجابي للجهات خاصة الجهات المنتجة للفسفاط باعتبار التأثير البيئي والصحي لهذه المادة، موضحين أنه على الرغم من أن جهة قابس وصفاقس والصخيرة من بين الجهات التي تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الفسفاط إلا أنها تحتل جهويا المراتب الاولى في البطالة والمراتب الأخيرة في التغطية الصحية، إضافة إلى غياب الإسعافات الضرورية في الحوادث الشغلية. وشدّدوا في هذا الخصوص على ضرورة تفعيل دور المسؤولية المجتمعية.

من جهة أخرى، أكّد النواب على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للوظيفة التشريعية وكل الهياكل الرقابية لضمان حسن تنفيذ هذا المشروع، إضافة إلى العمل على التنسيق مع السلط المحلية لضمان مشاركتهم في إنجاز المشاريع التنموية.

وفي ردّه، بيّن الرئيس المدير العام للشركة التونسية للسكك الحديدية أن القرض موضوع مشروع القانون سيمكّن الشركة من تعزيز قدرتها على تأمين النقل واللوجستيات الحيوية المرتبطة بقطاع الفسفاط، مضيفا أن الأسطول الحالي يشكو من تقادم كبير، وسيتمّ العمل مستقبلا على اقتناء قاطرات جديدة وإعادة تأهيل العربات وتحسين السكة وتأهيلها.

كما أفاد أن الدراسات الفنية والمالية للمشروع جاهزة، وقد تم تقديمها للجهات المموّلة، كما سيتمّ القيام بالأشغال في الفترة الممتدة بين سنتي 2026 و2028، وهو أمر مُرتبط بتوفير كامل تمويل المشروع لتفادي توقّف التنفيذ في حال التعثّر المالي، مؤكدا أن هناك تنسيقا متواصلا مع شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي بهدف تحسين أداء نقل الفسفاط.

وبالنسبة إلى خط تونس/قابس وخط تونس/غار الدماء، أفاد أن العربات متقادمة ومهترئة وأغلب الأسطول أصبح خارج الخدمة، إلى جانب عدم توفّر قطع الغيار اللازمة في السوق المحلية، خاصّة وأن الشركة غير قادرة على الصيانة واقتناء قطع الغيار باعتبار وضعيتها المالية الهشّة. هذا بالإضافة إلى النّقص الهام في التقنيّين العاملين في الشركة مقارنة بالسنوات الفارطة، مشيرا إلى أن وضعية أغلب السكك الحديدية تتضمّن العديد من التقاطعات والعوارض التي تتطلب الإصلاح والصيانة بمعدّات خاصة. ولتفادي هذه الإشكاليات، أفاد أن الشركة التونسية للسكك الحديدية اتّخذت إجراءات وقائية للحفاظ على سلامة المواطنين على غرار الترفيع في مدّة السفرة من خلال التخفيض في معدل السرعة ليصل إلى حوالي 70 كلم في الساعة عوضا عن 120 كلم في الساعة.

وبالنسبة إلى الحوض المنجمي، أوضح أن وضعية السكة مهترئة وتتطلب الصيانة وسيساهم هذا المشروع في تأهيل وضعية هذه السكة ممّا سيُطوّر مداخيل الشركة وسينعش كامل الجهة، حيث أن تأهيل هذه السكك سيمكّن من الترفيع في معدّل السرعة وبالتالي الترفيع في عدد السفرات.

وبخصوص نقل البضائع، أكد الرئيس المدير العام أن هذا الجانب رهين توفّر القاطرات التي يتم استغلالها خلال هذه الفترة لنقل الفسفاط والحبوب، مشيرا إلى أن عدم توفّر قطع الغيار جراء ضعف مداخيل الشركة تسبّب في تراجع عمليات الصيانة الناجعة.

وفي هذا الإطار، أفاد أنه من أهم أسباب تراجع مداخيل الشركة هو ارتفاع عدد المسافرين الذين لا يقومون بخلاص التذاكر، هذا إلى جانب ما يتعرض له أعوان المراقبة من عنف عند أدائهم مهامهم.

كما بيّن أن خط تونس/بنزرت والخط عدد 5 في طور التأهيل باعتبار وأن سرعة القطار منخفضة بسبب نقص عملية الصيانة للقطار وللسكة، مضيفا أنه تمت برمجة خط قابس ـ مدنين ولكن هناك إشكاليات مع المجتمع المدني حول مسار القطار.

ومن جهتهم، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن النقل الحديدي يحظى بأولوية خاصة فيما يتعلق بنقل الفسفاط وتمويل مشاريع السكة الحديدية وتأهيلها بحكم وضعيتها المتردية والتي أثّرت على برمجة السفرات وسرعة التنقل، مؤكّدين أن النهوض بقطاع النقل يندرج في إطار الدّور الاجتماعي للدولة لتحقيق تنمية عادلة وشاملة.

وأكّدوا ضرورة وضع تصوّر لآفاق الشركة التونسية للسكك الحديدية من خلال إعطاء الأولوية لتأهيل السكك ممّا سيساهم في تحسين أداء هذه الشركة وبرمجة القطارات ومدّة السفرات، مشدّدين أنه لضمان ديمومة هذه الشركة يجب العمل في إطار منظومة متكاملة ومتوازنة مع الشركة الوطنية لفسفاط قفصة والشركة التونسية للمجمع الكيميائي.

وبخصوص تفادي المشاكل البيئية، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هناك مشاريع تهتمّ بإيجاد حلول بيئية خاصّة فيما يتعلق بالفسفوجيبس على مستوى خليج قابس حيث أن الدراسات الحالية تؤكّد أن هناك سبل لتثمينه باعتباره مادّة غير خطرة.

من جهة أخرى، عبّر ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة عن دعمهم لهذا القرض. وأكّدوا على ضرورة تأهيل السكة الحديدية

والعربات، مشيرين إلى أن الحكومة ضبطت برنامجا لدعم منظومة الفسفاط والترفيع في الإنتاج والتحويل والنقل. كما أشاروا إلى أن البرنامج المتعلق بإنتاج الفسفاط في سنة 2025 يبلغ 5.3 مليون طن وسيتم الترفيع التدريجي إلى 13,6 مليون طن في غضون سنة 2030 وذلك من خلال إنجاز مشاريع جديدة على غرار مشروع "أم الخشب 1 و2" لزيادة الطاقة الإنتاجية بـ 4 مليون طن ومشروع توزر ـ نفطة ومشروع تأهيل العربات، مضيفين أنه تم تحقيق 70 % من برنامج الإنتاج إلى حدود نهاية جوان 2025. وأكّدوا أن الترفيع في الإنتاج يجب أن يكون بالتوازي مع تحسين منظومة النقل.

هذا، وقدّم المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي معطيات حول حجم التحويل إلى حدود 31 ماي 2025 الذي تطور بنسبة 14 % مقارنة بإنتاج سنة 2024، مبيّنا أن حجم الإنتاج يتغير حسب المصانع حيث أن هناك 3 حلقات إنتاج و5 معامل منتجة حاليا (الصخيرة ـ مظيلة 1 و3 معامل في قابس)، مع الإشارة إلى أنه تمّ غلق معمل صفاقس الذي يحوّل قرابة 500 ألف طن وهو يعتبر خسارة للمجمع. وأضاف أن هذه المعامل تشتغل وفق مخطط استراتيجي وهي لم تتوقف عن العمل في الفترة الحالية وتتسم باستقرار في الإنتاج، مؤكدا أن الهدف هو تأمين استقرار نشاط هذه المعامل وتطويرها بالمقارنة مع سنة 2024. وعرّج في هذا الصدد على بعض الإشكاليات على غرار نقص اليد العاملة ممّا يُعيق تحقيق المستوى المطلوب من الإنتاج، بالإضافة إلى أن هذه المعامل تتسم ببنية تحتية متقادمة وتتطلب الصيانة الدّورية.

وثمّن مجهود المجمع الكيميائي في تحقيق استقرار هام في الإنتاج وانعدام الانقطاعات خلال هذه الفترة حيث تمّ الحفاظ على مستوى النشاط في حدود 50 % منذ ديسمبر 2024، مشيرا إلى أن نسبة التأخير مقارنة بالأهداف المبرمجة تقدّر بحوالي 4 %، هذا إلى جانب أن هناك برنامجا استثماريا للمجمع قد تمّ الشروع فيه باعتماداته الخاصة، مع الإشارة إلى ضرورة توفير التمويلات اللازمة وسنّ إجراءات مساندة للمجمع باعتبار وضعيته المالية الصعبة التراكمية بسبب النقص في الإنتاج.

وبخصوص المساهمة في الموسم الفلاحي، أفاد أنه يتمّ بيع الأسمدة بثلث ثمنه لغاية مساندة القطاع الفلاحي، وهذا من شأنه أن يحدّ من موارد المجمع، ولكن من شأنه أن يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة وأن هذا التمشّي يُساهم في استقرار أسعار المنتوجات الفلاحية ولا يمسّ من المقدرة الشرائية للمواطن، مُضيفا أن المجمع حريص على توفير الأسمدة اللازمة في الوقت المناسب للقطاع الفلاحي.

ومن جهته، بيّن مدير عام شركة فسفاط قفصة أنّ الشركة تسعى إلى تحقيق نقلة نوعية في مستوى نشاطها، من خلال تنفيذ خطة إعادة هيكلة شاملة ومخطط استراتيجي 2025 ـ 2030 يهدف إلى استعادة الشركة مكانتها كعنصر رئيسي في الاقتصاد الوطني. وأضاف أنّه تمّ إعداد هذا البرنامج على ضوء جملة من التوجّهات على غرار تأهيل الوحدات الإنتاجية وإعادة تشغيل بعض المقاطع المعطّلة بعد رفع الإشكاليات العقارية والاجتماعية وتعصير وسائل الإنتاج وتحسين الحوكمة والرقابة على الموارد وتحسين الأداء المالي والتصرف في الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار، أفاد أنه من بين المشاريع المبرمجة اقتناء معدات ثقيلة في مواقع الإنتاج بمبلغ 233 مليون دينار، وستتم برمجة مشروع لتحسين استعمال المياه الصناعية بمبلغ 110 مليون أورو، مشيرا إلى أن الشركة في مرحلة التفاوض مع البنك الأوروبي للتنمية لتمويل هذه المشاريع. كما أفاد أن هناك مشروع "توزر ـ نفطة" في طور الدرس ومشروع تجديد الآبار الصناعية للحوض المنجمي.

ومن جهة أخرى، قدّم معطيات حول مراحل إنجاز مشروع "أم الخشب" منذ سنة 2014 إلى حدّ الآن وهو مشروع استراتيجي سيساهم في الرفع في الإنتاج بقيمة 2,4 مليون طن أي حوالي 30 % من طاقة إنتاج الشركة وذلك ضمن خطّة لتطوير الإنتاج وتوسيع طاقة الاستغلال في منطقة الحوض المنجمي. وفي ذات السياق، تعرّض إلى الإشكاليات التي اعترضت تنفيذ هذا المشروع الذي مرّ بثلاث مراحل هامّة، حيث امتدّت مرحلته الأولى من سنة 2014 إلى سنة 2019 وتم التعاقد مع المستثمر الصيني الذي اشترط أن تتكفل شركة تونسية خاصّة بإنجاز الأشغال المعدنية والمدنية بالمغسلة، مبينا أن هذه الشركة تعرّضت للعديد من الإشكاليات حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

وبالنسبة إلى المرحلة الثانية، أفاد أنها تمتد من سنة 2019 إلى سنة 2021، حيث تم التواصل من جديد مع الشركة الصينية ولكنه في المقابل تعرّضت شركة فسفاط قفصة لأزمة مالية حادة حالت دون إبرام العقد. وفي الأخير ومنذ سنة 2021 فرضت الشركة الصينية تعويضات هامة جراء هذا التأخير إلى جانب ارتفاع الأثمان. وبفضل المفاوضات تمّ التوصّل حاليا إلى اتفاق لإبرام عقد يُراعي متطلبات السوق التونسية يمتدّ على 24 شهرا.

وأضاف أنه بالتوازي مع هذه المشاريع سيتم خلال الفترة القادمة انتداب أعوان تنفيذ وإطارات، مؤكدا مراعاة الشركة لأهمية جودة اليد العاملة بهدف تحقيق الأهداف المرجوّة.

وبخصوص مشروع النقل الهيدروليكي في إطار تحسين المنظومة اللوجستية بالتعاون مع الشركة الوطنية للسكك الحديدية لضمان نقل الفسفاط في ظروف منتظمة، أكد مدير عام شركة فسفاط قفصة على أن هذا المشروع في طور دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية وهو توجّه معمول به في العديد من الدول، مشيرا إلى أن هذه الدراسة تمّ تمويلها من قبل البنك الدولي من خلال هبة تقدّر بـ 3 مليون دينار، وسيتم الانتهاء منها خلال شهر أفريل 2026. وأضاف أن تمويل هذا المشروع الضخم بمبلغ يقدّر بحوالي 1100 مليون دولار وهو يتطلب العديد من الإجراءات المصاحبة على غرار طريقة التمويل التي يمكن أن تكون عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو من خلال تمويلات عمومية. كما يتطلب اتخاذ إجراءات عقارية فيما يتعلق بالأراضي التي سيتم استغلالها في هذا المشروع.

وفي هذا الصدد، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هناك دراسة على مستوى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم سيتم الانتهاء منها خلال شهر أفريل 2026 تهدف إلى إعداد الجدوى التقنية والاقتصادية لهذا المشروع.

ومن جهتهم، بيّن ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أنه يتمّ حاليا إعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية تتطلب 18 شهرا حول مردودية النقل الهيدروليكي في بلادنا، مشيرين إلى أن هناك استثمارات لاقتناء 400 عربة في أفق 2028 سيتم الشروع فيها بعد الانتهاء من هذه الدراسة.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، قائمة أولية للزميلات وزملاء النواب محمد اليحياوي، صالح السالمي، عبد القادر بن زينب، سامي الرايس، محمد الشعباني، ثامر مزهود، سامي الحاج عمر، صلاح الفرشيشي، حاتم لباوي، يوسف التومي وقبل الشروع في النقاش العام السيدات والسادة النواب باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ معهد ناجي احمد بن عمارة بالكاف الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة. فمرحبا بهم. (تصفيق.)

إذن المصدح للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق. فليتفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير والوفد المرافق لكم،

كل الشكر الى لجنة المالية والميزانية على هذا التقرير،

سيدي الوزير، بالنسبة إلى موضوع الفسفاط نحن نتحدث عن واقع أليم للحوض المنجمي بأكمله ونحن لا زلنا نراوح تقريبا نفس مستوى الفترة الاستعمارية في نقل الفسفاط رغم أهميته على المستوى الاقتصادي فهو يمثل ما بين 7 الى 10% من الناتج الإجمالي وله طاقة تشغيلية كبرى.

اليوم لا بد أن نفتح ملف ضعف التجديد التكنولوجي في الحوض المنجمي، نحن لا زلنا نتحدث عن نقل الفسفاط من المناجم إلى المغاسل أو من الحوض المنجمي إلى المركب الكيمياوي عبر قطارات متهالكة سرعتها 70 كم وهي في الحقيقة لا يمكن أن تقدم القدرة التنافسية مع دول فاتتنا بأشواط.

أيضا أستغرب من الحديث عن ضعف قطاع النقل وقطاع الغيار في قطاع استراتيجي وهو الفسفاط.

سيدي الوزير، هناك دراسة منذ سنوات في النقل الهيدروليكي إلا أنه تم تجاهلها وهي تعتمد على ربط الأربع معتمديات في الحوض المنجمي بالأشرطة المتحركة الهيدروليكية الناقلة للفسفاط ما بين المنجم والمغسلة وهذا سيزيد من السرعة في الإنتاج وسيضغط على التكلفة إلا أننا اخترنا النقل الحديدي بإرثه الثقيل وبضعفه على المستوى الاقتصادي اليوم في ظل منافسة شديدة.

اليوم السيد الوزير دول الجوار تنقل الفسفاط في مضخات هيدروليكية من الأراضي أو من الحوض المنجمي في اتجاه الميناء العميقة وهي للتصدير مباشره وهي فاتتنا بأشواط.

أتحدث عن رؤية الوزارة أن الإنتاج سيكون في حدود 13.6 مليون طن في حدود 2030 فماذا أعددنا لهذا القطاع حتى نصل إلى هذا المستوى من الإنتاج؟

نقل الفسفاط أيضا من الحوض المنجمي إلى المركب الكيمياوي فيه سيطرة للشركات الخاصة والنقل أصبح يمثل عائقا ويساهم في ارتفاع التكلفة فما هو دوركم في تطوير هذا القطاع؟

أيضا لابد من الحديث عن ضعف التجديد التكنولوجي داخل الحوض المنجمي على مستوى التجهيزات وعلى مستوى قطع الغيار وعلى مستوى الآلات المستعملة في هذا القطاع.

سيدي الوزير، لابد أن ندخل في فترة جديدة وبرؤية استراتيجية لتطوير هذا القطاع لما له من انعكاسات كبيرة جدا على مستوى الاقتصادي.

أود أيضا أن أتحدث عن ملفات فساد كانت متواجدة منذ تقريبا 2013 واقترنت بخمس صفقات للقطارات تقريبا بحدود 33 مليون دينار ولكننا نجهل أين وصلت القضية؟ أيضا قضية اقتناء 20 قاطرة في سنة 2019 بـ 165 مليون دينار وهي صفقة فاشلة نتيجة عرض السكة غير المتناسب مع هذه القاطرات، أيضا الداموس فهذه القاطرات غير قادرة على الولوج إليه نتيجة الاختلاف في المواصفات وهو في الحقيقة ملف فساد بامتياز فأين وصل هذا الملف؟

سيدي الوزير، نتحدث أيضا عن مشكلة شركة البيئة والبستنة والغراسات في الحوض المنجمي، ما هي رؤيتكم لهذه الشركة وهي تستفيد من أجور مرتفعة منذ 2011 إلى يومنا هذا وشركة فسفاط قفصة هي التي تقوم بالخلاص مع المركب الكيمياوي فما هي رؤيتكم لهذه الشركة؟

أيضا أود أن أتحدث عن شركة تم اعتمادها منذ 2019 وهو ما يعرف بالوسيط الهندي الذي يقوم بالترويج للفسفاط وبيعه بضمان للدولة التونسية واستعمال هذا الوسيط الذي أصبح يقلص من مرابيح شركة فوسفاط قفصة وجاء في إطار رؤية ربما فيها فساد كبير في سنة 2019 فهل وقع التحقيق في هذه الشركة؟ أو ما هي رؤيتكم لذلك؟

النقطة الأخيرة أود أن نتحدث عن الانعكاسات في الحوض المنجمي، سيدي الوزير الفسفاط اليوم هناك جدوى اقتصادية ودوره في الاقتصاد الوطني هام، ولكن له انعكاساته على مستوى التنمية أتساءل عن القطب التنموي بقفصة، ماذا قدم للأهالي في الحوض المنجمي؟ وأيضا على المستوى الصحي فهناك معاناة كبيرة للسكان في هذه المناطق من التلوث ومن الأمراض الخطيرة فأعتقد أن الوزارة إلى جانب التطوير في التكنولوجي لا بد أن تهتم بالانعكاسات الصحية للسكان ولابد أن تفعل شركة القطب التنموي في قفصة لتطوير التنمية على مستوى الفلاح أو على مستوى بعض القطاعات الأخرى اعتمادا على عائدات الفسفاط واحداث ربما مشروع متكامل تنموي في هذه المناطق.

على مستوى القرض 100 مليون دينار، هل هي كافية لتطوير القطاع الفسفاط بجهة قفصة أو ربما تعتبر ضئيلة بحجم التحولات التي لا بد من إحداثها في جهة قفصة في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي حتى نتمكن من الدخول في السنوات القليلة القادمة الى الاقتصاد العالمي في ظل منافسة كبيرة جدا؟ وتقبلوا منا كل الاحترام سيدي الوزير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، ملاحظة قبل كل شيء نحن النواب عندما نقوم بالنقد فنحن لا ننقد الوزير في شخصه، بل المسؤولية التي هي على عاتقه والنقد البناء دوما ليس نكالة فيه فهل تخاصمنا من قبل سيدي الوزير أو نكرهك بالعكس نحن حين نتكلم نعرف المشاكل الموجودة على أرض الواقع نظرا إلى أننا منتخبين على معتمديات صغيرة ونعرف مشاكل كل معتمدية وهذا المجلس الذي وقع إقصاؤه ويعتبر غير مرحب به في معاملته مع السلطة التنفيذية وأصبح فعلا وظيفة تشريعية وأصبحنا اليوم ألف لا شيء عليه أحببنا أم كرهنا فهذه حقيقة.

يقولون لنا أنتم السادة النواب المحترمين دوركم رقابي فماذا سأراقب وأنا لا أعلم شيئا والسيد الوزير لا يقبلني ولا يسمعني والسيد الوالي نفس الشيء وفي الحقيقة فقد أحسن من اقترح هذا على السيد الرئيس وستثبت الأيام ونحن دوما في التاريخ هذه حقبة من حقبات التاريخ نمر بها وغدا إن شاء الله يتحاسب كل شخص والتاريخ لا يرحم أي أحد، إما أن ندخل التاريخ وقد صنعنا هذه البلاد أو أننا وعذرا عن الكلمة كل الناس لمزبلة التاريخ نظرا إلى أننا لم نعط للبلاد حقها ولم نحترم دماء الشهداء.

سيدي الوزير، إذا لم تكن للحكومة استراتيجية واضحة وخطوط عريضة فلو كان عندكم مال قارون فلن تصنعوا به شيئا، أعطيك أقوى دليل الانسان عندما يستقل القطار على وجه الخطأ ينزل في أول محطة حتى لا يزيد الطين بلة.

اليوم هناك مواضيع أريد التحدث فيها مع وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الفلاحة، أولا قبل كل شيء حين نريد أن نهض بالبلاد ونضع شعار البناء والتشييد على أرض الواقع فليس بهذه الطريقة، اذ أصبح هناك شجار وحرب تموقع ما بين المجالس المحلية والجهوية والأقاليم وما بين أعضاء مجلس نواب الشعب ونهتم بالشجارات من الذي يخدم المنطقة أولا وهذا ما نراه ونمارسه ومستائين منه لأننا أبناء البلد الواحد ومنتخبين من طرف معتمدية فيصبح السيد الوالي، نظرا إلى أن هذا هو المشروع الجديد أتي به السيد الرئيس، يرحب بعضو مجلس محلي انتخب بـ 200 صوت ولا يرحب بعضو مجلس النواب انتخب بـ 10000 صوت فهذه المعادلة خاطئة وهما بنفس المعتمدية وهذا لا يجب أن يحدث أبدا.

تكلمنا عديد المرات عن الفلاحة وقلنا بأن وزارة الفلاحة غير موجودة ولو حدثت مشكلة في البلاد فالمتسبب فيها هي وزارة الفلاحة لأن الإنسان متى يتحرك ويثور؟ حين يجوع ويعطش وقتها يحس بالضيم وبالظلم.

وزارة الفلاحة سيدي الوزير، في المرة الفارطة السيد الوزير أدار علينا ظهره في سابقة لم تحصل من قبل وشكر السادة المديرين معه ونحن نكن لهم كل الاحترام والتقدير لكن كما نقول بلغتنا العامية "خوذ الكلام اللي يبكيك وما تاخذش كلام يضحكك" كان يمكن أن نقول له سيدي الوزير بارك الله فيك وغيره من الكلام المنمق.

اليوم القمح والشعير الذي قدم فيه الأرقام فهل أنك أعطيت الري التكميلي للفلاح؟ وهل أعطيت الفسفاط في وقته وهل قدمت تشجيعات للفلاح؟ تحسب مسألة ليس لك فيها أي دخل، تحسب في الأرقام؟

اليوم صادقنا على 10 مليارات لصغار الفلاحين للبقر وللحليب لأن القطيع اندثر لانعدام التلقيح واليوم أنت أيضا لم تشتر أضحية السيد الوزير، وأنا متأكد من هذا الكلام لأنك لن تقدر على شراء خروف لأنك لست وزيرا مرتش ونعرف هذا الكلام من المتسبب فيه؟ المتسبب هو وزارة الفلاحة إذا استطاع وزير تحمل 80 إدارة عامة فهذا "MacGyver"، هذا عنده وحي الرسول، يوحي ويعرف الخفايا لوحده يعني المياه في بر والصيد البحري في بر ما هذه الوضعية؟ ألا نشعر بما نقوم به؟ قدموا لنا الجديد من تخطيط وغيره لنعرف ما يوجد فمناقشة القروض سهلة، خذ قرضا وغادر ولو صادقنا فيها وإن لم تصادق تصبح في ورطة وتسعى إلى الإطاحة بالدولة، الدين هم بالليل ومذلة بالنهار وتبقى دوما دون سيادة لكثرة التداين.

اليوم الأمن الغذائي للشعب التونسي مهدد أفلا يجب أن نتحرك؟ ألا نقول كفى؟ اليوم في جويلية أخذت الناس الماء لسقي القوارص ومن لم يسق في مارس كما هو معروف فلن يتمتع بالمحصول. ماذا أعددنا لصابة الزيتون؟ تسمع الوزير الجديد الذي يعين يستقل السيارة مصحوبا بمن معه والأمن والبهرجة ويلتقط الصور ثم يغادر، نحن مع بعضنا الآن على نفس المركب قولوا لنا ما يوجد وماذا حدث على مستوى الفلاحة والتجارة والشباب والرياضة وحتى وزارة الثقافة جعلت البلاد في حالة حزن عندما قررت أن من ليس له مسرح ليس له الحق في المهرجان، هل عندنا مسرح في بوشراي والشريفات والمناطق المفقرة؟ فنحن نأكل خبز الشعير وخبز القمح في الطابونة وعراة لا يعلم بحالنا إلا الله يعني لا مجال حتى للترفيه عن الناس فهل الثقافة بالغناء والزغاريد؟

ما الذي قدمتوه في مجال الثقافة وفي الصناعة وفي التجارة؟ ونحن هنا نصادق على القروض ثم نغادر دون اعتراف بما نفعله، نداء للسيد رئيس الجمهورية نحن سيدي الرئيس انتخبناك ونحبك ووفقك الله وإذا كنت ترى أن هذا المجلس عبئا فقم بحله حتى نرتاح كما قال المصري "شيل ده عن ده يرتاح ده عن ده". نحل المجلس وليعمل الآخرون أعانهم الله حتى لا يتساءل الانسان أمام الله في يوم ما عما فعله.

منحنا في السابق القروض للسكة الحديدية وللفسفاط ولم نر شيئا قد تغير، في العالم كل البلاد المنتجة للبترول تجد فيها البترول بخس الثمن، الوحيدة تونس منتجة للفسفاط والفسفاط باهض الثمن ثم يقول لك لماذا سعر البطاطا بـ 2000 والطماطم بـ 2000 هذا يعني أن تضربني وتحرم علي البكاء تعطيني كيس "DAP" بـ 100 دينار والأمونيتر بـ 60 دينارا والدواء باهض الثمن ثم تطالب بالإنتاج كيف ذلك؟

الحركة الأخيرة التي تمت لدينا معتمدون منذ 13 سنة في نفس المعتمدية أصبح يحضر حفلات الختان "ويكركب ويمسد" فهو فرد من العائلة، 13 سنة على نفس المعتمدية؟، غيرنا كتاب عامين غيرنا الوالي وتركنا محيط الوالي ملغما، رموزهم تحاكم في السجن وتطلب منهم العمل ومنذ سبعة أشهر ننتظر الحركة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع الإطار المرافق،

سيدي الرئيس، في البداية أردت أن أتوجه بتحية شكر وإكبار إلى كافة أعوان الحماية المدنية من الإدارة المركزية إلى الإدارات الجهوية على الأعمال التي يقومون بها حاليا بالأخص لحماية المحصول الزراعي وحماية الشواطئ وخصوصا حماية المدنيين والممتلكات ونخص بالذكر ما تم من شهر جوان الى غاية يوم 20 جويلية 128 تدخل وبالأخص الحرائق التي صارت الأيام الفائتة في المحول الكهربائي بولاية منوبة ومصنع الملابس القديمة ببئر مشارقه والحريق الذي تم مؤخرا في ولاية المنستير والمهدية فشكر خاص لأعوان الحماية المدنية.

بالنسبة إلى موضوعنا سيدي الوزير هو موضوع الفسفاط والقرض المقترح حاليا نحن نعرف أهمية قطاع الفسفاط وأهمية الشركة التونسية للسكك الحديدية باعتبار وأن بعض المعطيات الإحصائية تقول أن الفسفاط يساهم بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي، 6% من الصادرات ونأمل أن نصل إلى النسبة التي كانت سنة 2010 التي هي في حدود 10%.

إشكاليات هيكلية عرفها قطاع الفسفاط من سنة 2011 إلى الآن وحتى قبل سنة 2011 لكن مع تعدد الوزراء على رأس وزارة الصناعة والطاقة وتعدد الوزراء على رأس وزارة التخطيط الى حد الآن الرؤية غير واضحة وليس لدينا الاستراتيجية المناسبة لقطاع الفسفاط رغم أهميته بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي.

استبشرنا خيرا بالقرض الأول وكنا نأمل إلى جانب القرض المتعلق بإنتاج الطاقة البديلة "projet ElMED" أنا شخصيا أتحدث عن أمل متوفر في الاقتصاد التونسي بالنسبة إلى صناعة الطاقة البديلة وكذلك التحويرات الموجودة بالنسبة إلى قطاع الفسفاط، أول قرض صدقنا عليه في شهر جوان 2024 لكن بان بالكاشف أنه لا يمكن المبادرة ولا يمكن البدء في هذا المشروع إلا إذا توفرت هذه الحلقة الثلاثية ما بين القرض السعودي مع القرض الكويتي مع المشروع المقبل، يعني نقول أن قطاع الفسفاط أو إعادة تهيئة السكك الحديدية واقتناء القاطرات واقتناء "les locomotives" سينطلق المشروع إن شاء الله ما بين 26 - 2028 إن شاء الله تكتمل هذه الحلقة الثلاثية لكن مع القانون الموجود حاليا قانون الصفقات العمومية ومع بداية المرحلة الأولى في الإعلان عن طلب العروض لتحديد مكتب الاستشارة ونحن نعرف قانون الصفقات العمومية يعني نكمل الدورة النيابية كنواب شعب وحتى دورة السيد رئيس الجمهورية والله أعلم نصل إلى اقتناء هذه القاطرات أم لا ونصل الى نقل الفسفاط بالوتيرة التي نأمل لها أم لا وسيكون هناك إعلان صفقات دولية ويمكن أن يكون مثمر كما يمكن أن يكون غير مثمر ونصل إلى سنة 2030 والله أعلم سنصل إلى الكميات المأمولة انتاجها ونقلها لفائدة المصنع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية للأسمدة وغيره.

المقترح المطلوب سيدي الوزير، نتحدث عن السكة الحديدية في نفس الوقت لا بد أن نتحدث عن حلحلة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الحوض المنجمي حتى نوازي بين تجديد السكة وفي نفس الوقت حلحلة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة وأننا صحيح وصلنا اليوم 70% وهي النسبة المؤمل الوصول إليها وهي 5.3 سنة 2025 لكننا في إطار العمل الرقابي نقول لماذا لا نصل 6 و7 في عام 2026 ونتجه في عملية النقل البري وأريد أن أؤكد هنا وأنه لا يتعارض مع القانون المتعلق بالمناولة باعتبار وأن نقل الفسفاط هو ليس من صميم العمل الدائم والمتواصل لشركة فسفاط قفصة وبالتالي هو لا يعتبر مناولة وأنا باعتباري من بين المشرعين من بين أعضاء مجلس نواب الشعب أقول أن عملية اسداء الخدمات بالنسبة إلى قطاع الفسفاط لا تعتبر مناولة وبالتالي نرى أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النقل البري إلى حين إن شاء الله نصل لتجديد السكة وهذا أمل كل التونسيين. وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أؤكد أن المبادرة التي تخص من طالت بطالتهم التي ختمت لجنة التخطيط أعمالها بخصوصها وصادقت عليها مشكورة والشكر لكل النواب أدعو السيد رئيس مجلس النواب ومكتب المجلس هذه المبادرة تخص إجراءات استثنائية وحين نقول إجراءات استثنائية فهي تتطلب التسريع وتتطلب أيضا تمش استثنائيا والاستثنائي الأهم والظاهر والأكيد أن هذه المبادرة لا بد أن تمر إلى الجلسة العامة قبل العطلة البرلمانية لطمأنة شعبنا وكذلك أدعو دائما إلى مبادرة أخرى لتشغيل كافة المعطلين.

النقطة الثانية، قرض جديد وأصبحت وظيفتنا هي تمرير القروض أنا لم أفهم، قطاع مثل قطاع الفسفاط الذي من المفروض أنه سيصلح الاقتصاد وهو ثروة البلاد نأخذ له القروض فماذا سنفعل في القطاعات غير المنتجة؟ هذا قرض يخص بيع الفسفاط وقرض للقاطرة، الفسفاط ثروة لماذا لم تقدم الحكومة اليوم خطة استراتيجية متكاملة ونشرع في الإنتاج، نأخذ قرضا لنصلح السكة وغير ذلك لم أفهم حقيقة الوضع إلا إذا كنا نأخذ القروض بعنوان الفسفاط ثم يصرف في مجالات أخرى هذا ما لم أفهمه.

في علاقة أيضا بالفسفاط وانتاجه الوافر في المناطق المنتجة وله عدة تأثيرات سلبية ولهذا بعض المعتمديات في ولاية قفصة التي نحبها كثيرا معتمدياتها تقريبا فيها بعض المزايا مثل شركة البستنة والمناولة فمعتمدية ماجل بلعباس وفريانة تقريبا من أقرب المعتمديات جغرافيا لمناطق إنتاج الفسفاط فحتى هذه المعتمديات سيلحقها الضرر وحين نبحث عن تعويض لهذه المعتمديات من جراء هذه السلبيات لا نجد شيئا. لماذا لا نجد البستنة في فريانة وماجل بلعباس؟

النقطة الثالثة، في بلاد الغرائب والعجائب محطة ضخ الغاز "Sergaz" بالصخيرات موجودة في معتمدية ماجل بلعباس وحدود فريانة وخطوط الغاز تمر إلى باقي الجمهورية قابس وتصل إلى نابل وتجد المعتمدية التي فيها محطة ضخ الغاز ماجل بلعباس لا تتمتع بالغاز الطبيعي الذي يمر بجانب المدينة 2 كم وهي ليس فيها الغاز الطبيعي أو بلدية تلابت أو فريانة سوى بعض الأحياء وهذا لا يصدقه العقل وتجد من بجواره الغاز والمادة الأولية التي تنتج بها التيار الكهربائي وغيره وتجد الكهرباء والماء ينقطعان في هذه المعتمدات تقريبا بين الساعة والساعة مرتين.

سيدي الوزير، لا بد من مراجعات فالمواطن ذكي اليوم حين يرى تجاوزات فهو يتغاضى عنها لحبه في الوطن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

ونحن اليوم بصدد مناقشة قرض لتطوير وتجديد خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط وهو ما سيساهم في عودة قطاع الفسفاط إلى مستوى معين ومستوى معقول للمساهمة في الناتج المحلي للبلاد التونسية كذلك في جانب آخر سيساهم في تعزيز موارد الشركة التونسية للسكك الحديدية التونسية باعتبار 40% من مداخيل الشركة يتأتى من نقل الفسفاط، جيد جدا هذا التفكير وهذا التمشي للحكومة وهو قرض استثماري يساعد على خلق الثروة وتعزيز موارد الخزينة العامة للدولة وفكرت الحكومة في هذا كله ولكن كان بودي مثلما فكرت الحكومة ووجدت الحل في الاقتراض لهذه الإشكاليات الترفيع في نسبة انتاج الفسفاط وتحويله وتصنيعه وحلحلة الحالة المتدهورة والوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

أريد أن أسأل هل فكرت الحكومة في الاقتراض من أجل حل معضلة رئيسية لها علاقة بالفسفاط وبالسكة الحديدية وهو أن هذا الفسفاط يتم نقله إلى المجمع الكيمياوي بقابس ويتم تحويل كل كمياته هناك صناعيا ويتم تصديرها إلى الخارج ماذا يبقى منها في جهة قابس، يبقى منها الفوسفوجيبس الذي يقع سكبه في خليج قابس بكميات تصل عند ذروة الانتاج إلى 5 مليون طن سنويا وتبقى منه المداخن والغازات الخارجة التي تلوث الهواء واستنزاف المائدة المائية والإضرار بالفلاحة والاضرار أولا وأخيرا وقبل كل شيء بصحة الإنسان والأمراض التي عانوا منها على امتداد عشرات السنين.

قلنا هذا الحديث عشرين مرة وهو استحقاقات جهتنا ومطلب رئيسي وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها والمجمع الكيمياوي التونسي حتى في وقت ازدهاره المالي ما قبل 2011 لم يكن له مساهمة فعالة في الحد من هذه الكوارث التي أصابت الجهة إلا بالنزر القليل، كنا نود مثلما فكرت الحكومة في حل هذ الإشكالات والاقتراض لها فكرت في أن تأخذ قرضا لتقول لنا كيف تجسد قرار اللجنة العلمية الأخير في سحب مادة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة ولن أناقش هذا القرار ولكن في التوصية بعدم سكبه مستقبلا في خليج قابس وأن هذه المادة عند سحبها من قائمة المواد الخطرة قابلة للتثمين وإن كل التجارب والدراسات التي صارت أكدت هذا الشيء، كيف للحكومة أن لا تسكب مادة الفسفوجيبس في خليج قابس وكيف ستثمنه ومتى؟

على الأقل عندما لا تستمعون إلينا قولوا لنا ماذا ستفعلون؟ ومتى؟ مثلما جئتم اليوم بهذا القرض وقلتم هذا ما سنفعل به وكم سنجدد من سكة حديدية وكم من كيلومتر والقاطرات التي سنشتريها ومتى سيتم المشروع، على غرار ذلك ماهي الحلول للحد من نكبة التلوث خاصة في سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر والتزام الحكومة بكل قراراتها المتعلقة بمشكلة التلوث في قابس؟ أيضا يجب أن يكون هناك توازي وكما نسعى إلى الترفيع في الإنتاج وتحسين السكة الحديدية هناك عنصر أساسي، هو الإنسان فلنتحدث عن تطوير حياته وعلى تجويدها وعلى تحسينها كما نتحدث عن تطوير السكة الحديدية هذا جانب.

الجانب الثاني في علاقة بالسكة كذلك عندما نتحدث عن تطوير السكة وتجديدها لنقل الفسفاط فلنتحدث عن تطوير السكة وتجديدها الذي تحدثنا عنه عشرات المرات لنقل المسافرين، لنقل المواطنين، لنقل أبناء شعبكم الذين يعانون منذ أعوام في نقل حديدي رديء ورديء جدا لا تتوفر فيه أبسط الخدمات، مدة خمس أيام الفارطة تعيد نفس الاشكال رحلة قطار تبقى 10 و12 و13 ساعة قلنا لا نطالب بخدمات متطورة وخدمات رفيعة، بل خدمات معقولة تليق بالإنسان حد أدنى من ظروف التنقل السليم بمسافة 400 كم، حد أدنى من ظروف التنقل المريح لمسافة 400 مرض الناس من نوعية النقل والناس يعانون ولا توجد أي وسيلة نقل حتى الحافلات لا يوجد أي خط ينطلق من قابس إلى تونس، الوسيلة الوحيدة هو القطار، كانت هناك أربع سفرات أصبحت سفرتين فقط، على الأقل يتوفر في هاتين السفرتين حد أدني وكما فكرتم في تجديد السكة الحديدية لنقل الفسفاط فلنفكر في تجديد السكة الحديدية لنقل المسافرين وتجديد هذه القاطرات حتى لا تقع أعطاب وحتى لا يبقى الناس 10 أو 12 ساعة كي يصلوا من تونس إلى قابس.

هذا المفروض أن تفكر فيه الحكومة وكما فكرت بأن تأخذ قرضا لتجديد السكة وللترفيع في كميات الفسفاط لابد أن تفكر في المآسي التي نتعرض لها نتيجة تحويل الفسفاط في المجمع الكيميائي التونسي سواء كما قلت في ما لحق الخليج من تلوث وما لحق بالفلاحة والمياه وبكل مناحي الحياة وعلى رأسها الإنسان على الأقل من باب جبر الضرر، عشرات المرات نطالب بإحداث مستشفى جامعي في جهة قابس على الأقل لا يتنقل الناس للتداوي من الأمراض المتسبب فيها التلوث ويتلقون العلاج في جهتهم ويرتاحون من معاناة التنقل.

خاطبونا بكل وضوح وبكل شفافية وبكل مصداقية، أعطونا برنامجا واضحا، متى سيتم التدخل لتحسين النقل الحديدي بجهة قابس ومتى سيتم وضع وضبط رزنامة واضحة ومحددة؟ متى وكيف سيتم إيقاف سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر وستتم معالجة إشكاليات التلوث في قابس؟ ومتى سيتم الالتزام بقرارات الحكومة وعلى رأسها التعهد بفك الوحدات الصناعية في جهة قابس ونقلها إلى مكان خارج مدينة قابس؟ وشكرا.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع وأجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط السيد سمير عبد الحفيظ وكافة الفريق الإداري من الإطارات والكفاءات المرافقة له، مرحبا بكم تحت قبة البرلمان.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتمي، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، يكتسي هذا المشروع أهمية كبرى ليس في قطاع الفسفاط فقط نظرا إلى أن الفسفاط له تداعياته الإيجابية حتى على القطاع الفلاحي وهذا مشروع مهم اليوم أن نصادق عليه وندعو كافة الزملاء أن يصادقوا عليه لما له من تداعيات إيجابية في المستقبل خاصة على مداخيل الميزانية للدولة التونسية.

أمر معك السيد الوزير إلى الشأن الجهوي، مضاعفة السكة الحديدية الرابطة بين مدينة المكنين من ولاية المنستير والمهدية التخطيط والبرمجة موجودة إن شاء الله نريد أن يرى هذا البرنامج النور.

مسألة أخرى سيدي الوزير، ألفت انتباهك لها مطار النفيضة فحتى نتمكن من تشغيله ويدخل في الدورة الحياتية الاقتصادية لابد من كهربة السكة الرابطة بين تونس والنفيضة إلى مدينة سوسة، فالتنقل من سوسة إلى تونس بالنقل البري ساعتين ونصف، هل تعرف ما معنى أن نتنقل بالقطار وما الغاية منه؟ هو التقليص من المسافة ولأنه ليس فيه تعطيلات يعني الأولوية له يعني ما أقضيه في النقل البري في ساعتين بالقطار تكون ساعة، إن شاء الله سيد الوزير في هذه العهدة من الحكومة يكون لنا برنامج حين أتنقل من سوسة أو المنستير لا أتجاوز ساعة ونصف وهذا مهم جدا.

مسألة أخرى سيدي الوزير، رجاء طلب للسيد المدير العام "SNCFT" متى يرجع الخط الرابط بين المهدية والمنستير وتونس فالناس الذين يسكنون في ولاية المنستير يعانون لأنه ليس لدينا نقل بري إلى سوسة وليست هناك حافلات متوفرة بكثرة، الوسيلة الوحيدة التي كانت هي قطار المنستير الذي كان يقل العملة يوميا يتنقلون من وإلى تونس وينقل متساكني المهدية وسوسة والمنستير.

وسأتحدث معك فيما يسمى بالكهرباء سيدي الوزير، تعرف نحن الآن في الاقتصاد الأخضر وغدا لو تصبح لدينا التغطية "photovoltaïque" فالمصانع سيضطرون إلى النقلة لتونس لأنها ستدفع ضريبة على الطاقة الكهربائية التي يستعملونها لذلك سيدي الوزير في الميزانية الرجاء الأخذ بعين الاعتبار الأداء الديواني على " les onduleurs" ليقل سعر الطاقة "photovoltaïque" لدينا في تونس هذا مطلب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، ستكون مداخلتي حول منشور البنك المركزي الذي يمنع التنزيل في الحسابات البنكية للجمعيات والمجامع والهياكل المهنية لمبالغ تتجاوز 500 دينار يوميا. هذا القرار سيدي الوزير عطل عمل المجامع المائية سواء المجامع الخاصة بالمياه الصالحة للشرب أو المجامع المائية المخصصة للري والمنضوية تحت تسيير المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.

هنا سيدي الوزير، تصور أن المستهلك سواء الماء الصالح للشرب أو لمياه الري أن يقوم بخلاص المبالغ للمجامع المائية بمبالغ تتجاوز 500 دينار يوميا نتصور أن الفلاح سيقوم بخلاص مياه الري بـ 5000 دينار يتوجه للبنك البنك لا يقبل عليه إلا 500 دينار فقط يوميا يعني يجب أن يرجع تسع مرات أخرى إلى البنك لخلاص مبلغ 5000 دينار كمعلوم استهلاك مياه الري وهذا عطل الفلاحين وعطل المجامع لأنها مجامع تقدم خدمات مباشرة للمواطنين ويجب استثناؤها من هذا المنشور الذي صدر عن البنك المركزي الذي عطل عمل المجامع والفلاحين ونعرف الهدف من تحديد سقف 500 دينار لبقية الجمعيات، لكن هذه مجامع وجمعيات تقدم خدمات للمواطنين لهذا يجب استثناؤهم ومن خلالك أريد أن توصل هذه الرسالة للسيدة رئيسة الحكومة وللسيدة وزيرة المالية بخصوص مراجعة هذا القرار في ما يخص المجامع المائية في قطاع مياه الشرب وقطاع المياه الخاصة بالري. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق. تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بوزارة التخطيط والاقتصاد،

التعويل على الذات هو شعار المرحلة، لكن للأسف اليوم نحن نستسهل هذه الأرقام. صراحة هي أرقام خطيرة ومفزعة جدا لأنها ستورط أبناء شعب ما زالوا في طور البويضة. ما معنى في طور البويضة؟ أي أناس لم يولدوا بعد وسيجدون أنفسهم مورطين في مديونية عميقة للأسف.

عندما نتحدث عن الفسفاط، فإن فسفاط تونس يعتبر من أعلى النوعيات في العالم، في البرازيل يلقى مباشرة على التربة ونحن اليوم للأسف الفلاحين في تونس يعانون من الأسعار المرتفعة في الأسمدة.

وعليه، في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الشعبية التي أفلسوها قصدا حتى تباع تونس في سوق النخاسة، اليوم نحن أمام واجب استرجاع مؤسسات الشعب وندعوكم في إطار الفسفاط، متى ستلتفت وزارتكم سيدي الوزير إلى فسفاط القصرين؟ كما تعلمون يوجد منجم يعتبر ثمينا في القصرين وإلى حد هذه الساعة لم تنطلق الأشغال في استغلاله.

متى ستلتفتون سيدي الوزير إلى سكة القصرين؟ لأنه في اليوم الذي تعود فيه السكة ستفك العزلة عن هذه الولاية وستفتح باب

الاستثمار فالمنطقة الصناعية في القصرين السيد الوزير ما زال فيها مصنعان فقط يشتغلان ومن حقهم الاستثمار لأن البلاد معزولة.

فسفاط القصرين، هذا المنجم، هذا الحلم، حلم الشباب اليائس والربوع المفقرة، ربوع باي الشعب علي بن غذاهم الثائر على التهميش. سيدي الوزير، أنا لا أنقدكم ولا أنتقدكم، بل أتكلم ألما لأنني أتيت من القصرين.

لا يزال شعبنا في القصرين مفقرا ومهمشا منذ علي بن غذاهم للأسف ولم نر أي حكومة تلتفت إلى تونس الدواخل بجدية، فكل الحكومات بنفس القوالب وما نراه صراحة ليس إلا ذر رماد على العيون فحتى في التعيينات السياسية لا يأتينا إلا المتربص والمتربص وكأن القصرين مختبرا للمتربصين والمتربصين.

سيدي الوزير، القصرين متعبة، بلغوا رئيسة الحكومة وبلغوا سيادة رئيس الجمهورية وقولوا له: القصرين متعبة وزاد بها التعب مرة أخرى.

القصرين مرة أخرى وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أحدثكم عن الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، معمل الحلفاء وهو معمل تونس أفلسوه حتى تتحكم فيه لوبيات الورق وعصابات الورق.

اليوم نتحدث عن إعادة هيكلة هذه المؤسسة الحكومية وقد طال الانتظار سيدي الوزير رغم أننا تحصلنا على ضمانات الدولة وتحصلنا على وعود بقرض. أغتنم هذه الفرصة لأحيي عمال هذه المؤسسة الشعبية وأحيي السيدة الرئيسة المديرة العامة لهذه المؤسسة، فمن عدم صنعوا المستحيل في وقت وجيز وفروا ورق الكراس المدعم.

الكراس سيدي الوزير، ارتفع سعره ولم يستطع البسيط اقتناءه والكراس يباع بـ 7000 أو 8000 مليم، في اليوم الذي يعاد فيه تشغيل مصنع الحلفاء على قدم وساق في القصرين، تأكدوا أننا سنيسر الحياة وسنيسر الإدارة التونسية وسنيسر المطبعة الرسمية وكل ذلك سيوفر علينا أموالا طائلة. أحييكم عمال الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، فمن عدم صنعتم المستحيل في وقت وجيز وأعيد ترحابي بكم تحت قبة البرلمان. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، أغتنم هذه الفرصة للحديث عن مجال النقل وخاصة وأن معنا كوادر من النقل.

أسطول النقل هو أكبر مؤشر يعطينا فكرة عن مستوى العيش وتقدم ورقي البلاد وخاصة النقل العمومي بجميع أصنافه بري وجوي وبحري.

في الحقيقة في النقل البري أثمن كل المجهودات المبذولة وتمكننا من تعزيز أسطول الشركات الجهوية والوطنية بحافلات جديدة ونطمح للمزيد من الاقتناءات الأخرى، لكن مقابل ذلك سيدي الوزير، جميعنا نعاني من النقل الحديدي بجميع أصنافه، نقل البضائع ونحن اليوم مجتمعون في هذا المجال والمترو الكهربائي، القطار ونقل الأفراد بين المدن، نقل البضاعة للأسف مازلنا نعاني من خور وفساد حكومات 2011 و2022 ونحن اليوم نجتمع لتدارك أكبر صفقة فساد وننظر في إمكانية الحصول على قرض وأنا أؤيد التصويت بنعم على هذا القرض ولكن سيدي الوزير، السادة المسؤولين، كفانا معاناة ودعنا نعطي مجال النقل الحديدي بين المدن أهمية وقرار حاسم نطالب به فخط السكة الحديدية في حالة كارثية ألواح مكسرة، تثبيت متهالك، دوائر خطوط السكة الحديدة يتطلب مراجعة، مؤشرات المرور بالتقاطع مع الطرقات حيث نتفادى الحوادث وقد ازدادت بشكل كبير في المدة الأخيرة، "tous les rond-points et les croisements" مع السكة الحديدية تقع فيها العديد من الحوادث.

القطارات تصل سرعتها بالكاد إلى 20 كيلومترا في الساعة ما بين الجم وكركر بسبب حالة السكة المهترئة لذلك، نطالب بالتعجيل بمراجعة السكة الحديدية الرابطة بين قابس وتونس. في سنة 2005 كان القطار بين صفاقس وتونس يستغرق ثلاث ساعات ونصف وبعد عشرين سنة أصبح يستغرق سبعة أو ثماني ساعات هذا إن لم ينقلب في الطريق.

كذلك، قطاراتنا لم تعد صالحة ولو لنقل الدواب، عذرا على اللفظ فما بالك بالبشر. الوضعية كارثية أنا أطالب بضخ تمويلات بعجالة من ميزانية الدولة، سواء عبر تخصيص أو عبر قروض لتدارك هذه الوضعية الكارثية وفي حال تعذر ذلك سيدي الوزير، فأنا أطالب السيد الوزير بإمكانية خوصصة هذه الشركة ولو بجزء ونسبة مئوية منها، الوضع كارثي لهذه الشركة.

آخر نقطة في النقل الحديدي أين وصلت دراسة خط المترو الذي برمجت بين الجم والمهدية مرورا بالرجيش وقصور الساف، خاصة أنكم وضعتم مبلغا ماليا قدره مليار للدراسة ولا زال مجرد كلام. هذا سؤال نتمنى أن نجد له إجابة عندك السيد الوزير؟

النقل الجوي وضعيته كارثية وخطيرة، فليس في الأسطول فحسب، بل سوء تسيير وتأطير شركة "Tunisair" ما يعكر وضعية شركة الخطوط التونسية، انتدابات عشوائية منذ 2011 مما أثقل نفقات خلاص الأجور حيث وصل الحد إلى 200 عون على كل طائرة والمعايير الدولية تقول 80 وسقطت لنا طائرة فلم يبق سوى خمسة فقط. سوء تسيير وسوء تأطير من كافة المسؤولين لهذه الشركة، تتخيلون ما حدث لي يوم 14 جويلية في الساعة 22 رحلة 727 طائرة مكتراة من قبل "Tunisair" وتقلع وبها 40 مقعدا فارغا شاغرا وهي مكتراة من دول أجنبية بتعلة أن الأماكن الشاغرة درجة أولى و"business class" 45 مقعدا كلفة الواحد 900. أورو، تقريبا الكلفة 140 ألف دينار. هذا إجرام، هذا فساد، إجرام في حق المهاجرين بالخارج. تركناهم في المطار ولم يتم نقلهم والطائرة أقلعت بمقاعد فارغة. فساد مالي، خسارة للشركة وهي مكتراة ونحن تقريبا خسرنا ما قيمته 100 ألف دينار كنا سنربحها في السفرة الواحدة وما خفي كان أعظم مع احتراماتي للعديد والعديد من الشرفاء العاملين بهذه الشركة وخاصة القدماء منهم.

نقطة أخرى ثمن تذكرة الركوب غير مدروس، التذكرة بين "Paris-Alger" أو "Paris-Rabat" بـ 350 أورو على أقصى تقدير، لماذا

"Tunisair" نفس المسافة بـ 800 أو 900 أورو؟ هذا فساد وحتى الشركات المنافسة الأجنبية والتونسية تعدل على ثمن تذكرة "Tunisair". نحن نرغب في عودة الجالية وكل فرد من الجالية حين يأتي يدخل عملة صعبة للبلاد ويدخل ثلاث أو أربع مرات أكثر من السائح ونحن نريدهم أن يتشبثوا ببلادهم ويحبون بلادهم.

النقل البحري، صحيح بواخر النقل البحري خدماتها مقبولة وجيدة، لا ننكر هذا لكن هناك مشاكل عديدة ببواخر البضاعة التابعة لشركة الملاحة وهناك مشاكل عديدة كذلك بالنسبة إلى ثمن التذكرة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل

السيد محمد الماجدي

شكرا، المتلوي، الرديف، أم العرائس، المظيلة، مخازن فسفاط، لا تبالون بمن يعيش هناك، بلاد تعيش البؤس والهم منذ 1956. جاثمون على الجهة، يتحدثون عن التهميش وأنا أتحدث عن إجرام منظم تجاه الحوض المنجمي والجهات الداخلية ككل ولن نتباكى أو نفسر لأنكم تعرفون كل شيء وتغضون بصركم عن الماء والصحة والنقل وغيره. هناك من يموت كل يوم على حوادث بسيطة. سرير إنعاش لا يوجد. هذا منكر.

قرض لتطوير السكك لنقل الفسفاط، ثروة وطنية نقترض لكي نحولها. اجتماعاتكم الوزارية بخصوص الفسفاط تتحدث فقط عن الإنتاج والتطوير والهيكلة والشركة و و و، لنا الله، اقترضوا لإصلاح المدارس والمستشفيات والطرقات، شغلوا العاطلين عن العمل واجلبوا الاستثمار، افتحوا المعامل، نظفوا البيئة الملوثة، احفروا الآبار، اسقوا المواطنين والفلاحة كذلك، لكن لا، لا.

حين تتوقف الشركة تمنحوننا "ملاليم" في إطار المسؤولية المجتمعية وتتشاجرون علها.

منكر، شباب الحوض المنجمي تحت الحيطان، في اهتزازات الغاز، أوساخ الفسفاط وضجيج القطارات، ينتظرون مناظرة معطلة كل يوم يقولون غدا.

الفسفاط نطور له السكة والناس نكدسها ونهينها في حافلات وقطارات مهينة ولا نطور لهم قاطرات المسافرين ونجلب لهم قاطرة قديمة، طلبنا قطار الرديف وأم العرايس، طلبنا نموذج نصف حديث، فيرسلونه من عهد الحرب.

محطات قطارات بلا دورات مياه، مليارات صرفت، سامحوني، نهبت والدورات مغلقة والقبول النهائي غير موجود، هذا منكر.

الشركة الوطنية للسكك الحديدية "Game over" وأنتم جميعا تتفرجون علها، وتتفرجون على إدارتها كيف تتصرف. ممتلكات مؤجرة بالمليم الرمزي وهي عاجزة عن توفير حتى مواد التنظيف للعمال، أزياء العمل، منح الموظفين. نفس المديرين يتداولون على رأس الوحدات ونفس السياسة ونفس التكتيك.

نخرج الالة من قفصة لنقلب لها "sens" في المتلوي، أطنان من المزوط من دافعي الضرائب تدفع على "des plaques tournantes" معطلة منذ سنوات ولم يتم إصلاحها بعد.

منكر عندما يبقى مخزن قفصة معطلا ومنكر عندما يعشش الحمام في مخزن المتلوي.

ومنكر أن تبقى "les plaques tournantes" سنوات دون اصلاح، ومنكر أن نشتغل على عوارض في أماكن أخرى لننقلها إلى قفصة، بينما في قفصة يوجد معمل عوارض.

عمال الشركة الوطنية للسكك الحديدية يعملون بقانون أساسي قديم لا يتماشى مع الوضع الحالي، القانون الجديد ملقى في رئاسة الحكومة، هذا عين المنكر.

هل لديكم عربات لنقل الفسفاط لتقوموا بإصلاح السكة؟

" RDA" و"YSH" جميعهم بلا فرامل.

"Les culbuteurs" التي ستفرغون بها الأتربة هل هي موجودة؟

"SKF" لأشهر عند مقاول يعمل متى شاء وكيفما شاء. منكر، مطرودي الشركة الوطنية للسكك الحديدية لغياب غير شرعي، ولديهم عدم سماع الدعوى ولم يعودوا للعمل. أنتم لا تفكرون على ما أظن في الحوض المنجمي، أقولها وأكررها، إلا كإنتاج وكفسفاط، ولكن هناك من يعيش في الحوض المنجمي ويطالبون بحقوقهم، وهذا حق بالدستور.

نتكلم على الماء، أهالي تبقى خمسة عشر يوما بلا ماء. اليوم صباحا، كل المعتمديات قامت بوقفات احتجاجية، أين الماء؟

مغاسل الفسفاط لم تتوقف وكل يوم تقوم بغسل الفسفاط، المواطن لا يملك الماء ولا يملك حافلة يذهب بها إلى المنستير أو سوسة أو صفاقس؟ ليس للتنزه، بل ذاهب لتلقي العلاج. هذا منكر أو ليس منكر؟ أم أن كلمة الحق لا تسمع؟ ما هي مطالبنا؟ مطالبنا حياة كريمة كبقية المواطنين، لا نطالب بأي شيء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسر القراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق. تفضل.

السيد ياسر القراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نناقش اليوم كالعادة مشروع قرض جديد سيستغل لتجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط. مهم جدا أن نقوم بتجديد السكة الحديدية لإرجاعها إلى إشعاعها في مجال نقل الفسفاط في مناطق الحوض المنجمي، لكن أيضا السيد الوزير، السكة الحديدية موجودة في جهات أخرى عديدة من البلاد ووضعها مهترئ في جهات عديدة من البلاد.

في هذا الإطار، أريد أن أتحدث عن وضع السكة الحديدية في الجانب الآخر من الحوض المنجمي، لأنه لدينا حوضا منجميا آخر شمالي منسي يمتد في جنوب ولاية الكاف، معتمديات الجريصة والجردة وصراورتان.

اليوم، السكة الحديدية في جهة الكاف في الحقيقة في حالة عطالة مطلقة، السيد الوزير، أعطيك أمثلة عديدة اليوم قطار نقل الإسمنت لشركة إسمنت أم الكليل، والتي بذلت الدولة جهودا كبيرة، وبذلنا جهودا كبيرة من أجل إنقاذها وإعادتها للحياة، هذا القطار حين يملأ الإسمنت في أم الكليل، يبقى أشهر معطبا لا يتحرك من مكانه وهذا أدى بالشركة على خسارة حلفاءها، سواء شركة إسمنت أم الكليل أو شركة السكك الحديدية.

نموذج آخر، الخط الاجتماعي لنقل المسافرين الذي يتواصل إلى الجريصة وواد سراط والقلعة الخصبة وتالة، اليوم توقف في حدود الدهماني بتعلة عطب بالقاطرة وننزّل الناس في الطريق ونتركهم في الدهماني، ونقول لهم ابحثوا كيف تكملون بقية المحطات. هذا ما يحدث في الجهة السيد الوزير، حين تقطع القاطرة 190 كلم حتى تصل إلى الدهماني، ثم تعود بـ 190، لا أفهم لماذا لا تتعطل في 190 الأولى وتتعطل في بقية 20 لنحرم أهالينا من حقهم في الرحلة؟

ثالثا السيد الوزير، نحن بصدد إجلاء الحبوب وموسم الحبوب وإلى حد اليوم السيد الوزير لم تتحرك قاطرة لنقل الحبوب وهذا يجرنا إلى الشاحنات وضرب منظومة النقل الحديدي ككل فمن يقف وراء هذا؟ وسنتحدث لاحقا السيد الوزير عن التفاصيل بأكثر توسع.

النقطة الثانية، اليوم السيد الوزير، نتحدث عن الفسفاط وفسفاط صراورتان ونحن في الجهة تحدثنا في يوم الاستثمار بحضوركم، وبحضور إطارات الوزارة، نريد أن تتحرك الجهة في مستوى الاستثمار لأن هناك حالة بطالة مطلقة وتقريبا توقف الاستثمار في الجهة. فندعوكم إلى أن تساندوا جهود الجهة في علاقة باستقطاب الاستثمار، لكن في هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة جاءت شركة لتستثمر في فسفاط صراورتان السيد الوزير، وحضرت لدى وزارة الصناعة في أكثر من اجتماع، وحضرت أيضا في الجهة مع السيد والي الكاف وتم التنقل الميداني، وتعهدت الشركة بأن ستستثمر 800 مليون دولار إلى آخره، لكن الحقيقة والأصداء ونريد توضيحا في هذا الصدد.

السيد الوزير، إن هذا التوجه يواجه تعطيلا لأن فيه رخصة بحث وبعد سنوات لم يتقدم فيه أي طرف وعندما تقدمت هذه الشركة، تقدمت شركة أخرى وطنية، فماهي غاية الشركة الوطنية؟ ونريد توضيحا في هذا السيد الوزير. إذا كانت الشركة الوطنية تنوي أن تستثمر فعلا، رغم أن لدينا عقود ولم تباشر بالاستثمار وهذا المنجم مغلق اليوم وقد تذكرت الشركة الوطنية أن تتقدم بطلب رخصة البحث. فهل أن الغاية من رخصة البحث أن تشرع فعلا في الاستغلال؟ نحن نريد ونتمنى أن يتم استغلاله وطنيا ومن طرف شركة وطنية وهذا الأفضل وهذا ما نهدف إليه، لكن أن نتركه مغلقا لعقود ونحرم جهة من حقها في التنمية والاستثمار، فهذا غير معقول أن نقوم بـ"blocage" على الاستثمار.

الحقيقة السيد الوزير، هذا غير مقبول، إما أن تكون هناك إرادة سياسية من الدولة التونسية في أن تباشر الاستثمار بنفسها في علاقة بمنجم صراورتان وهذا ما نريده مثلما هو الحال في فسفاط قفصة وفي فسفاط صراورتان، لكن أن نغلق على الكاف ونغلق على صراورتان فلا نستثمر ولا نترك من يستثمر، فحقيقة هذا غير مقبول السيد الوزير ونحن في مستوى الجهة، إذا ما تأكد هذا التوجه فلن نسمح به. نؤكد أننا نساند دور الدولة ولا نريد استثمارا أجنبيا وإذا حصل فلن يكون إلا للضرورة لكن لا يجب أن تتحول الدولة نفسها إلى معطل للاستثمار في الجهة. شكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن حسين، غير منتمي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدتي الرئيسة،

تحية واحترام لكافة الحضور الكرام،

نجدد الترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

في علاقة بالقرض الحالي السيد الوزير، الحقيقة ليس لدينا ما نقول. نحن كنواب شعب، كنا قد صادقنا على قرض سابق لتمويل نفس هذا المشروع، أي أن مصادقتنا على القرض الحالي هو تواصل لما صادقنا عليه في السابق. إن شاء الله يرى هذا المشروع النور باعتبار أهمية قطاع الفسفاط في علاقة بالاقتصاد الوطني، وفي علاقة بأهمية كذلك السكة الحديدية، مهم جدا أن تقع المصادقة اليوم ومهم جدا أن يكتمل المشروع في أقرب وقت، لكن سيدي الوزير، سأستغل تواجدك بيننا اليوم للحديث عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وطريقة اختيار المشاريع في علاقة بالمخطط السابق الذي لم يقع المصادقة عليه من طرف السادة نواب الشعب، باعتبار أنه في ذلك الوقت كان هناك فراغ.

للأسف الشديد، زملائي الكرام، نرى اليوم جملة من المشاريع التي تطلب فيها الجهات رئاسة الحكومة استعجال النظر فيها في كل مرة والسادة الولاة يعقدون جلسات لتسريع هذه المشاريع لكن للأسف الشديد السيد الوزير، البعض من هذه المشاريع لا يلقى ترحيبا في الجهات، بل لا تعتبر ذات أولوية.

اليوم مثلا عندما نتحدث عن مضاعفة خط السكة الحديدية المكنين - المهدية الذي تم الزج باسم ولاية المهدية في هذا المشروع كذبا وبهتانا ونحن ليست لنا به أي علاقة السيد الوزير. اليوم أثقلوا به أهل المهدية وقلنا في أكثر من مناسبة أن طلبات ولاية المهدية هي مد خط السكة الحديدية في اتجاه المعتمديات الداخلية، ربط مركز الولاية بالجم وملولش عن طريق قصور الساف. هذه أولوياتنا في الجهة، لكن ما راعنا إلا أن السيد الوالي، وكأنه لا يملك أي مشروع هناك، وكأن المهدية ليس لها أي مشروع معطل سوى خط السكة الحديدية المكنين - المهدية. نحن لا نحتاجه، هذا ليس من أولوياتنا في الجهة فمن الذي يقرر ومن الذي يأخذ القرارات السيد الوزير؟ اليوم نواب الجهة، وأعضاء مجالس محلية، ومواطنون ومصالحهم معطلة ولا أحد يستمع إليهم.

الموضوع الثاني هو مشاريع التنمية المندمجة. هذا الملف السيد الوزير، متى سيغلق؟ من سنة 2016 وطريق أولاد صالح - قصور الساف معطل لأكثر من عشرة سنوات، المركب الترفيهي حمام سيدي المحجوب معطل، أغلب المشاريع معطلة، تم فتح طلب العروض ثم تم غلقه، الاعتمادات قليلة ولا تكفي وغيره من التعلات.

أيضا باعتبار معتمدية البرادعة معتمدية محدثة جديدا، لابد من إعطائها الأولوية الكاملة وبرمجة مخطط كامل لهذه المعتمدية، فما هي الأولويات الاقتصادية والصناعية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

فقط أكمل الفكرة لو سمحت.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

...باعتبارها معتمدية محدثة جديدة السيد الوالي وباعتبارها ممتدة جغرافيا وما زالت الأولويات الاقتصادية والصناعية غير

محددة، الرجاء إرسال فريق عمل لمعتمدية البرادعة لتجهيز مخطط جديد لمعتمدية البرادعة، ونفس الشيء يتماشى مع معتمدية الرجيش باعتبارها معتمدية محدثة جديدة، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نجيب العكرمي، غير موجود.

إذا أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة لأخذ الكلمة على التوالي وهم: السيد محمد زياد الماهر، كذلك السيد محمد أمين الورغي، السيدة سيرين مرابط، السيد عماد أولاد جبريل، السيد نجيب العكرمي، السيد محمد علي والسيد صالح السالمي.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

522 مليون دينار كلفة المشروع، هو تقريبا هذا القسط الثاني وما زلنا ننتظر القسط الثالث وأرجو ألا يتأخر أكثر من القسط الثاني، لأنه مشروع مهم جدا في علاقة بإنتاج وتحويل الفسفاط في تونس.

نتحدث عن ثروة مهمة جدا تقريبا 6% من الناتج المحلي وبالتالي لا أتصور أن يتعطل المشروع أكثر من ذلك. الحاصل الآن أنه لا يوجد تاريخ فعلي للانطلاق الفعلي في الأشغال وهذا لم أجد له أثر لا في التقرير ولا في الإجابات التي حضرتها في اللجنة وسمعتهم.

نقطة أخرى، المشروع مرتبط كثيرا بمؤشرات سنوات 2010 و2011، السيد الوزير كل شيء نبنيه على أساس 2010 و2011 وكأن تونس توقفت في 2011، يعني ماذا فعلنا في 2011 وماذا فعلنا في 2025؟

نقطة أخرى هي شركة "SNCFT" وهي الشركة الوطنية للسكك الحديدية وحقيقة وضعيتها كأغلب الشركات، اليوم مشروع القرض هذا يهم ثلاث شركات: نتحدث عن فسفاط قفصة، نتحدث عن شركة السكك الحديدية ونتحدث عن المجمع الكيميائي وكعضو مجلس النواب وكمتابع لوضعية هذه الشركات الثلاث، الحقيقة الوضعية لا تبشر بالخير، تقريبا أسطول السكك الحديدية مهترئ جدا وغير قادر على نقل الفسفاط.

نتحدث عن شركة فسفاط قفصة التي لا تملك معدات ثقيلة للوصول إلى كميات الإنتاج المراد نقلها وتدر موارد حقيقية للدولة.

النقطة الثالثة، المجمع الكيميائي تقريبا حسب كلام المدير العام في السنة الفارطة يعمل تقريبا بنسبة 20% من طاقته الإنتاجية، قال أن هذه السنة يعمل بـ 50% من طاقته الانتاجية، ثلاث مصانع فقط تعمل من أصل خمسة، بالتالي الوضعية متردية جدا.

القطاع نخسر فيه أكثر مما نربح فيه، اليوم هذا قطاع مندمج، عند الحديث عن استخراج الفسفاط ونقله عبر السكك الحديدية، سيتم نقله إلى المجمع الكيميائي وبالتالي يجب أن تكون العناصر الثلاثة اليوم في طاقة إنتاجية محترمة.

اليوم ما الفائدة إذا قمنا بنقل 6 ملايين طن على السكك الحديدية إلى المجمع الكيميائي وهو غير قادر على تحويلها؟ اليوم يجب أن ننظر إلى القطاع ككل كقطاع مندمج ليس كقطاع منفرد.

ما الفرق بين شراء شاحنة كبيرة تحمل 1000 طن في حين أنني سأحمل طن فقط بالتالي لا بد من مراجعة أنفسنا في هذا المشروع.

نقطة أخرى، نحن اليوم نقترض 522 مليون دينار، في حين أن ديون المجمع الكيميائي من الشركات المحلية والشركة الهندية للأسمدة تجاوزت 600 مليون دينار، ألسنا نحن أولى بهم؟ فعوض أن نقترض نقوم بجلب أموالنا من الحرفاء المحليين والشركة الهندية للأسمدة على الأقل ننجز المشروع ولا نبقى ننتظر تجميع قرض على ثلاث أقساط.

متى ستسترجع هذه الديون في الوقت الذي نسمع فيه كلاما أن الحرفاء المحليين وهذه الشركة منزعجون من السعر ويرغبون في اقتناء "acide noir" بالـ "FOB IN".

أخيرا، هيكلة شركات فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي، اليوم دوركم السيد الوزير كوزارة الاقتصاد والتخطيط أن تهيكلوا هذه الشركات.

في التقرير نقطة مهمة جدا، أمام الصعوبات التي يمر بها قطاع فسفاط قفصة ومشتقاته، في أفق 2025 سيتم إنتاج 6 مليون طن ونحن في 2025 وأوشكت السنة على الانتهاء يعني في وثائق القرض المقدمة أسباب حصولنا على القرض منذ البداية يقول في أفق 2025 سننجز 6 مليون طن ونحن في سنة 2026 يعني السيد أنجز هذا الموضوع كأننا في سنة 2022 وسنذهب إلى سنة 2025 بالتالي الرجاء التثبت في هذه المشاكل.

نقطة مهمة جدا في الصفقات السابقة في شركة نقل السكك الحديدية، هناك معدات الجر التي تم اتخاذها أردنا أن نعرف هل تم فتح تحقيق في علاقة بهذا الأمر، كيف يمكن أن تستخدم معدات غير مناسبة في السكك الحديدية التونسية ومن اتخذ القرار بهذا الخصوص؟ نريد أن نعرف هل تم فتح بحث تحقيقي في علاقة بهذا الأمر لأن هذه أموال الشعب التونسي.

مثلما ذكرت نؤكد أن اليوم قطاع الفسفاط قطاع مندمج، وأنتم السيد الوزير في وزارة الاقتصاد والتخطيط مهمتكم أن تحاولوا هيكلة هذا القطاع من شركة فسفاط قفصة إلى المجمع الكيميائي إلى شركة السكك الحديدية، اليوم مثلما ذكرتم في 2010 و2011 كانت تؤمن 40% من حاجياتها المالية من خلال نقل الفسفاط. اليوم إذا توجهنا في هذا القرض وإعادة هيكلة هذه الشركة، هل ستؤمن هذه الشركة 40% على الأقل يتم إنقاذ الشركة ليجد المواطن في تونس أو في قابس أو في أي مكان آخر القطار يعمل في علاقة بالمداخيل التي ستضخ من خلال شركة فسفاط قفصة؟

وأهم شيء نريدك أن تجيبنا عليه السيد الوزير ما هو تاريخ الانطلاق الفعلي لهذه الأشغال، لا نريد التعطيل، اليوم هناك عدد كبير من اللجان لمشاريع معطلة وإلى الآن ما زلنا نرى المشاريع المعطلة.

في سياق آخر السيد الوزير، اليوم كوزارة الاقتصاد والتخطيط مهمتكم أفقية على جميع الوزارات، اليوم العديد من الوزارات تتخذ إجراءات في تصنيف التعريفات وحذف "code 120" ثم

ارجاعه يعني اليوم وضعية الاقتصاد في تونس أصبحت دون رؤية واضحة مع المستثمر التونسي، بالتالي الإجراءات الديوانية ليست واضحة، لا يتم في ليلة وضحاها تغيير "des classements tarifaires" أو تحذف "les codes NGP" ثم ترجعها، ليس في ليلة وضحاها تفتح "code 120" لتمكين أشخاص من التوريد وبالتالي يجب أن تكون هناك رؤية واضحة للمواطن ويتم التشاور مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في علاقة بكل هذه الأمور وتعطي رأيها في علاقة بالوضع الاقتصادي، حتى لا تكون هناك قرارات اعتباطية من مسؤولين لا علاقة لهم بالمسؤولية. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الحضور،

في الحقيقة أردت أن أبدأ مداخلتي السيد الوزير، لن أتحدث لا نقدا عشوائيا ولا كلاما يمكن فهمه كتجريح، بل أريد أن أتكلم معكم بمعطيات موجودة في التقرير.

قبل كل شيء السيد الوزير، أنت تحت قبة البرلمان وعدتني بأن تنظر في مسألة التشغيل الهش مرجع نظر سيادتك ومنها عقود العمل للسادة النظار وأعوان التعداد وقلت سننظر في الموضوع بصيغة قانونية، مر شهران وأتصور أنه بالتأكيد تمت دراسة على مستوى الوزارة فأين وصلت؟

السيد الوزير، اليوم أكثر نقد للمجلس أنه مجلس القروض، على سبيل المثال مبادرات تشريعية تسقط ومشاريع الحكومة تتجاوز الأغلبية المريحة والقروض هي التي أخذت جزءا كبيرا من مشاريع الحكومة، لكن السيد الوزير في هذه القروض لا يهمني الكم لأن زملائي قالوا أنه بالمقارنة بالسنوات السابقة تعتبر عادية.

اليوم جزء هام من هذه القروض لترقيع مصائب وفساد حكومات متراكمة سابقا، عند قراءة التقرير في الصفحة الأخيرة، صفحة 15، يقول دون ابرام العقد وفي الأخير منذ سنة 2021 فرضت الشركة الصينية تعويضات هامة جراء هذا التأخير، إلى جانب ارتفاع الأثمان وبفضل المفاوضات تم التوصل... التعويضات الهامة هل دفعت من مال الشعب أم لا؟ وما هو الإجراء الذي تم اتخاذه؟ لم نسمع بأحد أحيل على القضاء أو تمت محاسبته، هذه الشركة الصينية التي قدمت تعويضا لحكومة 2019-2021، هل تمت محاسبتها؟ المسؤول أو المتورط في هذا الفساد هل تمت محاسبته؟

ننتقل إلى أمر آخر، في هذا الصدد أفاد ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه هناك دراسة على مستوى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم سيتم الانتهاء منها خلال شهر أفريل 2026 يهدف إلى إعداد الجدوى، يعني بعد تنفيذ المشروع في 2026 سنرى الجدوى منه؟ هل هذا يعقل؟ ثم يقول تم تمويل الدراسة، ما هي كلفة هذه الدراسة؟ كلفت الدراسة 3 مليون دينار تم تمويلها من هبة من قبل البنك الدولي، أليست هذه أموالنا؟ دراسات، تمويل، قروض.

بعد كل هذه القروض، هل انخفضت كلفة قفة المواطن التونسي؟ هل لاحظنا شيئا من الانفراج في البنية التحتية؟ المستوى التعليمي للتلاميذ، تسوية جميع القطاعات بالعاملين فيها، نفس المشاكل لا تزال قائمة.

اليوم السيد الوزير ألومك على شيء، في الصفحة عدد 12، يقول أهم أسباب تراجع مداخيل الشركة هو ارتفاع عدد المسافرين الذين لا يقومون بخلاص التذاكر، إلى جانب ما يتعرض له أعوان المراقبة من عنف أثناء أداء مهامهم.

السيد الوزير هذه مشكلة رقابية ومقاربة أمنية ومقاربة اجتماعية، إلى متى سنضخ الأموال في هذه المؤسسة وهي لا تستطيع المحافظة على سيرها؟ هل نقترض لأجل مؤسسة تتكبد جملة من الخسائر بسبب ارتفاع عدد المسافرين الذين لا يقومون بخلاص التذاكر؟ حقيقة السبب أراه "ridicule" من حكومة تتعلل بأن هؤلاء لا يدفعون ويتعرضون للعنف بينما القانون يحميهم وخلاص التذاكر واجب على كل مواطن لتوفير وسائل النقل العمومية.

السيدة الرئيسة، بالله أضيفي لي دقيقة من رصيد الكتلة لأنه ما زال الوقت.

السيد الوزير، نعلم أن هذا القانون تكملة لقرض آخر تمت المصادقة عليه في شهر جوان 2025، ولكن السيد الوزير كانا في نفس السنة، حين جئتنا بالقرض الأول لما لم يكن نفسه لماذا هذه التجزئة؟ لماذا لا يكون أمام المواطن التونسي مشروع كامل فيه جزئين وتتم المصادقة عليه في جزئيه.

أعلم أن مدة سحب القرض ما زال ولكن السيد الوزير حتى المواطن التونسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة المحترمة.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

المواطن التونسي حين تعطيه قرض تقول له هذا قرض استثماري وليس استهلاكي يقول لك لا بأس لأن الفسفاط اليوم هو المنفذ والمتنفس لعديد الجهات وهو الذي سينهض بالاقتصاد التونسي، ولكن اليوم أصبحنا ننفق كثيرا ولا يعرف المواطن مآل الأموال.

رجاء السيد الوزير، أي قرض نصادق عليه لوزارة الاقتصاد المتمثلة في سيادتكم، نريد أن نعرف أين أنفق وفي أي جزء لكي نمارس دورنا الرقابي، لكي نعرف ما نفسره للمواطن، قروض تلو القروض في النهاية ليست الحكومة هي المسؤولة، بل مجلس نواب الشعب، وهذه القروض هي تركة سنخلدها لأبنائنا في يوم آخر، لتأتي في نفس هذا المنبر وتسدد ديون هذا المجلس، ونحن اليوم لا يمكننا تحمل قروض لا نعرف أين تنفق وكيف تنفق وهل للصالح العام أم لخلاص الأجور فقط وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

هذا القرض مهم جدا لأنه جاء في إطار تطوير عمل السكك الحديدية ونشاط السكك الحديدية لنقل الفسفاط، تقريبا كلما تشتد الأزمة الاقتصادية وكلما تتوتر الأجواء الاجتماعية إلا ونحيل قرضا إلى جهة قفصة ولا نرى مردودية لهذه القروض، تقريبا في جهة قفصة نتحدث عن الفسفاط ونتحدث عن السكك الحديدية ولكن حينما تذهبون وتعاينون للأسف الشديد ما يزال الأمر على حاله، نسبة نقل الفسفاط ضعيفة، شركة السكك الحديدية غير قادرة على الإيفاء بتعهدات نقل الفسفاط وهذه حقيقة ويجب أن نصارح بها شعبنا الكريم، لا يمكن بأجهزة مهترئة وببنية تحتية لسكك حديدية مهترئة نقل الفسفاط إما أن التقارير التي تأتيكم من الجهة مغلوطة وإما أن المعطيات المتعلقة بالسكك الحديدية غير صحيحة وإما أنه هنالك خلل ما في منظومة نقل الفسفاط.

لا يمكن أن تتواصل عملية السكوت عما يحدث من تهميش لهذه المناطق، ولاية قفصة فحتى الاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص لا تتجاوز 100 مليار وهذا تقريبا رقم ضعيف جدا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط ويمكن أن تعاين الأرقام والإحصائيات حول الاستثمار في القطاع الصناعي للقطاع الخاص. كيف يمكن تطوير البنية التحتية ونقل الفسفاط وتطوير الصناعة بصفة عامة في جهة قفصة بمشاريع لا يمكن أن تقدم للجهة التنمية المطلوبة هذا في جانب.

أيضا ما زلنا في قفصة إلى حد اليوم نتحدث عن إشكالية انقطاع الماء الصالح للشراب وانقطاعات الكهرباء والإشكاليات المرتبطة بمسائل حياتية، فما بالك الانتقال إلى ما بعد المسائل الأساسية كالترفيه وغير ذلك، لم نعد نتحدث عن الترفيه ما زلنا نتحدث عن الأساسيات في 2025 نتحدث عن الماء الصالح للشراب، في المدة الأخيرة تقريبا هناك انقطاعات متكررة للماء الصالح للشراب، مضخات احترقت، محولات احترقت لأن الأجهزة التي يتم توفيرها غير مطابقة للمواصفات وغير جيدة أي أنها حسب المعايير السيئة، لابد أن ننظر إلى أن قفصة لا يمكن أن تبقى على هامش التنمية.

أيضا هنالك ملفات أخرى في علاقة بالبنية التحتية السيد الوزير وأنتم لديكم الأرقام كوزير للاقتصاد والتخطيط، يمكن أن تنظروا إلى مستوى التنمية في جهة قفصة، سواء استثمار، سواء بنية تحتية، سواء مشاريع تنموية إلى غير ذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير والسادة مرافقيك،

للأسف أنه منذ سنوات لم يتجاوز إنتاج الفسفاط 3,5 مليون طن بالرغم كل ما ذكرناه إلا أننا توقفنا عند هذا الحد وهذا يعود إلى عدة أسباب وقد تحدث تقريبا كل النواب عن كل هذه الأسباب لذلك يمكن أن نعود إلى نوع من الجرد السريع كتدهور الأسطول وقد أشار إلى هذا الزملاء النواب وتعود إلى وسائل العمل الموجودة بالمنجم، تعطل شبه كامل لاقتناء الآليات اللازمة في الاستخراج أو في نقل الفسفاط إلى المغاسل، الضعف الكبير في عملية التأطير التي تصل نسبتها إلى 6% وهي نسبة كارثية لأنك تعمل بالإطارات وبالأعوان ولديك نسبة تأطير 6% خاصة في ظل غياب الانتداب لتعويض النقص والتقاعد حوالي 250 عونا يتم يحالون على التقاعد.

ثم إن الوضع الكارثي للمناخ الاجتماعي، فالمواطن يعاني من الإحساس بالحرمان من أبسط الضروريات الحياتية التي لا تليق بالحد الأدنى من المواطنة: بلا ماء، بلا كهرباء، بلا نقل، بلا صحة ولا تنمية، شباب بلا أفق ولا حلم ولا مستقبل مع بيئة كارثية ملوثة بنفايات الفسفاط وبغبار المناجم والغازات السامة المنبعثة من المعمل الكيميائي والمياه الطينية وتسربات الغازات والسموم فيما تبقى من مائدة مائية استنزفتها المغاسل والمعامل وفي غياب مخطط عملي لحماية البيئة، غياب مسؤولية اجتماعية وبيئية حقيقية تلتزم بها الشركة والدولة لجبر الأضرار وتخفيض حدة المعاناة بالجهة والمدن المنجمية المهمشة.

وحينما تتحول المسؤولية الاجتماعية إلى مجرد ذر رماد على العيون ونقتصر على دعم بعض الجمعيات الرياضية بالفتات وبعض المهرجانات، تصبح مجرد ضحك على الذقون وهذا لا يؤدي إلا إلى تعفين الوضع الاجتماعي المحيط بالشركة ويقوي الإحساس "بالحقرة" ويصبح شعار "الكد في المناجم والمال في العواصم" واقعيا ومنطقيا لذلك يرفعه المحتجون على التهميش.

ضعف كبير في عملية التفاوض بين الطرفين الاجتماعي والإداري، مما أدى إلى كثرة اللوائح النقابية والتهديد بالإضراب في ملفات لا تستحق مثل الإكساء وتذاكر الأكلة ووسائل الحماية من المخاطر وظروف وسائل النقل ، فهي حقوق عينية لا تحتاج إلى مفاوضات، مما عطل طويلا المفاوضات في الملفات الأساسية: ملف تنقيح القانون الأساسي، ملف تغيير مقاييس منحة الساعات الاضافية، ملف الانتدابات الذي تعطل كثيرا لسنوات سابقة مع ما يضاف من مخاطر من مقترحي سلطة الإشراف التي تقترح وطنية المناظرة القادمة لانتداب الإطارات والأعوان دون القبول بمناظرة جهوية أو تميز إيجابي للمعطلين والعاطلين الذين يصطفون الآن في طوابير انتظار بحثا عن التشغيل بعد أن سدت أمامهم كل سبل العيش الكريم، ثم مقترح قبول ملفات المناظرة عن طريق الشركة ومخاطر العودة إلى أحداث 2006 و2008 و2011 التي شابتها المحسوبية والمحاصصة والرشوة ومن المفروض أن يسند قبول هذه الملفات إلى مكتب مختص مثل ما حصل سنة 2019، كي نجنب الجهة ونجنب الشركة وتتحمل الدولة مسؤولية إنجاح هذه المناظرة في سبيل تحسين وضع الشركة.

تشتيت أيضا إدارة الشركة بين شركة الفسفاط وشركة المجمع الكيميائي، المفترض العودة إلى توحيد الإدارة في إدارة واحدة ويتم التنسيق بينهما لأنه ليس هنالك تنسيق واضح بين المجمع الكيميائي وشركة الفسفاط.

السيد الوزير، في ظل كل هذه الظروف التي تمر بها الشركة والجهة، ما الذي يمكن أن يغير هذا القرض الذي نجمعه على مراحل، موزعا بين ثلاث دول خليجية مقرضة على مراحل متباعدة، نتذكر جيدا أن السنة الماضية اقترضنا من السعودية في نفس هذا

الإطار ولنكمل أيضا بالقرض القادم الـ 520 مليار من الغريب أن نصبح مقترضين لشركة ربحية وصل سعر الطن الواحد من الفسفاط في قفزة نوعية إلى 175 دولار في أفريل 2022 وإلى 348,5 دولار في 2023 وقد فوتنا فرصة تاريخية لتخفيض المديونية التونسية ولتوفير ثروة مهمة من العملة الصعبة اللازمة للتوازنات المالية التونسية ولتحقيق تنمية حقيقية خاصة بمحيط الشركة الاجتماعية.

السيد الوزير، لن أتحدث بخصوص إغراق تونس في المديونية، لأننا تحدثنا في هذا كثيرا ولن نتحدث أيضا على أن البرلمان التونسي في هذه المرحلة كاد أن يتحول إلى برلمان قروض وذكرنا هذا كم من مرة وأثار هذا غضب الحكومة وأثارت غضب حتى النظام الرسمي التونسي، نحن فعلا نغرق في المديونية ونحن بالفعل قد أثقلنا كاهل المواطن التونسي والشعب التونسي بالمديونية والبرلمان فعلا أمام خيارين كلاهما مر كما يقول المثل الشعبي "كانت صحت اندبي وكان صبت اندبي" أي أننا أمام المطرقة والسندان. لو صادقنا على القروض نذهب نوعا ما في سياسة الترقيع وكلما نتعثر نصادق على قرض جديد وهكذا دواليك، نتوجه لأسهل حل وهو القرض وإن كانت لديك علاقات قوية بالمحيط الدولي ولا توجد لديك إشكاليات مع المحيط الدولي، ولكن أن تراكم الثروة وأن تقلص من المديونية والقروض...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إضافة دقيقة للسيد الزميل.

السيد محمد علي

...فهذا هو أصعب الحلول.

لذلك من رأيي السيد الوزير، قبل الحديث عن نقل الفسفاط، علينا بإصلاح وضعية إنتاج الفسفاط وعلينا أن نرافق هذه الشركة في إصلاحات إدارية حقيقية، بقانون إطار حقيقي وبإجراءات عملية لا تضعنا أمام أزمات وأمام احتقان اجتماعي ولا يمكن حل مشكل الشركة ومشكل السكة إلا بعد أن يتم ذلك على الأقل بالتوازي مع حل المشكلات الكبرى على الأقل في الوضع الاجتماعي الذي تمر به الجهة، خاصة بخصوص الاحتقان في النواقص الكبرى الحياتية التي من المفترض أن تكون لها ضماناتها الدستورية، كما يجب أن تكون لها ضماناتها الأخلاقية التي نحتاجها اليوم حتى نعتني ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، هل تعلمون ما معنى أن يطلب منا كنائب عن ولاية قابس المصادقة على قرض جديد باسم تطوير منظومة نقل الفسفاط، أي ببساطة قرض جديد لقتل قديم، قرض جديد لحقن ولاية قابس بالمزيد من السموم، السموم التي ازدادت انتشارا بعد قرار الحكومة في الرفع من الإنتاج وتنكيل ممنهج بمواطني ولاية قابس من الحكومة.

اليوم هناك انقطاع للماء في ولاية قابس والمزيد من الانبعاثات الغازية، ولكن المياه موجودة بالمركبات الصناعية، لا نتحدث عن الأرياف نحن نتحدث عن وسط المدينة، نتحدث عن الحامة، نتحدث عن بوشمة، نتحدث عن شنني، نتحدث عن حي الأمل يقطع الماء على قابس المدينة من أجل سياسة فاشلة للترفيع من الإنتاج دون استراتيجية، قرض جديد يصرف على القطارات والمركبات، بينما يموت السكان على أسرة المستشفيات من السرطان والربو وجراء الأمراض الجلدية وأمراض العيون والدم. عن أي تنمية سيدي الوزير نتحدث والسكان يموتون بصمت؟ عن أي إصلاح نتحدث والبيئة تغتال كل يوم؟

السيد الوزير، قابس ليست ممرا للقطارات ولا مكبا للنفايات، قابس مدينة حية من البشر: أطفال، أمهات، شيوخ، رضع، طلبة، أطباء، قضاة، محامين وكلهم تحت خط الموت لكن كل حكومة تطلب منا الصبر نتيجة وجود منوال تنموي أعمى لا يرى الإنسان ولا يحترم البيئة ولا يملك لا رؤية ولا استراتيجية ولا تخطيط السيد الوزير.

تبررون هذا القرض بكونه لنقل الفسفاط، ولكن إلى أين؟ وعلى حساب من السيد الوزير؟ ولماذا لا تطرحون السؤال الأهم: متى نتوقف عن جريمة الدولة على ولاية قابس والنزيف البيئي؟ متى سنقوم بغلق معامل الموت بولاية قابس؟ متى سنحترم حق الإنسان في هواء نقي وماء نظيف وحياة كريمة في ولاية قابس؟ اليوم تطلبون قرضا جديدا وغدا تطلبون من الناس تقبل الموت كجزء من الخطة الوطنية للنمو ولاستراتيجية الدولة، سنطلب من الناس أن يصبروا حتى يموتوا ببطء.

نحن لا نرفض التنمية السيد الوزير، بل نرفض تحويل الفساد إلى مشاريع وتحويل القروض إلى أداة لإعادة التهميش والموت، نرفض أن تكون ولاية قابس مختبرا للتجارب أو مزرعة لقرارات فوقية أو مستعمرة في ولاية تونسية ونحن نعلم بأن المجمع والمجمعات الصناعية للموت تؤمن الأسمدة الكيميائية لدول أجنبية، لكن ترفضون قول هذا الكلام.

لهذا احتراما لأهالينا في ولاية قابس، سأصوت بـ لا على هذا القرض إلى حين تقديم استراتيجية وطنية واضحة وصارمة للتخلص التدريجي من الصناعات الملوثة، بخطة إنقاذ شاملة لولاية قابس، بإغلاق فوري للوحدات الملوثة وعدم سكب مادة الفوسفوجيبس وهو قرار رئاسي والتنمية التي تقتل الشعب لا تعتبر تنمية والاقتصاد الملوث بالدماء ليس اقتصاد السيد الوزير وكل راع مسؤول عن رعيته، وعند الله تلتقي الخصوم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

قبل كل شيء نحن في حضرة وزارة التنمية والتخطيط الاستراتيجي ولهذا السبب السيد الوزير والسادة الحضور من إطارات الوزارة أطلب منكم أن تركزوا في كلامي قليلا: أولا أسأل الله السلامة

لأهالينا في السواسي، هذه منطقة العواديد قنطة (أظهر السيد النائب صورة) هذا حصل بالأمس السيد الوزير تبعد 7 كلم عن مدينة السواسي نرى لو تلاحظون ذلك أن الحريق قد امتد على أكثر من 7 كلم وهذه الصورة أخذتها من فيديو، لاحظوا أين وصل الحريق وأين التجمع السكاني فالصورة تظهر أن الحريق قريب من المنازل وهذا أيضا حريق نشب وسط البلاد (أظهر السيد النائب صورة) في السواسي في نفس اللحظة وفي قنطة العواديد هذه الغابة احترقت بالأمس وهنا نرى حتى شرارة النيران في الصورة.

هذا حريق آخر (أظهر السيد النائب صورة) نشب وسط منطقة صناعية وكما ترون يوجد العمود الكهربائي وهذه الصورة تظهر اشتعال النيران في الطريق الرئيسي الرابط بين الجم والسواسي وهذه الصورة تظهر قوة الالتهاب بالأمس وبهذه المناسبة أريد التوجه بالتحية إلى أعوان البلدية كما أريد التوجه بالتحية إلى أبطال الحماية المدنية الذين بفضلهم الحمد لله نجت مدينة السواسي من كارثة كبرى وبفضل الله نجونا لأن هذه المنطقة محاذية للمنطقة الصناعية، بل هي موجودة وسط المنطقة الصناعية.

أقول هذا بحضور السيد الوزير وبوجود وزارة التخطيط الاستراتيجي لأننا منذ فترة ونحن نقول ونبرمج وحتى السيد فوزي كان موجود افي الولاية نطالب بإحداث مركز للحماية المدنية بالسواسي وقلنا للمرة الألف أن المقر موجود وهذا المقر هو معتمدية قديمة وهي بناية على ملك وزارة الداخلية وأعوان الحماية المدنية موجودين وما هو مطلوب منك هو مدنا ببعض التجهيزات ونقوم بتطوير هذه التجهيزات بعد ذلك لنجد الحماية عند حصول حوادث من هذا القبيل دون الحديث عن حوادث المرور، نحن نتحدث عن الحرائق ومنطقة السواسي تربط بين أولاد الشامخ وهبيرة وشربان والجم وبومرداس لذلك فإن السواسي تعتبر موقع إستراتيجي ، لم أفهم لماذا كل هذه "الحقرة" لم أفهم لماذا كل هذا التعطيل في حين أنه يوجد اليوم كل المقومات للقيام بكل هذا وقد ذكرت هذا المرة الفارطة فقد قمتم بإحداث بدون مقر في بعض الولايات وتم وضع التجهيزات أمام الولاية واليوم موجود لديك مقر بالإمكان أن يكون به مقر للحماية المدنية ومقر لمنطقة الأمن للحرس ومركز شرطة أكثر من 100 هكتار.

مقر المعتمدية القديمة حاليا هو مكان مهجور السيد الوزير لماذا ذكرت هذا؟ ذكرت هذا لأنه سبق وأن تحدثت في هذا سابقا عند المصادقة على القرض السابق وقد كنت أنت موجودا وتحدثت في موضوع الحماية المدنية ونبهت من هذا الشيء. اليوم لا قدر الله لو تسربت النيران في أحد المصانع التي توجد بها المواد الكيميائية ماذا يحصل اليوم؟ اليوم لا قدر الله لولا تدخل المواطنين ولو لا وجود الجرارات بالأمس التي تحرث الأرض حتى لا تمتد النيران ولو لا تظافر الجهود الموجودة هناك من بلدية، من حماية مدنية من الأهالي ومن المتساكنين لحصلت كارثة سواء على مستوى المنطقة الريفية التي تبعد 7 كلم عن السواسي أو وسط البلاد.

من المفروض أن تكون هذه الغابة السيد الوزير منتزه حضاري، من المفروض أن تكون متنفس للمدينة، أصبحت اليوم مصبا للفضلات للمصانع وأسأل اليوم أين وكالة حماية المحيط؟ أتساءل ماذا استفدنا من كل هذه المعامل في منطقة سواسي؟ تشغل الناس بأجر زهيد، تستغل اليد العاملة واليوم كل العمال عاطلين عن العمل فكلما غير المعمل مكانه يجب التنقل معه، حقوقهم مهدورة بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المعامل تساهم في التلوث وهذا التلوث ليس في هذه الغابة فقط فالتلوث موجود حتى في الوادي المالح، فهناك معامل للدجاج وهناك معامل نسيج إلى غير ذلك تصب في هذا الوادي الموجود في مدخل المدينة بطريق سوسة في حين عندما تقوم بتنمية أو عندما تشتري بالمليم الرمزي أو عندما تأخذ منطقة معفية وتتحصل فيها على امتيازات هل ستقوم بتلويث المدينة، أين وكالة حماية المحيط؟

سأذهب بك أكثر فيما يخص وزارة الفلاحة، هذه الغابات الموجودة وسط البلاد جفت وأصبحت حطبا وإدارة الغابات غير موجودة أي أنه لا يوجد أي عناية بها وأصبحت وكرا للفساد وأصبحت وكرا لتعاطي المخدرات ونشبت فيها حرائق فكل الأشجار الموجودة فيها أتلفت ولم تشهد أي تدخل بالإضافة إلى ذلك اقتطاع الأشجار.

غابة المسلان في المرة الفارطة تم اقتطاع أشجارها، السيد وزير البيئة المرة الفارطة قال لقد كنت موجودا في الغابات، بما أنك موجود في الغابات ماذا أفدت الغابات؟ أنت لم تفعل شيئا لا في البيئة ولا في الغابات فأنا أقول هذا لأنه مثلا لو تذهبوا إلى غابة المسلان ستجدون أن هذه الغابة تم اقتطاع أكثر من 1000 شجرة ولم تتدخلوا في حين إدارة الفلاحة لو قام شخص باقتلاع شجرة زيتون جافة ولا أشجع على اقتلاع الزيتون بالعكس أنا مع تشديد العقوبات عليه ولكن عندما يقتلعها شخص تسلط عليه الخطايا وكذا، ولكن الغابات التي تم قطع أشجارها ونحن نتذكر في عهد سمير بالطيب تم قطع أشجار وغابات كاملة تم قطعها وتم بيعها وهذا الملف كامل موجود ولم يتطرق إلى هذا أي شخص بينما مواطن اقتلع شجرة يبعث له بكل القوات.

الأسبوع الفارط تحدثنا عن الصيانة في وزارة الفلاحة والسيد الوزير قال لا يوجد لدي أي شيء من هذا النوع وهذا قانون سنة 1983 وقد تحدثنا مؤخرا في هذا. هذه مراسلة (أظهر السيد النائب مراسلة) بتاريخ 21 جويلية، هذا السيد وهو عامل بالخارج قام ببناء مسكن بجانب والده وقدم مطلب لإدخال عداد كهرباء، يوجد أمام منزله مسجد وبجانبه حي سكني به الكهرباء وأخاه الذي يقطن بجانبه لديه الكهرباء ولديه العداد الكهربائي يتم إجابته بأن هذه المنطقة هي منطقة صيانة لا يمكن التزود بالكهرباء فيها، إذن الكهرباء الموجود بالمساكن المجاورة تابعة لمن وكيف تمكن ذلك الشخص من إدخال الكهرباء وكيف تم إدخال الكهرباء لذلك المسجد، المناطق السكنية المجاورة كيف تم إيصال الكهرباء لهم؟ ما هذه القوانين؟

عندما نريد تعطيل شخص يتم ذلك وعندما نريد التنكيل بمواطن يتم ذلك، يا أخي هذا مواطن تونسي بنى منزل ويريد أن يعود إلى مسقط رأسه تقوم أنت بحرمانه من التنوير العمومي بمنطق قانون الصيانة هذا، ألم نقل أن منطقة السواسي كلها، كامل معتمدية السواسي منطقة صيانة حسب هذا القانون، ماذا نفعل نمنع الناس من بناء منازل، أتجبرون الناس على النزوح، أيذهب هؤلاء ليكتروا منازل بالمهدية أو في سوسة لم أفهم، هل يبنون أحياء قصديرية لا يوجد بها لا كهرباء ولا ماء، أليس هذا حقهم؟ هل أن القانون هو قرآن منزل؟

لقد قلنا بأن هذا القانون أصبح غير صالح، بل الأكثر من هذا لماذا يتم تطبيقه على زيد ولا يتم تطبيقه على عمر، بل أكثر من هذا

أريد أن أفهم عندما تم تركيب عداد كهربائي سنة 2000 وسنة 2001 وسنة 2003 أين كان هذا القانون، ألم يكن موجود من سنة 1987 لماذا لم يتم تطبيقه في ذلك الوقت السيد الوزير؟ أتحدث معك اليوم لأن وزارة التنمية اليوم هي الوزارة التي تشرف على كل الوزارات لأنها وزارة سيادية، لأن وزارة التنمية هي الوزارة التي توجد تحتها كل الوزارات لذلك فإن هذه الإشكاليات تعيق التنمية، تعيق العدالة الاجتماعية.

لذلك ما هو مطلوب السيد الوزير، الرجاء التفاعل مع هذا الأمر وأنت المسؤول عن المخطط وأنت المسؤول عن التنمية وأنت المسؤول عن المشاريع التي يجب تنفيذها وأنت المسؤول على القوانين التي تكبل التنمية ونحن موجودين على ذمتكم في أي مقترح مشروع قانون أو أي تنقيح يمكن من حل هذه الإشكاليات وهذه الإشكاليات هي ليست موجودة في السواسي فقط، أنا متأكد أنه لا يوجد أي شخص في هذا المجلس لا توجد لديه 500 وضعية في منطقته من هذا النوع، لا يوجد لا ماء ولا كهرباء في الأحياء السكنية، إلى متى سيتواصل هذا الوضع؟

أتمنى السيد الوزير أن يكون لديك صدر رحب وأنا أعلم بأن صدرك رحب وأعلم أنك تنصت جيدا، ولكن رجاء فلدي في شخصكم كل الأمل والسيد وزير الفلاحة صحيح أنك قد حييت الفريق المصاحب لك ولكن أود أيضا أن تتقدم بالتحية للشعب التونسي بإحداث على الأقل قانون أو اثنين قبل أن تغادر على الأقل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

اليوم كالعادة نصادق على قرضٍ لتمويل مشروع تجديد وتطوير خط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

السيد الوزير، يمثل نقل الفسفاط نسبة 40% حسب ما رأيت في التقرير من مداخيل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، اليوم أريد أن أقول لك السيد الوزير بأن الإشكاليات الموجودة على مستوى السكك الحديدية وعلى مستوى النقل الحديدي في تونس وربما تداعيات نقل الفسفاط فقد انخفض نقل الفسفاط وخفض بصفة آلية مداخيل الشركة وقد سبب ذلك تداعيات على المسافرين بصفة عامة في النقل الحديدي وأريد أن أعلمكم السيد الوزير أن سككنا الحديدية أصبحت لا تستجيب للمواصفات العالمية ولابد اليوم من سكك حديدية أكثر طولا تتلاءم مع القطارات الموجودة على مستوى العالم لأنه حتى وإن أردنا جلب قطارات لا يمكننا ذلك لأن سككنا أصبحت لا تتماشى مع القطارات الموجودة التي يمكننا الحصول عليها في شكل هبات لذلك ما استراتيجية وزارة الاقتصاد والتخطيط اليوم بخصوص موضوع السكك الحديدية بصفة عامة فاليوم السكك الحديدية ومن خلالها اقتناء القطارات على مستوى كامل ولايات الجمهورية لفائدة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

السيد الوزير، أردت أن أنقل لك معاناة المسافرين الذين يتنقلون يوميا ويمتطون النقل الحديدي وسأقدم لك مثال الخط الحديدي الرابط بين ولاية سوسة وولاية تونس، في الحقيقة هذا الخط الحديدي يوجد به العديد من الإشكاليات فأوقات القطار غير مضبوطة والقطارات التي كانت تمر من ولاية سوسة لم تعد موجودة فلم يتبق سوى قطار قابس فقط، هناك قطار الخامسة وعشر دقائق وهو قطار صغير هذا القطار غير قادر أن يستوعب كل المواطنين هل يعقل السيد الوزير أن القطار يبقى أربع ساعات من ولاية سوسة ليصل إلى تونس إلى محطة برشلونة؟

هل أنه من المعقول السيد الوزير في هذا الطقس الحار أن المسافرين يركبون القطارات دون أن يكون فيها مكيفات فحالة القطارات سيئة فالمقاعد مهشمة لذلك فإن المواطن يعاني وهنا أتحدث خاصة على الناس الذين يتنقلون يوميا السيد الوزير فلدينا عديد الموظفين من عديد الولايات وأخص بالذكر ولايات الساحل فاليوم قطار المهدية-المنستير سوسة يصل لتونس وتونس -سوسة-المنستير- المهدية تم التخلي عن قطار المنستير -المهدية تم حذف هذه السفرة السيد الوزير، فأصبح الأهالي في ولاية المنستير ومن ولاية المهدية يمتطون المترو ثم بعد ذلك يذهبون إلى سوسة للتنقل إلى تونس وحتى المواطن الذي يريد أن يصل إلى سوسة لا يجد قطارا اليوم ذلك القطار الصغير يقف في كل المحطات ولا يمكنه أن يلبي الحاجة وعندما نقارن وهذا ليس من باب الجهويات ولكننا نجد أن هناك ولايات أخرى صحيح أنه علينا اليوم مراعاة الوضعية المالية للدولة بصفة عامة وعلينا مراعاة الإشكاليات ونحن نعلم بأنه يجب تغيير السكك الحديدية.

فاليوم يجب أن يكون هناك استثمار بخصوص السكك الحديدية لاقتناء قاطرات جديدة حتى على مراحل أو على أقساط ولكن عندما نرى السيد الوزير ولايات أخرى تتمتع بنقل حديدي منتظم ونجد القطارات الموجودة فيها يوجد مكيف وكل الأمور واضحة ولكن في الساحل وفي سوسة نجد أن القطار إما لا يشتغل أو معطل أو أن يشهد عطبا في نصف الطريق، ففي مرة من المرات السيد الوزير اشتعلت النيران في القاطرة لذلك فإن الوضع الموجود اليوم غير مقبول وأتحدث خاصة عن تنقل الموظفين والإطارات الذين يتنقلون يوميا من سوسة فيصلون إلى عملهم بعد عناء طويل فكيف يمكنه أن يقدم عمله بإتقان وكيف يمكنه أن يقدم المزيد وكيف يمكنه أن يجتهد؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم منير الكموني غير منتمي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد وبمرافقيه الكرام وبكافة الحاضرين،

أولا، لا يمكن أن نقف ضد مشروع يهدف إلى إصلاح قطاعين أساسيين من الاقتصاد الوطني ورافعتين لهذا الاقتصاد: القطاع الأول هو الفسفاط، فمن حقنا أن نحلم برفع مستوى الإنتاج والوصول إلى المستوى المرموق الذي كنا فيه على الأقل، مع احترام

حق الجهات في بيئة سليمة والقطاع الثاني هو قطاع النقل الحديدي الذي نعتبره حلا اقتصاديا وحلا لكل تفاصيل الحياة اليومية لمواطنينا ومن حقنا أن نحلم بسكة تمر من المعتمديات النائية إلى ولاية المهدية وتصلنا بعمق الإقليم الثالث.

اليوم لابد من تضميد الجراح، جراح القطاعين ونرجو أن تكون المعالجة مدروسة حتى يتم التعافي في أقرب الآجال، ولكن السيد الوزير للأمانة وللتاريخ، يجب أن نذكر أن هذه الجراح كانت نتيجة سوء حوكمة وفساد عصفا بهذا المكسب الوطني وكانت موضوع تبليغات عن الفساد صفقة القاطرات من 165 مليار في 2016 ارتفعت إلى 220 مليار، تم التنبيه إلى هذا الخلل في الصفقة منذ 2016 والمبلغ معروف وتم عزله ثم اعادته وهو الآن معزول.

صفقة العربات أيضا، 200 عربة من المغرب لا تتطابق مع القاطرات ولا مع السكك ولا مع آليات التفريغ ومعداته في البنية التحتية بمواطن الإنتاج، أيضا إصلاح السكك هذا الموضوع أيضا قد نال الكثير من الحوار حول طاقتها وقدرتها على الاستيعاب، هناك الصحن الدائري "plaque tournante" في المستودع لا تعمل، أجهزة السلامة لا تعمل وما خفي كان أعظم.

سؤالنا اليوم: هل تم تشخيص هذه الهنات؟

هذه النقاط السوداء في هذا القطاع الهام حتى تكون المعالجة فعلا معالجة شاملة، معالجة تهم كل النقاط ووضع خطة لليوم والغد لتجاوز هذا الإشكال.

السيد الوزير، أيضا ألم يئن الأوان أيضا لإنصاف المبلغين، هؤلاء الذين ثبت صحة ما ذكروه سابقا حتى نتمكن أيضا من الرفع بمستوى اقتصادنا وبأن تكون السكة الحديدية والفسفاط في مستوى آمال التونسيين جميعا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق. تفضل

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

الزميلات والزملاء النواب الأفاضل،

أرفع إليكم اليوم نداء مستعجلا، نداء من عمق الأزمة التي تعيشها معتمدية بنقردان الصامدة وأدعوك سيدي الوزير من موقع المسؤولية الوطنية إلى الالتفات العاجل لمعاناة شعبكم بمعتمدية بنقردان الصامدة ووضع حد لمعاناه أهالينا في عمادة الصياح وحي الأنوار وحي المطار الذين يعيشون اليوم وضعا لا يطاق حيث يخنق الغبار الأنفاس والحفر تبتلع السيارات والمارة حيث تحول مشروع تهذيب حي الأنوار التابع لوكالة التهذيب العمراني إلى نقمة على الناس بدل أن يكون رحمة لهم.

صراع قائم بين مكتب دراسات ومقاول السيد الوزير، عطل استمرارية المشروع، غياب كلي للرقابة الجدية وتعطيل ممنهج لحياة المواطنين لا طريق، لا ظروف صحية ولا أفق قريب للخلاص، أين الدولة؟ أين المتابعة؟ أين المحاسبة؟ ومع هذا لا ينتهي الأمر هنا سيدي الوزير، بل إن التيار الكهربائي ينقطع على كامل معتمدية بنقردان بشكل متكرر وفي ذروة الصيف في درجات حرارة تتجاوز 45 درجة مئوية، أطفال مرضى وكبار سن يواجهون هذه القسوة بلا حماية، بلا إنارة، بلا تبريد بلا أدنى مقومات الحياة الكريمة.

سيدي الوزير، هنالك مشروع تقوية الجهد الكهربائي ببنقردان، هذا المشروع الذي في كل مرة يعدنا بتاريخ حضور ولا يتحقق وتستمر معه معاناة أهالينا، ندعوكم اليوم إلى التدخل العاجل لهذا المشروع حتى يصبح لصالح الأهالي.

أما الماء سيدي الوزير فقد صار سرابا، انقطاع دائم للماء الصالح للشراب بمعتمدية بنقردان، عطش دائم في بنقردان لأشهر ولا مبالاة في المركز هل يعقل أن نعيش هذا المشهد في سنة 2025؟ أين مشروع تحلية المياه بسعيدان هذا المشروع المدرج منذ سنوات أين وصل سيدي وزير التخطيط والاقتصاد؟

سيدي الوزير، كذلك بالأمس تم إبرام اتفاقية ثنائية بين بلدية بنقردان وشركة اللحوم بتونس حول تشغيل منصة اللحوم الحمراء ببنقردان لكن بحضور وزير التجارة لكن السيد الوزير هذه الاتفاقية كانت بشروط أحادية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل.

السيد علي زغدود

...وغير مربحة لبلدية بنقردان ندعوكم سيدي الوزير الى فتح تحقيق جدي في ظروف وملابسات هذا الاتفاق الذي عوض أن يدعم مداخيل البلدية كلفها معاليم إضافية.

سيدي الوزير، ما دمنا بصدد جلسة للمصادقة على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية والاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط متى سيتحقق حلم أهالي مدينة بنقردان والجنوب الشرقي في وصول السكة الحديدية من قابس الى راس جدير هذا المشروع الذي أعلن منذ سنة 1983؟

سيدي الوزير، نحن لا نطلب المستحيل نطلب أن يكون لنا حق في العيش الكريم في بنقردان فالوضع أصبح لا يحتمل، أن يكون هنالك بنية تحتية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد زميل محترم محمود العامري غير منتمي، له أربع دقائق. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق له،

أود في البداية أن أثمن الاتفاقية المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط ونعتبرها خطوة إيجابية وضرورية لإنقاذ هذا القطاع الاستراتيجي الذي لا يزال يمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وتزداد أهمية هذه الاتفاقية حين نضعها في سياق التحديات العميقة التي يعيشها القطاع، فالفسفاط في تونس ليس مجرد ثروة طبيعية، بل يعد محركا اقتصاديا مهما وله دور اجتماعي وتنموي كبير إلا أنه شهد في السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا في الإنتاج

والتحويل نتيجة جملة من العوامل أبرزها الإشكاليات الهيكلية التي تعاني منها الشركات العمومية الناشطة في هذا المجال وفي مقدمتها الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية التي يمثل نقل الفسفاط فيها حوالي 40% من مداخلها.

وانطلاقا من هذا الواقع تتأكد اليوم الحاجة إلى إرادة حقيقية واستثمار فعلي في النقل الحديدي لهذه المادة الحيوية بما يضمن كسر حلقات التعطيل وقطع الطريق أمام اللوبيات التي طالما سعت إلى ضرب هذا التوجه وإفشاله خدمة لمصالحها الضيقة وعلى حساب المصلحة الوطنية العليا.

وفي سياق متصل لا يمكن اليوم الحديث عن إصلاح منظومة النقل الحديدي دون التوقف عند الوضع المتدهور لخدمات نقل المسافرين وفي هذا الشأن تلقينا بتاريخ 4 نوفمبر 2024 مراسلة رسمية من وزارة النقل تفيد بإدراج مشروع تهيئة القطارات واقتناء 110 عربات ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2025 في إطار تجديد الأسطول العامل على الخطوط البعيدة، لكن للأسف السيد الوزير لم يشهد هذا الوضع أي تحسن، بل ازدادت معاناة المسافرين خاصة على خط القطار تونس - سوسة الذي شهد تقليصا في عدد السفرات وتأخيرات متكررة في مواعيدها ونتساءل بمرارة إلى متى سنظل نروج البرامج والمشاريع على الورق فيما الواقع يفتقر إلى أبسط ملامح التنفيذ؟ متى نعيد الاعتبار المواطن التونسي ونعيد الثقة في منظومة النقل العمومي؟ ومتى نرتقي بهذه المرافق إلى مستوى يليق بصورة تونس أمام ضيوفها وزوارها؟

في الإطار ذاته نتساءل أيضا بشأن مشروع مترو الساحل وقد علمنا رسميا من وزارة النقل أنه تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط لنشر طلب العروض المتعلق بالدراسات المعمقة بالتنسيق مع مؤسسة "KFW" سيدي الوزير، نترقب منكم اليوم إجابات واضحة بخصوص مدى تقدم هذا المشروع الحيوي الذي تعول عليه جهة سوسة في التخفيف من أزمة النقل الخانقة التي تؤرق يوميا سكان مدينة سوسة الكبرى، كما نود التأكد اليوم من مدى التزام وزارة الاقتصاد والتخطيط بدفع هذا المشروع نحو الإنجاز.

سيدي الوزير، في علاقة بتطوير البنية التحتية للنقل الحديدي نطلب من الوزارة التدخل وبرمجة إنجاز جسر على مستوى حي أولاد بن عون بمعتمدية القلعة الصغرى ونشير أنه قد وقعت عديد الحوادث القاتلة على مستوى مدخل هذا الحي وآخرها تقريبا منذ بضعة أسابيع وأختم مداخلتي بنقل صوت عدد من العاملين بشركة أشغال السكك الحديدية "SOTRAFER" الذين وجدوا أنفسهم في بطالة قسرية منذ أكثر من سنة بعد انتهاء عقود المناولة التي كانوا يشتغلون بموجبها هؤلاء العمال وبعد سنوات من الجهد يطالبون اليوم بتسوية وضعياتهم المهنية والاجتماعية وهم في أمس الحاجة إلى لفتة إنسانية تليق بما قدموه من خدمات في هذه الشركة. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثمان دقائق تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد ومرحبا بكل الوفد المرافق لسيادتكم،

نشد على أيديكم وطبعا نثمن عاليا المجهود الذي تقومون به في وزارتكم وخاصة في مسألة التخطيط أيضا هي فرصة لنقول وننبه إلى أن عدة وزارات ستعرض علينا ميزانياتها وسنسجل تراجعا على مستوى نفقات التأجير وهذا مرده أن عدة كفاءات غادرت أو هي بصدد المغادرة نحو التقاعد ومع الأسف لم يقع تعويضها وهذه مسألة خطيرة نتحدث هنا بهدوء، لكني أعرف ومتأكد أن المسألة خطيرة لأن هؤلاء هم أبناء الإدارة وكفاءات أفنوا أعمارهم وسط الإدارة، تجربة سنوات راكمت تجربة كاملة وشهدت تحولات مسترسلة وحين لا تتم "passation" بين الجيل القديم وبين الجيل الجديد المنتدب فهنا نحن أمام تجربة بصدد التلاشي أو مهددة بالضياع وهذه مسألة خطيرة جدا ويجب أن ننتبه لها ونجد لها الحلول الضرورية فليس من المعقول أن يتم تفريغ الإدارة من كفاءاتها.

إذن السكك الحديدية لنقل الفسفاط هذا مشروع آخر ينضاف وهو خط استثماري المفروض أن يكون له مردودية والمردودية لهذا المشروع محمولة على وزارة الطاقة التي تمنينا لو أن السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم كانت موجودة هنا لنحاورها مباشرة ونسألها بعض الأسئلة المباشرة وان شاء الله تتوفر الفرصة.

إذن النقل عبر السكك الحديدية في مسألة الفسفاط أو النقل بصفة عامة نقل البضائع أو نقل المسافرين هي مسألة حيوية ومسألة فيها بعد اقتصادي بمعنى أنه يمكن عن طريقها أن نتحكم في الكلفة ونستفيد من شبكة موجودة لكن نعرف جميعا أنه في تونس شبكة السكك الحديدية ليست على نفس المقاس من فترة ما قبل الاستقلال يعني تجد أقيسة مختلفة حتى في السكة الحديدية اذ هناك خطوط لا يمكن أن يسير فوقها قطار واحد، تجد شبكة بها متر والأخرى متر و20 مثلا وشبكات عرضية وشبكات طولية أحيانا غير مربوطة ببعضها أو غير متطابقة في المواصفات الفنية.

إذن سيدي الوزير، نتصور أن هذا المجال هو مجال دراسة ومجال بحث ورجاء فلنعول على كفاءاتنا التونسية حتى تبحث لنا عن الحلول وكفاءاتنا الجامعية التي تهاجر للخارج وتقوم بالدراسات لفائدة مراكز عند الأجانب في حين أننا نلتجئ لصناديق وجمعيات ومؤسسات أجنبية تساعدك لتقوم بالبحث ثم تصبح بطريقة أو بأخرى تتحكم أيضا في قرارك وتوجه أيضا مساراتك التنموية.

سيدي الوزير الأولى اليوم أن نتحدث عن مشاريع كبرى مثل ميناء النفيضة، استثمارات كبرى حان وقتها وحين يكون ميناء النفيضة مسنودا بشبكة سكك حديدية تعم كل تونس وكل ربوع تونس وتحدث وقتها المناطق الصناعية ولا نحدث منطقة صناعية عشوائيا في سليانة ونتفاجأ بأنها أغلقت والكل يقوم ببيع المصانع بطرق قانونية وغير قانونية، نقوم بإحداث اليات عشوائية دون القيام بإجراءات مصاحبة حقيقية لا أتصور أن تكون هناك نهضة اقتصادية ونهضة فلاحية في تونس دون ميناء النفيضة خاصة بالرهانات العالمية الجديدة.

نريد أن نفرض تواجدنا في هذا العالم، نفعل ميناء النفيضة والسكك الحديدية ويجب أن تصلوا بها في التخطيط الاستراتيجي الى ليبيا وللجنوب الجزائري، هناك عمق استراتيجي وعمق اقتصادي، إما أن نذهب في التخطيط والتخطيط الجيد وبكل جرأة ونقدم المبادرات وإلا فإنه ليس هناك داع أن نجتر حلولا قديمة لن تغني، النموذج والمثال الاقتصادي القائم على المناولة والتصدير وأن تكتري اليد العاملة وتستثمر في جهد فقط وفي ساعات العمل وصل للمرحلة الأخيرة واستنزف ولم يعد يمكنه أن يخلق مواطن شغل ولا أن يحقق تنمية اقتصادية وبالتالي وجب الإنهاء مع هذا المثال الذي عفا عنه الزمن لم يعد مواكبا وهذا هو المشكل الحقيقي وهذا هو مشكل التوتر الذي يحدث أحيانا بين البرلمان أو في أعمال اللجان مع ممثلي الحكومة.

المشكل أننا لم نعد مقتنعين وأنا متأكد أن هذا الكلام لا يقوله نواب الشعب فقط أتكلم عن أناس وكفاءات في وسط الإدارة التونسية ومتأكد أنهم يقولون نفس هذا الكلام وأكثر منه وسمعت شخصيا البعض منهم لكن مع الأسف يتكلمون بصوت منخفض وخافت ولا يتكلمون بصوت عال يخافون من أن يقع التعامل معهم بشكل سيء وأقول هذا ولا أتهم أي أحد بأنه يحاول إسكات الأصوات الوطنية أو الأصوات الصادحة بالموقف الصحيح لكن إذا أردتم أن نثمن كفاءاتنا في الإدارة، الكفاءات التي دعمت البلاد والتي ساهمت في بقاء تونس صامدة يجب أن نعطيهم المبادرة ويحضروا معنا وننجز مع بعضنا النموذج الذي يتوق له شعبنا وليس النماذج المسقطة التي تأتي بها المنظمات والتي تمثل سياسات دول أجنبية ويجب أن نقول هذا الكلام بشكل واضح وصريح...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير منتمي، له خمس دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في هذه الأيام وقبل هذا أسابيع وأشهر وأصبحت الآن سنوات نرى حرب إبادة ضد إخواننا في غزة وأصبحت المشاهد اليوم حقيقة لا تطاق أمام عجزنا، نشاهد يوميا صغارا وكبار ونساء يموتون من الجوع، والحرب اليومية التي تخاض على أهالينا حين يذهب ليأخذ كيس دقيق يسد به رمق أولاده، في الحقيقة عجز غير عادي أين جامعة الدول العربية؟ أين اتحاد الدول الإسلامية أو اتحاد المغرب العربي وكل الدول العربية وأي دولة وأي شعب مازالت عنده نخوة؟

جريمة على الهواء نشاهدها مباشرة وخفتت فأصبحنا نتفرج وكأنه خبر عادي جدا اليوم مات 150 شخصا وهم ينتظرون المساعدات وماتوا 40 من الجوع نتفرج في الخبر ثم نذهب لاحتساء قهوة هل هذا عادي؟

في الحقيقة عار كبير واليوم أنا أدعو المجلس على الأقل أن نصدر بيانات تنديد وهو أضعف الإيمان، ضعف وهون غير عادي وجريمة تحاك دون إرادتنا وحقيقة يمكننا فعل الكثير مع إخوتنا العرب والمسلمين في أن ننقذهم على الأقل من الجوع ان شاء الله تتحسن هذه الأمور لكن لحقنا العيب والعار ونتمنى أن لا نورثه لأبنائنا.

السيد الوزير، لنا من أهم احتياطيات الفسفاط في العالم تقريبا في المرتبة الثالثة أو الرابعة في العالم وهو ثروة وطنية مثلما أن عدة بلدان لديها الريع النفطي نحن لدينا ريع الفسفاط لكن للأسف نخرج تقريبا 3 مليون بعد أن كنا 8 والمغرب سنة 2010 كانت في 3 مليون اليوم أصبحت 40 مليون طن، حقيقة لسنا في نفس "cursus" ونعرف ما مرت به البلاد ككل لكن هل يوجد مخطط استراتيجي إلى 2050 ونفهم أنه في 2025 سنحقق 6 مليون وفي أعمال اللجنة في الإجابات قلنا في 2030-2035 يمكن أن نصل ل20 مليون لكن احتياطاتنا أكبر بكثير واحتياجاتنا المالية كبيرة جدا إذن المخطط الاستراتيجي يمكن أن يصل 20ل سنة قادمة فهل يمكن أن نحقق 40 مليون طن مع العلم أن احتياطاتنا الاستراتيجية هي أكثر من احتياطات المغرب.

نفهم أن هذا يتطلب أموالا كثيرة لكن حقيقة هل فكرنا مثلا في شراكات استراتيجية مع أهم البلدان المستوردة للفسفاط؟ نتحدث عن البرازيل والأرجنتين أو بنجلادش أو الهند بمعنى أنه لماذا ألتجئ لهذه القروض بـ 50 مليون أو 100 مليون دولار لإنجاز السكة؟ لماذا لا يكون لدينا مخطط استراتيجي في أن نأخذ تمويلات بمليارات الدولارات على أساس أن نبيع لهم بضاعتنا على سنوات قادمة؟ يعني أن تكون هناك عقود طويلة الأمد ويمكن أن نأخذ الأموال الآن على أساس أنهم اشتروا منا هذه البضاعة ويمكن أن نبيعها لهم غدا، فلماذا ألجأ إلى قروض صغرى لا يمكنها حل المشكل نهائيا؟ مع العلم أن جارتنا الجزائر لها استثمار صيني في تبسة بـ 4 مليار دولار، من تبسة ينقلها للبحر ليصدرها ونحن من الحوض المنجمي سننقلها أيضا إلى البحر لنصدرها والبحر أقرب للحوض المنجمي منه من تبسة للبحر، فما الذي وجدته الجزائر اليوم؟ هل يمكن أن نفهم هذا الاستثمار الذي على حدودنا وكيف سيصدرون الفسفاط ويمكن أن نشترك مع بعضنا لتصدير الفسفاط حتى من الموانئ الجزائرية الذي يمكن أن يكون أقل كلفة من تصديره من تونس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، في تفاعل مع ما تفضلت به زميلي المحترم وباسم كافة السادة الزملاء الافاضل ورئاسة المجلس وباسم الشعب التونسي وقيادة الشعب التونسي، نحن نطلق صرخة فزع وألم للجوع الذي يقضم جسد الشعب الفلسطيني في غزة.

اليوم أرضنا الفلسطينية في غزة تقصف والشعب يباد بالجوع والنار، من هذا المنبر نطلق صرخة فزع لكل الأحرار في العالم، للمجتمع الدولي من هيئات ومؤسسات دولية وكل الدول التي تؤمن بالإنسانية أن نرفع هذا البلاء على شعبنا في غزة وأن ننصر الإنسانية وأن نرفع الحجز والصد على معبر رفح من أجل إدخال المساعدات الإنسانية لشعبنا الصامد بغزة الباسلة.

أوجه الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن كتلة الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق. تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

ومرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرحبا بالإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، نتحدث اليوم عن الدولة الاجتماعية التي لا يمكن أن تقوم إلا على رؤية اقتصادية ومناخ استثماري قادر على خلق الثروة، اليوم نتحدث عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للناشطين لحسابهم الخاص وإدماجهم تدريجيا في القطاع المنظم بقدر تعدد آليات التمكين وتعدد الفئات المستهدفة وبقدر وجود خطوط تمويل وتسهيلات من البنوك العمومية ولكن نستغرب بشدة التجاهل التام من طرف الوظيفة التنفيذية للصعوبات والعراقيل الحقيقية التي تقف دون نجاح هذه الخطط التمويلية في استقرار المشاريع ودخولها حيز الإنتاج والأمان الاقتصادي بسبب الإجراءات الإدارية المطولة والمعقدة اليوم 40% من المبادرين لا يصمدون ولا يستمرون في مؤسسة صغرى ومتوسطة، اليوم التراخيص تتراوح ما بين تراخيص في بداية بعث المشروع وتراخيص أثناء بعث المشروع ومعاينات تصل الى حدود التضييق والتعجيز. لنا شباب قادر أن يرفع من مستوى الاقتصاد وينشط الدورة الاقتصادية بأفكار رائدة، ولكن للأسف الشديد سيدي الوزير متى نصل إلى تبسيط الإجراءات والتخلي تدريجيا على التراخيص المقيتة.

السيد الوزير، في علاقة بجهتي اليوم نحن في جهة قربة هذه مدينة جميلة ولكنها مهمشة تتعرض للتمييز السلبي بأتم معنى الكلمة مشاريع معطلة 3 كم طريق تونس MC 44 تحرز على الموافقة ولا نعرف متى ينطلق هذا المشروع راسلنا العديد من المرات وزارة التجهيز كل مرة نتلقى إجابة مرة يقولون في سبتمبر 2024، مرة في فيفري 2025 ولا يمكننا أن نجيب المواطن لأننا لا نملك معلومة دقيقة.

أيضا طريق27 MC منذ عشر سنين تقريبا في تعطيلات متنوعة متعددة ولنا أمل في الطريق الحزامية ان شاء الله ترى النور.

اليوم عندنا مناطق عطشى وأثرنا هذا الموضوع عديد المرات ونطالب بكل شدة أن قبة لاغا وبو الأزهار تدخل في مرحلة أولى في الربط مع "SONEDE" لأن الخزان على بعد أمتار، الماء موجود والربط مفقود. شكرا سيدي الوزير ونتمنى أن تلاقى مقترحاتنا استجابة منكم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

المواطنون في ولاية مدنين ينتابهم شعور مهين بالإقصاء والتهميش، مشاعر الإحباط في سيدي مخلوف تتعاظم، معتمدية بلا خدمات إدارية منذ أربعين سنة، معتمدية بلا فرع "STEG" ولا "SONEDE" ولا فروع بنكية ولا قباضة مالية ولا حماية مدنية وغيرها.

مدنين الجنوبية تتردى فيها كل الخدمات الإدارية وخاصة منها البنية التحتية، فكيف يمكن الحديث عن تنمية وعن استثمار وعن تشغيل وكرامة؟ في الوقت الذي يستمتع فيه جزء من شعبنا بإقامات مريحة في الفنادق والنزل بخدمات كاملة تصل إلى حدود الرفاهية وهذا حقهم تنكل بجزء آخر من نفس هذه الشعوب في مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، بل في مدنين عامة والمؤلم في الصورة أن مدنين وجهة سياحية وفي هذه الوجهة السياحية أهالينا في درجات الحرارة الاستثنائية هذه الأيام بلا ماء صالح للشراب وانقطاعات يومية ومتكررة للتيار الكهربائي مما حول حياة أحياء كاملة في مدنين إلى جحيم لا يطاق أين الدولة من كل هذا؟ أين مسؤولية الشركة التونسية للكهرباء والغاز؟ لماذا لم تستعد هذه الشركة للأعطاب منذ مدة؟

خطير جدا السيد الوزير، أن يشعر المواطن في مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف بأنه يتعرض لعقوبة تعيق حياته اليومية ومصالحه وتجارته ومنشآته الفلاحية على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة إزاء مواطنيها وعلى الشركة المعنية أن تتدارك الإهمال الحاصل بتكثيف عمليات الصيانة والمراقبة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، اسمحوا لي زملائي الأفاضل السيد الوزير وكافة الفريق الإداري أن نرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها على الساعة الثانية ونصف بعد الظهر. شكرا جزيلا.

(كانت الساعة الواحدة وعشرون دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد الوزير مرحبا،

نجدد الترحيب بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق،

التذكير فقط السيد الوزير، يهدف مشروع قانون هذا اليوم المعروض على مجلس نواب الشعب، إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكة الحديدية لنقل الفسفاط بتكلفة جملية قدرها 522 مليون دينار، لإنجاز حوالي 190 كم منها 49,5 كم على الخط 21 تتعلق بالمشروع المعروض للمصادقة بمبلغ 102 مليون دينار تونسي وبشروط ميسرة كالمعتاد السيد الوزير، مع الصندوق الكويتي للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس نواب الشعب وافق في جلسته في 12 جوان 2024 على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 177 مليون دينار وبشروط ميسرة كذلك.

إذا، الآن سنستأنف تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمون والكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

يعتبر قطاع الفسفاط قطاع إستراتيجي وقطاع حيوي ويمكن أن يساهم في الحد من عجز الميزانية من خلال توفيره لعائدات هامة

ولذا لابد من وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بهذا القطاع ولتأمين نقله بالأساليب الحديثة طبقا للمعايير العالمية المعمول بها ولا يتم نقله عن طريق السكك الحديدية، بل عن طريق النقل الهيدروليكي.

سيدي الوزير، المنستير هي مدينة جميلة بحكم موقعها الاستراتيجي ومناخها المعتدل، فهي مدينة سياحية وحياة جامعية وصحية، وقعت معاقبتها منذ 1987 بصفر تنمية لأنها مسقط رأس الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة ولأن "المساترية" مسيسين ويعرفون مفهوم الدولة.

البنية التحتية أصبحت مهترئة والبحار تلوثت: بحر النخيل، بحر غار خديجة، بحر القراعية وبحر خنيس وعدد كبير من الأحياء السكنية كبيرة بخنيس غير مرتبطة بشبكة التطهير وتعاني من العديد من مشاكل النقل بكل من المنستير وخنيس وحتى قطار المهدية-تونس عبر المنستير وقعت إزالته بتعلة النقص في المعدات.

ولاية المنستير هي الولاية الوحيدة في تونس التي يعبرها الطريق السيارة ولا توجد لها منافذ للدخول وللخروج لهذه الطريق. نتمنى السيد الوزير أن تحظى ولاية المنستير بحقها في التنمية الشاملة خلال المخطط 2026-2030 وأن يتم رفع المظلمة عنها والأرض الطيبة تنتج البذرة الطيبة وستبقى دائما المنستير أرضا طيبة.

سيدي الوزير، إن مشروع المحطة السياحية المندمجة "جنان سقانص المنستير" والمكلفة بإنجازه شركة الدراسات والتهيئة سقانص المنستير، بقي معطلا منذ سنوات بالرغم من أهميته على المستويين الجهوي والوطني، فهو مشروع استثماري وثقافي وسياحي وسكني وبيئي واجتماعي وقد أصبحت العديد من أركانه وكرا للفساد كما وقع العبث ببعض مكوناته الرمزية.

ويمكن اعتبار تعطيل هذا المشروع شكل من أشكال الفساد والإهمال الإداري غير المسؤول، الذي ندد به السيد رئيس الجمهورية في العديد من المرات وشدد على ضرورة تطهير الإدارة من المسؤولين الذين يحنون إلى الماضي ويساهمون انطلاقا من مراكز عملهم في تعطيل ممنهج للمشاريع وللملفات التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين الظروف الحياتية للمواطن، فلماذا لا يقع الإسراع في إتمام هذا المشروع وإزالة العقبات بعقد مجلس وزاري يضم كل الأطراف المتداخلة وهم: وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الثقافية، وزارة التجهيز والإسكان، وزارة السياحة، وزارة البيئة مع شركة الدراسات والتهيئة سقانص المنستير ومع الشركة التونسية للبنك والمستثمرين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينصر الشعب، أربع دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس ومرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

في البدء، كم هو مؤلم أن نبقى في حالة صمت أمام أبشع جريمة، جريمة إبادة في تاريخ الإنسانية لا موقف رسمي واضح من قبل مجلس نواب الشعب ولا مقترحات لها استتباعاتها في إطار عمله الدبلوماسي ولا استئناف النظر في المشروع المعلق، مشروع عدم الاعتراف مع العدو الصهيوني والتعامل معه، صمت مريب وغير مبرر.

السيد الوزير، وصلنا إلى مستوى عدم الرغبة في الكلام أصلا، لا لعدم وجود ما يمكن أن يقال وما يجب أن يقال، ولكن لأن كلامنا لا يتخطى حدود هذه القبة وهذا المكان، أصواتنا لا تصل عقل الدولة، عقل الدولة الذي يدفع نحو الموافقة على قرض للمساهمة في مشروع تجديد خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط وتطويره ولا يهتم بمعاناة سكان المناطق الداخلية في التنقل إلى المدن التي توجد فيها المستشفيات والوزارات والإدارات والجامعات ولا إلى تجديد خطوط السكة الحديدية لنقل المسافرين، عقل الدولة الذي لا يدفع نحو استكمال مسار السكة الحديدية الرابط بين قابس ورأس جدير- مدنين علما وأن المسار موجود وتم تهيئته منذ 1985 ويترك المجال لبعض العابثين والهواة للبحث عن مسار آخر.

عقل الدولة الذي لا ينتبه إلى المفارقات التالية في التعاطي مع مشاغل المناطق الداخلية، مفارقة حرمان المواطنين من حقهم في الماء وتدمير واحاتهم، مقابل توفير الماء لغسل الفسفاط ومضاعفة الإنتاج، مفارقة سياسة تعميم العطش بجعل إنتاج محطة تحلية مياه البحر بالزارات بولاية قابس مقسما بين ولايات ثلاث وحرمان المواطنين في قابس وفي مارث وفي الزارات وفي المنطقة الجبلية من حقهم في الماء، مقابل المحافظة على مخزون الماء في حوض غدامس وعدم استغلاله، المخزون الذي يستهلك من قبل دول الجوار.

مفارقة عدم الاعتراف بمعاناة المواطنين وصبرهم أمام ما تعرضوا له من أمراض مستعصية وقاتلة تحت شعار تغليب المصلحة العامة للدولة وقبولهم للحياة في بيئة تم تدميرها بالكامل منذ عشرات السنين بمشاريع تجذر معنى الانتماء إلى الدولة والمواطنة شأن توفير النقل اللائق لهم والحرص على إنجاز مشاريع بيئية تعالج كارثة الصناعات التحويلية الكيميائية للفسفاط وما خلفته من أمراض مميتة.

عقل الدولة في مقابل ذلك الذي يدعونا الآن وهنا، إلى الموافقة على اتفاقية قرض لتجديد ولتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط أما بقية المطالب، فترجؤ كالعادة وتتحول إلى هبات وصدقات ولفتات كريمة ولست أدري ماذا.

وبالنتيجة، فإن عقل الدولة هذا الذي تعبر عنه سياسات التهميش والتجويع والتعطيش والتي لم تتغير منذ عصر الاستقلال، يبدو أنه قد بلغ درجة كبيرة من الصلابة والنفوذ والعجرفة واللامبالاة، جعلته يقرر مضاعفة الإنتاج ولا يفكر حتى في حفظ كرامة الإنسان، في مستشفى لائق للعلم فقط، المستشفى الجامعي بقابس، المشروع الحلم، يبدو أنه قد تم تغيير اللوحة اليتيمة التي كانت تشير إليه بلوحة أخرى كتب عليها "صلى على النبي" للعلم أيضا أن زمن الرحلة من قابس إلى تونس قد أصبح أكثر من 13 ساعة في قطار ندعو من جديد إلى تحويله إلى متحف متنقل أو إلى عنصر من عناصر سياحة المغامرات وبيئة سليمة.

للعلم أيضا إن وزارة البيئة لا تريد تعكير صفوها بدمار شواطئنا بقابس نتيجة الصناعات التحويلية الكيميائية وتنشغل وفق أولوياتها العادلة والمنصفة جدا جدا بتعويض الرمال في شواطئ أخرى، فشكرا لها.

لا عقل الدولة الذي يتجاوز كل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل السيد عبد السلام.

السيد عبد السلام الدحماني

لا عقل الدولة الذي يتجاوز كل الحدود في قراراته وفي تعامله مع المشاريع المعطلة وفي التنكيل وفي تدمير شروط الحياة، هو نفسه الذي يدعونا اليوم إلى التنكر لمعاناة مناطقنا الداخلية واستعادة الشعار القاتل والأولوية المقلوبة، سأصوت بـ "لا" لمشروع هذا القانون مثل ما صوتنا بـ "لا" للميزانيات السابقة التي لم تراعِ مبدأ العدالة في كل المجالات، ومثل ما صوتنا بـ "لا" للقروض التي لا تعني إلا إغراق الشعب التونسي في مديونية خانقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عبد السلام.

السيد الوزير هل تعلم كم سن " le réseau de chemin de fer" في قفصة اليوم؟ لا أدري هل لديكم فكرة عن هذا؟ تقريبا 130 سنة من 1897 السيد الوزير "Philippe Thomas" هو الذي اكتشف الفسفاط في قفصة سنة 1885-1886 أقول هذا حتى تكون لديكم فكرة 130 سنة لا نقول حان الوقت فقط، هذا القوس فتحته والكلمة للنائب المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له،

في قسم الرحلة من رسالة الغفران لأبي العلاء المعري: بيت الحطيئة كان في أقصى الجنة، كوخ حقير بجانبه شجرة قميئة ثمرها غير ذاك على مشارف جهنم يكاد يطل عليها الحطيئة والحطيئة شاعر هجاء، هو الذي هجى نفسه:

أبت شفتاي اليوم إلا تكلما بشر فما أدري لمن أنا قائله

وعندما رأى وجهه في الماء قال: أرى وجها شوه الله خلقه، فقبح من وجه وقبح حامله.

أسكنتمونا لظى- لظى هي جهنم- في الدنيا وأبدعتم في صناعة العبيد الذين يبنون بسواعدهم قصور أسيادهم، هنيئا لكم وعي العبيد.

قرض، اتفاقية، قرض، اتفاقية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط، قرض وراءقرض وراء قرض آخر، نسأل: مآلات القرض الفارط السعودي؟ وزارة الاقتصاد والتخطيط، الأوراق والدراسات والندوات واللقاءات لا تخلق الثروة ولننتبه للتناقضات الموجودة في مشروع النقل الهيدروليكي وهذا طريف جدا، هذا المشروع في طور دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية، هبة تقدر بـ 3 مليون دينار يتم الانتهاء في شهر أفريل 2026، هناك اتخاذ لإجراءات عقارية فيما يتعلق بالأراضي في هذا الصدد، وزارة الاقتصاد والتخطيط تقول بأن هناك دراسة على مستوى وزارة الطاقة والمناجم خلال شهر أفريل 2026، ممثلو وزارة الطاقة والمناجم يقول بأنه تكون هناك دراسة على 18 شهرا حول مردودية النقل الهيدروليكي أي تقريبا ما تسمى في اللغة العربية حالة عمه" العمه" وليس العمى، هل فهمتم كم أن الإشكال مركب في تونس؟ الاعتمادات، التمويلات، دراسات تتلوها دراسات في علاقة بالواقع، صبغة الأراضي، وضعيتها العقارية، اذهب لوزارة أملاك الدولة، انتظر، أكوام من الأوراق ويتعطل الاستثمار وتتعطل عملية خلق الثروة، لأنه كل شيء غير صحيح وتم تركيبه بطريقة خاطئة.

هل أن قروضكم ساهمت في حل مشكل النقل الحديدي السيد الوزير؟ المواطنين في قفصة وفي السند يتنقلون في ظروف لا إنسانية، قروضكم لا تحل مشكل المشاريع المعطلة في القطار وفي بلخير وفي السند، بلخير في مخططات التنمية: بلا قباضة، بلا فرع بنكي، بلا حماية مدنية، بلا "CNSS" وبدون "CNRPS" بلا "CNAM" بدون بدون بدون... فيتو في وجه بلخير.

السند مشاريع معطلة، مستشفى منذ عشر سنوات، طريق الفج السبب في الوفيات يوميا، منطقة صناعية فارغة، نصف العليم في حرارة 50 درجة لا يشربون الماء، الماجورة في هذا الطقس الحار بدون ماء، البياضة، النوامر، الصبايرية، السند الشمالية، السند الجنوبية، القطار تعيش نفس الوضعية حي الإخوة العبيدي عشر سنوات، واحة القطار وضعيتها سيئة تم فيها حل "ONAS" أغلب ريف القطار يعاني من النقل ومن الصحة والماء، المناطق الداخلية السكان هناك فقدوا نعمة الحياة أقوى إنجاز يملأ سطر ماء وكما نقول بالعامية "موش كيما الي يدو في الماء كيما الي يدو في الجمر"، الحلول موجودة راسلنا وتحدثنا وتكلمنا في الجلسات العامة مرات ومرات فإن لم تثر الحكومة على عطلتها الذاتية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل، خمس دقائق السيد النوري تفضل، أكمل الدقيقة المتبقية.

السيد النوري جريدي

الحكومة إذا لم تثر على عطلتها الذاتية، فالأكيد والأكيد أنها ستكتوي وستكتوي كل الأيادي قريبا بنفس النار التي تحرق في المناطق الداخلية فالناس ملوا وكلوا ولم يعد لديها ما تخسره، فالمواطنين الآن بالمناطق الداخلية في جهنم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا السيد النوري. الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل أن أبدأ المداخلة فيما يخص محور جلسة اليوم، حسب المعطيات الموجودة، وندائي يتوجه للسيد وزير النقل، ربما لم يفهمني عندما تحدثت بصفاقس اليوم سأتحدث "بصفاقس" 12 عمادة تعاني حسب المعطيات والمعلومات وغدا سيعقد اجتماع وزاري فيما يخص النقل الهبة التي ستصلنا من السعودية تضم تقريبا 490 حافلة رجاء، ارحموا المناطق الداخلية.

اليوم وهذه حقيقة مثلما ذكر زميلي: القروض تلو القروض ونحن اليوم صراحة، الخطاب الموجود ربما يخدر العقل لكن لا تغير من الواقع شيء. السؤال المطروح على الحكومة وعلى كل الأطراف التي تساهم اليوم بالقروض وبالعمل الذي قمنا به وبالوضعيات الموجودة ونحن موجودين من ثلاث سنوات في المجلس هل تغيرت أو هل شهدت التنمية تحسنا، هل تحسنت الظروف المعيشية، هل ارتفعت نسبة النمو؟ هل انخفضت نسبة البطالة؟ هناك العديد

من نقاط الاستفهام، أين وصل مستشفى الأغالبة بالقيروان؟ المدينة الرياضية بصفاقس التي بقيت مجرد حلم، ملعب المنزه الموجود بجانبنا لتروا وضعتيه، الصلح الجزائي الذي أثار عديد الردود اليوم أين وصل، الشهادات المزورة، الشركات الأهلية التي بنينا عليها منوال اقتصادي، اليوم لدي شركة أهلية الفلاح في منزل شاكر، الناس بعد أن أسسوا شركة أهلية ذهبت اليوم لاسترجاع أموالها قالوا لهم لا نعيد لكم أموالكم إلا بعد أن تذهبوا للمحكمة لاستخراج إذن من المحكمة لنرجع لكم أموالكم.

الثورة التشريعية أين وصلنا اليوم في هذه الثورة؟ عندما نرى اليوم حتى القوانين التي عرضت علينا ما عدى قانون بطاقة التعريف البيومترية أو جواز السفر بقطع النظر هل تم تطبيقه اليوم، جلبت لنا الوزارة قانون لا أدري ماذا منع السلحفاة ولا أدري ماذا، هل هذه هي الثورة؟ أين مجلة المياه وأين مجلة المحروقات وأين مجلة الاستثمار وغير ذلك؟ اليوم هناك عدة نقاط استفهام.

الثورة التشريعية التي نتحدث عنها يجب أن تنطلق بمنوال خلق ثروة في هذه البلاد اليوم الفسفاط الذي عولنا عليه والذي بنينا عليه على أساس أنه هو الثروة الموجودة في البلاد التونسية التي ستبنى عليها البلاد أصبحنا نقترض لإصلاحها، هذا البلد حتى ترابه يباع، هل من المعقول اليوم أن الفسفوجيبس الذي تبكي عليه عديد الدول تم تصنيفه في تونس كنفايات خطرة لذلك صراحة عندما لا أرى قروض يتم توجيهها للاستثمار في القطاع الفلاحي وقروض لا يتم توجيهها للمس من القدرة الشرائية للمواطن التونسي لا أدري هل أن الحكومة اليوم تصغي لكل ذلك أم لا، هل تخرج للشارع وتعاين وضع المواطن التونسي؟

وهناك شيء آخر نريد أن نبني عليه وأن نفهم المواطن التونسي وهذا تحذير ليس إنذار فاليوم نجد أن التجمع وبن علي ذهب في حال سبيله، الشعب التونسي يصبر، بعد الثورة جاءت النهضة وجاء ما بعد النهضة والشعب التونسي يصبر ويقدم لك الحلول ولكن في لحظة ما لن يصبر أكثر من هذا اليوم الماء كما ذكر زميلي وهو شيء بسيط حق المواطن في الماء وفي التيار الكهربائي أصبح يطالب بهذا الحق ويبكي عليه ولم نصل للبحث عن الرفاهية، المواطن التونسي اليوم يطالب بأشياء بسيطة، يطالب بالماء الصالح للشراب، يطالب بتزويده بالكهرباء ، يطالب بالصحة، يطالب بالنقل العمومي هذه أشياء من حقوق المواطن الذي يحفظها له الدستور.

رجاء، نحن نعرف إمكانيات البلاد ونعرف الظروف التي نعيش فيها ونحن نعلم بأنه لا توجد لدينا أموال ولكننا نتحدث عن إستراتيجية مبنية على مرحلية، لا أدري عندما يتم تعيين الحكومة مع الوزراء ومع السيد رئيس الجمهورية هناك بين السيد رئيس الجمهورية وبين السادة الوزراء هناك مخطط في كيفية العمل، هناك منوال أنت كوزير في وزارة معنية هذا ما عليك القيام به وهذه التوجهات وبهذا الشكل يمكنك تحقيق كل هذا لأستطيع مراقبتك، أنا لا أفهم اليوم أنا أرى تقريبا كل الحلول ترقيعية، بالأمس حصل خطأ نصف البلاد التونسية قطع عنها الماء ، أربع ولايات تقريبا تم قطع الماء عليهم نتيجة شيء بسيط نشوب حريق بسيط، نحن نتحدث لأننا كلنا في نفس المركب.

السيد الوزير، وزارة التخطيط أريد أن أعرف اليوم هل هناك مخططات تنموية مبنية على مرحلية وليس مخطط 2026-2030 صحيح هو مبني على التنمية ولكن هناك مخططات على الأقل لننهض بالبلاد هناك صابة من الزيتون في الطريق لم يتم الإعداد لها، صابة القمح نحن نراها بالرغم أننا اقترضنا من أجل ذلك نصف هذه الصابة ملقى فالإنسان يشعر بألم في قلبه عندما يرى أن رئيس الجزائر أعلن عن وصولهم الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب ونحن في بلادنا اليوم مازلنا نعاني، أي أن كل شيء متوفر في هذه البلاد، كل الخيرات موجودة رجائي: مخططات تكون مبنية على مرحلية، على استراتيجية واضحة في كيفية إنقاذ بلادنا وكيف يمكننا الخروج من الضائقة المالية التي نعيش فيها اليوم، لا يجب أن نبقى طول اليوم نجتر في نفس المداخلات ونعيد نفس الأجوبة ولا أدري ماذا، نحن لسنا في مرحلة تهم، بل نحن في مرحلة بناء وتشييد هذا الشعار يجب تطبيقه على أرض الواقع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، في ظل غياب رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي شامل، نظل نتخبط ونوقع على قروض صغرى هي في الأصل حلول ترقيعية لواقع يتطلب منا جميعا وضع مخطط استراتيجي طويل المدى يستشرف أفق 2050 نحن نقوم بوضع مخططات تنمية خماسية 26-30 دون وجود لأي مقومات لها، مشاريع معطلة منذ سنوات وسنوات.

هذه المخططات الاستشرافية تهدف إلى إخراج تونس من وضعية التبعية إلى دولة تحقق نسب نمو عالية، قادرة على استيعاب كل العاطلين عن العمل، خاصة أصحاب الشهادات العليا.

السيد الوزير، إن سياسة الاقتراض هي سياسة تنتهجها جميع دول العالم، حتى الدول المتقدمة فليس العيب في الاقتراض، لكنها قروض تكون موجهة وتهدف إلى تحقيق النمو والتقدم أما سياسة الاقتراض التي ننتهجها، فإنها لا تحقق لا نمو ولا تقدم ولا خلق مواطن شغل ما دمنا نقترض لمد طريق طوله 20 كلم بالجنوب التونسي ففي السنة الفارطة أو التي قبلها اقترضنا لتحسين السكة الحديدية لنقل الفسفاط وهذه السنة نحن نقترض جزء آخر لإصلاح السكة الحديدية المهترئة بينما أن الدول المجاورة السيد الوزير، ابتعدت عن نقل الفسفاط عن طريق السكة الحديدية وأصبح يتم نقله عن طريق الأنابيب.

السيد الوزير، كان من الأجدى ومن الأحرى معالجة المشاريع المعطلة وإيجاد الحلول لها، لأن المشاريع المعطلة تبقى لسنوات وسنوات، المالية العمومية والميزانية تثقل كاهلها.

وهنا أذكركم السيد الوزير، أن لدينا مشروع بجهة القيروان: المستشفى الجامعي الملك سلمان السنة الفارطة تم إعطاء إشارة الانطلاق وتم تسييج العقار، ولكن إلى حد اليوم نحن ننتظر، من يعطل، من يعرقل هذا المشروع، من يعمل على إفشال هذا المشروع؟ أصبحنا نتحدث هنا عن نظرية المؤامرة وهذا المشروع يمثل حلم لكامل الجهة هناك ثم السيد الوزير درجة الحرارة بالأمس بلغت 48 درجة بجهة القيروان، هناك انقطاع للتيار الكهربائي لدينا محطة لتوليد الكهرباء بزعفرانة كان من المفروض أن ينتهي هذا

المشروع في 2023 لتفادي ضعف التزود بالكهرباء فقوة الكهرباء هناك أقل من 100 فولط لم نعد نتحدث عن الآبار وعن الفلاحة أصبحنا نتحدث عن كيفية مواجهة موجة الحر.

السيد الوزير، كان من الأجدر أن تغير هذه القروض من واقع البلاد التونسية، السكك الحديدية لابد أن تكون مشاريع كبرى، ضخمة تربط شمال البلاد بجنوبها، فالخط عدد 11 الرابط بين سوسة والقصرين مرورا بالقيروان، هذا المشروع منذ سنوات وسنوات إلى اليوم، الخط عدد 5 النفيضة- ذراع التمار، إلى متى نظل في حدود ترقيعية السيد الوزير؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للنائب المحترم السيد هشام حسني، خمس دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لزميلي الذي سمح لي بأن أتدخل قبله،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مع الأسف الشديد قرض جديد لذلك لم يكذب من قال بأن هذا المجلس هو مجلس للمصادقة على القروض.

سأتوجه ببعض الأسئلة والرجاء السيد الوزير أن تجيبنا في هذه المرة فالمواطنين ينتظرون. هل يوجد تنقيح لمجلة الاستثمار أم لا؟ فنحن منذ ثلاث سنوات نسمع بأن المجلة أصبحت جاهزة وتم عرضها على مجلس الوزراء.

هل توجد مجلة صرف جديدة أم لا؟ نريد أن نعرف، قبل أن نصادق على القروض نريد أن نعرف هل هناك تغيير في منوال التنمية أم لا لأننا حافظنا على نفس منوال التنمية فمن الثمانينات لم يتغير شيء وطبعا منوال فاشل سيعطي نتيجة فاشلة.

هل وضعت الحكومة خطة لتنمية الموارد المالية العمومية بعيدا عن القروض؟ نحن نستمع عن هيكلة المؤسسات العمومية، هل توجد خطة لهيكلة هذه المؤسسات العمومية التي تعاني؟

لماذا لا يتم إدخال المؤسسات العمومية في أسهم في البورصة بنسبة 30% وتبقى مؤسسات عمومية لا نفرط فيها، لا للتفويت في مؤسساتنا العمومية لكن عندما نتحدث عن "PPP" أو عندما نتحدث عن شراكة لا بأس بإدخال بعض الأسهم بما أن لدينا مشاكل مالية عوض أن نقترض بالعملة الصعبة ندمجها في البورصة هذا أفضل من القروض، هذا القرض بقيمة 93 مليار من مليماتنا هذا لا يعني شيء بالنسبة لميزانية دولة أننا نقترض قرض بـ 93 مليار أحيانا نجد أن المؤسسات التي تعاني من صعوبات كال "Tunisair" وكالنقل والمستشفيات يجب أن ندخل بها للبورصات بنسب معقولة التي تمكن الدولة من حق التصرف فيها.

بخصوص حذف التراخيص نحن ننتظر إصدار كراس شروط جديدة، كم تتطلب كراس الشروط من وقت لتصدر، الوزير السابق يقال بأنها جاهزة، تم حذف 97 ترخيص أين كراس الشروط؟ لم نرها بعد، يجب إصدارها، الانتصاب الحر هو من سيقوم بجلب الموارد الجبائية للدولة أولا، هناك موارد جبائية مباشرة وهناك موارد غير مباشرة عندما الانتصاب، لذلك اتركوا الناس تعمل، لماذا، لماذا يتم تكبيل الناس ونقول ليس لدينا مداخيل بينما نحن بصدد القضاء على المالية العمومية؟

المشاريع المعطلة نحن نعلم أن المقاولين اليوم يقومون بـ " bras de fer" للمشاريع العمومية مثال يتقدم مقاول وحيد يتحصل على الصفقة مدة ست أو سبع أشهر ثم يقول لن أقوم بهذا المشروع، لماذا لا يتم تنقيح الأمر ويصبح هناك تسخير؟ هؤلاء المقاولين الكبار وهم ست أو سبعة مقاولين لشركات كبرى هذه الشركات تبتز الدولة ونحن نعلم بأن كلفة المشاريع تقدر بضعف كلفتها الحقيقية وبعد ذلك يتخلى عن 10% للضمان ويتم تعطيل المشروع وكمثال على ذلك مشروع تصفية مياه الأمطار بحلق الوادي مثلا الذي كانت تقدر كلفة إنجازه 11 مليار، تقدم لهذا المشروع مقاول وحيد بـ 20 مليار و200 وبعد أن تحصل عليها وتسبب في تعطيل الدولة، قام بالتراجع. ما هي العقوبة التي تم تسليطها على هذا المقاول؟ لم تسلط عليه أي عقوبة وبهذا الشكل يتم تعطيل المشاريع العمومية وهكذا يتم إهدار الأموال، كانت بـ 11 أصبحت بـ 20 والمقاول القادم سيكلفها بـ 50 مليار بينما لا تمثل كلفته 10 مليارات.

هذه هي البرامج التي يجب أن تنظر إليها الحكومة للنهوض بالاستثمار، للنهوض بقطاع المالية العمومية غير ذلك سنبقى على نفس المنوال نقترض قرض على قرض، نقترض قرض لتسديد قرض وقرض ندفع به الأجور، في حقيقة الأمر هذا لن يوصلنا إلى شيء لذلك بوصفكم وزارة اقتصاد وتخطيط خاصة التخطيط وقلت ألف مرة أن هذه الوزارة هي أول وزارة سيادية التي تضمن الحياة الكريمة للمواطن وتضمن استمرارية الدولة لذلك عليها حقيقة أن تتخذ خطوات جريئة ويجب أن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ هشام، تفضل أكمل فكرتك.

السيد هشام حسني

لدي ملاحظة أخرى في مجلس الوزراء لابد أن لا تتكلم كل وزارة على حدة، يجب أن يكون هناك "recoupement" لكل الوزارات لنستطيع أن ننهض بالبلاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عبد الستار زراعي عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق تفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

السيد الوزير، أنت من الوزراء الذين يترددون دائما على مجلس النواب، وزارتكم ووزارة المالية وأنا لا أعتقد أنك حجر فأنت هنا بمرتبة وزير السيد الوزير، فأنت من بين كفاءات البلاد لا أدري أنت عندما تعود لبيتك أو تعود لوزارتك تحلل وتناقش وتعيد كلام النواب وتقع أحيانا في خلاف مع السادة النواب وكأننا لم نفهم بعضنا السيد الوزير.

السيد الوزير، نحن في سفينة واحدة، السيد الوزير نحن مصدومين، السيد الوزير لم نعد ندري ما سنقوله وما سنتحدث عنه، السيد الوزير نحن نعاني من ضغط شعبي كبير من طرف

المواطن فشعار الجميع، الحكومة عندما تتحدث فإنها تتحدث عن المواطن، السيد رئيس الجمهورية عندما يتحدث فإنه يتحدث عن المواطن، نحن نواب الشعب ونعيش مع الشعب، في كل لحظة وفي كل ثانية وفي كل دقيقة نحن نقدم لكم الحقيقة كما هي السيد الوزير، بالله عليك عينك في عيني السيد الوزير، أنا من طبعي أريد أن أتحدث وعيني في عين البشر لأنه في هذه الحالة يمكنني أن أعرف مدى صدق الإنسان.

السيد الوزير، لقد مللنا السيد الوزير لا توجد لدينا أي غاية، هناك من صنفنا بأننا من معارضي النظام وصنفنا من معارضي رئيس الجمهورية وهناك من نعتنا بأن نقوم بتلميع الأحذية وهناك من صنفنا كمكتب ضبط وهناك من صنفنا كمجلس نواب قروض.

السيد الوزير، نحن نعلم جيدا ما هو مشكل البلاد وبكل تواضع، المشكل الموجود اليوم هو مشكل اقتصادي ومشكل اجتماعي، بلادنا ليست فقيرة، بلادنا غنية يا السيد الوزير، كم من مرة نحن نحملك رسالة الى السيد رئيس الجمهورية، كل الكلام موجه الآن للسيد رئيس الجمهورية، كل اللوم موجه للسيد رئيس الجمهورية، هذه الحكومة هي حكومة رئيس جمهورية، اللوبي الإداري والحزب الإداري والفساد الإداري الذي يتحدث عنه السيد رئيس الجمهورية، أين هو من هذا، يجب أن نقضي عليهم يجب أن نبعث بهم للجحيم، ما هذا؟ أنا لا أتحدث عما يفكر فيه عبد الستار زارعي، عبد الستار زارعي هو ليس سوى مواطن عادي، أنا أتحدث عما يقوله الشعب التونسي.

السيد رئيس الجمهورية، المشكل موجود لديك إن كان هناك حزب فاسد في الإدارة عليك أن ترسله لمنزله بدون محاكمة، وزير، رئيس ديوان، رئيس مدير عام، مدير عام، السيد الوزير إن كان ما أقوله غير صحيح قل لي أنه غير صحيح هذا الأمر يقوله السيد رئيس الجمهورية، نحن نعلم بأن هناك لوبي داخلي وأن هناك لوبي خارجي نحن نعلم بهذا ونحن على يقين من ذلك ولكن كيف يمكننا محاربته؟ المواطن يتساءل، المواطن التونسي ليس غبيا وقد لاحظت من السادة النواب من هو غاضب ومن خرج وهناك منهم من هرب لماذا، ربما هناك معركة بيننا؟ لا توجد أي معركة بيننا السيد الوزير، المعركة الموجودة بيننا هي تونس، تونس بخيراتها، تونس ليست دولة فقيرة، تونس من أغنى الدول وكل ثروات الله موجودة فيها ونحن من أفقر الشعوب في العالم.

السيد الوزير، بالله عليك عندما تجتمعون مع السيد رئيس الجمهورية ماذا تقولون له وعن ماذا تحدثونه؟ ألا تتحدثون؟ ألا تتكلمون؟ أتسمعون فقط؟ هناك من يقول أن الرجل يريد من يمد له يد المساعدة ويحتاج لمن يقف إلى جانبه، السيد رئيس الجمهورية تونس أمانة في رقبتك وقد قدمت لك الحقيقة كما هي وكما يرددها المواطن التونسي والشعب التونسي، وعليك أن تصارح الشعب بالحقيقة وعليك بطرد الفاسدين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا السيد عبد الستار، أكمل فكرتك دون إطالة.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نحن لا نكرهكم، نحن لسنا أعداء لكم، نحن نحب هذه البلاد، لم تعد لدينا قدرة لندافع عن الدولة، أتحدث عن الدولة الوطنية ولهذا أهم كلام قد ذكرته، المشكل اليوم موجود لدى رئيس الجمهورية، نحن نؤمن بشعاراته ونحن معه في شعاراته وهو بدوره يعي بذلك وكم من مرة يعبر عن هذا في خطاباته، ولكن المشكل في حزب الإدارة، طهر الإدارة، طهروا الإدارة، أنت وزير، عليك بتطهير إدارتك، ففي إدارتك لديك فساد السيد الوزير، هذا هو بيت الداء، نظف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للأستاذ مليك كمون عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق تفضل.

السيد مليك كمون

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكامل الوفد المرافق.

زميلاتي، زملائي، تحية لكم.

ما يحدث في غزة لم يعد حربا ولم يعد حتى حصارا، ما يحدث هو موت بطيء لشعب كامل، إبادة على جرعات جوعا ظمأ ورعبا متواصلا أطفال يتركون ليموتوا بهدوء تحت الأنقاض أو في صمت بطونهم الخاوية بينما العالم يتواطؤ بالصمت وبعض الأنظمة العربية تتواطؤ بالفعل.

بدون أن نجمل الكلمات ما يسمى اليوم "موقفا عربيا رسميا" هو نذالة مقنعة في شكل حياد، هو شريك صامت في الجريمة، صمت لا يليق بتاريخ شعوب قاومت ولا بثروات أنظمة تشتري السلاح ولا تستخدمه إلا لقمع شعوبها، غزة اليوم تفضح الجميع، تفضح جبن العروش ونفاق الدبلوماسية وأكذوبة القانون الدولي وتواطؤ من باع فلسطين مقابل استقرارهم ورفاهيتهم.

ونحن في هذا البرلمان لا يجب أن نكون نسخة أخرى من هذا الصمت، من واجبنا الأخلاقي والسياسي أن نرفع صوتنا عاليا ونكون أوفياء لنبض الشارع على الأقل في القضية الفلسطينية، الشعب التونسي لم ولن يخون القضية وفلسطين ليست مجرد قضية خارجية إنما هي اختبار داخلي لكرامتنا الوطنية ولقيمتنا وقيمنا وضمائرنا.

أجدد الترحاب بالسيد الوزير،

بصفة عامة الأزمة التي نعيشها ليست نقص موارد، إنما هي نقص ثقة وغياب رؤية وتفكك العقد بين الدولة والمواطن، الاقتصاد لا يمكن أن ينهض في بلاد لا يوجد فيها استقرار مؤسساتي ولا وضوح في الخيارات الكبرى، عندما تغلب الدولة الخطاب الشعبوي على التخطيط العقلاني وتغير الأولويات كل شهر، كيف يمكننا إقناع المواطن والمستثمر بأن يثقا في الدولة؟

نريد من وزارتكم ألا تكون مجرد وزارة إدارية تقدم الأرقام، إنما أن يكون لها دور قيادي في صياغة مشروع وطني اقتصادي واقعي شجاع وطموح مبني على الشراكة بين كل الأطراف، تونس لم تعد تحتمل الحلول السطحية، سيدي الوزير، بلادنا تستحق مشروعا يعيد بناء الثقة ويصالح التونسيين مع دولتهم.

بالنسبة إلى مسألة الفسفاط، أنا لا أعتقد أنه مجرد مورد إنما هو مرآة تعكس فشل الدولة في إعادة تعريف علاقتها بثرواتها وبالجهات المهمشة خاصة قفصة، قابس، صفاقس وغيرها التي تعاني اليوم من أزمة ثقة في الدولة ومن شعور راسخ بالخذلان، من

سنوات الوعود بلا تنفيذ والخطابات بلا سياسات واضحة، ما يحدث في قطاع الفسفاط ليس تعطيلا إنما هو غياب الدولة والصراعات المحلية والزبونية والفساد أصبحت تتحكم في القطاعات مثل أغلب القطاعات في تونس.

سيادتكم وزير الاقتصاد والتخطيط، اليوم نريد أن نسمع منكم رؤية: ما هي الفلسفة الجديدة لإدارة الثروة الوطنية؟ والأهم، متى تعود الدولة دولة وتمسك بسيادتها على ثرواتها؟

سيدي الوزير، اليوم نتحدث عن السكة الحديدية، بل أصلا عن تطوير وتجديد السكة التي نسميها في معتمدية ساقية الزيت من ولاية صفاقس "سكة الموت". قرأت في التقرير، تحديدا في الصفحة 12، آخر فقرة، أن ممثلي وزارتكم يؤكدون على أن النهوض بقطاع النقل يندرج في إطار الدور الاجتماعي للدولة لتحقيق تنمية عادلة وشاملة.

السكة الحديدية في صفاقس لم تعد وسيلة نقل، سيدي الوزير، إنما أصبحت وصمة عار على الدولة في تونس وخطر موت يلازم أهالي صفاقس وتحديدا أهالي معتمدية ساقية الزيت بالذات، من غير المعقول أن ولاية مثل صفاقس بوزنها الاقتصادي والديموغرافي ما زال فيها سكة تقطع الولاية بالطول وتقطع معها أي مشروع تهيئة أو أي تنمية عمرانية، يجب أن تخرج السكة من مناطق العمران وهذا ليس مطلبا نخبويا إنما هو مطلب شعبي، مطلب أناس يريدون العيش.

نحن في ساقية الزيت لا نطلب شيئا غير العيش بدون خطر موت يلاحقنا كل يوم، سيدي الوزير، صفاقس تستحق مشروعا متكاملا ومخططا استراتيجيا للنقل لكن قبل كل شيء تستحق قليلا من الاحترام من إدارتكم ومن الحكومة وأبسط الأشياء أن نخرج المواطن في صفاقس من دائرة التهميش والخطر والإهمال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل بإمكانك أن تواصل فكرتك.

السيد مليك كمون

شكرا السيد الرئيس،

أختم بالقول أن القرار السياسي الشجاع قد حان وقته، السيد الوزير. لقد فقدنا أناسا وماتوا نترحم مجددا على ضحايا سكة الموت في ساقية الزيت، أرزاق قطعت والتلوث أصبح علامة معرفة في ولاية صفاقس، إذا أردنا تطوير السكة وهذا مستحب فمن الأفضل أن نطورها في الاتجاه الصحيح، السيد الوزير، في اتجاه الإنصاف والكرامة والتنمية العادلة عندها مرحبا بالقروض الاستثمارية وعندها نتشارك معكم في هذه المرحلة ونتحمل الصعاب والشعب التونسي الواعي بواقع المالية العمومية سيتحمل معنا لكن عندما تكون خياراتنا في الطريق الصحيح. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لقد تخلف ثلاث نواب وهم: السيد محمد بن سعيد، السيد شكري بن البحري، الأستاذ رضا الدلاعي. لقد طلب السيد حمادي غيلاني الكلمة منذ قليل وانتظر طويلا ولكنه لم يتمكن من ذلك بعد إذنك السيد شكري، ثم بعد ذلك أحيل الكلمة إلى السيدات والسادة: حكيم مبروكي، بلال ابن المشري، حاتم الهواوي

أحيل الكلمة إلى السيد حمادي العشاري غيلاني له أربع دقائق تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نجدد الترحيب بك وبكافة السيدات والسادة سامي إطارات الوزارة.

في حقيقة الأمر هذا موقفي الشخصي وأقوله مجددا، أنا أتابع وأشعر أن وزارة التخطيط والاقتصاد هي عبارة عن عقل الدولة وخاصة في هذه المرحلة وهي وزارة قيادية بامتياز خاصة في علاقة بمخطط التنمية 2026-2030، بمعنى تأطير، تفكير، تخطيط، مرافقة، تكوين. كل هذا على عاتق وزارة التخطيط والاقتصاد وقد يكون خافيا على بعض المتابعين أن موظفي الوزارة لم يتمتعوا بعطلهم في هذه الفترات من أجل إعداد هذا المخطط، إضافة إلى ظروف العمل والضغوطات سواء كانت مادية أو معنوية، مرة أخرى ليس لي إلا أن أثمن مجهودكم ونتمنى لكم كل التوفيق.

في جانب آخر أحيانا حين أراجع نفسي أشعر أن المدة وقع انتصافها وللأسف، ألوم نفسي من موقعي هذا باعتباري مشرعا، إذ أشعر أني لم أصل إلى التحديات الوطنية الكبرى وهي إيجاد تشريعات حقيقية تضرب اقتصاد الريع وتحاول أن تفتحه لكل عموم الشعب من جهة وتحاول بناء اقتصاد وطني نابع من خياراتنا الوطنية الحقيقية بأفكار أبنائنا قائما على خلق الثروة وعدالة توزيعها.

سيدي الوزير،

سيدي الرئيس،

أشعر أحيانا أننا ركزنا في ما هو محلي وما هو جهوي وهي مخلفات فترات طويلة جدا وبقينا نتخبط في إيجاد تشريعات ترقيعية قطاعية فئوية لم تشمل التحديات الوطنية الحقيقية وهذا يدعونا إلى مراجعة أولوياتنا التشريعية وإعادة النظر في تحدياتنا وقضايانا الوطنية الحقيقية حتى نبني وطنا محصنا، ومجتمعا كذلك محصنا ومتكاتفا كما ذكرت سابقا قادرا على أن يمتلك ثقافة العمل ويخلق الثروة ويحسن عدالة توزيعها.

ومع ذلك أجد نفسي مجبرا سيدي الوزير، وتحت الضغوطات المحلية والجهوية التي لم نستطع التخلص منها، أن أذكركم بالمشروع الحضري المندمج بحي الخضراء بسبيطلة وهو مشروع قديم جدا يحتوي على العديد من المكونات مثل مركب الطفولة ومركب صحي وفضاء اقتصادي وما إلى ذلك. كل هذه المكونات أنجزت، ولكن أهم المكونات الخاصة بالبنية التحتية وهي التعبيد والتنوير وللأسف متعطلة منذ مدة طويلة خاصة أن المقاول انطلق في الأشغال، ولكن حدث تدهور في الأعمال التي أنجزت وهذه المنطقة هي جبلية يفصلها عن المدينة واد ويربطها بالمدينة منشأة مائية وبعد فترة انجرفت التربة وأصبحت حافة الطريق مليئة حفر وجروف، أطلب منكم السيد الوزير، التدخل ومساعدتنا على إيجاد بقية الاعتمادات لإتمام هذا المشروع التنموي الذي ينتظره قرابة 7000 ساكن منذ أكثر من عشر سنوات.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هي التساؤل حول الخطّ 11 الرابط بين القصرين وسوسة أنتم تعرفون أن هذا الخط من الميزات

التفاضلية ومن العوامل الجاذبة للاستثمار هذا الخط وللأسف، متوقف منذ فترة نود أن نستفسر هل هناك نية لإعادة تشغيل هذا الخط؟ وأين وصلت الدراسات أو المشروع؟ ومن خلالكم ملاحظة لوزارة النقل وللشركة التونسية للسكك الحديدية خاصة أن هذا المكان أصبح فضاء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد حمادي بإمكانك مواصلة فكرتك تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس.

أردت أن أتحدث عن المحطة القديمة للسكك الحديدية، محطة سبيطلة وهذه رسالة للشركة التونسية للسكك الحديدية، هي تستغل الأموال وتؤجر الأراضي التابعة للشركة لكنها لا تتحمل مسؤوليتها في هذا الفضاء الذي أصبح فضاء للجريمة وتعاطي المخدرات إضافة إلى أن هذه المنطقة بيئيا أصبح لها انعكاس خطير على سكان حي السرور ولابد أن تتحمل الشركة مسؤوليتها في الاعتناء بهذا المكان وشكرا السيد الرئيس،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم وشكرا على كرمك الأستاذ شكري بن البحري غير منتمي، له سبع دقائق تفضل.

السيد شكري بن البحري

(في بداية المداخلة رفع السيد النائب لافتات تحمل شعارات: غزة تموت جوعا - المجاعة في غزة ليست مجازا...إنها واقع بنهش الأجساد - بين ركام الحرب وغياب الغذاء والدواء ...أرواح تتساقط بصمت - جسد بلا طعام...وصوت بلا صدى - ليس هنالك وقت...الجوع يقتل الآن - غزة)

(ثم حمل علم فلسطين في دقيقة صمت.)

السيد الوزير، أعلم أن موضوع الجلسة اليوم هو تجديد وتطوير نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية لكن سأسألك بكل وضوح أين توجد السكة التي ستنقل الفسفاط؟ من أي مكان ستمر القطارات التي ستحمل الفسفاط؟ الجواب واضح ستمر من مناطق وولايات تعاني، ستمر من ولايات منها صفاقس، صفاقس التي نفس هذه السكة تشقها تقسم المدينة إلى نصفين، سكة تعطل المرور وتهدد السكان تحبس الحركة وتشوه العمران وتحجب البحر، هل ستنتفع صفاقس من تطوير السكة؟ في ماذا سيفيدها ذلك؟ هل هناك مسؤول اليوم يجيبنا على سؤالنا البسيط؟ مشروع نقل الفسفاط، مشروع مهم ولكن أين بقية المشاريع؟ أين هي الخدمات والاستثمار والتنمية متى وكيف؟ اليوم، لا نطلب المستحيل، نطلب أن توضع صفاقس على السكة هي أيضا وتكون محور وأولوية وليس مجرد معبرا للسكة الحديدية.

نريد أن يخرج اليوم مسؤول من المسؤولين ويجيبنا على سؤال بسيط له سنوات، نريد أن نعرف كيف تتصورون صفاقس بعد خمس أو عشر سنوات؟ ماذا سيتغير فيها؟ ماذا سيتحسن فيها؟ أجيبونا، تحدثوا معنا فمنذ السبعينات لم يتغير أي شيء ولم يتحسن أي شيء، صفاقس اليوم متوقفة، مشاريعها متوقفة ومعطلة صفاقس اليوم أصبحت مثل السيارة القديمة مشدودة بالأسلاك تريد التحرك لكنها لا تقدر على ذلك، متوقفة، ولكن العداد يعمل على حساب أعمارنا وحساب أولادنا ومستقبل بلادنا، البنية التحتية مهترئة قديمة ومتآكلة خمسون سنة لم يتغير فيها شيء بقيت كما هي سابقا كبرت المدينة وكبرت الأحياء، كثر الناس، كبرت المعتمديات لكن البنية التحتية لم تكبر ولم تتطور معها لم نر أي شيء من مخططات التنمية ولا حتى نتائجها لم نر إلا الأوراق والدراسات والاجتماعات والمشاريع المعطلة، 1مليون و200 ألف ساكن في صفاقس، 1مليون و200 ألف حالم ينتظرون إنجازا لكن كل شيء متوقف معطل ومتعطل " standby " لم نر أي شيء.

إلى أين وصلت مخططات التهيئة العمرانية؟ المدينة العتيقة والأسوار مهددة بالانهيار، لم يتغير أي شيء، الطرقات، ازدحام في كل طريق الطريق الحزامية لم يقع ربطها ولم يتغير فيها أي شيء، المطار بلا هوية بلا تطور في الرحلات والخدمات وبلا تصور لا يشتغل كما يجب ولم يتخذ في شأنه أي شيء، المترو الخفيف معلق كل سنة تحيين ودراسات وتمويل وتنفيذ، ولكنها تؤجل إلى وقت غير معلوم.

مشروع تبرورة وما أدراك لم يحدث في شأنه أي شيء حولوه إلى البحيرة 1 أو البحيرة 2 لربما يتحلحل المشروع وبدون أن أذكر مسألة المدينة الرياضية الوهمية والقرية الإيكولوجية الخدعة النموذجية والمكتبة الرقمية الأسطورية والفسحة الشاطئية الصورية التي لم يحدث منها أي شيء زد على ذلك المعالم الأثرية المهملة والمتروكة والمتاحف المغلقة في المدينة العتيقة وسط البلدية والقرية الحرفية وبدون أن أتحدث عن المياه العميقة والمسلخ الموحد إلى حد الآن لم يحدث أي شيء وإزالة الفوسفوجيبس، والتلوث بالسواحل الجنوبية كل ذلك وقع تأجيلها إلى وقت غير معلوم.

وبالنسبة إلى مشروع المنطقة اللوجستية فإن الأرض موجودة والدراسات جاهزة منذ سنوات وبالرغم من أنها جاهزة لم يحدث أي شيء منها حتى أن المناطق الصناعية أصبحت خالية، مهملة، مهجورة، مشلولة، لا تصور، لا تهيئة، لا صيانة لا تطوير خدمات خاصة في المعتمديات وحتى المجمعات الصناعية انهارت، تفككت، اختفت لم تقوموا بأي شيء.

كل القطاعات في صفاقس تشتكي كلها تعاني من المشاكل والإشكاليات في الصناعة والتجارة والسياحة والرياضة والصحة والفلاحة والتكوين والبيئة وجودة الحياة والنقل والتنقل، والاستثمار والخدمات، مشاكلنا يومية أزلية مع الماء والكهرباء والتطهير والاتصالات واختلال التوازن كبير في التنمية بين المعتمديات، معتمديات همشت ونسيت وأقصيت وليس هناك أي تصور واضح يرد لها اعتبارها وحقوقها.

أين الحلول؟ لم نر أي شيء سوى الدراسات والاستراتيجيات، هناك العديد من المشاكل والإشكاليات الإجرائية، عقارية، تمويلية، إدارية التعطيل عشش في صفاقس وسمعنا كذلك خرافات وحكايات تطول وألف تعطيل وتعطيل من حكايات الميناء الموجود وسط البلاد ولم يقع تحويله وحكاية القطار والسكة التي تشق المدينة وأردنا أن تتحول ولم تقع برمجتها وحكاية الملعب المبنى منذ الاستعمار الذي أصبح لا يليق بنا ولا بمدينة مثل صفاقس ولا بجمهور مثل جمهورها ريف ومدينة وحكايات عن البحار والشواطئ الملوثة المحاصرة التي حرم منها متساكني صفاقس ويقولون لكم أن صفاقس اليوم ليست صفاقس التي يعرفونها ولا التي يحلمون بها ولا التي تستحقها تونس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إن كانت لديك فكرة فأكملها ولا تطل كثيرا من فضلك السيد شكري تفضل.

السيد شكري بن البحري

صفاقس كانت عاصمة اقتصادية، قطبا في العمل، التعليم، الاقتصاد، الصناعة، التجارة، الفلاحة، تربية الدواجن، زيت الزيتون والزيتون، الصيد البحري، النسيج، الجلود، الخزف، الإلكترونيك، الميكانيك، قطبا للتصدير والاستثمار، وقطبا في التجديد والابتكار.

المشاريع بالمئات والملفات والمخططات، ولكن على أرض الواقع كلها متعطلة لم يتحقق منها أي شيء رغم تعاقب الحكومات والوزراء والولاة كل المشاريع تتكرر في المناسبات والملتقيات والاجتماعات والجلسات، ملفات لم تتحلحل ولم تحل الإشكاليات كل سنة نسمع نفس الوعود ونفس التصريحات: "ها هو تو"، "ها هو باش"، "ها هو قريب." ماذا بقي؟ "سنعمل"، "سننظر"، "سنسعى"، "إن شاء الله"، "وقريبا" و"سننطلق"، لكن كل سنة نرجع لنفس السؤال: لماذا لم يحدث أي شيء؟ لماذا لم نر أي شيء؟ ويبقى السؤال الأكبر اليوم: هل إن صفاقس موجودة ضمن أولويات الدولة أم لا؟ هل هناك إرادة جدية لتغيير أو تطوير صفاقس؟ هل هناك رؤية تنموية لصفاقس؟ هل هناك مشاريع لصفاقس؟ هل هناك إجراءات عملية لصفاقس؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ شكري، شكرا جزيلا. إذا، هناك من تخلف لدي بالقائمة وهما السيد محمد بن سعيد والأستاذ رضا الدلاعي.

السيد رضا الدلاعي غير موجود إذا سأعطي الكلمة إلى السيد محمد بن سعيد ثم بعد ذلك السيد بلال ابن المشري والسيد حاتم الهواوي والسيد خالد مبروكي.

إذا الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، سأتحدث حول موضوع تحدثت عنه عديد المرات، لكن للأسف لم أتلق إجابة واضحة بخصوص هذا الإشكال.

لو جئت وعاينت السيد الوزير، الإشكاليات الموجودة بمعتمدية الهوارية في تعطل بعض المشاريع وسأخص بالذكر مشروعا واحدا اليوم مشروعا خلق حساسية واستياء لدى أهالي الهوارية.

المشروع هو مشروع تهيئة وتعبيد طريق "ديار الوصفان" بمعتمدية الهوارية وأيضا بعض المسالك بمنطقة بوكريم. تمت برمجة هذا المشروع منذ سنة 2019، وتابعنا مراحل إنجاز هذا المشروع الذي لم يقع إنجازه إلى حد اليوم ما زلنا في مرحلة الدراسة والإعلان عن طلب العروض. وكان موجودا معنا السيد فوزي عندما كنت رئيس بلدية للمنطقة منذ سنة 2019. إلى حد اليوم، 6 سنوات لتنفيذ مشروع تهيئة وتعبيد طريق.

اليوم نتساءل ما الذي عطل هذا المشروع طوال هذه المدة؟ السيد الوزير، هذا المشروع لا يتطلب إجراءات استثنائية ولا توجد به إشكاليات عقارية ولا إجراء تغيير صبغة ولا تطبيق قرارات هدم ولا تخصيص عقارات ولا غير ذلك. المشروع يقتصر على إعلان طلب عروض للأشغال بعد أن قمنا بالدراسة الآن لدينا أكثر من ثلاث أو أربع سنوات إلى حد اليوم واليوم وزارة التنمية قامت بتقسيم المشروع إلى جزأين، وقع الإعلان عن طلب العروض للقسط الأول وهو تعبيد طريق "ديار الوصفان" والاعتمادات متوفرة بطبيعة الحال، لكن تعطل المشروع انجر عنه تضاعف كلفته وبالتالي أصبح هناك عجزا في الاعتمادات المخصصة وهذا في رأيي ليس مسؤولية المواطن. اليوم يجب أن يكون هناك قليل من المصداقية مع المواطنين ونفي بوعودنا، لقد خرجنا منذ أربع أو خمس سنوات إلى هؤلاء المواطنين وخرجنا عديد المرات في زيارات متواترة وتحدثنا مع الناس عن أنه سيقع تنفيذ المشروع بكامل مكوناته.

اليوم وقع الإعلان عن طلب العروض للجزء الأول وشاركت شركة أشغال وإن شاء الله سيقع إسناد المشروع، لكن الإشكال اليوم يتمثل في عدم توفر اعتمادات لتنفيذ الجزء الثاني وهو تعبيد المسالك الموجودة في منطقة بوكريم السيد الوزير، هذا المشروع لو يقع تنفيذ جزء واحد منه فقط سيخلق حساسية كبيرة في المنطقة وقد خلق بالفعل احتقانا كبيرا منذ أن سمعوا أنه وقع الإعلان عن طلب العروض لإنجاز جزء فقط.

اليوم نريد جوابا واضحا، السيد الوزير، وهذه رسالة من أهالي بوكريم: هل سيقع توفير اعتمادات إضافية والقيام بإعلان طلب عروض لإنجاز بقية مكونات المشروع أم لا؟ فلنكن واضحين وصادقين، اليوم أصابع الاتهام أصبحت موجهة إلينا، السيد الوزير وكأننا قمنا بالمحاباة وميزنا مناطق على أخرى في حين أنه في الواقع وبما أن الاعتمادات غير كافية لجنة القيادة قامت بترتيب مكونات المشروع حسب الأولوية لكن اليوم لا يمكن أن ننجز جزءا من المشروع ونترك بقية المشروع. فالناس جميعهم متضررون وكلهم يعيشون في عزلة وكلهم على حد سواء وبنفس المقدار في حاجة إلى تعبيد هذه المسالك السيد الوزير.

نرجو اليوم إجابة واضحة ومباشرة لهؤلاء المتساكنين لكي نفهم برنامج الوزارة لأن هناك أشخاص قد يقومون بتعطيل هذا المشروع والجزء الذي نحن بصدد إسناده لشركة أشغال فستحدث مشاكل كبيرة، السيد الوزير، وأعتقد أن اعتمادا بـ 1مليار و700 لا يعتبر كثيرا على منطقة أو على ولاية نابل التي لم تتحصل على اعتمادات للتنمية الجهوية منذ سنتين. ننتظر إجابة واضحة من السيد الوزير وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد. بقيت ثلاث مداخلات بما أن السيد بلال ابن المشري غير موجود إذا المتدخلين هم السادة: خالد حكيم مبروكي، حاتم الهواوي، ومصطفى بو بكري.

الكلمة للسيد خالد مبروكي له سبع دقائق تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

السيد الوزير، نحن قادمون على موسم كبير من الزيتون، السيد الوزير، فما هي التحضيرات التي قمتم بها؟ لم يقع أي شيء، السيد الوزير، كان من المفروض أن تشكل لجنة على الأقل من نواب الشعب والوزارات المتدخلة، فكما تعلم، السيد الوزير، أن

صابة الزيتون توفر أكثر من 10% من الدخل المحلي الإجمالي الخام للواردات التونسية، السيد الوزير، نحن نستطيع التقدم وربما أن نحتل المراتب الأولى عالميا، ولكن يجب اتخاذ قرارات ثورية وإرادة سياسية قوية لأن هذا الموضوع يوفر مداخيل كبيرة من العملة الصعبة للدولة.

السيد الوزير، هناك 1030 معصرة أكثر من 70% منها مغلقة ما هو الحل؟ يجب التدخل العاجل لجدولة ديونها خاصة لإعادة إدماجها في الاقتصاد.

السيد الوزير، كما تعلم، المصدرون لدينا اثنان فقط، أحدهم في السجن والثاني هرب بمبلغ قدره 800 أو 900 مليارا لا أدري بالضبط ماذا سنفعل السنة القادمة؟ فإذا لم تتخذ قرارات صارمة سنقوم بسكب زيت الزيتون فنحن لا نملك موارد تمكننا من حسن استغلاله.

أما عن الجهة أتشرف اليوم كنائب عن ولاية سيدي بوزيد لأعبر عن مشاغل أهالي الجهة وانتظاراتهم المشروعة من الدولة ومؤسساتها.

سيدي بوزيد ليست فقط مهد الثورة، بل هي رمز لصوت المواطن المهمش الذي يطالب بالكرامة وبالحق في التنمية، ولكن وبعد أكثر من عقد من الزمن لا تزال هذه الجهة تعاني من تهميش صارخ وبطء في إنجاز المشاريع وغياب استراتيجية شاملة للنهوض بها.

سيدي بوزيد ولاية فلاحية بامتياز تساهم بنسبة معتبرة في الإنتاج الوطني من الخضروات واللحوم والحليب، ولكن الفلاح ما زال يواجه نقص المياه وغياب دعم الدولة للري الحديث.

ضعف البنية التحتية، مسالك فلاحية، أسواق إنتاج، تبريد، تذبذب الأسعار وغياب منظومة تسويق عادلة فأي منطق يجعل جهة منتجة في قلب البلاد أفقر من غيرها؟

نسبة البطالة في سيدي بوزيد تجاوزت المعدلات الوطنية وآلاف الشهادات الجامعية تكدست دون أفق حقيقي للتشغيل ودون مشاريع كبرى أو مناطق صناعية قادرة على الاستيعاب الشباب أصبح ضحية الإقصاء وفريسة الهجرة غير النظامية أو الجريمة أو التطرف.

أما التعليم فالمؤسسات التربوية خصوصا في المعتمديات الريفية تعاني من اهتراء البنية التحتية ونقص النقل المدرسي والاكتظاظ. ومن حق سيدي بوزيد أن تكون لها شركة نقل.

يجب تخصيص اعتمادات إضافية لفائدة البنية التحتية خاصة في النقل والصحة والتعليم وإحداث منطقة صناعية مندمجة بآليات دعم الاستثمار والتمويل، دعم المنظومة الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية في الريف خاصة العاملات الفلاحيات والشباب.

أما عن جهة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، ووفقا للمؤشرات الوطنية الرسمية تصنف معتمديات الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز ضمن المعتمديات ذات المؤشرات التنموية الأضعف في الجهة بمعدلات لا تتجاوز 0.38% مقارنة بجهات أخرى تجاوزت 0.60%.

85 % من سكان هذه الدائرة يعيشون في الوسط الريفي وتجاوز عدد العاطلين عن العمل وخاصة من حاملي الشهادات العليا الآلاف في غياب مشاريع اقتصادية هيكلية على الاستيعاب.

ضعف في البنية التحتية والخدمات الأساسية، لا تزال معتمديات الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز تعاني من نقص فادح في التغطية بالماء الصالح للشرب والتطهير والتنوير العمومي فنسبة التزويد بالماء لا تتجاوز 40% ولا وجود لشبكات التطهير والبنية التحتية للطرقات والمسالك الريفية في حالة سيئة تعرقل حركة الفلاحين والتلاميذ والمرضى.

ورغم إدراج بعض المشاريع في برنامج التنمية المندمجة لسنة 2023 لكن أغلبها لم تنجز، غياب العدالة في توزيع المشاريع يجعلنا نتساءل اليوم: لماذا لا تزال المنطقة الصناعية بالرقاب والسعيدة وأولاد حفوز مجرد وعود؟ ولماذا لم تتم برمجة مناطق صناعية فلاحية تحويلية رغم ما تملكه الجهة من إنتاج فلاحي هائل في الخضر والغلال واللحوم؟

إن الجهة على سبيل المثال تزخر بثروة فلاحية ضخمة، لكن غياب أسواق الإنتاج ووحدات التبريد والتسويق يحول هذه النعمة إلى عبء على الفلاح.

المؤسسات التربوية خاصة في الأرياف تشكو من البنية المهترئة وغياب النقل المدرسي والانقطاع المبكر عن التعليم.

أين نحن من الحديث عن الإنصاف الاجتماعي وكيف لنا أن نؤسس لمستقبل أفضل إذا كانت أجيال الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز تولد وتربى في بيئة غير صحية وتعليم مهزوز؟ لذلك فإنني أطالب بما يلي:

-تفعيل مشاريع البنية التحتية المتعثرة في الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز وخاصة المسالك الفلاحية وشبكات الماء والتطهير.

-إحداث منطقة صناعية تحويلية فلاحية.

-دعم المؤسسات الصحية والتعليمية من حيث الإطارات والتجهيزات وتحفيز الأطباء والمعلمين للعمل في المناطق الداخلية.

-إرساء صندوق دعم لمشاريع النساء الفلاحيات والشباب خاصة في الوسط الريفي.

-أين الحماية المدنية بأولاد حفوز المعطلة منذ خمس سنوات؟ وتعلمون، السيد الوزير، أن حريق الأسبوع الماضي أتلف أكثر من 15 هكتارا في جبل الخشم.

-إقليم " STEG" بالرقاب من حق أكثر من 55 ألف مواطن وأكثر من 30 ألف مشترك، ولم يتم إدماجهم ضمن مشروع الأقاليم.

-الحزام الواقي من الفيضانات بالسعيدة المعطل منذ أكثر من عشر سنوات، ميزانيته مرصودة وتغيرت بدأنا من 1 مليار، واليوم وصلت إلى 7 مليارات.

-الدعم المعنوي واللوجستي للمؤسسات الأمنية للحد من ظاهرة السرقة والانحراف وتعاطي الكحول والمواد المخدرة.

سيدي الوزير، إن أبناء الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز لا يطلبون المستحيل إنما يطلبون حقهم المشروع في العيش الكريم في الماء في الصحة في الشغل في الأمن وفي التعليم الذي يحفظ كرامة أبنائهم وإن مسؤولياتنا اليوم أن نحمل هذا الوجع وهذه المطالب بأمانة ونحولها إلى قرارات وإرادة سياسية حقيقية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بإمكانك اكمال فكرتك دون إطالة.

السيد خالد حكيم مبروكي

...لا إلى تقارير توضع على الرفوف إن كانت الدولة جادة في إرساء تنمية عادلة فإن ولاية سيدي بوزيد يجب أن تكون في قلب الرهان، لا في هامشه، التنمية ليست مجرد توازن في الأرقام، بل عدالة في توزيع الفرص والعيش بكرامة سيدي بوزيد تستحق أكثر وأهلها لن يصمدوا عن الحق في التنمية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة قبل الأخيرة للنائب المحترم حاتم الهواوي، له أربع دقائق والمقعد تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارتنا الموقرة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

من جندوبة نحييكم جميعا.

عندما نتحدث عن جندوبة نقول: الطاقة الشمسية المهدورة وطرقات ليلا دون إنارة عمومية.

حول تقرير لجنة المالية والميزانية ومشروع القانون هذا المعروض، إن شاء الله السيد الوزير، ستخصص مرابيح الفسفاط إلى النقل المدني وخاصة السكة الحديدية غار الدماء . جندوبة نحو تونس، طبعا عندما نتحدث عن هذا الخط، سيدي رئيس الجلسة، قنطرة باجة من يصل اليها يتلو الشهادة، حفظ الله تونس.

سيدي الوزير، كنت الآن بصدد القيام بمهاتفة مع صديق من إندونيسيا أبلغني باندهاش كبير عن أسعار زيت الزيتون والرمان حتى أن سعر 1 لتر من زيت الزيتون يبلغ قرابة 200 دينار، نأمل أن تحقق وزارتنا أكثر موارد لمنتوجاتنا لكي نكون رائدين في هذا الباب وشكرا.

نتجه إلى السيد رئيس الجلسة ومنه إلى الوزراء، حول تمكين مصنع السكر بجندوبة من بيع السكر مباشرة إلى الصناعيين بالسعر المحدد من طرف وزارة التجارة مع تحديد كلفة التكرير مسبقا من طرف الوزارة في صورة تكرير السكر لفائدة الديوان التونسي للتجارة حتى نتمكن من الانطلاق في الاستثمار في مشروع التكرير هذا بالنسبة لمعمل السكر في جندوبة. التصنيف الدوني للمصنع للتمويل نرجو التسريع في صرف منحة الدعم لسنة 2022 وإتمام إجراءات منحة الدعم لسنة 2023 ونتحدث عن زراعة ودعم اللفت السكري ونطالب بتخصيص على الأقل 2000 هكتار على منظومة بوهرتمة.

ثم سيدي رئيس الجلسة وبكل لطف، امنحونا بالله عليكم تراخيص الآبار، لماذا جندوبة محرومة من هذه التراخيص؟ وللأسف، دعوني أقوم ببعض الشعبوية هنا، جندوبة نعرفها فقط في موسم الصابة وللأسف، الماء الصالح للشرب والكهرباء للأهالي في جندوبة، في المعتمديات التسع بأكملها وكأن جندوبة تابعة لدولة أخرى. هناك اثنتا عشرة ولاية تتمتع بخدمة الماء الصالح للشراب من جندوبة في حين أن بها 111 مدرسة بقراها وأولادها يقفون في الصفوف على العين على حساب دراستهم ومناظراتهم، أين العدالة الجهوية؟

السيد المحترم وزير الصحة، هذه رسالة موجهة إليك عبر هذه الكاميرا: بالله، نقطتي تصفية الدم بغار الدماء وبوسالم وعلى نفقة الدولة لأنه غير معترف بهما عند الخواص ثم صيدلية الأدوية الخصوصية بعثت، لكن دون دواء والناس ما زالوا يتنقلون إلى العمران.

ثم السيد وزير التربية، نظرا إلى تراكم فضلات البناء جراء تهديم بعض الأسوار لمنشآت تربوية تعليمية آيلة للسقوط، البلدية والمجلس الجهوي بجندوبة يفتقران إلى المعدات والميزانية لرفعها قبل السنة الدراسية.

ربي اجعل تونس بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ونذكر دائما أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا .

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير والطاقم المرافق، شكرا لكم زملائي وسيدي رئيس الجلسة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم، الكلمة الأخيرة للسيد مصطفى بوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا السيد الرئيس.

نرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة.

السيد الوزير وبكل صدق أهالي تطاوين لا يعنيهم مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط بقدر ما يعنيهم توفر الماء الصالح للشرب مع أنه حق دستوري في تونس حيث نص الفصل 48 من الدستور للجمهورية التونسية على أن الحق في الماء مضمون والمحافظة عليه وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع.

وعلى هذا الأساس ستكون مداخلتي اليوم حول التنمية الجهوية في تطاوين وتوفير الماء الصالح للشراب، أود أن أتناول اليوم مسألة حيوية تمس كرامة المواطن وأساس العيش الكريم وهي غياب استراتيجية واضحة للتنمية الجهوية في ولاية تطاوين وخاصة فيما يتعلق بتوفير الماء الصالح للشرب.

فرغم أن الجهة تزخر بثروات طبيعية وخاصة مائدة مائية جوفية معروفة على المستوى الوطني والعالمي فإن المواطن في تطاوين لا يزال يعاني من انقطاعات متكررة في التزود بالماء الصالح للشرب، لاسيما في كل المعتمديات وكل القرى وحتى في وسط مركز الولاية وفي أيام الصيف الحار حيث تتجاوز الحرارة 50 درجة.

وبهذه المناسبة أعطيكم بعض الأرقام التي تتحدث عن نفسها، الماء موجود في تطاوين لكن التخطيط غائب للأسف، 43 منطقة سقوية و75 بئرا عميقة، 2570 بئرا خاصة و50 مجمع تنمية فلاحية.

أتساءل بمرارة وبحرقة كبيرة: أين هي سياسة الدولة في التصرف في الثروات المائية؟ أين هو التخطيط المدروس الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المناخية والجغرافية للجهة؟ ولماذا تترك تطاوين تواجه العطش في حين أن الحلول التقنية والعلمية متاحة ومعروفة؟ للأسف، غابت الرؤية الاستراتيجية وغاب التنسيق بين الهياكل الجهوية والمركزية فغابت الحلول واستمرت المعاناة.

إن أزمة الماء بتطاوين ليست قدرا محتوما، بل نتيجة لسياسات عشوائية وضعف إرادة حقيقية للتنمية وعليه، نطالب بوضع مخطط جهوي واضح وممول لتعبئة الموارد المائية وتنظيم توزيعها

بعدالة وكفاءة لتسريع إنجاز المشاريع المعطلة في هذا المجال وتوفير الاعتمادات اللازمة وبتفعيل دور المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ومختلف الهياكل المعنية للقيام بدورها في دراسة ومتابعة ومراقبة المشاريع المائية بدعم التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لاستغلال المائدة المائية بطرق مستدامة.

ختاما، السيد الوزير، لا تنمية دون بنية أساسية تحفظ كرامة الإنسان وعلى رأسها الماء.

تطاوين تستحق أكثر وأهلها لا يطالبون إلا بحقهم المشروع في الحياة الكريمة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد الوزير بعد إذنك سأعطي الكلمة للأستاذ رشدي الرويسي لمدة دقيقة واحدة في نقطة نظام تطبيقا لأحكام الفصل107 من النظام الداخلي تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

نقطة استيضاح وحيدة حول آليات الرقابة الما بعدية لهذا القرض، ما هي الآليات التي ستضعونها للرقابة؟ هل سيخصص القرض في وجهته الصحيحة أم لا؟ ما هو دور مجلس النواب؟ لأنني أتذكر، السيد الوزير، في القرض الفارط المتعلق بالطريق رقم 18، قلت أنه إهدار للمال العام ولم ينفذ أي من أهدافه ولم أتلق إجابة، إذا كان هذا القرض كذلك فنحن لا نملك أي آلية راسلت الوزارة المعنية ولم تجبني وكانت الإجابة على غير السؤال وعندما اتصلت بهم طلبوا مني أن أعيد السؤال كتابيا، إذا كانت الآلية الوحيدة للرقابة من طرف مجلس النواب هي سؤال كتابي يلقى في سلة المهملات فهذا يعني أنه لا توجد آليات رقابية.

أدعو الزملاء إلى التصويت لإسقاط هذا القرض، لأن القروض التي لا تخضع للرقابة لن تذهب إلى وجهتها الصحيحة وأحتج بالطريق رقم 18 قرض لم يصرف في مكانه والطريق مقطوعة والمسار خاطئ، إذا كان ليس بالإمكان أحسن مما كان مخططات ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ رشدي الرويسي.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيد الوزير والسادة المرافقين،

نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة ونعود على الساعة الرابعة وخمسٍ وثلاثين دقيقة. مع الشكر.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الخامسة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا للسيدات والسادة نواب الشعب على كل التساؤلات وعلى الاهتمام بموضوع القرض وهو قرض مهم جدا وأيضا بعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط وبالعمل الحكومي بصفة عامة وأنا من المؤمنين بأنه بالنقد البناء نستطيع جميعا أن نصلح أخطاءنا ونتقدم أيضا الشكر موصول لعمل لجنة المالية وللتقرير المنجز وهو تقرير كالعادة أتى على كل جوانب اتفاقية القرض.

سأعود من خلال مداخلتي هذه السيد الرئيس والسيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب، إلى موضوع اتفاقية التمويل وإلى أبرز خصائصها، كما سأحاول الإجابة على بعض التساؤلات التي طرحت خاصة المتعلقة منها بمشروع القانون وبوزارة الاقتصاد والتخطيط.

بالنسبة إلى اتفاقية القرض فهي اتفاقية مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وورد مشروع القانون المتعلق بالاتفاقية إلى المجلس يوم 23 جانفي 2025 قبل أن يتم إحالته يوم 30 جانفي 2025 على اللجنة التي اجتمعت لمناقشته وللاستماع إلى مختلف الأطراف المتداخلة يوم 3 جويلية 2025 وقد وافقت اللجنة بأغلبية الحاضرين على مشروع القانون.

وهي اتفاقية تهم أحد أهم القطاعات الاقتصادية في تونس وهذا أكده تقريبا كل السيدات والسادة النواب وهو قطاع الفسفاط الذي فاقت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 3% ومساهمته في الصادرات أكثر من 10% خلال عديد السنوات وكما تعلمون فإن قطاع الفسفاط يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية: عنصر الإنتاج ومسؤول عنه خاصة شركة فسفاط قفصة، عنصر النقل الحديدي والنقل البري وعنصر التحويل والتثمين خاصة عن طريق المجمع الكيميائي التونسي.

وهذه ثلاث عناصر مرتبطة ببعضها ومهمة جدا والاتفاقية موضوع الجلسة تهم عنصر نقل الفسفاط وبالتحديد النقل الحديدي للفسفاط وهي تمويل جزئي للكلفة الجملية للمشروع التي تبلغ 165.5 مليون دولار أمريكي أي قرابة 522.23 مليون دينار تونسي، موزعة بين 459.6 مليون دينار للأعمال المدنية وهي تجديد 190 كلم من السكة موزعة بين خطوط تمتد على ولايات صفاقس بالنسبة إلى الخط 17 وقفصة بالنسبة إلى الخطين 14 و21 وقابس بالنسبة إلى الخط 5 والخط 21 وأيضا تركيز مصنع للعوارض الخرسانية.

أما العنصر الثاني فهو خدمات استشارية بقيمة 15.4 مليون دينار وسيتم تمويل المشروع كالآتي:

- ميزانية الدولة وهي مساهمة تقريبا بـ 82 مليون دينار.

- قرض من الصندوق السعودي للتنمية تقريبا بقيمة 183 مليون دينار وقد وقعت المصادقة على القرض المذكور من قبل مجلس نواب الشعب.

- قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "FADES" بقيمة 16 مليون دينار كويتي أو ما يقارب تقريبا 155 مليون دينار تونسي، وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى يوم 23 ماي 2025 مع الصندوق خلال زيارة المدير العام للصندوق إلى تونس وفي الأيام الفارطة حصل القرض على موافقة مجلس إدارة الصندوق العربي بالتحديد يوم 13 جويلية 2025.

إذن لدينا أربعة عناصر للتمويل وهي عنصر الميزانية وعنصر الصندوق السعودي للتنمية وعنصر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وعنصر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المعروض اليوم على جنابكم، قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 10 ملايين دينار كويتي أي ما يقارب 103 ملايين دينار تونسي، بالنسبة إلى "FADES" تسرب خطأ في الوثيقة الموزعة في الصفحة 9 دينار كويتي وليس دينار تونسي.

بالنسبة إلى الشروط المالية للقرض: نسبة الفائدة 2.5%، فترة السداد 27 سنة منها أربع سنوات إمهال والجهة المنفذة للمشروع هي الشركة الوطنية للسكك الحديدية.

وأهداف المشروع تجديد وتدعيم جزء من الخطوط التي تؤمن نقل الفسفاط وهذا سيرفع من مردودية نقل الفسفاط بالنسبة إلى الشركة الوطنية للسكك الحديدية وقد ورد في التقرير أن رقم معاملات الشركة يتكون من 40% من نقل الفسفاط ومن شأن التأهيل وتدعيم الخطوط الحديدية أن يرفع من مردودية نقل الفسفاط بالنسبة إلى الشركة الوطنية للسكك الحديدية.

أيضا هدف آخر هو التخفيض من كلفة النقل بالنسبة لشركة فسفاط قفصة وبالنسبة أيضا إلى المجمع الكيميائي التونسي وهذا يعطيهم قدرة أكثر على مستوى التنافسية ويمكنهم أيضا من تحقيق نتائج مالية طيبة.

الهدف الأكبر هو إن شاء الله آثار إيجابية على الاقتصاد التونسي، لأنه كما قلنا قطاع الفسفاط مهم جدا بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي.

وقد وردت تساؤلات عديدة لماذا ناقشنا كل عنصر على حدى لقد بدأنا منذ مدة منذ أن أمضينا مع الصندوق السعودي للتنمية والصندوق أبدى عدم ممانعته على قبول العروض الواردة بتاريخ 8 ماي 2025، لاختيار الاستشاري الذي سوف تعهد له مهمة متابعة الأشغال والقيام بملف طلب العروض لاختيار المقاول وهو مشروع سيكون "مفتاح في اليد" وهذا المقاول سيعهد إليه إنجاز 190.5 كلم من السكة في انتظار استكمال تقييم العروض وتعيين الاستشاري وكل مرحلة بدأنا فيها وإن شاء الله مع هذا القرض وفي القريب العاجل لا نتأخر كثيرا في جلب القرض الذي صادق عليه مجلس إدارة الصندوق العربي "FADES" الأسبوع الفارط مثلما قلت يوم 13 جويلية ونكون قد انتهينا من " schémas de financement" الذي سيمكننا إن شاء الله من الانتهاء من إنجاز أو تأهيل الـ 190 كيلومترا من السكة الحديدية، إن شاء الله مبرمج أن يكون سنتين بعد الانطلاق في الأشغال.

هناك تساؤلات عن وضعية النقل الحديدي ويجب أن نؤكد على أن النقل العمومي بصفة عامة يحظى بمتابعة من أعلى مستوى من قبل سيادة رئيس الجمهورية وهذا نشاهده ونلاحظه وأعيد قول ما قلته سابقا أنتم مثلنا فنحن نعيش في الشارع مع الناس والنقل أمام أعيننا وجربناه في مراحل أخرى من حياتنا وهذا نشعر به مثلما يشعر به الجميع، كما يشعر به أعضاء الحكومة.

إذن النقل العمومي يحظى بمتابعة على أعلى مستوى من قبل سيادة رئيس الجمهورية بالنظر إلى تردي خدمات النقل والمعاناة اليومية للمواطن وتكرار إلغاء السفرات وتقادم أسطول النقل وقد أمكن نسبيا تجاوز إشكاليات النقل بواسطة الحافلات من خلال الاقتناءات المنجزة لشركة نقل تونس وللشركات الجهوية للنقل وهذا ما ترونه في الفترة الأخيرة على الأقل هناك تقدم على مستوى شراء الحافلات.

من حقكم رؤية نصف الكأس الفارغ ومن حقنا أن نريكم نصف الكأس الممتلئ، نحاول إصلاح السلبيات لكن كذلك نبني على الإيجابيات. ليس كل شيء أسود، فهناك بعض الضوء في هذا السواد ونحن إن شاء الله سنبني على هذا الضوء.

أما على مستوى النقل الحديدي فقد تمت متابعة المشاريع التي تشكو إشكاليات في التنفيذ ومعالجتها على غرار الشبكة الحديدية السريعة " RFR" وهو مشروع تقدم في الإنجاز.

كذلك خلال مجلس وزاري تم بحث الحلول الممكنة للخط الحديدي الرابط بين تونس والقصرين وأيضا للخط الرابط بين المكنين والمهدية وهنا فقط أعرج على ملاحظة قالها أحد السادة النواب حول مشروع مضاعفة السكة بين المكنين والمهدية وكيف أن ولاية المهدية ليست في حاجة إليه. هذا لا يلغي المستقبل، هذا مشروع انخرطت فيه الدولة منذ سنوات وبحثت له عن تمويلات، التمويلات موجودة وبعض العناصر بدأت تنجز. ليس من المعقول اليوم أن نسمع من يقول: "لنلغي المشروع" القرار اتخذ بأن مشروع مضاعفة السكة بين المكنين والمهدية يتم استكماله ثم بعد ذلك لبقية المناطق حديث آخر في إطار مشاريع أخرى، لكن الحل ليس في إلغاء هذا للقيام بسكك حديدية أخرى.

وإيمانا بإعطاء الأولوية لتحسين خدمات النقل الحديدي سيتم العمل أيضا على تجسيم ذلك في إطار السياسات العمومية للدولة ضمن المخطط التنموي 2026 - 2030 والتأكيد على العمل على التأهيل الكامل للشبكة الحديدية وشخصيا فقد قمت بـ "navette" تونس - سوسة 14 أو 15 سنة وسافرت أحيانا بالسيارة، بـ "covoiturage" وبالقطار وكان القطار في فترة معينة يؤدي خدمات ممتازة جدا وكنا في عديد الأحيان نفضل القطار على السيارة الخاصة أو على سيارة الأجرة، كانت الرحلة من تونس إلى سوسة في حدود ساعة و35 دقيقة على سوسة وثلاث ساعات يقضيها " train express" للوصول إلى صفاقس بينما القطار العادي سوسة- تونس لا يتجاوز ساعتين و45 دقيقة أو ثلاث ساعات وتونس قابس ربما ثماني ساعات أو ثماني ساعات ونصف في أقصى تقدير، هذا كان موجود واليوم فقد بسبب اهتراء حالة السكة ولعديد الاعتبارات لم تحدث استثمارات عمومية في وقتها، اليوم " on est devant un état de fait" هذا هو الواقع الموجود الذي يجب أن نواجهه، نواجهه بوضع الاستراتيجيات الملائمة وأيضا بتوفير التمويلات الضرورية.

وإن شاء الله تمويل مثل هذا سيساهم في تحسين الأمور المالية للشركة التونسية للسكك الحديدية من خلال مساهمة أكبر في نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية والذي قلنا قرابة 40% من رقم معاملاتها وهذا يمكنها لاحقا من إيجاد الإمكانيات المالية التي تمكنها من تحسين كل ما يتعلق بالنقل الحديدي للأشخاص.

أيضا هناك بعض التساؤلات عن استراتيجيات الدولة في مجال النقل الحديدي وبرنامج عمل الشركة الوطنية للسكك الحديدية، بالنسبة إلى هذا البرنامج يقوم على أربعة عناصر:

1-استعادة التوازن المالي للشركة وقد تحدث بعض السادة النواب عن حوكمة المؤسسات العمومية وهذا صحيح فعديد المؤسسات العمومية اليوم تمثل عبئا ماليا كبيرا على الدولة مثل شركة السكك الحديدية، نقل تونس فيها عبء مالي كبير، الخطوط التونسية فيها عبء مالي كبير، الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعديد المؤسسات الأخرى.

هناك إشكاليات ظرفية وإشكاليات مرتبطة بالحوكمة ونحن نعمل عليها وحتى في إطار اللجان الأفقية للمخطط 2026 - 2030، حيث توجد لجنة خاصة بحوكمة المؤسسات العمومية.

2-إنجاز برنامج استثماري مبرمج للفترة المقبلة ونعمل على توفير التمويلات له.

3-استكمال إنجاز المشاريع المتواصلة في الآجال على غرار تأهيل الخط رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين وذكر في عديد المداخلات، أيضا مضاعفة الخط 22 الرابط بين المكنين والمهدية.

4-إعادة استغلال الخطوط المغلقة مثل تونس - طبرقة، القصرين - القلعة الصغرى وهناك أيضا الخط رقم 11 ذكره أحد الزملاء والقيروان-النفيضة.

وبالنسبة إلى الخط رقم 11 القلعة الصغرى- القصرين في طور الدراسة والتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار، دراسة ممولة من البنك الأوروبي للاستثمار والقيادة لدى وزارة النقل وفيه عنصرين القلعة الصغرى- الخزارية، الدراسة التمهيدية انتهت والآن في طور الدراسة التفصيلية والخزارية القصرين في طور الدراسة التمهيدية وتم ايداع التقرير في وزارة النقل في انتظار المصادقة.

أنتم على علم بالموارد حتى في إطار قانون المالية، لا نملك عصا سحرية كن فيكون لكن هناك استراتيجية واضحة على مستوى وزارة النقل، وهي بصدد الاشتغال عليها.

أيضا تساؤل حول مآل هذا القرض وهل سيوجه إلى المكان المناسب أم لا؟ وهذا التساؤل يتكرر كثيرا في عديد القروض، لكن أؤكد أن القروض التي نأتي بها هنا هي في إطار قروض موجهة لمشاريع محددة وتخضع لرقابة الهياكل الحكومية المعنيّة وفيها رقابة أيضا من الممول، أي أن القرض الذي يوضع على ذمة الشركة الوطنية للسّكك الحديدية وهي لن تقرر وتقول أن موارد القرض هذه سنستعملها لأمور أخرى، لا هذا غير ممكن.

هناك مادة من اتفاقية القرض تقول: "يلتزم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية أو أي جهة أخرى قد تحل محلها مستقبلا في الاضطلاع بمهامها وتكون مقبولة للصندوق، وبأن يعهد إليها بمسؤولية إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع وصيانته عند اكتمال تنفيذه، وفقا للأوضاع والترتيبات المنصوص عليها في هذه الاتفاقيّة." يعني لا بأس أن نعيد التأكيد علي هذه النقطة لأنها تتكرر مرارا من بعض السادة النواب فليست هناك أي إمكانيّة لاستغلال قرض لمأرب آخر عندما يكون هذا القرض موجها إلى استثمار معين.

أيضا وقع التطرق إلى عديد الأمور الأخرى كقانون الاستثمار، نعم نشتغل على قانون الاستثمار السيد النائب، قانون مجلة الصرف نشتغل عليها السيد النائب، كراسات الشروط، صحيح تحدثنا عنها وهنا أذكر وكنت حاضرا في بيان الحكومة سنة 2024، عندما قلنا هناك عديد كراسات الشروط في طور المراجعة إما للحذف أو للتبسيط وهو مشروع في طور الإنجاز، صحيح السيد النائب الوقت يضغط ربما على الوزير أكثر، لأن ذلك هو المؤشر الذي سنبنى عليه لاحقا عندما نبدأ في مشروع وننتهي منه، لكن هناك اعتبارات في كراسات الشروط، فهناك كراسات شروط أسهل من كراسات أخرى، وهناك اعتبارات تقنية تجتمع حولها اللجان لتحديد عناصر كراس الشروط.

بعد ذلك عندما يتم الاتّفاق عل كراس الشروط قانونيا، يجب أن يحال الأمر إلى المجلس الأعلى الوطني للمنافسة للمصادقة عليها. يعني هو مسار كامل نتبعه لتمرير كراسات الشروط لكن تأكدوا سيدي النائب أن الموضوع يحظى بالاهتمام اللازم.

أما بالنسبة إلى الفسفاط، ذكرت وضعية ولاية قفصة ووضعية مدن الحوض المنجمي، هنا نقول أن هناك ما يجب تثمينه وهي تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة، فقد تم العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة واليوم أصبحت الولاية قطبا للإنتاج الفلاحي من خلال الأشجار المثمرة والخضروات والمناطق السقوية، أيضا احداث مؤسسة القطب التنموي وفيها مؤسسة عالمية في صناعة السيارات موجودة في قفصة، كما تم إحداث عديد المناطق الصناعية بقفصة وبعدد من معتمدياتها وهذا كله لإبراز أنها ليست ولاية قدرها أن تبقى فقط مرتبطة بالقطاع المنجمي.

وقع الحديث عن التعامل مع المقترضين وأنا لا أريد أن أبني على ذلك، لكن لا بأس أن أقول نحن نتعامل مع كل المقرضين، مع كل الممولين، نتعامل بكل ندية وبالدفاع عن المصلحة الوطنية. ولسنا بعقلية العبيد، بل لدينا وعي الأسياد ولو أن مسألة "عبد وسيّد" قد ولت مع أستاذ التاريخ ومع المجتمع الإقطاعي " la notion de seigneur et du serf".

يعني لا أريد الدخول في جدال مثل هذا لكن تأكدوا السادة النواب أننا حريصون كل الحرص وبتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية، على أن تكون المعاملة الند بالند، تونس لها ميزاتها فعندما نتعامل مع شركائنا ونحصل على تمويلات أجنبية، يكون ذلك لأن شركاءنا تربطهم بتونس علاقات سياسية وعلاقات اقتصادية متميزة، وهم يعرفون أنّ تونس قادرة على الإيفاء بتعهّداتها كما فعلت في السابق وكما تفعل الآن وكما ستفعل إن شاء الله مستقبلا في الإيفاء بتعهداتها الدولية. أما العبد فهو الذي يطأطئ رأسه لأنه لم يستطع تسديد القرض أو لأنه فرض عليه أن يوجه القرض إلى قطاع معين. هذا ليس منهجنا في التعامل مع القروض الأجنبية.

أيضا، تم الحديث قليلا عن الإدارة وفساد الإدارة، أقول من لديه دليل واضح فليقدمه ومرحبا به، وأتحدّث هنا عن وزارة أعرفها وهي وزارة الاقتصاد والتخطيط وكان لي شرف لقاء أعضاء المجالس المحلية لـ 279 معتمدية مرتين، ولم أسمع أي نقد لتعامل الإدارات الجهوية للتنمية مع المجالس المحلية ومع المجالس الجهوية ومع مجالس الأقاليم.

أما على المستوى المركزي، فإذا كانت هناك إشكاليات فنحن منفتحون. هناك أمور لا يمكننا رؤيتها فإذا كانت هناك معطيات صلبة، فمرحبا.

وضعية أعوان التعداد ذكرتها مرارا، قلنا أن التعداد العام للسكان والسكنى عملية ثقيلة تحصل مرة كل عشر سنوات ويفتح خلالها باب الانتداب لفترة معينة بعقد محدد لإنجاز التعداد

المذكور، وفي التعداد السابق تجاوز العدد 9000 عون، لأنها عملية لا تتم إلا مرة كل عشر سنوات وأجبنا ونعيد الإجابة أمام الكاميرا بصفة علنية الموضوع غير مطروح، وهم غير مشمولين بالقانون الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا فيما يخص قانون الشغل المتعلق بالمناولة هؤلاء أشخاص تم التعاقد معهم لفترة معينة في إطار التعداد، بعقد واضح محدد في الزمن، هذا فيما يتعلق بالتعداد.

هناك بعض الإشكاليات الخاصة بعديد المناطق، إشكالية الماء لا تتعلق فقط بصفاقس أو بتونس العاصمة أو بتطاوين، إنها إشكالية وطنية، بل أكثر من وطنية لأنها تهم كل حوض البحر الأبيض المتوسط المتأثر بالتغيرات المناخية، شمال القارة الإفريقية وجنوب القارة الأوروبية. فالجميع يواجه الإشكاليات ذاتها في تونس، في جنوب إيطاليا أو في جنوب إسبانيا، يجب التعامل معها بعدة طرق.

الطريقة الأولى والأسهل هي الترشيد في الاستهلاك، الطريقة ربما الأقل كلفة هي مراقبة الشبكة، طرق أخرى تتطلب أكثر وقت وأكثر مجهودات وتمويلات مثل تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

بدأنا ببعض المشاريع في معالجة المياه المستعملة، هناك بعض المشاريع التي انطلقنا فيها في تحلية مياه البحر، القدرات المالية للدولة والقدرة على التنفيذ تجعلنا لا نستطيع البدء بكل المشاريع في نفس الوقت. فلنكمل المشاريع التي بدأناها.

وزارة الفلاحة لديها استراتيجية للمياه إلى حدود سنة 2050، يعني هناك مشاريع ستحدث في الخمس سنوات الأولى وأخرى في الخمس سنوات الثانية وكل شيء مرتبط بالقدرات المالية وبالقدرة على الإنجاز. إذا إشكاليات الماء ليست خاصة بجهة معينة، ربما أكثر حدة في بعض الجهات مقارنة بجهات أخرى في طريق رواد أو أريانة ربما مما هي عليه في المنار وربما أكثر حدة في المرسى وفي عديد الأحياء الأخرى، لكن لا يمكننا الاشتغال على كل شيء دفعة واحدة ونحن نعمل على ذلك وهو بطبيعة الحال حق دستوري مثل الصحة والتعليم حق دستوري لكن هذا لا يمكن أن يكون هنا وحالا، هناك اعتبارات مالية وتقنية تجعل النسق بطيء لكن تأكدوا أن كل المجهودات وجهت لنتقدم بأكثر نسق في هذه الإشكاليات.

وكذلك بالنسبة إلى الكهرباء، فأنتم تعرفون أن الضغط كبير على الشبكة ولذلك ذهبت تونس في برنامج الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، لأن هذا المشروع إن شاء الله إذا تم كما نريد وانتهى في الآجال المحددة في سنة 2028 فإنه سيمكن تونس في فترات الذروة بسبب ارتفاع درجات الحرارة مثلا من التزود بالكهرباء من إيطاليا للمحافظة على التزويد وكذلك إيطاليا في فترات الذروة لديهم عندما يكون لدينا نحن استهلاك أقل يمكننا أن نزودهم بالكهرباء. وهذا مشروع استراتيجي هام مثل أيضا مشاريع الطاقات المتجددة، وتعلمون أن تونس تهدف في أفق سنة 2030 إلى أن تكون نسبة 35% من " mix énergétique basé sur les énergies renouvelables" هذا هدف معلن، وقد تقدمنا فيه كثيرا هذه السنة مقارنة بالسنوات الماضية، ولكننا مازلنا بعيدين عن 35% لكن إن شاء الله بتظافر جميع الجهود وكما ترون، الوضعية تتطلب تضافر الجهود والإسراع أيضا من الحكومة.

وعندما تأتي بعض الملفات إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة على الاتفاقيات في هذا المجال، يجب أن تسير الأمور بأسرع طريقة ممكنة، لأن الوضعية اليوم تستوجب أن تتظافر جهود الجميع لتجاوزها.

غدا أيضا لدينا مقابلة أخرى لتزويد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي الذي سيستعمل في إنتاج الكهرباء، إن شاء الله إذا تقدمنا أكثر فأكثر نحو الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتونس غنية بهذه المصادر، فإذا تقدمنا بأسرع خطى ممكنة في هذا الاتجاه، سنصل بحول الله إلى تحقيق أمننا الطاقي والأمن الطاقي يساهم في تحقيق الأمن المائي أيضا وقد رأيتم البارحة الإشكال الذي وقع في محطة الكهرباء وتأثيره على تزويد تونس الكبرى بالمياه.

كل هذه المواضيع مرتبطة ببعضها ونعمل عليها، إن شاء الله معا نصل لتحقيق الطموحات التي ينتظرها منا ومنكم الشعب التونسي، أنتم تحت الضغط وكذلك الحكومة تحت الضغط عندما ننتقل إلى الجهات ونتواصل مع المواطنين ونتواصل مع أعضاء كل المجالس المنتخبة، نجد أن الضغط موجود علينا وعليكم ولكن إن شاء الله يكون هذا الضغط إيجابيا حتى نتمكن جميعا من التقدم نحو نفس الهدف وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط، على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع، عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 74، المحتفظون 10، الرافضون 7. يتم إذا تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024

بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط

عدد 2 لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

الموافقون: 71، المحتفظون14، الرافضون 12. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد، بنفس الأغلبية المطلوبة.، الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

فصل الوحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ قدره 10 ملايين دينار كويتي، للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

73 موافقون، 16 محتفظون، 12 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

في الختام، الرجاء الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 69، المحتفظون 17، الرافضون 12 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 2 لسنة 2025.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية، الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتوديع السيد الوزير والوفد المرافق له، على أن نستأنفها للاستماع لمداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وأربعون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدة والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة وخمسون دقيقة مساء)

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نفتتح الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مداخلتي موجهة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية، لدينا مركز التربية المختصة لذوي الإعاقة الذهنية بسيدي حسين، هذا المركز تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية وهذا المركز ينشط منذ سنة 2004 أي منذ أكثر من 21 سنة، هذا المركز يحتضن فئة ذات خصوصية وهم حاملي الإعاقة الذهنية، تقريبا 70 طفلا حاملا لإعاقة ذهنية و23 مؤطرا يهتمون بهم ويقدمون لهم أنشطة في جميع المجالات: التربوية والثقافية والرياضية إلى غير ذلك.

هذا المركز يتعرض لصعوبات، أين تكمن هذه الصعوبات؟ هذا المركز كان له مقر على وجه الفضل وتم إخراجهم من هذا المقر لأن صاحب هذا المقر استرجعه وفي خضم كل هذا تواصلت مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية لنجد لهم مقرا بعد ذلك قاموا بكراء مقر ولكن ما راعنا أنه خلال هذه الفترة زارتهم لجنة من وزارة الشؤون الاجتماعية وحررت تقريرا وراسلتهم تطلب منهم مغادرة المقر لأنه غير متطابق مع كراس الشروط، لكن 70 طفلا في وضعية خصوصية وتعرفون على ماذا ينص الدستور في الفصل 54 "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع" لذلك أين سألقي بهؤلاء الأطفال، هؤلاء الأطفال يتلقون تكوينا مهما وهم مبدعون في ذلك، أين سأضعهم؟ من هنا أتوجه بنداء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لأنه في غياب مقرات للدولة عليها أن تجد حلا لهم هؤلاء أبناؤنا ولديهم علينا حق دستوري.

نذهب إلى وضعية أخرى وهي وضعية حسن الميلي، هذا مواطن معاق من عمادة بيرين قدم مطلبا لبعث مشروع لبيع الأعلاف، كل الإجراءات قام بها ملفه كامل الشروط وقد استوفى كل الطلبات وفي الأخير يتحصل على الترخيص من الولاية ويبقى ينتظر تمويل المشروع ورفضت وزارة الشؤون الاجتماعية مده بقرض ليقوم بمشروعه ويعيل أسرته وهذا حق دستوري، التمكين الاقتصادي للفئات الهشة، قام رئيس الدولة ببعث برنامج بأكمله لهذه الفئة...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام الحمروني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيدة الرئيسة،

كلمتي موجهة إلى السيد وزير التجارة الذي هو في زيارة إلى ولاية مدنين منذ أمس إلى اليوم وهذه الزيارة الثانية للولاية وكالعادة تستثنى معتمدية بني خداش رغم الإشكاليات التي تواصلت فيها معه الأسبوع الفارط وهو مشكور على التجاوب، لكن يهمني أن أوضح التالي: عندما تكون هي الزيارة الثانية وتشمل نفس المناطق التي شملتها الزيارة الأولى، هنا أطرح سؤالا وننتظر الجواب من السلطة التنفيذية وتحديدا من السيد الوزير: من المسؤول عن برمجة المناطق التي تشملها مثل هذه الزيارات ومن المسؤول عن توجيه الدعوة إلى السادة النواب لمواكبة هذه الزيارات؟ ومن المسؤول عن وضع برنامج الزيارة؟

إذا كنا فعلا معا وهذا ما نعتقده لإنجاح هذا المسار كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وعندما نقول سلطة تنفيذية بدءا بالمحلي والجهوي والمركزي عدا إن كان لديكم توجها أو رؤية أخرى وهذا ما نريده فعلا وليس قولا، معتمدية بني خداش هي إحدى معتمديات الولاية ولديها مشاكل في شتى المجالات وواجب عليكم التنقل لها والانصات لمشاغلهم والأهم إيجاد الحلول على غرار كل الجهات ولم نطالب بالمستحيل، أما سياسة التجاهل واللامبالاة فلا بد أن تتوقف.

في الشأن الجهوي أتحدث عن ملفين: أولا، مشكل إيصال الخبز إلى العمادات البعيدة عن المعتمدية ومشكورين فقد تدخلتم سابقا لإيجاد أرضية لحل، يتمثل في دعوة عدد اثنين من أصحاب المخابز وأمضيا على التزام لتزويد أصحاب المخبزتين بثلاثة قنطار من مادة الفارينة لكل منهما، لإيصال الخبز إلى المناطق البعيدة وكان الأمر كذلك وهذا حل للمشكل في انتظار النظر في مسألة الرخص، ولكن للأسف لم تفوا بتعهداتكم، حيث اقتصرت الزيادة على 2 قنطار وهو ما أثار قلق أصحاب المخبزتين، فرجاء التدخل حتى لا نعود إلى نفس الإشكال.

والثاني يهم تجار الجملة ومشكل أو إشكالية التزود بالمواد الأساسية، باعتبار أن الحصة التي يتحصل عليها التاجر الوحيد المنتصب بالجهة غير كافية وعادة ما يكون هناك اضطراب في التوزيع في هذه المواد المدعمة، في المدة الأخيرة انتصب تاجر ثاني من تجار الجملة بالجهة ولكن الإجراءات المتعامل بها لا تخول له التزود بهذه المواد إلا بعد سنة ونصف تقريبا، لذا نطلب من سيادتكم التدخل وتبسيط الإجراءات وتذليلها ليتحصل هذا الأخير على كمية من المواد المدعمة ونقضي على الاحتكار والنقص في حصة الجهة من هذه المواد الأساسية وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بوبكر بن يحيى، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

خطابي موجه رأسا إلى رئاسة الحكومة، في إطار العدالة بين المناطق وبين الجهات وفي إطار كذلك مبدأ المساواة بين العملة على الأقل فهم يعملون في نفس الشركات اليوم لدينا شركة البيئة والبستنة بقبلي هذه الشركة تم إحداثها تقريبا منذ أكثر من عشر سنوات، ولكنها مازالت تراوح مكانها فهي تعاني من عديد المشاكل وتعاني من العديد من الأزمات المادية والمالية.

هذه الشركة تضم 542 عاملا، يقومون بعمل فعلي وهؤلاء العملة موزعين على مؤسسات تربوية، على مؤسسات صحية، يقومون بعمل إداري، يقومون بعمل حراسة، يقومون بعمل تنظيف ويقومون في بعض الأحيان حتى بسياقة بعض السيارات الإدارية التي يحتاجون إليها والسيارات الخاصة التابعة لبعض المؤسسات فهم يقومون بعمل جبار وهم يؤدون عمل فعلي ويقدمون الإضافة لهذه المؤسسات، هؤلاء العملة لا يطالبون بالكثير، هم يطالبون بتسوية وضعياتهم الإدارية فيما معناها الترقيات الإدارية المهنية العادية من السلم والتدرج ومن قبيل هذه الترقيات التي تمتع بها زملاؤهم في بقية الشركات، يطالبون بتحيين أجورهم على أساس الزيادات الفعلية للأجور التي تم تقديمها على الأقل في 2018 وفي 2019 وهذه الأجور يتمتع بها زملاؤهم الموجودين في نفس الشركات بولايات أخرى، يطالبون بالاستقرار الإداري في عملهم، الاستقرار الإداري في مؤسستهم، يطالبون بالتصريح في الأجور للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

542 عاملا وراءهم أكثر من ألفين مواطن بولاية قبلي، في قبلي لا تجد لدينا شركات كبرى، لا توجد لدينا مؤسسات كبرى، لا توجد لدينا مؤسسات بإمكانها تشغيل كل هذا الكم من العمال لأنه لا توجد لدينا أصلا استثمارات كبرى بجهة قبلي بل لا يوجد لدينا سوى بعض المؤسسات الخاصة بالفلاحة والمختصة بالأساس بدقلة النور، هذه الشركة تعتبر الشركة الوحيدة في قبلي لها أهمية خاصة، أهمية اجتماعية باعتبار تكوين هذه الشركات ولها أهمية مادية وعلى اعتبار أن أكثر من 500 موظف الموجودين فيها اليوم ينفقون على عائلات هم يستحقون كبقية الناس أن يعيشوا حياة كريمة في وطن آمن، يحتاجون لتلقي علاجهم، يحتاجون أموال لتدريس أبنائهم، هؤلاء إلى حد اليوم يعيشون في نضال مستمر وفي نضال دائم من أجل تسوية وضعيتهم تسوية نهائية وهذا لا يمثل عبء مالي كبير على الشركات المانحة وعلى المؤسسات المانحة وعلى رئاسة الحكومة هناك فارق قليل في الجانب المادي ليحسنوا به مستواهم المعيشي فمن العيب أن نجد عمالا يتقاضون اليوم بـ 500 دينار وبـ 520 دينار وبأقل من الـ "smig" فالمجهودات التي يبذلونها أكثر من الأجر الذي يتحصلون عليه ولذلك وجب تسوية وضعية أجورهم بإضافة زيادات في الأجر وتسوية وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليواصلوا عملهم وليحافظوا على الشركة وعلى ديمومتها وعلى استمراريتها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سنية بن المبروك، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سنية بن المبروك

شكرا، مداخلتي موجهة للسيدة وزيرة الثقافة،

سيدتي الوزيرة، نحن اليوم نعبر عن استيائنا العميق للصورة السلبية التي ظهر بها حفل افتتاح مهرجان قرطاج الدولي لهذه السنة والذي لم يرتقِ لا إلى مستوى انتظارات الجمهور التونسي ولا إلى قيمة هذا الحدث الثقافي العريق الذي من المفترض أن يكون واجهة فنية وحضارية للبلاد.

ما حدث في سهرة الافتتاح من تراجع لافت في مستوى البرمجة والتنظيم وخروج جماعي للجمهور قبل نهاية العرض هو أمر لا يمكن التغاضي عنه، إقامة عرض ذي طابع لا يليق بمقام الافتتاح في إطار مهرجان ذو بعد وطني ودولي يعتبر انزلاقاً خطيرا يجب التوقف عنده ومساءلة الأطراف المسؤولة عنه.

كما نعبر كذلك عن قلقنا من ضعف الحضور التونسي مقارنة بالحضور الأجنبي وهذا يطرح سؤالا كبيرا، هل أن مهرجان قرطاج لم يعد للتونسيين، أين الفنان التونسي؟ نذكر بأن الفنان التونسي يستحق فرصة فعلية للظهور والتقدير في المحافل الكبرى، عوض التركيز على استقدام أسماء أجنبية بميزانيات ضخمة تصرف بالعملة الصعبة في وقت يعاني فيه القطاع الثقافي المحلي من نقص في الدعم والتمويل.

ندعو وزارة الشؤون الثقافية وإدارة مهرجان قرطاج إلى فتح تحقيق جدي في إخلالات السهرة الافتتاحية، إعادة الاعتبار للفنان التونسي وضمان حضوره في برمجة المهرجان بشكل مشرف.

كيف تمنح أموال الدعم وما هي آليات استرجاعها من قبل الوزارة؟

لابد من العمل على استرجاع ثقة الجمهور التونسي في مؤسسته الثقافية من خلال العروض الجادة والمحتوى الراقي.

الثقافة ليست ترفا، بل ركيزة أساسية في بناء الوعي الوطني وصورة البلاد في الداخل والخارج ومن هذا المنطلق، نؤكد أن إصلاح القطاع الثقافي أصبح ضرورة ملحة وعلى كل الجهات المعنية تحمل مسؤولياتها، الثقافة تتطلب رؤية، إصلاحات، دعم حقيقي للفنان التونسي، توزيع عادل للفرص وتحفيز الجمهور التونسي ليعود إلى المسارح وللمهرجانات.

ونؤكد أن الفنان التونسي هو الذي بإمكانه أن يرفع من القيمة الفنية ويقرب الثقافة من الناس.

سيدتي الوزيرة، أريد أن أتساءل كما يتساءل بقية التونسيين: كيف تسمح وزارة الثقافة ببرمجة عروض موسيقية لفنانين عرفوا بدعمهم الواضح للكيان الصهيوني، فبعد إلغاء حفل " Hélène Ségara" يأتي حفل الفنان "Ky-Mani Marley" المبرمج ليوم 17 أوت 2025 وهذه نقطة استفهام كبرى تطرح، أدعوكم إلى تحديد المسؤول أو المسؤولين عن هذه البرمجة والمطالبة بالمحاسبة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة للسيد محمد علي، له ثلاث دقائق، غير موجود.

الكلمة للسيدة فاطمة المسدي، لها ثلاث دقائق، غير موجودة.

السيد علي زغدود، له ثلاث دقائق، غير موجود.

السيد سامي الطوجاني، غير موجود.

السيد محمد الشعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالحضور،

مداخلتي اليوم سأتوجه بها إلى وزارة الثقافة وإلى وزيرة الثقافة رأسا التي أحملها المسؤولية الكاملة تجاه جزء من الشعب التونسي أريد أن أسأل وزيرة الثقافة اليوم هل أن كل الشعب التونسي متساوي أم لا؟ أي لا يكفي أن المناطق الداخلية يتم تهميشها من عدة جوانب، اليوم حتى الثقافة أخذت نصيبها من التهميش، نرى في معتمديات فريانة وماجل بلعباس أن العروض الثقافية فيها تلغى من المهرجانات الصيفية لنبدأ بالمهرجان المغاربي سيدي تليل بفريانة هذه الدورة هي الدورة 59 أي نفس عدد دورات مهرجان قرطاج بالرجوع إلى العروض والاعتمادات المرصودة لمهرجان قرطاج ومهرجان كمهرجان سيدي تليل بفريانة وهو مهرجان مغاربي حتى الاعتمادات المخصصة له تم التخفيض فيها فقد بلغ الحال اليوم في العديد من المعتمديات بالقصرين إلى انعدام المسارح للعروض الثقافية والفنية وهذه تعد جريمة وحيف وظلم للمناطق المهمشة في ولاية القصرين وفي معتمدياتها.

لا يكفي البؤس المسلط عليها والفقر يتم حرمانهم حتى من عروض ثقافية لعدة أيام، الأطفال الذين هم في عطلة ماذا لديهم من وسائل ترفيه هناك، هل لديهم بحر، هل لديهم مسابح؟ حتى عروض ثقافية يتم حرمانهم منها وإن تعللت وزيرة الثقافة أو وزارة التجهيز أو الحكومة بأكملها نقول لهم أن في تلابت يوجد مسرح أثري أكبر من المسارح التي نعرفها والتي نقوم بترميمها والتي نراها وهنا سنتابع هذا الظلم وسنقوم بتتبع قضائيا الحكومة والوزارات المعنية كيف أنها تقوم بترميم وتعتني بمسارح أثرية وتهمل مسارح أثرية هناك، مسرح الهوري كان بالإمكان أن يكون حلا، كم يتكلف مسرح للعروض الثقافية؟ لن يتكلف ثمن شراء سيارتين للمديرين العامين في وزارة الثقافة واليوم يلتجؤون دائما للحل الأمني بجهة القصرين أي أن الوضع الأمني لا يسمح بإقامة عروض، ما ذنب هذا الشعب، ما ذنب معتمديات القصرين بأن لا تتمتع بعروض فنية وثقافية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

زميلي الوقت المخصص ثلاث دقائق، ولكن يمكن إضافة بعض الوقت القليل من أجل استكمال الفكرة، شكرا.

السيد محمد شعباني

على الحكومة تدارك هذا الأمر وبالإمكان تخصيص اعتمادات لهذه المهرجانات ويجب النظر بجدية لمسارح فرنانة وماجل بلعباس، مسارح للعروض الفنية وكذلك المسرح الأثري بالهوري على الوزارة التعجيل في ترميمه وفي تنظيفه وإن لم يكن جاهزا السنة القادمة فإن هذا الإهمال متعمد وأحمل المسؤوليات لكل الجهات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الطوجاني، له ثلاث دقائق.

السيد سامي الطوجاني

شكرا السيد الرئيس،

نداء عاجل إلى السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد من متساكني معتمديات سجنان وجومين وغزالة عليك أن تعاين بنفسك الوضعية التي يعيشونها لتروا فقر الشعب التونسي، لتروا المشاكل الحقيقية كما عاينت ذلك في بعض الجهات الأخرى واطلعت على الخور الموجود هناك، أقول بصدق لابد من مراجعة التعينات لبعض الوزراء والمندوبين وسلك المعتمدين والكتاب العامين للبلديات، أرى أن هؤلاء الناس هم ضد المسار وضد الدولة أصلا.

هذه الرسالة أتوجه بها للسيد رئيس الجمهورية وإلى السيد وزير التجهيز الذي جاء يوم 18 جويلية 2025 إلى ولاية بنزرت في زيارة سريعة بتعلة أن لديه مجلس وزاري وبما أن لديك مجلس وزاري عليك تخصيص يوم بأكمله لكامل الجهة دون استثناء ولا أن تأتي ويديك فارغتين لتتفقد تقدم أشغال مشروع تهيئة وتجديد قسم الولادات لطب النساء والتوليد ببنزرت ولتفقد جسر بنزرت الجديد وتقول بأنها ستكون جاهزة في سبتمبر 2027 هذا الشيء نحن نعرفه ونحن على علم به وما الجديد في هذه الزيارة؟ تتناسون وتتجاهلون مثلث الفقر سجنان- جومين-غزالة ونحن لا نطالب لا بمطارات ولا بمحولات ولا بطرقات سيارة ولا بطرقات سريعة، نحن نطالب بصيانة الطرقات بالـ "bicouche" يا سيدي قم بزيارة للمنطقة ولن نطلب منك شيئا، المشاريع والتنمية تبوب وبرنامج الزيارات يتم اقتراحها على مستوى جهوي ولا يمكن أن يكون البرنامج مسقطا.

نحن أبناء الجهة منتخبين من طرف الشعب لنوصل صوت جهاتنا وقبل الزيارات غير المدروسة عليك أن تأتي أولا للتعرف على مجلس نواب الشعب لتستمع لمطالبهم، هل تريدون منا أن نأتي لمجلس نواب الشعب للمصادقة على القروض فقط؟ أين نصيب دائرتي من هذه القروض الاستثمارية؟ يا سيدي من الأخير وبما أن جهتي غير ممثلة سوف أصادق بـ لا على أي مشروع كان.

اليوم برنامج السيد الرئيس واضح، تم انتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب على الأفراد وعلى الدوائر ولا يوجد أي مسؤول قدم لنا فضلا ومن لا يريد أن يعمل عليه أن يبقى في بيته وبرنامجه يجب أن يبدأ من المستوى القاعدي ثم الجهوي ثم المركزي.

المدير الجهوي للتجهيز بولاية بنزرت من تاريخ 19 فيفري 2024 وأنا أطالب بزيارة ميدانية ولكن لم يتم القيام بذلك، أعوان التجهيز بدون رقيب طريق عوانة -بازينة جهز منذ أشهر وتكسر، نريد أن نعمل وفق خطوط عريضة كطريق بنزرت-سجنان، عوانة -وادي الزرقاء، سجنان-بازينة، جومين، سيدي نصير، ماطر- بازينة عبر سيدي منصور، هذه المناطق غنية بالثروات المائية والحيوانية والزراعات الكبرى مثل القمح الصلب ففي زيارة لجنة الفلاحة لمركز تجميع الحبوب بسيدي نصير القمح كان ملقى على الأرض فعندما تنزل الأمطار بغزارة يهدر كل القمح وهذا بسبب إهمال...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد سامي طوجاني

والسبب اهتراء البنية التحتية من طرقات ومن مسالك وتلك السكة أنفقت عليها الدولة أكثر من 64 مليار في 2006 وهذه خسارة: الحوادث، الحرائق أين المركز القار للحماية المدنية ولكل حادث حديث مع كل وزارة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الكلمة للسيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

في إطار مراقبة مدى تطبيق بعض الشركات وخاصة الشركات المنتصبة في صحراء ولاية تطاوين والتي تشتغل في مجال الطاقات، أريد أن أؤكد مرة أخرى أن عديد الشركات في صحراء رمادة من ولاية تطاوين على غرار شركة "SODEPS" وشركة "OMV" وشركة "SITEP" وشركة "ENI" وشركة التنقيب "CTF" حيث تتعامل هذه الشركات مع شركات مناولة مختصة في عديد المجالات على غرار الحراسة والتنظيف وهذه شركات إعاشة وكلنا نعلم أن قطاع الإعاشة يعتبر قطاع إسداء خدمات ولكن الوضعية التي نراها في صحراء ولاية تطاوين بصراحة هي تحايل، أنا أعتبره تحايلا على القانون ووفق المعطيات المتوفرة من شركات المناولة الموجودة مع الشركات الكبرى والتي لا تقتصر أشغالها على تزويد الشركات الأصلية بالمواد أو الخدمات، بل تقوم أيضا بتأجير عمال بصفة مباشرة داخل المطاعم ومواقع العمل التابعة للشركات المستفيدة وبطريقة مبسطة.

هنالك مجموعة من العمال متواجدين ويشتغلون في مطاعم الشركات المستفيدة ويقتصر عمل المناولة على تزويد بعض المواد الغذائية لهذه للشركات فقد وصل الأمر في فترة من الفترات إلى حد التخلي عن المناول والإبقاء على عدد لا بأس به من العمال في هذه الشركات وبالتالي نحن نؤكد أن هذا تحايل على القانون وأنه يجب دمج هؤلاء العمال في الشركات الكبرى كما نؤكد أيضا في رسالتنا وهذه رسالة خاصة إلى وزارة الطاقة والمناجم باعتبارها شريكة مع الشركات الكبرى في إنتاج واستغلال النفط، على الوزارة أن تقوم بتطبيق القانون وفرض هيبتها على الشركات التي تتحايل حاليا على القانون وهو ما يتعارض صراحة مع أحكام القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

مرة أخرى أريد أن ألفت أيضا الانتباه أن شركة "OMV" وشركة "SITEP" قد عمدتا مؤخرا وقد ضربتا عرض الحائط بالقانون وقد اتخذتا إجراءات تعسفية تمثلت في طرد عديد العمال بعد صدور القانون المذكور، في تجاهل صارخ للتشريعات الوطنية وهذا يمثل تعدي على هيبة الدولة، ندعوكم إلى تطبيق القانون وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عمار عيدودي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية من قبة البرلمان إلى كل الأهالي في القصرين،

تدخلي هذا المساء سيكون في نطاق سلسلة من المعارك التي أخوضها مع أهم الوزارات: وزارة التربية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، وزارة أملاك الدولة، وزارة التجهيز، وسأبدأ اليوم بوزارة الشؤون الاجتماعية.

أولا، أقدم بعض المعطيات الضرورية: عدد السكان في القصرين: 459 ألف ساكن، مؤشر الفقر: 33.6% مقابل المؤشر الوطني 15.3%، مؤشر البطالة: 22.1% مقابل 15.2% وطنيا، نسبة الأمية: 32,6% مقابل 15.2% وطنيا ويعاني قطاع الشؤون الاجتماعية من مشاكل كثيرة أهمها:

-عدم صلوحية المقرات وهي مقرات متداعية أمام محدودية ميزانية الصيانة والتعهد،

-وسائل النقل منعدمة وغير وظيفية إن وجدت مما أدى إلى العجز التام عن تغطية كل المعتمديات في ظل المساحة الشاسعة،

- محدودية الموارد البشرية المختصة حيث نزلت نسبة الأخصائيين إلى 1/ 20 ألف ساكن مقابل واحد على 5000 ساكن وطنيا،

- توقف الانتدابات وكثرة التقاعد المبكر دون تعويض،

- وجود أخصائي نفسي واحد بقسم النهوض الاجتماعي على 459 ألف ساكن،

- التأخر في التسميات والخطط الوظيفية والترقيات.

أمام كل هذه الوضعيات، نطالبك السيد وزير الشؤون الاجتماعية:

- بالترفيع في حصة الولاية من المساعدة المالية والعلاج المجاني،

- تسوية وضعية مدرسي تعليم الكبار،

- الترفيع في عدد الأخصائيين النفسانيين،

- فتح باب الانتداب،

- توفير السيارات لتسهيل مهمات فرق العمل لأداء مهامهم،

أخيرا، تسوية وضعية أعوان وإطارات جمعيات رعاية ذوي الإعاقة المنظوين تحت الاتفاقية القطاعية المشتركة.

هذا البعض من جملة المشاكل التي تعاني منها الولاية وأعد المواطنين الكرام بضرورة التدخل في المستقبل القريب مع الوزارات المعنية التي ذكرتها والتي أجحفت إجحافا مبالغا فيه في إعطاء جهة القصرين حقها والسلام عليكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسن جربوعي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مداخلتي اليوم فيما يخص الماء الصالح للشراب.

أريد اليوم أن تصل هذه المعلومة لجميع الأطراف وأعضاء الحكومة أن هناك صفاقس وثم صفاقس: بالنسبة إلى صفاقس تم بعث محطة لتحلية المياه وتم إذلال الأرياف الموجودة فيها تقريبا 12 معتمدية، اليوم هذا هو الماء الموجود - (أظهر السيد النائب صورة تظهر لون الماء المتعكر) - هذا هو الماء الموجود والذي يدفع المواطن ثمنه، هذا الماء موجود في أغلب عمادات معتمدية منزل شاكر، من ماجل الدرج إلى ليتيم وغيرها هذا هو الماء الموجود وهذا الماء يسدد ثمن استهلاكه المواطنين.

هذه وضعية المواطنين في 2025 كيف يملؤون الماء (أظهر السيد النائب صورة) وهذا الوضع ليس لمدة أسبوع أو أسبوعين أو ثلاث أسابيع بل على مدى أشهر متعددة، هذه هي الوضعية، ناس تستهلك الماء بالـ "citerne" في هذه الحرارة المقدرة بـ 50 درجة، أنظروا الى هذه الوضعية وقد تحدثنا في هذا عديد المرات وهذا الجانب أحمل المسؤولية فيه لوزارة الفلاحة، هناك جانب آخر أحمل فيه المسؤولية للمواطنين، اليوم على السادة المعتمدين على هذه الجهات، تفعيل اللجنة المحلية التي يرأسها السيد المعتمد والتي يوجد فيها ممثلين من "CRDA" ومن حرس ومن عمدة والتي يوجد بها رئيس الجمعية المائية عليهم أن يخرجوا لمعاينة الإخلالات.

هناك مواطنين اليوم أوضاعهم مؤسفة، عندما تجد مواطنا جاره يملأ الماء في وعاء 20 لترا في هذا الحر وترى جاره يسرق الماء مباشرة (أظهر السيد النائب صورة)، لتروا هذه الوضعية هناك مواطنين قاموا بمد "installation goutte à goutte" تقوم بسقي الدلاع والبطيخ وتسقي منه أشجار الزيتون وجاره موجود بجانبه في شهر جويلية وفي شهر أوت لا يجد ماء يشربه.

اليوم على المعتمدين وعلى العمد القيام بعملهم وعليهم معاينة الإخلالات الموجودة فمن المؤسف اليوم أن تجد أشخاصا يستغلون الماء في غير مكانه وتجد المسؤولين في مكاتبهم لا يذهبون للمعاينة على أرض الميدان، صحيح أن هناك تقصيرا من الدولة في توفير الماء الصالح لكن هناك تقصير من المواطنين الذين لا يملكون أي ذرة مواطنة، اليوم مواطن جارك موجود بجانبك بدون ماء وأنت تسرق الماء وتسقي به الدلاع وأشجار الزيتون والله لو قمت بسقي عود أخضر أو شجرة في حديقة منزلك أقول لك هنيئا لك ولكن أن تقوم بمد "installation goutte à goutte" وجارك بجانبك بدون ماء وهذه الوضعية عاينتها في منطقة العوادنة في معتمدية منزل شاكر، امرأة تتجاوز الستين سنة تملأ الماء في وعاء بعشرين لترا وجارها بجانبها يسقي أشجار الزيتون دون رحمة أو شفقة وهذا في غير ذلك في أغلب العمادات والمعتمديات، صحيح هناك تقصير في التزود بالماء هذا لا يمكن أن ينكره أحد ونحن بصدد التنسيق مع الوزارة ونحن ندافع على هذا الموضوع ليلا نهارا لكن على المواطن اليوم على الأقل في شهر جويلية وشهر أوت أن يحترم أخاه وجاره بدون ماء والذين يستغلون الماء في غير مكانه.

اليوم حقيقة أعيد وأقول على المعتمدين وعلى وزير الداخلية تفعيل اللجان المحلية لتتم المراقبة والعقاب ويجب الردع أيضا خاصة في جويلية وفي أوت، مواطنين تسرق الماء والكل على علم بذلك والسلط على علم بذلك ولا يتخذون أي قرار هذه هي الطامة الكبرى، اليوم لو يتم اتخاذ قرار حازم في مثل هذه الأمور سيصل الماء لكل المتساكنين على الأقل في شهري جويلية وأوت وهذا مطلب...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فتحي رجب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيدة الرئيسة،

أتوجه إلى السيد وزير الداخلية أقول أن المحطات العشوائية لبيع الوقود المهرب بمدينة الجم أصبح يشكل خطرا كبيرا وكبيرا جدا على كل المحلات التجارية المجاورة لمدينة الجم فعندما أرى محطة وقود (أظهر السيد النائب صورة) تحيط بهذا المحل محلات تجارية وقد أصبحت هذه المحطات موجودة بصفة كبيرة اجتمعنا في المعتمدية تحت إشراف السيد المعتمد وكان ذلك بحضور الأمن أيضا لإيجاد حل لهذا المشكل لكن تبين أنه يتعذر على الوحدات وخاصة على وحدات الحرس الوطني الحضور لأنه ينقصهم الدعم الإداري واللوجستي ولا توجد تعليمات واضحة ولا توجد مكاتيب.

السيد وزير الداخلية، يجب أخذ الموضوع بكل جدية وإرسال مكاتيب إلى الحرس الوطني حتى نزيل هذه المحطات العشوائية ونتفادى كارثة لا قدر الله وقد وقعت سابقا عديد الحوادث من هذا النوع وتم حرق عديد المحطات وهذا يمثل مشكل كبير.

النقطة الثانية تهم صراحة حفلات الزفاف بالجم التي تتواصل إلى حدود الساعة الثالثة والرابعة صباحا وهذا غير معقول ألعاب نارية وقاعات أفراح وضجيج في كل الأماكن والمواطنين لا يستطيعون أن يناموا لا ليلا ولا نهارا اتخذت الوحدات الأمنية إجراءات لتتبع هذا ولكن نرجو من السيد وزير الداخلية دعم هذه الوحدات بتذكير المواطنين بأنه تمنع مثل هذه الاحتفالات بعد الساعة الواحدة وبهذا الشكل يمكننا تفادي الكثير من الحوادث، كل صائفة تحصل ثلاث أو أربعة حوادث وهناك من بين هؤلاء من لا ينام ثم من الغد يذهب في سفر ويكون قد استهلك الكحول والمخدرات مما ينجر عن هذا العديد من الحوادث. فالرجاء كل الرجاء السيد وزير الداخلية إعطاء الإذن للوحدات الأمنية بالجم باتخاذ الإجراءات اللازمة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد شكري بن البحري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، رسالتي إلى وزير الصحة وللإدارة الجهوية للصحة في صفاقس:

هل أنتم على علم بآخر "طلعة" في عقارب، مشروع المركز الصحي المتعدد الاختصاصات وهو من بين مشاريع التنمية المندمجة، مشروع معطل انتظرناه من 2018 السنة الماضية قمنا بإحيائه وحذفنا كل المعيقات والإشكاليات ووزارة الصحة مشكورة بعد إلحاحنا وفرت الاعتمادات وبدأت الأشغال في أحسن الأحوال والآن أصبح جاهزا ونحن ننتظر تجهيزه وتوفير المعدات وبرمجة الاختصاصات ، نحن ننتظر الاختصاصات الطبية المحرومة منها عقارب، بل والبعيدة عن عقارب والاختصاصات غير الموجود في الجهة، الاختصاصات المكلفة على الفقراء فالمواطن ينتظرها ويذهب إليها وينتقل إليها لصفاقس بالحافلات وباللواجات، نحلم بعيادات نوعية حتى عيادات أسبوعية في طب القلب والشرايين والعيون والمفاصل والعظام وفي الغدد والسكري و أمراض الدم، الأمراض الجلدية، طب الأطفال، طب النساء، أمراض الجهاز الهضمي والكبد والأمعاء، كل هذه الاختصاصات غير موجودة في عقارب.

ننتظر المركز الصحي المتعدد الاختصاصات فما راعنا إلا أن هناك اقتراحات واجتهادات جديدة ليس لها أي علاقة بواقع الجهة وبما يريده المواطنين والمواطنات، المثال الهندسي تغير وتم التقليص في البناية وقلنا لا يهم نحن نقبل بسياسة المراحل تلك هي التمويلات الموجودة، تم حذف الـ "ascenseur" وقلنا لا يوجد مشكل في ذلك سيتم القيام به عندما تتوفر الميزانيات أما أن يصبح المركز مجرد مستوصف أو مركز صحة أساسية لا وألف لا، يتم تغيير الوحدات الطبية بمكاتب إدارية لا وألف لا وتتحول الخدمات اليومية من مقر الدائرة الصحية للمقر الجديد لا وألفين لا.

رسالتي ورسالة كل مواطن من عقارب للمعنيين والمسؤولين: إن المركز متعدد الاختصاصات وسيبقى متعدد الاختصاصات، كفاها عقارب من الخيبات كفانا من الويلات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وخمس وعشرون دقيقة مساء)

II. الأربعاء 23 جويلية 2025

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والمتعلّقة باتفاقيّة المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي

(كانت الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

نجدد الترحيب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له ونستأنف أشغال جلستنا العامة المتواصلة للنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة، للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي عدد 65 لسنة 2025 وذلك عملاً بأحكام الفصول 67 و75 و89 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

ويجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع هذا القانون يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون محل النظر، أتوجه مجددا إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المتواصل.

إذن، المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا السيد الرئيس،

صباح النور والسرور لكافة الحضور الكرام،

نجدد الترحيب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له وكل السادة النواب المحترمين،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي (عدد 2025/65)

أولا: التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة به والمبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل في هذا المجال.

ويتعلق ضمان الدولة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى اتفاقية المرابحة المبرمة بينها وبين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتاريخ 12 مارس 2025 بهدف المساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولار أمريكي.

هذا، ويندرج إبرام اتفاقية المرابحة المشار إليها ضمن الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي الموقعة بتاريخ 12 فيفري 2021 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، علما وأن هذه المؤسسة تقوم بتمويل احتياجات عدة مؤسسات عمومية من السلع والمواد الاستراتيجية ومنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

ونظرا لأهمية تزويد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء وضرورة توفير وتنويع مصادر التمويل الوطنية والأجنبية لتعبئة الموارد المطلوبة حتى تتمكن الشركة من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه مزوديها بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي بالبلاد التونسية، فقد تم في إطار التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخاصة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إبرام اتفاقية المرابحة موضوع هذا القانون.

هذا وتتمثل الشروط المالية للاتفاقية المشار إليها في ما يلي:

- صيغة التمويل: عقد مرابحة
- نسبة الفائدة: معدل نسبة المقايضة + MSR MID SWAP RATEهامش 4%،
- فترة التمويل: 12 شهرا من تاريخ السحب الأول،
- فترة التسديد لكل سحب: 3 سنوات كالتالي: قسط اول (24 شهرا)، قسط ثان (30 شهرا) وقسط ثالث (36 شهرا).
- عمولة التنفيذ: 0.4%من مبلغ التمويل الجملي،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 30 جوان 2025 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وعن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون وعلى ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن استراتيجية الانتقال الطاقي في تونس ترتكز في عدد من المحاور تتمثل أساسا في تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء من خلال إدماج الطاقات المتجددة وتسريع برامج النجاعة والرصانة الطاقية وتطوير التكنولوجيا الحديثة (إنتاج الهيدروجين الأخضر، التنقل الكهربائي وتخزين الكهرباء والشبكات الذكية) وتحقيق الاندماج الإقليمي من خلال تطوير شبكات الربط.

كما تعرّضوا إلى الصعوبات الهيكلية والقطاعية والمالية التي تعاني منها الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وبينوا في هذا الخصوص أن الصعوبات الهيكلية تتمثل بالأساس في ضعف قدرة إنتاج الكهرباء، وهي وضعية تعمقت نتيجة عدم إنجاز محطتي إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة في الصخيرة. ومن المنتظر أن يتفاقم هذا العجز في حال تأخّر إنجاز برنامج الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. بالإضافة إلى ارتفاع الفاقد الطاقي، الذي بلغ 18% سنة 2024، موزّعًا بين فاقد فني بنسبة 10%، وفاقد تجاري بنسبة 8 %.

أما بخصوص الصعوبات القطاعية، أفادوا أنها تتمثّل بالأساس في التبعيّة الطاقيّة، باعتبار أنّ الشركة تعتمد على مصدرين رئيسيين للتزوّد بالغاز الطبيعي وهو الغاز الوطني الذي لا يغطّي سوى أقلّ من الثلث من حاجياتها، والغاز الجزائري الذي يُعتمد لتغطية بقيّة الطلب. وهذه التبعية تسبّبت في تعميق هشاشة المنظومة ممّا أدى إلى عدم توفّر الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي، إذ اقتصرت شركة "سوناطراك" منذ جوان 2021 على تزويد الشركة بالكميات التعاقدية فقط، وذلك ما أجبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز على اللجوء إلى اقتناء الكهرباء من شركة "سونلغاز" لتلبية الطلب الوطني.

وبالنسبة إلى الصعوبات المالية، بين ممثلو الوزارة أنها تتمثل أساسا في التغطية الجزئية لتكلفة الإنتاج باعتبار أن مبيعات الكهرباء لا تغطي سوى جزء من كلفة الإنتاج الفعلية. إضافة إلى غياب الدعم أو الاقتصار على منحه بشكل جزئي مما أثّر سلبًا على وضعية السيولة المالية بالرغم من إدراج تعديلات في تعريفات الكهرباء والغاز سنتي 2022 و2023، وهي إجراءات لم تكن كافية لتغطية العجز المالي المتراكم، خاصّة مع تفاقم المستحقات غير المستخلصة لدى الحرفاء سواء في القطاع العام أو الخاص.

وفي ذات السياق، تولى ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة تقديم بيانات حول الجوانب التقنية للمشروع، وبينوا في هذا الخصوص أن سعر الكيلواط /ساعة يبلغ حوالي 472 مليما ويحتوي هذا السعر على 70% كتكلفة الغاز الطبيعي وهي مقسمة بين 50% شراءات من الجزائر و15% في شكل إتاوة والبقية متمثلة في الإنتاج المحلي. وأضافوا أن كلفة الإنتاج المحلي تبلغ حوالي 370 دولارا / طن وأن الشراءات من الجزائر تبلغ حوالي 500 دولار / طن، موضحين أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركة هي بالعملة الأجنبية وهو ما يتسبب في ارتفاع كلفة الغاز إضافة إلى أن سعر الكلفة تأثر بالزيادة التي طالبت بها الشركة الجزائرية لمراجعة سعر بيع الغاز الطبيعي بمفعول رجعي ابتداء من أكتوبر 2021.

وفي هذا الإطار، قدّموا معطيات بيّنوا من خلالها أن عدم تغطية التّعريفات للكلفة الحقيقيّة للغاز والذي يعزى أساسا إلى الزيادات المتتالية في أسعار التزود بالغاز من الجانب الجزائري أثّر بشكل مباشر على التوازنات المالية للشركة إذ تم تسجيل زيادة بـ 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBTU)[1] خلال الثلاثي الرابع من سنة 2021، ثم زيادة بـ 2.5 دولار خلال سنة 2022، وبـ 3 دولارات إضافية خلال سنة 2023، موضحين أن هذه التعديلات التراكمية في الأسعار أسفرت عن أعباء مالية إضافية تُقدّر بحوالي 300 مليون دولار سنويًا ما نتج عنه تراكم مستحقات غير مسدّدة لصالح الموردين بقيمة 550 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل تقريبا 1.707 مليون دينار تونسي. وقد ساهم هذا الوضع في تعميق الأزمة المالية التي تمر بها الشركة، وعن قدرتها في الإيفاء بتعهداتها المالية سواء تجاه مزوّديها أو فيما يتعلق بتمويل مشاريعها الاستراتيجية.

وخلصوا إلى أن الهدف من هذا التمويل هو الحفاظ على استقرار سعر الكهرباء من خلال تعزيز اللجوء إلى الطاقات المتجددة، بما يُساهم في تحسين الاستقلالية الطاقية على المدى المتوسط والبعيد، إلى جانب وضع رؤية واضحة وواقعية لضبط الأسعار خلال السنوات القادمة.

---

[1] MMBTU هي وحدة تستخدم لقياس الطاقة، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي، الطاقة الحرارية، والصناعات المتعلقة بالوقود.

وبيّنوا أن نسبة الدعم الموجهة للكهرباء تقدّر بحوالي 40%، وهو ما يُمثل عبئًا على ميزانية الدولة، وأشاروا في ذات السياق أن حوالي 85% من الحرفاء يستهلكون أقل من 200 كيلواط/ساعة شهريًا، ما يُبرز أهمية التدرج في أي مراجعة محتملة للتعريفة، مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للسياسة الطاقية. موضحين أن قرارا بالترفيع في أسعار الكهرباء والغاز لا يتم اتخاذه بصفة آلية أو أحادية، وإنما يُبنى على دراسة شاملة تُراعي مختلف الجوانب التقنية والاجتماعية والمالية .كما أشاروا إلى أن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز مدعوّة إلى بذل مجهودات إضافية لترشيد النفقات والحدّ من كلفة الإنتاج، خاصة عبر تحسين الأداء الطاقي ومكافحة الفاقد وتقليص الكلفة المرتبطة بالتزود بالغاز.

ومن جهتهم، أفاد ممثلو الشركة الوطنية للكهرباء والغاز أن القرض موضوع مشروع القانون سيُخصّص لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة، مؤكدين أن هذا القرض يندرج ضمن سياسة تمويلية تهدف إلى تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية المتزايدة.

[1] MMBTU هي وحدة تستخدم لقياس الطاقة، خاصة في مجالات الغاز الطبيعي، الطاقة الحرارية، والصناعات المتعلقة بالوقود.

كما قدّموا معطيات رقمية دقيقة حول تطوّر مديونية الشركة منذ سنة 2015، بينوا من خلالها أن قروض الاستغلال المتوسطة والطويلة مدى بلغت حوالي 1640,5 مليون دينار خلال سنة 2024، إلى جانب قروض استغلال قصيرة المدى والتي تقدّر بحوالي 469 مليون دينار لنفس السنة، مؤكدين أن ذلك يعكس حجم التحديات المالية التي تواجهها الشركة في ظل ارتفاع كلفة التزود بالطاقة وضعف الاستخلاص.

واستعرضوا ملخّصًا مفصّلًا للشراكة المالية القائمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تضمن بيانات حول نوعية القروض المبرمة، وتواريخ إمضاء الاتفاقيات، والعملات المعتمدة في السداد، والآجال، والشروط المالية المرتبطة بكل قرض، مؤكدين في هذا الخصوص أن هذه الشراكة مكنت من توفير موارد مالية هامة في إطار آليات التمويل الإسلامي المتطابقة مع توجهات الدولة في البحث عن بدائل تمويلية خارج النظام التقليدي، مع ضمان الاستفادة من شروط ميسّرة ومتابعة تقنية ومالية دقيقة.

وخلال النقاش، أشار النواب إلى تعدّد الصعوبات البنيوية والمالية التي تعاني منها الشركة، مشددين على أن الوضع الراهن يتطلّب تظافر كل الجهود للنهوض بها باعتبار دورها الاستراتيجي والحيوي من خلال العمل على رسم خطة استراتيجية ناجعة للانتقال الطاقي. ودعوا إلى ضرورة تفعيل آليات الاستخلاص بالنجاعة المطلوبة للحدّ من تفاقم المديونية التي أصبحت تمثل عبئًا كبيرًا على التوازنات المالية الشركة، مؤكدين في ذات السياق على أهمية تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية في التصرف الإداري والمالي.

وتساءل بعض النواب حول خصوصية اتفاقيات المرابحة، مطالبين بتوضيح طبيعتها القانونية والمالية. وأكّدوا، في هذا السياق، أن عقود المرابحة لا تتضمّن تنصيصًا على نسبة الفائدة، باعتبارها آلية تمويل تقوم على بيع السلعة بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا، وليس على أساس الفائدة البنكية التقليدية.

كما طالبوا بتوضيح الأسباب الحقيقية التي دفعت إلى اللجوء إلى هذا القرض في ظلّ تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية. واعتبروا أن قيمة القرض المقترحة تظلّ محدودة ولا ترتقي إلى مستوى التحديات المالية التي تواجهها الشركة ولا تنسجم مع التوجّه العام للدولة نحو التعويل على الإمكانيات الذاتية وتحقيق الاستقلالية الطاقية.

وفي هذا الإطار، طلب النواب مدّهم بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا القرض، قصد الالمام والاطّلاع على السياق العام وتحديد مدى انسجامه مع الأولويات الوطنية في مجال الطاقة. كما تم اقتراح مزيد تعميق النظر في دراسة مشروع القانون وعقد جلسة استماع إلى وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم لتقديم توضيحات حول التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الانتقال الطاقي، وتحديد آليات تطوير الطاقات المتجددة، وتحفيز الإنتاج الذاتي، وضمان ديمومة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، لا فقط كمؤسسة اقتصادية بل أيضا كمرفق عام استراتيجي يضمن الأمن الطاقي الوطني.

وفي تفاعلهم، أوضح ممثلو كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم أن القرض موضوع مشروع القانون لا يتضمن نسبة فائدة بل يعتمد على هامش ربح محدد، وذلك تماشيًا مع ما هو معمول به في صيغ التمويل الإسلامي، وتحديدًا في إطار اتفاقيات المرابحة، التي تقوم على بيع الأصل بعد تملكه من قبل المموّل وبهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقًا بما ينسجم مع الضوابط الشرعية التي تمنع التعامل بنسب الفائدة.

كما أكدوا أن هذا القرض رغم أهميته، غير كافي لتجاوز الإشكاليات القطاعية والهيكلية العميقة التي تعاني منها الشركة، سواء على المستوى المالي أو التقني أو التنظيمي، بل يمثل جزءًا من جملة تدخلات أوسع. وفي هذا السياق، أشاروا إلى أن القرض المذكور يندرج ضمن اتفاق إطاري أوسع تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، يتم تفعيله على مراحل، ويُنتظر أن يُستكمل بتعبئة موارد إضافية من خلال قروض أخرى بقيمة جملية تقدّر بحوالي3,5 مليار دينار تونسي، وهو تمويل في طور التفاوض مع عدد من الجهات المانحة.

وفي سياق متّصل، بيّنوا أن الدولة التونسية أمضت في فيفري 2025 عقد برنامج مع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز يتضمّن جملة من الالتزامات والإجراءات الإصلاحية منها ما يتعلّق بتقليص نسبة الفاقد الطاقي وتحسين استخلاص الفواتير خاصة لدى الحرفاء الخواص والمؤسسات الوطنية، إلى جانب الاعتراف الرسمي بديون المؤسسات والمنشآت العمومية تجاه الشركة وهو ما يشكّل خطوة إيجابية لمعالجة الوضعية المالية التراكمية للشركة.

كما تم تقديم جملة من المعطيات التقنية والمالية تتعلّق باستغلال وصيانة خط أنابيب الغاز الرابط بين تونس والجزائر، نظرا لأهميته الاستراتيجية في تأمين إمدادات الغاز الطبيعي، إضافة إلى بيانات حول الإنتاج الوطني للكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة والإجراءات المتخذة في إطار دعم هذا التوجّه من خلال

إعداد برامج تحفيزية للتشجيع على استعمال الطاقة البديلة وتعزيز الإنتاج الذاتي لدى الحرفاء التي تؤمنها الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في إطار معاضدة مجهودات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع هذا القانون وطلب مدّها بالاتفاقية الإطارية التي يندرج ضمنها هذا التمويل، وتقديم توضيحات دقيقة حول صيغ التمويل الإسلامية وخاصة عقد المرابحة وطلب جلسة استماع أخرى إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد تقييم مدى جدوى هذه الصيغة التمويلية ونجاعتها في معالجة وضعية الشركة ضمن رؤية شاملة للانتقال الطاقي.

واستمعت اللجنة بتاريخ 03 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، حيث بيّنو أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقوم بدور محوري في تمويل العمليات التجارية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال صيغ تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وخاصة منها آلية المرابحة.

كما أفادوا أنه تمّ إمضاء اتفاقية إطارية بين الجمهورية التونسية والمؤسسة المذكورة خلال الفترة 2018-2020 لتمويل حاجيات عدد من المؤسسات الوطنية، وقد تم تخصيص مبلغ جملي قدره 1.5 مليار دولار أمريكي .هذا، وتمّ تمويل مشاريع لفائدة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمبلغ 154 مليون دولار (05 فيفري 2019) والشركة التونسية لصناعات التكرير بمبلغ 136مليون دولار (26 جوان 2019) والمجمع الكيميائي التونسي بمبلغ 50مليون دولار (12 ماي 2021).

وأضافوا أنه تم إمضاء اتفاقية إطارية ثانية للفترة 2021ـ2023 بمبلغ جملي تقديري في حدود 1.5مليار دولار أيضًا، بهدف تمويل واردات المؤسسات الوطنية من المواد الطاقية والمواد الأولية، وقد شملت الاتفاقيات الشركة التونسية للكهرباء والغاز (اتفاقية بمبلغ 120مليون يورو واتفاقية بمبلغ 70مليون دولار) والشركة التونسية لصناعات التكرير (اتفاقية بمبلغ 100مليون دولار) والمجمع الكيميائي التونسي (اتفاقية بمبلغ 50مليون دولار).

وبينوا أنّ اتفاقيات التمويل، رغم أهميتها، تدخل ضمن سلسلة تدخلات هيكلية ومُبرمجة على المدى المتوسط، في إطار سياسة تمويلية بديلة ترتكز على صيغ التمويل الإسلامي، ولا سيما المرابحة، باعتبارها أداة قانونية ومالية تضمن تمويلًا مباشرًا لشراء المواد الأساسية دون اعتماد الفائدة البنكية التقليدية.

وفيما يتعلّق بعقد المرابحة المعتمد في إطار الاتفاقية الإطارية المذكورة، أوضح ممثلو الوزارة أن هذا النوع من التمويل يُصنّف ضمن صيغ التمويل الإسلامي التي تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتأسّس هذا العقد على مبدأ يتمثل في أن تتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز البحث عن المزود واختيار احتياجاتها من السلع أو المعدات أو المواد الأولية ثم تتولى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شراء موضوع التمويل من المزود باسمها ولمصلحتها الخاصة ثم تعيد بيعها إلى الجمهورية التونسية ممثلة في الجهة المنتفعة وهي الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وذلك بهامش ربح معلوم ومتّفق عليه مسبقًا بين الطرفين، وهامش الربح هو نظير تحمّل الممول عبء الشراء والتسليم والتمويل.

وبيّنوا أن هذا النوع من العقود لا يتضمن نسبة فائدة كما هو معمول به في القروض البنكية التقليدية، بل يعتمد على بيع حقيقي لسلعة بثمن مكوّن من تكلفة الشراء الأصلية زائد هامش الربح . ويُمكن سداد هذا الثمن الجملي إما على أقساط دورية محددة أو دفعة واحدة، حسب ما يتم التنصيص عليه ضمن بنود العقد.

كما تم التأكيد على أن مبلغ التمويل لا يُسحب كاملاً منذ البداية، بل يُستعمل بطريقة مرنة وتدريجية حسب حاجيات الجهة المنتفعة، وذلك استنادًا إلى طلبات التزود أو مستندات التوريد المقدّمة إلى المؤسسة الممولة. وتضمن هذه الآلية الشفافية والرقابة، حيث لا يتم صرف أي مبلغ إلا بعد التأكد من مطابقة الطلبات للشروط الفنية والمالية المنصوص عليها بالعقد. وتتيح هذه الصيغة مرونة في التصرّف المالي، وتمكّن من التحكم في الكلفة الجملية للتمويل خاصة في سياق يشهد فيه التمويل التقليدي ضغوطًا متزايدة على مستوى الشروط والفوائد الموظفة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أغضائها الحاضرين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام، قائمة أولية تضم كل من الزميلات والزملاء المحترمين عماد الدين السديري ومحمد اليحياوي وعبد القادر بن زينب ومسعود قريرة ومنير كموني وحاتم اللباوي وعبد الستار الزارعي وعصام شوشان وفاطمة المسدي ويوسف التومي.

المصدح للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له اثنى عشرة دقيقة تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

بسم الله الرحمن الرحيم،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

في البداية أريد الحديث السيد الوزير عن خطأ فني حصل على مستوى المحطة الكهربائية أو الكهرومائية بملاق والمولد الكهربائي الآن هو معطل وهذا نتيجة خطأ في التسيير وفي الصيانة التي تقوم بها المحطة، طبعا مارسنا حقنا النيابي أو حقنا الدستوري في مساءلة الحكومة وتوجهت بثلاث أسئلة إلى رئيسة الحكومة وإلى السيد وزير الفلاحة وإلى السيدة وزيرة الصناعة، فقط نقول بأنه لابد بأن يتم فتح بحث من أجل تحديد المسؤوليات حتى ولو كانت عن حسن نية.

أستغل وجودكم سيدي الوزير لأتحدث عن واقع ولاية الكاف، 1956 هو تاريخ مميز، تاريخ استقلال تونس وهذا التاريخ شرعت فيه البلاد التونسية في ضبط استراتيجياتها في التنمية، لكن ولاية الكاف كانت في تلك الفترة وإلى حدود 1962 كانت تعاني جراء وجود المستعمر الفرنسي على الحدود التونسية الجزائرية والقصف الذي حصل في ساقية سيدي يوسف سنة 1958 إلا دليل على ذلك، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بداية الثورة أضعنا ست سنوات من

إعمار ولاية الكاف، وفي بداية الثورة أيضا سكن الإرهاب في نفس تلك الجبال وأصبحت الكاف تصنف كمنطقة حمراء وبقيت أكثر من ست سنوات الكاف مصنفة بهذا التصنيف، لذلك فإن 12 سنة من التأخير فإن هذا سيؤثر على المسيرة التنموية في الكاف وهذا ما لا يجعل ولاية الكاف ضمن الولايات التي كانت تسمى سابقا عاصمة الشمال الغربي، مع للأسف كانت في الشمال الغربي تمثل عاصمة لهذا الإقليم وفي الإقليم الأول حاليا تعتبر أضعف ولاية من حيث مؤشرات التنمية، والدليل على ذلك هو نسبة النزوح التي مستها والتي طالتها ومست ولاية سليانة ومن محاسن الصدف أن ولاية سليانة كانت تابعة إداريا لولاية الكاف وهذا يعطي دلالة قاطعة على أن الجغرافيا أثرت على هذه المنطقة وأن الشح المائي قد أثر على هذه المنطقة وعلى المناخ وبالطبع لا يمكننا إصلاح هاته الولاية وإن أردنا أن يبقى الناس مستقرين بها إلا بتطوير الأدوات الجديدة من أجل الاستثمار خاصة في قطاع الخدمات أو في قطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة.

نقول هذا وإن المقاييس المعتمدة في وزارتكم سيدي الوزير - أكيد - وأنها تنبني بالأساس على عدد السكان، عدد السكان يشهد انخفاضا وإن طبقنا نفس المقاييس على كل الولايات، فإن ولاية الكاف تبقى دائما مظلومة ولن تتحصل على حقها، لذلك أود أن تكون المساحة هي المعيار الأول وتكون ولاية الكاف ولاية تنمية وولاية ذات أولوية.

في بداية عهدتنا النيابية، أنا وزميلي ياسر القراري والأخت ريم المعشاوي، أخذنا على عاتقنا أربعة عناصر حاولنا أن نساهم بها كنواب شعب بالرغم من أن دورنا التشريعي ولكن بحكم برنامجنا الانتخابي وترشح على الأفراد، التزمنا بأن نعاضد مجهود الدولة في دعم مسيرة التنمية وتبنينا العديد من المشاغل وعرفنا بها، من بينهم الطريق السيارة ومن بينهم الوضع الصحي في البلاد، من بينهم الماء الصالح للشراب وأيضا الدعوة للاستثمار في القطاع الخاص من أجل دفع مردودية التشغيل ولكن للأسف بالنسبة للفضاءات الموجودة في كل المعتمديات في ولاية الكاف هي فضاءات مقفلة ونجد أن التجاوب سلبي وخاصة نجد أن التفاعل سلبي من المجلس الجهوي للولاية الذي لم يقدر أن يحرك معنا هذا العنوان من أجل دفع عملية التشغيل، ولكن نقول بان لدينا عنوان كبير، عنوان كبير في ولايتنا هو صراورتان، فسفاط صراورتان هو مشروع وطني، مشروع كل النواب الذين سبقونا في ولاية الكاف دافعوا عليه وكل التونسيين يحلمون به لأنه إذا كان لدينا حوض منجمي في قفصة، فإن لدينا حوض في الشمال.

السيد الوزير، فقط أردت أن أتساءل مع زميلي ياسر القوراري بالأمس فقط، طرح عليك سؤال حول مآل شركة فسفاط صراوتان في ظل وجود رغبة ملحة من طرف الشريك الصيني، هذا الشريك الصيني لديه استعدادات كبيرة وتحرك جدي ويمارس حقه الإداري مع وزارة الصناعة، في الأثناء يبرز الشريك التونسي الذي هو فسفاط قفصة ويعبر عن رغبته في القيام برخصة بحث في هذا "gisement" أريد أن أعرف شركة فسفاط قفصة أين كانت السنوات الفارطة، لماذا لم تتحرك سابقا ولماذا لم تتحرك سوى في هذا الوقت؟ نحن مع شركة فسفاط قفصة ونمنحها الأولوية في أن تكون هي المنتصبة وهي المستغلة، ولكن لماذا في هذا الوقت بالذات؟ نريد أن يأخذ هذا المشروع في هذا الوقت بالذات حظه لأن هذا المشروع لن يمس الكاف فقط، بل سيمس الجمهورية التونسية ككل، سيمس الميزانية العامة للدولة وستخفف الضغط على الدولة، إذا كان فسفاط قفصة لديه الرغبة الجدية ونحن نعرف واقعه المالي أكثر من 50 مليار مخصصة للقيام بالدراسات هذا المبلغ ليس قليل، نريد أن نعرف هل ستكون له الأولوية في البحث وفي الاستغلال؟ فإنه لابد أن تضبط بشروط وأن تضبط بمدة لنرى هذا المشروع حيز التنفيذ لأنه فعلا الجمهورية التونسية في حاجة له وكل الشعب التونسي في حاجة له ومستقبل ولاية الكاف والولايات المجاورة في حاجة له.

أريد أن أتساءل إذا كان فرضا وأن الشركة الصينية هي من كانت أكثر جدية وتمكنت من استغلال هذا الحقل، نفس الشروط لابد أن تطبق وأكيد أن المعاهدات موجودة والعقود معروفة ومنظمة، ولكن أريد أن أقول بأنه لا بد أن يكون هناك تحديد للزمن بسقف حتى يتحقق هذا المشروع على أرض الواقع.

السيد الوزير، نقول وأن هناك شركة أو هناك شركة للبحث تابعة لفسفاط صراورتان يوجد بها خيرة من إطاراتنا الفنية والتقنية، ما مآل هذه الشركة التابعة لصراورتان؟ ففي الحالتين إذا كان هذا "gisement" يقع استغلاله من طرف شركة فسفاط قفصة أو من طرف الشريك الصيني خاصة وأن المدخرات الموجودة لابد أن توثق بدراسات ثابتة وصحيحة وهذه المدخرات " c'est une certification de gisement " ستسمح لهذا المشروع هذا وأن يكون "banquable"، بأن يكون ممول من طرف بنوك عالمية وهذا يشجع أي مستثمر بأن يعمل بكل أريحية ويحقق النجاحات اللازمة.

أقول بأنه لابد وأن هذا المشروع أن يكون من نصيب البلاد التونسية ومن نصيب الشعب التونسي لأن ولاية الكاف إلى حد علمي، أول نقطة بحث على الفسفاط حصلت في ولاية كانت سنة 1885 أي أن المستعمر الفرنسي عندما جاء لتونس كان يعلم بأن الفسفاط موجود في الكاف لكن تأخر في الاستغلال وتعطلت العديد من المشاريع لذلك نريد أن هذا المشروع الذي هو حلم كل التونسيين، حلم أولاد الكاف، حلم أولاد سليانة، باجة، القصرين نريد أن يكون هذا المشروع أن يكون حيز التنفيذ، لأنه سيكون قاطرة للتنمية وسيكون ضمن العناصر التي نجحنا فيها نسبيا ووجدنا التجاوب منك السيد الوزير، ووجدنا التجاوب من رئيس الحكومة السابق ومن السيد وزير الداخلية ووجدنا كل التفهم خاصة وأنه قد خفضنا من سنوات التأخير في إنجاز الطريق السيارة، الطريق الذي سيمكن من فك العزلة على ولاية الكاف وسيقرب ولاية الكاف من العاصمة ومن المدن الكبرى وبالتالي سيكون قاطرة للتنمية، كما نريد أيضا أن ينضاف صراورتان لهذه الولاية وليكون أيضا كدافع جديد من أجل استقرار أبناء الكاف في الولاية والقضاء على النزوح ولإعطاء الأريحية لكل من يرغب في الاستثمار وفي التواجد في ولاية الكاف.

أقول هذا سيدي الوزير، وأنا أعلم بأن هذا المشغل الجميع على علم به صراورتان وأنا أعرف حسن إنصاتكم ومتابعتكم، لذلك نتمنى أن نجد من كل الوزارات ومن كل المصالح التفهم فنحن منحازين للطرف التونسي، ولكن يكون ذلك بشروط وبالتزامات وبتعهدات حتى لا يكون الطرف التونسي الذي برز في بعض

اللحظات معطل لمشاريع تنموية كبرى، نريد أن الطرف التونسي هو الذي يسند له هذا المشروع ولكن نريده أن يتحصل عليه بنفس الامتيازات وبنفس الشروط وبنفس التعهدات، حتى نحقق ما حلم به أبنائنا وما يحلم به أبنائنا وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد يحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد محمد يحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وإطارات الوزارة،

مرة أخرى قرض إلى منشأة عمومية والحال سيدي الوزير أن شركة الكهرباء والغاز هي أكبر المدينين على المستوى الوطني، فهي تقريبا تستوعب 50% من مجموع الديون المخصصة للمنشآت العمومية ونسبة 15% من الدين العام للبلاد، هل حان الوقت لإعادة هيكلة هذه الشركة؟ وهذا يمر عبر دعم الطاقات البديلة التي أصبحت ضرورية سيدي الوزير.

في المدة الأخيرة هناك التفويت في لزمات على مستوى إنتاج الطاقة البديلة، هل فكرتم في دعم الشبكات لنقل هذا الكهرباء بعد مدة من الزمن والحال أن لدينا تجربة سابقة تقريبا في سنة 2020 وهناك إشكالية في نقل هذا الكهرباء؟

أيضا هذه الشركة تراجع دورها على المستوى الخارجي فقد كانت تمثل فخر للبلاد البلاد التونسية بالاستثمار في القارة الأفريقية لكن نتيجة هذه المديونية تراجع دورها السيد الوزير.

على المستوى المحلي هناك مشروع الغاز الطبيعي بمدينة طبرقة وعين دراهم فهو معطل منذ سنوات السيد الوزير وأنتم تعلمون أن مدينة عين دراهم من أبرد المناطق على المستوى الوطني وهناك معاناة كبيرة في الحصول على الغاز كل شتاء نتيجة تساقط الثلوج، فمتى سيرى هذا المشروع النور لأن هذا المشروع سيساهم في إحياء كامل هذه المنطقة على المستوى السكني وعلى مستوى الصناعة باعتبار انخفاض التكلفة.

أيضا لماذا لا يقع التفكير سيدي الوزير في إحداث لزمات صغرى في المناطق الصناعية لتجنب إهدار المال الكبير في الطاقة الحرارية، لزمات تقريبا بـ 10 إلى 20 ميقا واط يمكن أن تكون لها فائدة وجدوى اقتصادية في تخفيض التكلفة؟

أيضا لماذا لا يتم مراجعة شبكات الضغط العالي داخل المدن والتي أصبحت اليوم تمثل خطرا في كامل البلاد باعتبار الزحف العمراني وأصبحت في بعض الأحيان تسبب مآسي ربما تكون سببا في موت البعض من المتساكنين لأنها أصبحت تلامس الأحياء السكنية؟

عموما سيدي الوزير، نحن اليوم لابد أن ندخل مرحلة جديدة في إنتاج الطاقة البديلة لأن الكهرباء الحرارية تمثل عائقا أمام الاستثمار وتمثل ارتفاعا للتكلفة على مستوى الصناعة، نحن اليوم لابد أن ندخل في رؤية جديدة في إنتاج الطاقات البديلة وبلادنا تزخر بهذه الطاقات.

أيضا ملاحظة أخيرة السيد الوزير، أعتقد أن الأنبوب الغازي المار من الجزائر في اتجاه إيطاليا خلال السنة القادمة ربما ستكون بداية الحديث عن تجديد هذه الاتفاقية بما يضمن للبلاد التونسية حقوقها على مستوى الأنبوب، ما يمكن أن يترتب عنه من لزمات لدعم الطاقة في تونس، فهل هناك محادثات مع الجانب الجزائري؟

أيضا المشروع الناقل للكهرباء بين تونس وإيطاليا وهو مشروع جديد ب 600 ميقا واط، إلى أين وصلت الأشغال سيدي الوزير؟ ونرجو أن يكون هناك تقدم في الأشغال وألا تكون هناك بعض المشاكل التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، لدي ثلاث نقاط أريد الحديث فيها:

النقطة الأولى بخصوص موقف رئيس الجمهورية بالأمس، الموقف المشرف الذي يجب أن يعتز به بدرجة أولى كل تونسي وعزاء للخونة الفارين إلى الخارج والذين "بنبّرون" علينا، الموقف الشجاع رغم اقتصادنا ورغم صغر دولتنا ورغم كل شيء لكن اليوم رئيس الجمهورية أثبت مروءته وأثبت شجاعته وأثبت جدارته بأن يكون رئيس للجمهورية التونسية، هذا البلد الذي له 3000 سنة حضارة، شكرا السيد الرئيس وصدقني لقد رجعت بالأمس متشنج من المجلس السيد الرئيس، نتيجة عديد الأشياء التي لا تعجبني وأنا معروف بالصراحة إن كان هناك شيء غير سوي أقول بأنه غير سوي ولا يقطع الرقبة سوى الله، لكن بالأمس أظن أن كل تونسي حر وكل مواطن عربي حر نام بالأمس مرتاحا حتى لو أنه لم يأكل منذ أسبوع شيء ونام بالأمس مرتاح لو كانت درجة الحرارة 1000 درجة نظرا للصورة المشرفة التي رأيناها بالأمس للسيد رئيس الجمهورية أمام الهجمات الهمجية للكيان الصهيوني وقد شهدناه يتحدث بكل حماس وبكل جرأة، شكرا مرة أخرى سيدي الرئيس وأنا اليوم والله العظيم المعظم أتشرف بأنني تونسي أمام هذا الموقف بقطع النظر عن كل شيء، لا يوجد بشر لا يخطأ إلا الله سبحانه وتعالى فالكمال لله، لكن موقف كموقف الأمس أمام دول أخرى عظمى تتشدق بانحيازها للقضية الفلسطينية ولكن هذه الدول عندما تكون أمام "البعبع" كل الناس يتراجعون، بالأمس رئيس الجمهورية أظهر بأنه يمثل الإسلام ويمثل العروبة وأنه يمثل الشعب التونسي والشريحة الأخرى الفارة خارج تونس وتتمسح بالسفارات و"تنبر" علينا هؤلاء ليسوا تونسيين ونحن لا نتشرف بهم.

النقطة الثانية السيد الرئيس، بالنسبة إلى القروض وقد ذكرت بالأمس أن القروض لا تجعل الدولة ذات سيادة لكن اليوم أمريكا والدول الكبرى نفسها تقترض، ولكن القروض التي نقترضها نريد أن تذهب كقروض للاستثمار وليس للاستهلاك ونحن هنا شعار التعويل على الذات عندما نقترض اليوم يجب أن نستثمر به حتى نتمكن من تسديد القرض وليبقى لدينا منه حتى نتمكن من بعث الاستثمار ولا يجب أن نقترض للأكل وعلينا اليوم كأعضاء مجلس نواب الشعب بالطريقة الرقابية التي منحنا إياها الدستور أن نراقب وبكل جدية وكل وزارة لا تفسر لنا أين ذهبت هذه الأموال؟ القضاء بيننا، فاليوم كل شخص يجب أن يتحمل مسؤوليته وكل طرف عليه أن يعرف على أي شيء هو مقبل.

هناك أمر آخر السيد الوزير، لقد صدر منشور في الأيام الأخيرة من رئاسة الحكومة بخصوص إعفاء المقاولين من خطايا التأخير على

تنفيذ المشاريع وهذه تعد كارثة، فاليوم المقاول الذي أصبح يتنصل من الالتزام بالتوقيت المحدد بالصفقة نظرا إلى أنه غير ملزم بأداء خطايا التأخير، كل الناس يقولون عندما ينوب علي الله سأكمل المشروع في حين أننا اليوم في حاجة لهذه المشاريع لأن ربما هناك أشخاص آخر شيء يفكرون فيه هو الالتزام بالتوقيت مما جعل مشاريعنا وطرقاتنا معطلة ونعاني من الغبار إلى غير ذلك وكل المواطنين يعانون لماذا؟ لأن المقاولين كما يقال" باندي وزاد عطاه الباي حصان".

هناك نقطة أخرى سيدي الوزير بما أنك وزير للاقتصاد، خلال المدة الأخيرة السيدة وزيرة الثقافة منعت المهرجانات بالمناطق التي لا يوجد بها مسارح ما معنى هذا؟ وقد رأينا على صفحات التواصل الاجتماعي عديد الولايات التي نظمت المهرجانات بالملاعب، هل نترك اليوم بلادنا حزينة؟ من أين جاءت بهذا؟ هل هي تحلم هل نحن بين عشية وضحاها أصبحنا دبي؟ نحن شعب فقير وننتظر أن نفرح في هذه الأربع أيام، أي أن حتى الفرحة تريد هذه الوزيرة أن تستكثرها علينا؟ لتسير الأمور تدريجيا هل نذهب مباشرة من النقيض إلى النقيض أو سنصبح نتخاصم مع الولاة والمواطنين ينقلبون علينا وفي الأخير نحن بصدد القيام بحركات استفزازية والاستفزاز أصبح سيد الأعمال، سليمان منذ أربعين سنة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرافقيه،

تحية للحضور وللمشاهدين،

بداية فقد أدليت بدلوي في هذا الموضوع بحكم انتمائي إلى لجنة المالية فليس لي ما أضيفه والتقارير موجودة بطبيعة الحال بالصوت والصورة إلا أني سأخصص كامل الوقت لقضية هامة وهي القضية الفلسطينية.

أيها السادة والسيدات، نحن نناقش القروض وننعم بالأمان والماء والغذاء والعلاج والكهرباء رغم بعض الصعوبات إلا أن بشرا مثلنا شعب الجبارين يموت جوعا وعطشا ومرضا تحت الحصار في غزة الصامدة دفاعا عن الأمة العربية والقيم الإنسانية، حيث يخير الفلسطيني بين الموت داخل خيمته أو أمام مصيدة البحث عن الغذاء لأطفال وشيوخ ونساء فيأتيهم الخبر أن العائلة قد استشهدت.

أيها السيدات والسادة، اسمحوا لي أن أترحم على قادة رددوا طويلا، بلاد العرب أوطاني، فلسطين عربية، مغرب الشعوب وتصدوا بما هو ممكن لقطار الموت الصهيوني وعطلوه لمدة جيلين من خمسينات القرن الماضي إلى بدايات الألفية الثالثة.

وبالمناسبة نفسها ونحن في 23 يوليو الموافق لذكرى الثورة الناصرية العظيمة، فإني أحيي هذه الثورة ونحن في هذا اليوم المجيد، تحية لثورة عبد الناصر التي قدمت الكثير للقضية الفلسطينية، ذكرى عزيزة علينا أذكر ببعض الزعماء الشهداء: جمال عبد الناصر، الملك فيصل، حافظ الأسد، الملك حسين، ياسر عرفات، صدام حسين، معمر القذافي، هواري بومدين، حسن نصر الله، السنوار ومحمد ابراهمي واسمحوا أن أحيي المناضل السجين جورج ابراهيم عبد الله الذي سيغادر السجن والتراب الفرنسي للبنان بعد 41 سنة سجنا من أجل فلسطين.

أيها السادة أحيي صمود أهلنا بفلسطين التاريخية، غزة والضفة وأراضي 1948 وأثمن جهودهم وتضحياتهم التي فاقت طاقة البشر على التحمل وأكبر تضحيات لبنان واليمن والعراق وإيران في سبيل تحرير فلسطين وأؤكد مرة أخرى للجميع أن كلفة المقاومة جسيمة وباهظة لكنها أقل بكثير من كلفة الاستسلام والخضوع وما يحدث بسوريا دليل قاطع، حيث دفعت سوريا الكثير زمن الصمود ولكنها تدفع الآن أكثر بعد استسلامها بل استسلام قادتها الجدد للعدو فقد دمر الجيش السوري والدفاعات الجوية والأسطول البحري واحتل الأرض وأشعل نار الفتنة الطائفية بين أبناء الوطن الواحد.

أيها السادة، الكيان دولة لا تعترف لنفسها بحدود، ولما سئل "بنغاريون" ما هي حدود إسرائيل؟ أجاب أن حدودها حيث تصل نعال الجندي الصهيوني وبالتالي لا نستغرب ضرب حمام الشط واغتيال الزواري واغتيال أبو جهاد وضرب مركب تموز في العراق.

أيها السادة، هذه الدولة بلا أخلاق، لها باع في الجرائم الإنسانية أذكر بمجازر صبرا وشاتيلا، مدرسة بحر البقر بمصر، دير ياسين بفلسطين وغيرها كثير.

أيها السادة، هذا العدو يطلب من اللبنانيين والغزاويين تسليم أسلحتهم، تذكرت حادثة وأنا أعد هذه المداخلة، لما طلب مدير الشرطة الفرنسي من محمد علي الحامي أن يحل جامعة عموم العملة التونسية كان رد محمد علي الحامي إننا لا نخرب بيوتنا بأيدينا وهكذا يكون في كل أمر عظيم لابد أن يجد الإنسان في طريقه العثرات، فأقول لهؤلاء صبرا والتضحية أقل كلفتها بكثير من الاستسلام.

أيها السادة، تحية للجماهير العربية الصامدة والمساندة للقضية الفلسطينية فوق الأرض العربية وبالمهجر وأدعوها إلى مقاطعة البضائع الصهيونية وبضائع الدول المساندة للكيان وتكوين اللوبيات بالمهجر بأوروبا وأمريكا وأستراليا تدفع نحو توضيح عدالة القضية وتكذيب أساطير الكيان الصهيوني "أرض بلا شعب" "الحق التاريخي" "واحة الديمقراطية في صحراء الديكتاتوريات"، كل هذه الأساطير لابد من تكذيبها.

تحية للشعوب الحرة، تحية للشباب الأمريكي والأوروبي بالجامعات على مساندة غزة وتنديده بالصهاينة وقتلهم للأطفال، أدعو الشباب الواعد إلى مواصلة النضال ومقاطعة العدو اقتصاديا وفضح ممارساته النازية والضغط على الأحزاب والجمعيات والبرلمانات لحثها على نصرة فلسطين، تحية لمحكمة الجنايات الدولية وقضاتها على إصدار بطاقة جلب في المجرم نتنياهو لمحاكمته، التقدير إلى الدول المساندة للحق الفلسطيني وأخص بالذكر فنزويلا وكوبا وإيران وإسبانيا وبلجيكا وأيرلندا وأدعوها للانضمام إلى الجبهة العالمية لمناهضة الإمبريالية والصهيونية.

أدعو البلدان الكبرى مثل الصين وروسيا وفرنسا وألمانيا إلى تحمل مسؤولياتها الإنسانية والسياسية وإيقاف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحييك أستاذ مسعود قريرة على الوفاء لزعماء الأمة الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل القضية المركزية ولا ننسى كذلك الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كانت له مواقف مشرفة سواء عند الاعتداء سنة 1967 أو 1973 وكذلك في احتضان القضية الفلسطينية، وعندما توفي الزعيم عبد الناصر أمر الرئيس حبيب بورقيبة وهو في فراش المرض في سويسرا بأن يقع تسمية نهج الصادقية باسم نهج جمال عبد الناصر وذكر في ذلك الوقت أن الأمة العربية فقدت أحد زعمائها، لذلك فاني بهاته المناسبة أثمن ما تفضلت به من اعتراف صريح لقادة كانوا رفعوا همة العرب بصورة عامة ونتمنى أن ترجع هذه النظرة وهذا الأمل في سبيل الدفاع عن القضية المركزية، ونحن اليوم نشهد عارا أمام الإنسانية، أمام الإنسانية قاطبة، يوم الأمس الأول ملك بلجيكا خرج عن صمته وندد بما يقع في غزة واليوم الأمة العربية عاجزة عن إيصال الغذاء لمواطنينا ولشعبنا في غزة، هذا عار بالنسبة للأمة وهذا الدرك الأسفل الذي وصلنا إليه، لذلك علينا أن نستوعب كل الدروس من أجل حاضرنا ومن أجل مستقبلنا لأن الكيان الصهيوني لا يستهدف فقط الشعب الفلسطيني ولا يستهدف فقط سكان غزة إنما يستهدف الأمة العربية من خليجها إلى محيطها وعلينا أن نتدارك الأمر.

شكرا لك أستاذ مسعود قريرة، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا المصدح الآن للنائب المحترم السيد منير كموني غير منتمي، له أربع دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد ومرافقيه الكرام وبكافة الحاضرين،

تدخلي في محورين: أولهما على مستوى وطني في علاقة بمشروع القانون.

الحقيقة لا يمكن إلا أن ندعم هذا المشروع لأنه في إطار تعبئة الموارد المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة وطنية عريقة نعتز بها رغم الصعوبات التي تمر بها ونرجو أن تتعافى شأنها شأن بقية المؤسسات الوطنية، لا يمكن إلا أن ندعم هذا المشروع لأننا نعلم حجم الديون غير المستخلصة للشركة لدى المواطنين ولدى المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والتزام الشركة بهذا البعد الاجتماعي ونرجو أن نجد حلولا أخرى لتجاوز هذا الوضع أو هذا العجز المالي والعجز الطاقي في نفس الوقت وفي هذا الإطار نريد أن تمدنا الشركة بنسبة تقدم استخلاص الديون بعد إذن سيادة الرئيس بجدولة هذه الديون، هل ساهم هذا البرنامج في دعم موارد الشركة المالية.

أيضا ما هي خطة الوزارة والشركة لدفع برنامج التغيير الطاقي والاعتماد على الطاقات الجديدة النظيفة بدل الغاز والبترول لأن الشركة أحيانا نفسها هي التي تعرقل هذه المشاريع؟

ثالثا، ما هي مدخرتنا من الغاز الطبيعي وما هي نسبة تغطيته الاستهلاك المحلي وهل هناك خطة لتطوير الاستكشاف في هذا المجال؟

المحور الثاني يتعلق بالشأن المحلي والجهوي:

أولا، أريد أن أبدأ بتثمين المجهودات التي يقوم بها رئيس إقليم الجم وإدارته وحسن تفاعلهم مع حاجيات المواطنين رغم قلة الإمكانيات في جهة عانت التهميش لسنين انعكس ذلك على بنية تحتية مضطربة ومتهرئة، ولكن سننبه إلى بعض النقاط التي نراها ضرورية:

أولا، في مقر الشركة بشربان هناك عقار لابد من التسريع في تسوية وضعيته العقارية لأنه قد تم التفويت فيه بغرض بناء مقر محترم للشركة وإلى حد الآن هو معطل، وفي انتظار ذلك لابد أيضا من التسريع في توفير البديل العون الذي أحيل على شرف المهنة، لأن هذا المقر على صغره يقوم بوظيفة محورية في معتمديتين كبيرتين ممتدتين هبيرة وشربان.

النقطة الثالثة تتعلق بضعف التغطية في الجهة، تصلنا يوميا عديد العرائض من أحياء كاملة لم تعد محولاتها قادرة على تغطية الاستهلاك بسبب تطور عدد المنازل وارتفاع نسق الاستهلاك وهذا ليس جرما مكيّفات أو معدات منزلية، فالرجاء دعم هذا الإقليم وتوفير التجهيزات اللازمة لتقوية الضغط وإعادة تأهيل الشبكة.

هناك عديد الأحياء من أولاد نصيب في هبيرة وفي الشحدة الغربية وفي منزل حشاد أيضا، أولاد عمر من معتمدية أولاد الشامخ وكذلك الكوامنية أولاد الحناشي والمزاهدة من معتمدية شربان، إذا هناك عديد الأحياء وهذا على سبيل الذكر.

إذا لابد من إعادة تقييم قدرة المحولات على توفير الحد الأدنى من حاجيات هذه المناطق وفي طقس صعب جدا. لابد إذا من تدخل ولما لا توفير حتى هذا الكم أو هذه الحاجيات في إطار هذه القروض التي أنزلت لتوفير الغاز وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مرحبا مجددا بمعالي الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق لكم،

لعل طموحنا جميعا في الثورة الطاقية إن شاء الله بفضل التفكير الاستراتيجي، السيد الوزير ما شاء الله والوفد المرافق، نحن لا نشك في إمكانياتكم، لنبتعد قليلا السيد الوزير عن " les fluctuations des prix de pétrole et de gaz" حتى تعمل محطات توليد الكهرباء كما يجب، فكما تعلم أمام ارتفاع الحرارة نحن لسنا في حاجة لإنقطاعات الكهرباء إن شاء الله لا يكون هناك سوى الخير، وإن شاء الله سنصل اليوم في إطار ثورة طاقية إلى استعمال "le photovoltaïque" سيدي الوزير الجميع يتساءلون متى سيكون ذلك، مشروع الهيدروجان، على كل حل هناك العديد من المشاريع الكبيرة جدا السيد الوزير، والله ولي التوفيق.

لقد فتحت هذا القوس وأسند الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق السيد حاتم، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

كم لدي من الوقت سيدي الرئيس؟ خمس دقائق.

مرحبا، صراحة تقرير مخيف ومفزع ومحزن، مديونية كبيرة والمؤلم التبعية الطاقية لدول أخرى، تخيلوا هذه التبعية في أيام حرب أو أيام كوارث ماذا سيحدث لهذا الشعب؟

اليوم قرض تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، الهدف جميل ونبيل لكن قبل أن نتساءل هل لهذه الشركة مخطط واستراتيجية للخروج من هذه الأزمة؟ علينا أن نتساءل من أوصل هذه الشركة إلى هذه الوضعية المؤلمة؟ من سعى إلى إفلاسها؟ من سعى ربما حتى إلى بيعها؟ هل تم فتح تحقيق في هذا الشأن؟ هل تم فتح تحقيق داخل "STEG" في حد ذاتها والبحث في الأسباب؟ هل تم فتح تحقيق في سياسة هذه الشركة من داخلها لأنه في بعض الأحيان نشك أن الإهدار من الشركة في حد ذاتها، نمر.

المؤلم هو العجز الطاقي الذي أصبح يشعر به المواطن لأن في السابق كان نص، شعار، خبر معلوم، اليوم الانقطاع اليومي في الكهرباء يوميا أنا صراحة كنت أتوقع الانقطاع في تونس الدواخل فقط لأنه تردني التشكيات من القصرين، لكن اليوم وأنا مقيم في تونس العاصمة انقطاع يومي في الكهرباء حتى في العاصمة وكأنها سياسة توزيع الكهرباء بين التونسيين، إذا كانت فعلا هذه السياسة عليكم أن تصارحوا هذا الشعب وتقولوا له عندنا كمية كهرباء محدودة ويجب أن نعمل بهذه الطريقة ونقطع الكهرباء من كذا إلى كذا حتى يتجهز الناس ويتأهبوا لذلك.

القصرين اليوم انقطاع يومي للكهرباء وأنا لا ألوم أحدا لأنني أعلم أننا في عجز طاقي كبير لكن ما ينجر على ذلك هو الانقطاع في الماء، سيدي الوزير كما تعلمون الآبار تشتغل بالكهرباء نبقى يومين دون ماء في هذا الصيف فهذا مزعج ولا لوم على "SONEDE" شركة المياه لأن الإشكال هو طاقي بحت، الفلاحة تتضرر، العديد من الأشجار تموت عطشا بسبب هذا العجز الطاقي، أصبحنا صراحة نفكر في شراء محولات كهربائية أو محركات "الكتروجين" حتى نتجاوز ربما هذه المشاكل، وبعدما اطلعت على برنامج ميزانية 2026 بعدما اجتمعت السيدة رئيسة الحكومة ربما بمنظوريها، لابد من التفكير في أن نتوجه نحو العجز الطاقي، اليوم سيدي الوزير إذا أردنا أن ننقص الاستهلاك في الكهرباء فالمصباح"LED" باهض الثمن مازال الناس يستعملون المصابيح العادية بـ 2000 مليم أو بـ 1500 يقول هي أقل ثمنا لأن المصباح الآخر بـ 7000 مي و10000 مي وهو يستهلك 100/1 و50/1 من المصباح العادي، يعني أظن أنه لو تلتفت الدولة إلى دعم هذه المصابيح سيخفض في سعر الاستهلاك.

"photovoltaïque" واللواقط الشمسية وأنا أريد تركيز الطاقة الشمسية لكن سعرها باهض وحكر على بعض من الناس واليوم حين نتحدث عن السيارة الكهربائية السيد الوزير لابد من نزع كل أداء قيمة مضافة ومعاليم ديوانية صفر حتى نمكن الشعب التونسي من التوجه إلى السيارة الكهربائية.

مرحبا بكم مرة أخرى وشكرا على سعة صدركم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

وشكرا سيد حاتم الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار الزارعي عند كتلة الأمانة والعمل، ست دقائق سيد عبد الستار. تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

صباحكم أمل وصباحكم إن شاء الله تفاؤل،

والأمل والتفاؤل سيدي الوزير من حب تونس لأن الإنسان لا قدر الله لو يتشاءم ولا يتفاءل فمصيره الفناء والموت.

تكملة لحديث الأمس السيد الوزير، رغم أن موضوعنا موضوع قروض لكن سأفهم الشعب التونسي بأن الضروريات تبيح المحظورات وبأننا مكرهون بحكم وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي الصعب وأطمئن الشعب التونسي على الأقل في شخصي أني مستحيل أن أمرر قرضا بدون فائدة للشعب التونسي وستتحملون مسؤوليتكم في هذا سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط ومستحيل أن نكون مكتب ضبط وأن نكون مجلس نواب لتمرير القروض فقط.

وتكملة لحديث الأمس سيدي الوزير أنا مصر وسأحملك المسؤولية أمام الله وأمام الشعب أنك ضروري أن توصل رسالتي إلى رئيس الجمهورية التي نبهت فيها وقلت الحقيقة كما هي بأن الشعب التونسي اليوم حمّل المسؤولية للسيد رئيس الجمهورية لأن هذه الحكومة هي حكومة السيد الرئيس، ولهذا فكل ما نتحدث عنه نحن كنواب والسيد الرئيس وكل وطني في هذه البلاد بأن هنالك ما يسمى بحزب الإدارة وبالفساد الإداري، فأنا مصر سيدي الوزير بأن المشكل عند السيد رئيس الجمهورية ولهذا يجب أن يضرب بعصا من حديد لتوقيف هذه الكارثة وإخراج هؤلاء الفاسدين وهؤلاء الذين يعطلون التنمية ويعطلون كل شيء في هذه البلاد.

سأمر الى موضوع آخر موضوع مشرف في قصيدة إرادة الحياة لشاعرنا العظيم "أبو القاسم الشابي"

"ومن يتهيب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر"

رحم الله شهيدنا وقلت هذه القصيدة بمناسبة ذلك الموقف المشرف والذي رفع رؤوس ورأس الشعب التونسي الى السماء في العلالي وهو موقف الأستاذ قيس سعيد بالأمس من ذلك المستشار الأمريكي الذي لقنه درسا ورفع تونس ورفع رأس الشعب التونسي بين الأمم والحمد لله كثيرا، وهذه هي المواقف التي نريدها ولهذا نحن مع السيد الرئيس، مع هذا القائد الذي فعل ما فعله زعماء الأمة رحمهم الله وعلى رأسهم الركن المهيب صدام حسين شهيد الأمة رحمه الله.

هذا الموقف سيدي الرئيس الذي رفع رؤوسنا إلى السماء، هذا الموقف الذي فضح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وبطريقة ذكية ورحيمة ولا يقدر أي كان على فعلها وخاصة عندما جعله ينظر أو يرى تلك الصور لأطفال غزة، فعار ما بعده عار على هذه الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وعار على هذا العالم الذي أسقط كل حقوق الإنسان فوق أسوار غزة وشكرا لكم سيدي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، عشر دقائق سيد عصام. تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مجددا بالسيد الوزير وكافة الإطارات تحت قبة هذا البرلمان،

لن أتحدث عن مشروع هذا القانون وممكن ملاحظة بسيطة سيدي الوزير مشروع قرض بـ 70 مليون دولار يناقش مرتين في اللجنة المالية ويعرض على مجلس نواب الشعب، الحقيقة ليس هذا

هو المطلوب، قرض كنا نعرف أنه إجراء دستوري وقانوني يجب أن يمرر على البرلمان لكن يا حبذا ألا تعرض مثل هذه القروض على البرلمان ليس مبلغا كبيرا جدا ولن تنعقد فيه جلسة عامة والاعلام يصور مبلغا قدره 70 مليون دولار، المشكل سيدي الوزير ونحن ناقشناه معمقا في لجنة المالية وأنا دائما موضوعي في مشاريع هذه القوانين والسادة إطارات وزارتكم يعرفون ذلك من خلال مناقشتنا في لجنة المالية.

سيدي الوزير، السؤال المطروح هنا هل أن 70 مليار دولار ستفض مشكلة "STEG" أم لا؟ هذا هو الإشكال الحقيقي سيدي الوزير، 70 مليار نحن سنصادق على قرض فإن لم نصوت عليه فتلك فضيحة وإن صوتنا عليه فما الجدوى من هذا القرض؟ هل أنه سيفض المشكلة الحقيقية للشركة التونسية للكهرباء والغاز فنحن كدولة تونسية في الظل الراهن اتجهنا حتى نقترض 70 مليون دولار، يعني أننا سنقترض هذا المبلغ وليست له أي تداعيات على الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي هي في التقرير العجز فيها في حدود 4000 مليار فما المغزى من هذا القانون؟ لماذا أعددناه؟

زد على ذلك المواطن التونسي الذي ينتظر، يا سادة النواب لقد صادقتم على قرض ونعرف أن انقطاع الكهرباء تقريبا يوميا فما هي مصلحتي أنا كمواطن؟ هل بـ 70 مليون دولار ستفض الإشكال؟

فحتى نحن نواب الشعب بقينا في تصادم مع المواطن، لماذا أتحدث دائما هكذا؟ لأنه ليست لدينا استراتيجية واضحة سيدي الوزير وأمضيت ثلاث سنين في البرلمان ولم أقف يوما على استراتيجية واضحة بما يتعلق بالشأن الاقتصادي في البلاد، هل عندنا رؤية مستقبلية؟ هل نعرف إلى أين سنتقدم؟ هل حددنا الأهداف الكبرى للدولة في الوقت الراهن؟ هل رسخنا وضعنا الاستراتيجي والسياسي مقارنة' بالموجود في العالم؟

نرى الدول المتقدمة ولم نعد نتحدث عن الدول المتقدمة بل على الدول الإفريقية ما الذي تحققه من برامج ونحن كوظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية ماذا حددنا أولوياتنا في الوضع الاقتصادي؟ لم أر إلى الآن، وهناك نماذج في العالم يتم تدريسها ونحن لا نملك أي شيء، إذا انقطع الكهرباء أو الماء أو سقط حائط المدرسة نبحث عن قرض، أهكذا تدار السياسة والاستراتيجية الاقتصادية للدولة؟

سيدي الوزير، اقتصاديا منذ أن وعينا أعيد وأكررها هل انتهجنا التنوع الاقتصادي لدينا؟ ونعرف الاقتصاد لدينا زيت الزيتون والدقلة وبعض الخدمات والسياحة وتوقفنا هنا، والعالم يتطور ونحن في مكاننا تلك هي مواردنا فلا تقربوها.

ما الاستراتيجية التي رسخناها؟ لا شيء، جيراننا يقدمون نماذج صدقوني تدرس في الجامعة، ما هي الأهداف الكبرى لديهم؟ متى ستتنفذ الاستراتيجية في القطاع الفلاحي والنقل والصحة إلى غير ذلك؟ ونحن ليست عندنا أي استراتيجية على الأقل نتحدث من منطق موضوعي أننا لم نتعرض أبدا الى الاستراتيجية ولم يحضر إلينا أي طرف حكومي قال لنا في مجلس النواب هذا ما نريد أن نصل إليه يا سادة النواب شاركونا بفكرتكم، اسمعونا خذوا الجيد واتركوا السيء ولا يسمعنا أي أحد فلا نتقدم، أهكذا تدار الدولة في 2025؟ هل هذا هو وضعنا الاقتصادي الذي سنتقدم به ونحقق به نسبة نمو؟ هل خلقنا مناخا استثماريا؟ هل دعونا بأن تفضلوا استثمروا في هذه البلاد؟ لم نفعل.

هل انتهجنا على الأقل في السياسة النقدية والمالية كيف نحافظ على العملة؟ لا، ألا نحس بالخطر الآن؟ لأول مرة حجم الأموال المتداولة في تاريخ تونس ترتفع بـ 10.7% في حدود 25000 مليار، العملية واضحة بأن السوق الموازي التهم الاقتصاد التونسي على مرأى منا ماذا فعلنا؟ لا شيء. كيف نحافظ؟ لم أر أية استراتيجية واضحة.

المنطق السيد الوزير، درسنا في الاقتصاد بأن مصلحة المواطن من مصلحة الدولة، من مصلحة المواطن يدفع جباية ليشيد طريق ينتفع به وأصبحنا العكس مصلحة الدولة هي في مصلحة المواطن وإذا كان المواطن يدفع الجباية فماذا قدمنا للمواطن على أرض الواقع؟

سيدي الوزير، تعرف أني أحترمك وأقدرك كثيرا لكن هذا سؤال المواطنين يا سادة النواب ماذا فعلتم؟ على الأقل نقدم برنامجا وسيصبر معي وأقول له هذا ما سيحدث في 2030 ولم نجد.

يا سيدي النائب، تنقطع الكهرباء يوميا والله لقد صادقنا على قرض و70 مليار عندك عجز بـ 4000 مليار وماذا بعد أخذنا 70 مليار وماذا سنفعل في الشهر القادم؟ نرجع بقرض آخر؟ نتحدث على التعويل على الذات والسيد رئيس الجمهورية يتحدث على التعويل على الذات، في تقريرنا كتبنا التبعية هذا كلام مسجل في التقرير فهل سننتهج التعويل على الذات أو التبعية و50% تبعية؟ متى سنعول على الذات ونضع الخطوط الكبرى لاقتصاد بلادنا؟ ومتى سنناقشه بعمق؟ ومتى نقر بالحقائق الواقعية التي يمر بها الاقتصاد؟ لم نر هذا.

سيدي الوزير، في الحقيقة يؤلمني حال بلادي فحين نبحث عن هدف وترسم الدولة هدفا أمامها سيسير فيه كل الناس ركزنا الشركات الأهلية فاتبعها كل الناس، سلط محلية وجهوية ووطنية وبنوك وارتكز كل الناس فيها فهل نبني اقتصادا بالشركات الأهلية؟ صحيح اقتصاد تضامني اجتماعي نقطة من بحر لن تخلق لنا الثروة ولن تحد من البطالة، ولكن على الأقل مشينا في خطوة، كما تم التمشي في الشركات الأهلية وأعطينا الآليات وأعطينا خطوط التمويل وجلس كل الناس على الطاولة وحللنا المشكل، على الأقل نجلس يوما على الطاولة لنتحدث عن وضع حقيقة بلادنا وما يمكننا أن نصلحه ونخلق الثروة وكيف نجلب المستثمرين في هذه البلاد.

كما قرأت في التقرير أكثر من 400 ألف شركة ستغلق ونحن مازلنا 2026 "taxe carbone" لن تكون أية مؤسسة تونسية عندها المنافسة على مستوى عالمي ولن نحقق وجودنا فإلى أين؟ ألم يدق جرس الخطر في البلاد؟

سيدي الوزير، أستغل الظرف ولو أن هذا السؤال موجه للسيدة وزيرة الطاقة، أنا عندي في معتمدية الحنشة ولن أتحدث لا على فساد ولا على لوبيات ولا أي شيء ولا أية تهم، عندنا ثلاثة آبار نفط في معتمدية الجم 1 و2 و3 وهي في منطقة اسمها أولاد أحمد من معتمدية الحنشة، سيدي الوزير، استغلوا هذه الآبار لمدة سنتين وغادروا ولا نعرف من الذي استغلها واستغلوا أراضي مواطنين وافتكوها والآن الخطر الداهم هناك أنه ثمة أحواض فيها مواد كيميائية بلا حماية ولا حراسة بالرغم من أن السلط المحلية يوميا تبعث المراسلات لنفض الإشكال ونحن لا نعرف عنهم أي شيء ولم أقل لا لوبيات ولا فساد ولا أي شيء في هذا السياق، لكن عندكم ثلاثة آبار نفط مغلقة وقد ذهبت وفتحت الفانا فنزل

البترول والغاز موجود والمار على الطريق حين ينظر على اليمين سترى البئر ولم تحرك ساكنا فهل تكون الاستهانة لهذه الدرجة؟ ثلاثة آبار في منطقة وحين اشتغلوا على الأقل ولو انتفعت المنطقة بشيء حين تم تشغيلها لسكتنا، ولكن لم يفعلوا شيئا ولم يبنوا لا حجرة ولا طريق ولا جامع ولا مدرسة ولا أي شيء، استغلوا ثم غادروا.

سيدي الوزير، قلت لك مررت وفتحت الفانا فالغاز موجود لو يلقي أحدهم سيجارة فستهلك كل شيء ولا حسيب ولا رقيب إلى أين حقا؟ وتعرف سيدي الوزير هذا الكلام موجه للحكومة كاملة ودرسنا وتعلمنا أن تترك أهدافا كبرى أمامك تقول هذا ما سأفعله في السنة كذا وشعب تونس ضحي معك ولليوم يضحي معك ولكن لو تقع لا قدر الله كارثة فنسرع لاستلام قرض ونحن برلمان القروض فلم نفهم شيئا حقيقة وماذا يمكننا فعله هنا، وهذا القرض سيدي الوزير يمكن أنه أول قرض يرد علينا في نطاق المرابحة يعني أول قرض إسلامي يمكن أن نتسلمه وتعرضنا له في البرلمان صحيح أنه سيفض الإشكال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد،

رغم أنني أقول بأن سيادتك تسمع أشياء من الطبيعي أن تسمعها وزيرة الطاقة لكن لا بأس أنت عضو في الحكومة ونريد أن تسمع كل ما سنقوله اليوم.

اليوم أريد أن أفتخر بالسيد رئيس الجمهورية الذي أعطى الحقيقة الكاملة حول الإبادة والمجاعة التي يعيشها سكان غزة لمستشار الرئيس الأمريكي وهذه خطوة كبيرة جدا ونعتز بها، لكن أين المسؤولين الآن في تونس الذين يجب أن يأخذوا العبرة من عند السيد رئيس الجمهورية ويعطوا الحقيقة الكاملة حول الأوضاع الموجودة في تونس، أين هم المسؤولون؟

حين يخرج مسؤول أو خبير مالي مثل السيد مراد الحطاب يعطي حقيقة ويقول إن الفصل 412 لا يطبق من عند البنوك نجد أنه يمرر على مجلس إدارة وسيتم عزله والسيد في إضراب جوع وبين حياة وموت فقط لأنه دافع على تطبيق القانون من قبل الدولة التونسية.

فلا تجد اليوم المسؤولين الذين يريدون أن يتكلموا والكفاءات مخبأة وتجد من يقولون لك السماء صافية والعصافير تزقزق وهذا غير معقول، سأعطيكم الحقيقة لماذا تريدون إخفاء أن عندنا اعتماد بنسبة تتجاوز 65% من الغاز الجزائري في منظومة الإنتاج التونسي وعندنا تراجع الكميات المنتجة وطنيا ونحن نعيش في عجز طاقي هيكلي منذ سنوات، نشتري الغاز بطريقتين إما بالكميات التعاقدية أو بالكميات الإضافية والتي تتم برمجتها بوقت قصير في الحالات الاستثنائية مثلما نرى حرارة عالية جدا أو حاجة قصوى مثل التي رأيناها منذ أيام، كنا نستعمل الكميات الإضافية ونأخذها من الجزائر وكانت تعطينا لكن منذ أربع سنوات لم تعد الجزائر ترغب في أن تعطينا الكميات الإضافية وأصبحت تعطينا كهرباء منتجة يعني لم تعد تعطينا الغاز ولكن تعطينا كهرباء مباشرة وهذا يكلف على الدولة أموالا طائلة وأريد أن أفهم أين وصلت المفاوضات مع الطرف الجزائري في الموضوع؟ لأنها حين لا تعطينا الكميات الإضافية أصبحت تونس تقطع الكهرباء على الناس لأنها لا تملك ما تزود به وهذه فضيحة لأن التيار يمكن أن ينقطع على العديد من الناس المرضى والحقيقة هذا يستلزم دراسته ونأخذ احتياطاتنا.

اليوم تصور أنه لم تتم تسمية رئيس مدير عام لل "SOTUGAT" يعني الشركة التي تستورد الغاز من الجزائر مازالت لا تملك مديرا عاما والمدير العام يجب أن يكون عنده على الأقل معيار السيادة والدفاع عن المصالح الوطنية، اليوم يلزمنا ضرورة خطة بديلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، واصلي السيدة فاطمة أكملي الدقيقة.

السيدة فاطمة المسدي

كفانا من القروض يجب أن نمر لاستيراد الغاز الطبيعي المسال أو للمستوى البعيد لعودة مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية وإنتاج الكهرباء بالفحم الحجري وإعادة إحياء مشروع ميناء المياه العميقة الصخيرة الذي أنجز عليه وأن نعيد تهيئة خطة طوارئ في حالة تغير مواقف الشريك الإيطالي حين ينتهي العقد في 2029 مع "SOTUGAT" يعني يجب أن نأخذ كل هذا بعين الاعتبار، لا يمكن اليوم أن نكمل هكذا بل يجب أن ننوع مصادر التزود ونطور العلاقات الاستراتيجية مع الجزائر، إذا لم نفعل هكذا سنجد أنفسنا أمام ديون "STEG" التي ستكون أكثر من هذا على حساب بقية الحرفاء، اليوم ستكون عندنا غياب رؤية طاقية بديلة فلنفتح الملف مع بعضنا حتى ننقذ تونس ونفتح ملف الطاقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم الأستاذ يوسف التومي عن كتلة الأحرار، أربع دقائق. تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق.

اليوم هناك قرض بين المؤسسة الدولية الإسلامية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي.

السيد الوزير، هنا نتساءل هل بهذا القرض ستحل إشكاليات الشركة التونسية للكهرباء والغاز؟ وهل بهذا بالقرض ونحن اليوم نتحدث عن الانتقال الطاقي الذي أصبح مهما جدا أن يكون هناك تمويل واستثمار في هذا مجال وخاصة دعم البلديات من خلال مثلا التنوير العمومي الذي يكلف البلديات أموالا طائلة وهذه الأموال بطبيعتها يقع تخصيصها من ميزانية البلديات وكما تعلمون فإن البلديات لها استقلالية إدارية ومالية، هذه الأموال يمكن أن توجه إلى "STEG" ومشاريع أخرى مثل الطرقات وتجميل المدن، لذلك يجب دعم الانتقال الطاقي خاصة في موضوع التنوير العمومي، لذلك نحن نتساءل، السيد الوزير، هل هناك برنامج في هذا الإطار، ونحن اليوم نتحدث عن الانتقال الطاقي؟

النقطة الثانية، السيد الوزير، صحيح أنكم اليوم في وزارة الاقتصاد والتخطيط، لكن الموضوع يهم الشركة التونسية للكهرباء والغاز، نحن نتحدث اليوم عن الانقطاع المتكرر للكهرباء على كامل ولايات الجمهورية خاصة في فترات الصيف وفترات الذروة حيث يكون الاستهلاك مرتفعا جدا ويجب أن تكون هناك معالجة حينية لهذا الموضوع خاصة في فترات الحر فالانقطاع المتكرر للكهرباء أمر غير معقول.

السيد الوزير، هناك إشكالية أخرى تتعلق بتقوية التيار الكهربائي في العديد من الأحياء وهنا أتحدث مثلا عن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وهناك أحياء عديدة يقطع عنها التيار لأن جهد الضغط ضعيف ورغم أن البلدية وفرت عديد العقارات في حدود 30 أو 31 مترا ولكن لم يتم بناء المحولات الكهربائية " les postes" اللازمة لتقوية التيار في هذه الأحياء.

السيد الوزير، كذلك توجد عديد الإشكاليات في ولاية سوسة، وأخص بالذكر معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات، حول إزالة الضغط العالي اليوم هناك أسلاك الضغط العالي تمر فوق المنازل، في السابق كانت المنطقة فلاحية وأراضيها فلاحية أما اليوم فقد أصبحت الأسلاك تمر فوق البيوت مما تسبب في العديد من الحوادث القاتلة، وأعطي مثالا في مدينة زاوية سوسة وقعت حوادث أودت بحياة أشخاص من جراء الضغط العالي الموجود فوق المنازل هذا الموضوع طرح خاصة في مناطق مثل بير العلو زاوية سوسة، حي الامتياز 2، حي اليمن وحي بوزعبية، التي تعاني هذه الإشكاليات.

السيد الوزير، كما أود الإشارة إلى مسألة مراجعة تعريفات الشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة في فترة الصيف، نود أن تكون هناك مراجعة للتعريفة لأن الفواتير مرتفعة جدا بالنسبة إلى المواطن خاصة بعد العودة المدرسية هل هناك إمكانية لمعالجة أو مراجعة التعريفة على الأقل في الفترة الصيفية لن يكون ذلك طوال السنة، ولكن على الأقل على مستوى فصل الصيف فقط.

السيد الوزير، أما بخصوص الغاز الطبيعي فهو مهم جدا اليوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تكمل فكرتك السيد يوسف تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس.

الغاز الطبيعي اليوم مهم جدا وفي الحقيقة إن هذا القرض مهم لدعم الغاز الطبيعي وآمل أن يتعمم الغاز الطبيعي خاصة في الأحياء الشعبية الدولة بدأت فعلا في هذا المشروع، لكن السيد الوزير، لدي سؤال: هل ما زال دعم الدولة للغاز الطبيعي قائما أم لا؟ لأنه حسب ما سمعنا من الشركة التونسية للكهرباء والغاز قيل إنه لم يعد هناك دعم للغاز الطبيعي، اليوم المواطن يتحمل كلفة الربط بالغاز بالكامل بما في ذلك قنوات التوزيع للغاز مثل موضوع الماء الصالح للشراب إلى غير ذلك، فقد كانت الدولة في السابق تدعم في وقت ما الغاز الطبيعي، هل أن هذا الدعم مازال متواصلا أم لا؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بوبكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيد الرئيس،

ويبقى موقف تونس ثابتا وواضحا من أجل تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر من براثن العدو الصهيوني المجرم الذي اعتمد أسلوب القتل الجماعي عمدا بحصر أبناء غزة في سجن كبير ومنع وصول كل أسباب الحياة في جريمة حرب بشعة لم ترتكب في التاريخ. فعلى أحرار العالم أن ينتصروا في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة لتاريخهم وإنسانيتهم بفك الحصار وإدخال الإمدادات لأبناء غزة، وعلى الأنظمة العربية وهم يستعدون لقمة منتظرة أن يتذكروا أن مسؤوليتهم كبيرة وأن التاريخ لن يرحمهم وأن المواقف رجولة وأن الرجولة شرف، وأن شرفكم يداس اليوم تحت أقدام العصابات الصهيونية وعلى أرض فلسطين العربية وفوق جثث أبنائنا في غزة وأمام أنظاركم.

أنتم اليوم بين فكي كماشة فالعدو أمامكم والشعب العربي من ورائكم فإما حياة بعزة أو موت بكرامة ولا تنسوا أن عدوكم اليوم أوهن من بيت العنكبوت، لا خيار لكم إلا الانتصار لفلسطين ولكل الشعب العربي، نحن أمة رغم التجزئة والتقسيم، عاشت فلسطين حرة مستقلة.

مرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

سيدي الوزير، نحن أمام قرض بقيمة مرابحة، وهذه المرابحة حقيقة فيها أسئلة كثيرة لأن المرابحة غير معلومة وغير دقيقة في قيمتها التي يمكن أن تصل إلى نسبة كبيرة، لماذا؟ لأن المقاييس المعتمدة في تحديد المرابحة غير دقيقة وغير ثابتة، لأنها مربوطة بالعرض والطلب والسعر والإنتاج وعديد المقاييس، يعني أن القروض بمرابحة فيها عدة أسئلة مطروحة أرجو أن تكون أكثر دقة في المستقبل على الأقل في قروض أخرى إذا كنا سنعتمد نفس الصيغة.

ثانيا، الشركة التونسية للكهرباء والغاز تحصلت على عدة قروض سابقا وما زالت تحصل عليها إلى حد الآن ومع ذلك فالتيار الكهربائي ينقطع إلى حد اليوم وما زلنا نعاني من نظام الفوترة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز، هذا النظام قاتل بالنسبة للمواطن وفيه ظلم كبير باعتبار الفواتير التقديرية للاستهلاك لمرتين ثم فاتورة الاستهلاك الرسمية هذا ظلم للمواطن، لأن هذه التراكمات تسبب زيادة على التسعيرة الجديدة وتسبب مشكلة أكبر للمواطن باعتبار التراكمات وباعتبار الأداءات القارة تضاعف أكثر من مرة.

في الجنوب لدينا 365 يوم شمس ولا بد من الاهتمام بهذا الجانب لأنه يمكن أن نحقق على الأقل اكتفاء ذاتيا في جانب معين من استهلاك الكهرباء من الطاقة الشمسية والوقت ضيق حقيقة ولكن الأفكار متواترة أقول بالنسبة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، إذا أردنا إصلاح هذه الشركة، وهي شركة عمومية مهمة للمواطن ولكل الشعب التونسي وتساهم في الاستثمار في البلاد، فلا بد من إعادة هيكلة الشركة على كل المستويات ولكن قبل إعادة الهيكلة لا بد من تدقيق مالي وإداري دقيق جدا للشركة حتى نعرف لماذا وصلنا اليوم إلى قيمة عجز تقدر بـ 4000 مليارا، ما الذي جعلنا نصل إلى هذه القيمة؟ هل هو كثرة الاستهلاك؟ هل هي الفواتير غير المضبوطة؟ هل هناك امتيازات منحت بطريقة أو بأخرى سواء في الاستهلاك المنزلي أو الفلاحي أو الصناعي؟ هناك أمور لا بد من مراجعتها.

لا يكفي أن كل مراجعة تأتي تعود بالضرر وبالوابل على المواطن لأن المواطن في النهاية هو الذي يعيش يوميا ومن المفروض أن نوفر له جودة الحياة، ولكن بهذه الطريقة نحن نوفر تعب الحياة وليس جودتها، بل نزيد من المشقة المواطن عندما يستهلك الكهرباء فهو يستهلكها للضرورة. في الجنوب التونسي الحرارة مرتفعة جدا ليلا نهارا منذ شهر ماي لذلك نقوم باستعمال المكيفات والثلاجات وكل ما يستعمل للتبريد والكهرباء يقع استخدامها منذ شهر ماي، كذلك ليس لدينا تسعيرة تفاضلية للكهرباء، كان من المفروض أن تكون هناك تسعيرة تفاضلية للجنوب التونسي الذي يعيش في الصحراء ويعاني الحرارة الشديدة.

ليس هذا فقط، فعندما تقدمت بطلب لتركيب طاقة شمسية في بيتي بقدرة 3 كيلوواط تبين أن التكلفة تبلغ 9 آلاف و912 دينارا على سبع سنوات لن أستهلك هذا المبلغ في الكهرباء طوال هذه المدة، لذلك يجب أن يكون هناك سعر تفاضلي حتى في هذا المجال. إذا وفرنا سعر تفاضلي مناسب فإن كل الأسطح ستغطى بالألواح الشمسية وكل الإدارات والمؤسسات العمومية يمكن تجهيزها بالطاقة الشمسية "photovoltaïque" بذلك نوفر الكهرباء إضافة إلى استهلاكنا الذاتي والشخصي في مستشفياتنا وإداراتنا، هذا سيمنح قيمة وإضافة للشركة التونسية للكهرباء والغاز وهو أمر مهم وتخطيط استراتيجي وليس اعتباطيا ويجب التفكير في هذا التخطيط لأن الألواح التي سننتجها في تونس أو التي سنأتي بها من الخارج يجب أن تكون مطابقة للمواصفات ولدينا تجربة في الطاقة الشمسية دامت سبع سنوات، لكن الصيانة اليوم تكلف أكثر من الاستهلاك إذا كانت الصيانة السنوية للطاقة الشمسية تكلف أكثر من استهلاك الكهرباء نفسها، لذلك إذا لم تكن الألواح الشمسية ذات جودة تدوم 25 أو 30 سنة على الأقل فإننا لم نحقق شيئا، الوضع ليس بالبساطة التي يبدو عليها.

هذه القروض ليست قروضا جدية فهي ليست موجهة لمشاريع إنتاجية حقيقية، بل هي قروض استهلاك ولن تصلح الوضعية، بل لتسوية أوضاع آنية وحينية وهذا ليس ما يطلبه المواطن ولا ما تحتاجه تونس، تونس تحتاج إلى تخطيط استراتيجي عميق ومهم....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد بوبكر بن يحي تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

إذا لم يسدد القرض نفسه فإننا لم نفعل شيئا، قرض الاستهلاك لا يسدد نفسه وإذا أردنا أن يسدد نفسه فسنضيف التكاليف للمواطن وإذا زدنا ذلك للمواطن فستحدث مشاكل كبرى، لدينا مشكلة كبيرة في الاستخلاص حتى في الشركة نفسها "STEG" هناك آلاف العدادات غير المسددة وآلاف الاختلاسات وآلاف حالات الاستهلاك خارج العداد، لماذا؟ لأن ارتفاع التكلفة هي التي تجعل الناس في هذه الوضعيات.

لذلك إذا أردنا أن نحترم المواطن ونقدره ونوفر له جودة حياة لا نقول ممتازة، بل على الأقل مقبولة بنسبة 50%، فعلينا أن نحترم شركاتنا ومؤسساتنا ونصلحها بما يمكنها من الوقوف إلى جانب المواطن. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا السيد الوزير والسادة المرافقين،

السادة الزملاء النواب شكرا أيضا.

في بداية هذه الكلمة أريد أن أحيي صمود الشعب الفلسطيني وخاصة أبنائه في غزة أمام ما يتعرضون له من تجويع وقتل ممنهج غير مقبول إنسانيا وأخلاقيا، ما تقوم به اليوم عصابات الهمج الصهيونية وكل من ورائها من القوى الغربية والأمريكية التي تدعم هذا المشروع الذي تريد من ورائه إبادة شعب أعزل، شعب يقاوم من أجل أرضه السليبة، شعب اليوم ينتظر رغيف خبز أو كيس دقيق أو جرعة ماء صافية.

هذا ما ينتظره هذا الشعب والحقيقة أن آخر مرة تدخل فيها الناطق الرسمي باسم المقاومة الإسلامية كان في صوته مرارة لم أستشعرها من قبل، سمعته عديد المرات وكنت أحرص على الاستماع إلى تقاريره إلا أنني في المرة الأخيرة شعرت بمرارة حملها على الشعوب التي يعيش معها، من العجز ومن الصغار ومن الأطفال والشباب.

أحس فعلا اليوم بتراخي وتخلي كل جيرانه وخاصة جيرانه الذين يحيطون به والذين اليوم يساهمون بشكل أو بآخر، وبصورة أو بأخرى في التجويع والحصار، هذا ما لا نقبله ونحيي فيهم صمودهم ونطلب من الشعوب المحيطة مد يد المساعدة ولو برغيف خبز، لم يطلبوا منهم أن يذهبوا ليحاربوا ولا أن يحملوا السلاح معهم لكن طلبوا أمرا بسيطا أن يمدوهم برغيف خبز أو بكيس دقيق أو بماء نقي أو بدواء، هذا أضعف الإيمان وإن شاء الله تتحرك الشعوب المجاورة وتغير من مواقف قادتها السلبية وأقل ما يقال عنها إنها مواقف لا تنم على الرجولة طالما تشدق بها العرب وتشدق بها الساسة، ستنتهي الكراسي وستتبدل الشعوب وستبقى هذه التصرفات في السجلات وفي التاريخ وسيذكرها التاريخ وستكون من أقذر ما مورس على الشعوب في العالم.

واليوم نحيي أيضا الموقف الشجاع لسيادة رئيس الجمهورية للتذكير فهم يعرفون ذلك، لكن كان موقفا شجاعا نحييه ونثمنه ونسانده في مواقفه بالنسبة للقضية الفلسطينية وما جاورها.

الآن ننتقل السيد الوزير، إلى المشكل فقد درسناه في اللجنة ورأينا أن العجز هيكلي في الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولن يحله هذا القرض الذي يقدر بـ 70 مليون دولار اليوم وحتى إن أخذنا 70 أخرى و70 أخرى و70 أخرى. هل تعرفون لماذا؟ لأننا نعمل بالخسارة ولا توجد شركة تعمل بالخسارة وتتحسن في المستقبل.

يعني ما نقوم به الآن هو مجرد حل ترقيعي، نقول سنحل المشكلة اليوم أسبوعا أو أسبوعين ثم نعود لقرض آخر واثنين آخرين بعد شهر أو شهرين لكننا لا نحل المشكلة وهذا مشكل هيكلي ناتج عن كل مراحل الإنجاز في الشركة التونسية للكهرباء والغاز،

عجز في الإنتاج ثم نجد تجاوزات في التوزيع ثم نجد دعما وبيع بأقل من ثمن التكلفة فيكبر العجز، كذلك عجز في الاستخلاص، يعني اليوم يجب أن نراجع أو نضع خطة هيكلية لإنقاذ هذه الشركة.

أنا الآن عندما رأيت سعر الشراء من الجزائر وجدته بـ 340 مليم جاهزا، بينما الشركة التونسية للكهرباء والغاز تنتجه بـ 470 مليم كيف ستخرج الشركة من عجزها الهيكلي؟ لن تخرج، أضف إلى ذلك فاقد بنسبة 10% في الطريق و8% في الاستخلاص أو في التوزيع، إذن هذه حلول ترقيعية، نحن اليوم ما زلنا ندعم الاستهلاك وإذا واصلنا في ذلك فلن نخرج من العجز. يجب على الحكومة ووزارة الطاقة أن تدعم الإنتاج لكي يتمكن المواطن من الإنتاج، اليوم لدينا كمية استهلاك كبيرة بالنسبة للإنتاج الذاتي لماذا لا ندعمه؟ لماذا ألغينا المنحة التي كانت تشجع الناس بـ 1 مليون ونصف لتركيب الطاقة الشمسية؟ ألغيناها، بل وحتى قبل إلغائها تعطل المواطن في الإجراءات البيروقراطية لاسترجاع هذه المنحة أو طلبها في المقابل، نجد شركات مستهلكة كبرى تدعمها الدولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد عبد الجليل الهاني.

السيد عبد الجليل الهاني

مثلا شركتان درسنا وضعيتهما، شركة واحدة تأخذ من الدعم على الكهرباء مليارا و280 مليونا خلال خمس سنوات يصبح مجموع الدعم سبعة مليارات كان يمكن أن تنشأ لها محطة تعينها بـ 40% أو 50% في الإنتاج فترتاح بعد أربع أو خمس سنوات.

صندوق الانتقال الطاقي اليوم نقوم بالانتقال الطاقي ونضعه في فاتورة الكهرباء والغاز وندفعه ثم نجد بعد ثلاث سنوات أنه تحول إلى ميزانية الدولة وتم صرفه في الاستهلاك أو في شراء الغاز.

إذا لم تكن هناك خطة لتوجيه الدعم لمستحقيه والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمنصات المخصصة فلن نتمكن من تحقيق ما نرنو إليه، الإصلاحات عديدة والعجز الهيكلي في الشركة التونسية للكهرباء والغاز إذا لم نتمكن من الاستغناء عن الإنتاج إذا كان شراء الكهرباء أرخص، فلماذا لا نشتريه مباشرة ونربح 200 مليم في 1 كلغ ونوفر على أنفسنا هذه المتاعب؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الجليل. الكلمة للنائب المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمن والعمل، له عشر دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيد الرئيس.

نحن اليوم نتحدث على وقع الانقطاع المتكرر للكهرباء والسادة المواطنون يتساءلون ويبحثون عن الأسباب الحقيقية. اليوم يبدو أن هناك اختلالا بين الطلب والعرض، إذ في أوقات ذروة الاستهلاك قد يصل الطلب إلى 6300 ميغاوات، في حين أن الإنتاج لا يمكن أن يتجاوز أقصى حدوده في الإنتاج فقط، بل حتى في الاعتماد على الخط الرابط بين تونس والجزائر الذي لا يوفر سوى 1000 ميغاوات، بمعنى أننا لا نستطيع تجاوز 5000. إذا هذا النقص والعجز يمكن تلافيه عبر إجراءين أساسيين وهامين:

أولا، تقوية الشبكة، كنا مع الإخوة في لجنة المالية وسألناهم سؤالا واضحا وكانت الإجابة أنه لا توجد إجراءات استثنائية لتقوية شبكة الكهرباء حتى تصبح لديها نسبة إدماج أكبر خاصة أننا نسمع أرقاما كبيرة تكاد تكون خيالية حين نتحدث عن إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية نتحدث عن 4800 ميغاوات، في حين أن الشبكة الحالية لا تبدو قادرة على استيعاب هذا الحجم من الإنتاج ولم نتخذ إجراءات استثنائية تمكن شبكة الكهرباء من الارتقاء واستيعاب هذا الكم من الإنتاج هذا، أيضا تسبب في الانقطاع المتكرر حيث تضطر الشركة للمحافظة على سلامة الشبكة وتلافي الأخطار.

إذا، تقوية قدرة الاستيعاب لهذه الشبكة مسألة تستدعي خطة عاجلة وليس بشكل اعتيادي لأنه كما فهمنا لا توجد إجراءات استثنائية وهنا يجب اتخاذ إجراءات استثنائية، كذلك تركيز المحولات الطاقية في كل الولايات وفي الأحياء الهامشية والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وكذلك في المناطق الصناعية التي تحتاج دائما إلى طاقة كهربائية وهنا لن أذكر أسماء ولن أغرق في الجانب المحلي الآن وسأعود إليه لاحقا للحديث عن الدائرة التي ترشحت منها ولكن حاليا دعوني أتحدث عن تونس بأكملها وعن عمومية المسألة.

إذا هناك مشاريع وهناك استثمارات ضائعة تعمل عليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وكنت أتمنى اليوم لو أن السيدة وزيرة الصناعة والطاقة كانت موجودة معنا بالأمس واليوم حتى نخاطبها مباشرة، ونحن، السيد الوزير، نرحب بكم ونتشرف جدا بحضوركم معنا.

إذا، هناك مشروع ربط بين تطاوين وبرج بورقيبة بطول 130 كلم، ربط كهربائي شبكي، في حين أن المحطة الفوتوضوئية لم تنجز، إذا وكأننا نتحدث عن استثمار ضائع وسؤالي بكل بساطة، لو أن ذلك الاستثمار ورأس المال تم توجيهه لشراء محولات كهربائية ووضعناها في الأحياء والمدن خاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ألن يكون ذلك أجدى؟ هنا لدينا مشكلة جدوى ومشكلة كبيرة إضافة إلى المشكل الهيكلي الذي تحدث عنه الزملاء.

الإجراء الثاني هو فتح المجال أمام الصناعيين لتركيز المحطات الفوتوضوئية فوق مصانعهم هنا قد يقول قائل: "الأمر مسموح بإمكانهم أن يتقدموا بطلباتهم." السيد الوزير، إن الاستجابة للطلبات تبقى معلقة لسنة كاملة خاصة عندما نتحدث عن نظام التراخيص هناك بيروقراطية قاتلة ومقيتة يجب تجاوزها وقد شكرنا أمس الكفاءات التونسية، لكن من ناحية أخرى يجب أن ننتقد البيروقراطية عندما تصبح عاملا معطلا للاستثمار في تونس.

كما يجب التنبيه أيضا إلى أن الاعتماد المبالغ فيه على الطاقة الشمسية بشكل كبير ليس خيارا منطقيا، خاصة عندما نتحدث عن 50% أو 35% أو 40% كهرباء من الطاقة الشمسية لقد رأينا في الأيام الماضية كيف أن الغيوم والحرارة والناس جميعا يعلمون جيدا أن الحرارة لا تسمح للمحطات الفوتوضوئية العمل بنجاعة وكذلك الغيوم أو الظلام تجعلها بلا قيمة. وبالتالي يجب ألا نبالغ وألا ننجر وراء الخيارات المسبقة أو الوافدة من الخارج عن طريق المنظمات أو الجمعيات أو الجهات الأجنبية حتى إن كانت الجهات الأجنبية والدول الصديقة مانحة فنحن أدرى بمصالحنا، ونحن من يتوجه لأصدقائنا ونطلب منهم ما نحتاجه.

إذا تخويفنا أيضا بالعجز الطاقي فجميع دول العالم لديها عجز طاقي وأي دولة تعمل على التنمية الصناعية يكون لديها عجز طاقي

هذا من الطبيعي قبل أن تحقق الاكتفاء الذاتي ثم تدخل بعد ذلك في عجز طاقي وهكذا دواليك. لتجاوز العجز الطاقي علينا التفكير في خيار المحطات الكهرونووية من منح نفسه الحق في استثناء هذا الخيار؟ من المسؤولين الذين قرروا استبعاده رغم أن الدولة التونسية أنفقت وكونت بين 40 و50 مهندسا وخبيرا في هذا المجال وبعثت بهم إلى فرنسا ليتعلموا في أكبر وأقوى الجامعات ثم فرّطنا فيهم ومنهم من هاجر البلاد. هذا ليس تقصيرا فحسب، أنا لن أقول أنها جريمة، بل والله فعلا هي ترتقي إلى جريمة أن نكوّن الكفاءات وتعد برنامج ثم تفرط فيه، من الذي يقرر مكان التونسيين.

إذا استمعنا إلى خطاب السيدة الوزيرة في الغرفة الثانية وفي الحقيقة أنا أتساءل هل كانت تفهم تماما ما تقول أم كانت تقرأ كلاما كتب لها على ورقة؟ والله في تقديري كان كلاما خطيرا لا ينبغي أن يصدر عن مسؤول تونسي وسنعود إليه عند حضورها معنا إن شاء الله وسنناقشها في الأمر. لقد أشارت إلى الخروج من التبعية للغاز الجزائري وبإمكان ما ذكرته أن يعرض الدولة التونسية لمشكل دبلوماسي لا يجب أن يعبر عنه بهذا الشكل، الخروج من العجز لا يجعلنا ندخل في تبعية من نوع آخر.

إذا أردنا الخروج من التبعية يجب تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك التفكير في الغاز المسال وتنويع مصادر الطاقة بشكل جيد يستجيب لطموحنا ولعلاقتنا الراسخة مع أشقائنا ولا نسيء لأشقائنا.

بالنسبة إلى محطة توليد الطاقة بالمرناقية، يبدو أن جزءا منها تعطل ولم يعد يعمل، كما تحصلنا حاليا من جيراننا ويبدو أن السيدة الوزيرة ليست مهتمة أو تنقصها المتابعة، على محطة متنقلة لإنتاج الكهرباء من أصدقائنا الذين مدوا لنا يد المساعدة وسأكرر قول أننا للخروج من الوضع الذي نحن عليه علينا، أن نمد أيدينا لأصدقائنا وشركائنا التقليديين والجدد مع تنويع الشركات والعودة كذلك السيد الوزير إلى البنوك الاستثمارية ورؤوس الأموال الخليجية التي وقفت معنا في وقت من الأوقات ويجب ألا نكون ناكري الجميل وأن لا ننخرط في تشويه الأنظمة وهذا الحديث ليس موجها إلى سيادتكم السيد الوزير فهو موجه حتى إلى الرأي العام وللمواطنين ولا ننخرط ببساطة في تشويه العلاقات أو نكران جميل أشقائنا سواء كانوا عربا أو شركاء في حوض البحر المتوسط أو إن كانوا حتى شركاء جدد، وأعيد التأكيد على أن الدولة الوحيدة التي لا يمكننا التعامل معها هي الكيان الصهيوني وما دون ذلك فنحن نحافظ على علاقاتنا ونسعى إلى تنويعها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم مختار عبد المولى تفضل. غير موجود.

إذا الكلمة للنائب المحترم السيد سامي الحاج عمر، له أربع دقائق، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، كان لكم اجتماع وزاري مع السيدة رئيسة الحكومة في اجتماع وزاري تمّ التطرق فيه إلى عدة نقاط، من بينها البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة وهناك نقطة مهمة جدا تطرقتم لها وهي التسريع في الانتقال الطاقي وتطوير نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. بطبيعة الحال السيد الوزير في ذلك الاجتماع الوزاري وقع نشر تلك النقاط حتى على الصفحة الرسمية لرئاسة الحكومة.

نحن فعلا السيد الوزير، نعاني اليوم من مشكل العجز الطاقي بالأمس كنت قد صارحتك وقلت لك أن القرض سيعود بالنفع على عدة مجالات، القرض الحالي له منفعة استهلاكية، ولكنه واجب علينا ولا يمكننا أن نهرب منه، فهذه حقيقة لأنه من دون طاقة يتوقف كل شيء في تونس وفي العالم أجمع ليس فقط في تونس، لكن القرض الذي سنأخذه اليوم يجب أن يعود بالنفع، ولكن لن ينفعنا في شيء.

نحن نعلم السيد الوزير أن وزارة الطاقة أعدت برنامجا خاصا بالشركة التونسية للكهرباء والغاز فيما سمي "المخاطب الوحيد لكل ملف" وتم نشره البارحة على الصفحة حيث هناك مسؤول واحد على كل إقليم بالشركة التونسية للكهرباء والغاز يتولى دراسة الملف من البداية إلى النهاية ودراسة الملف يجب أن تتم في أجل أقصاه 15 يوما، وهذا إن شاء الله يطبق كما أن من بين النقاط تركيب العداد في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ تقديم المطلب، هنا نتحدث خاصة عن تركيب الطاقة الشمسية والطاقة "الفوطوفولتاييك".

أريد أن أبقى في هذا الموضوع السيد الوزير، نحن اليوم في المنازل أصبح لدينا تسهيلات كبيرة جدا ويمكن عدم دفع أي مليم في الوقت الحاضر، لكن ينقصكم القليل من الحملات الإعلامية من المفروض أن نقوم بومضات اشهارية فلا يكفي الاعلانات على صفحات التواصل الاجتماعي أنتم كدولة، ومع الإعلام في الوزارة مطلوب منكم أن توضحوا هذا الشيء لتشجيع المواطنين.

التركيب المنزلي وهذا شيء جيد ونحيّيكم عليه كدولة تونسية لكن لا تنسوا السيد الوزير أن هناك مؤسسات صغرى كالورشات الصغيرة وورشات النجارة وورشات الحدادة، خياطة وغيرها. هذه الورشات الصغيرة تستهلك طاقة وقد تصل فاتورتها في الشهر إلى مليونين لكن عندما يقدم أصحابها مطلبا لا يتمتعون بنفس القروض التي يتمتّع بها المواطن في منزله.

رجاء السيد الوزير، إذا مكنا هذه المؤسسات الصغرى من القرض ولا يدفع مليما، فذلك سيعود بالنفع أولا على العجز الطاقي وثانيا على أصحاب هذه المؤسسات لأنّهم سيدفعون من مالهم الخاص مقابل ما يستهلكونه وهذا مهم جدا، ثمّ لماذا لا نمضي نحو المؤسسات الكبرى؟ من المستهلك الأكبر للطاقة؟ هي مؤسسات الدولة ونحن موجودين في قصر باردو وهو يستهلك الطاقة والوزارات الأخرى، المؤسسات التربوية، المستشفيات، يعني المنشئات العمومية.

سمعنا أن هناك برنامجا لتركيز الطاقة "الفوطوفولتاييك" في هذه المؤسسات، لكن نريد كلمة واضحة متى؟ لأنه من غير الممكن أن نقول أننا سنصل سنة 2030 إلى تحقيق 30% من الاستهلاك الطاقي عن طريق الطاقات المتجددة والطاقات البديلة. أعيد وأؤكد السيد الوزير: من المهم جدا التركيز على الطاقات البديلة والاستثمار فيها، أنتم وزير التخطيط والاستثمار لا تحرم المؤسسات الكبرى فهذا سيعود بالنفع على الدولة التونسية وسيخفض العجز وسنجني المال ويقلل من خروج العملة الصعبة.

وأخيرا السيد الوزير، رجاء هذا طلب من المؤسسات الصغرى إذا أردت الوقوف إلى جانبهم قم بدمجهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد سامي تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، عندما أتحدث معك نحن بالتأكيد متفقون في نفس المنوال، لكن ما الذي ينقص هنا؟ الذي ينقص هو الإرادة. الإنسان يجب ألا يكون جبانا، يجب ألا يخاف من أن يقول أضع الملف على الطاولة وأتحمّل المسؤولية وأبادر، لا يجب أن نخاف.

السيد الوزير، عندما يبدأ الإنسان بعمل شيء ينفع العباد والبلاد، حتى وإن كان على حساب رقبته، لا يخاف. لا يجب أن نخاف من أي شيء، نريد الشجاعة. ها هو البرنامج ونحن نساندك لأننا نعلم أنّ ما نقوم به اليوم ليس لأجلنا فقط، بل من أجل الأجيال القادمة.

في خصوص النقل السيد الوزير بحكم أنك وزير التخطيط، نرى أن جميع الحافلات التي تدخل تونس صفراء، في شركة النقل بالساحل هل لدينا برنامج خصوصي؟ الدراسة على الأبواب ولو كررنا الأربع سنوات الماضية التي تعذبنا فيها فجهة الساحل بأكملها لن تسكت مرة أخرى، أقولها بصراحة في النقل العمومي، التلاميذ والطلبة لا يملكون أي وسيلة نقل. من جمال إلى سوسة فالوضع كارثي.

أرجو أن نرى الحافلات هنا وهناك ولكن لا أثر لها في "STS" وشكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونحيل الكلمة الآن للسيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثماني دقائق، فليتفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

من عمق الوجع والإحساس بالغبن والقهر، وبعيدا عن قروضكم وحساباتكم ومخططاتكم التنموية واستراتيجياتكم وندواتكم، تأتيكم صرخات الوجع من قفصة وتحديدا من قصر قفصة.

من علياء بحيري، رحمها الله وأسكنها الله فراديس الجنان تسلم عليكم من قبرها وتقول لكم لماذا قتلتموني؟ لم أكن أظن أن الزائدة الدودية "المصرانة الزائدة" يمكن أن تتسبب في الموت في سنة 2025. تقول لكم علياء من قبرها لماذا غدرتم بي؟ لماذا لم تخبروني أنّكم لا تستطيعون معالجتي؟ كنت أحلم أن أنجح في الباكالوريا وأدخل الجامعة وأتحصل على الشهادة وأجد عملا لأمسح دموع والدي عبد اللطيف بحيري الذي شقي وتعب وضحى وذاق الويل لأجل تعليمنا وتربيتنا. سامحني يا أبي لأنهم لم يتركوني أكمل حلمي وأساعدك وأطبطب على جراحك لأنني غير مسجلة في دفتر العلاج. سامحني لأنني تسببت في تعبك وحملتني من القصر إلى مستشفى الحسين بوزيان لأنك لم تكن تملك حق التاكسي، سامحني يا أبي لأنّك متقاعد وتعيش بـ 180 دينارا فقط في عائلة عددها ستة أفراد.

أبي هناك أمانة أذكرها للحكومة ولوزير الصحة ولوزير الشؤون الاجتماعية ولرئيس الجمهورية، علياء تبلغكم سلامها وتقول لكم هنيئا لكم لقد ارتحتم من مواطن كان عبئا عليكم وتفكرون في مستقبله، أنا الآن في عالم أفضل من عالمكم، عند الله الذي لا يظلم فيه انسان، عند العلي الرحمان، لكن يا أبي لا تنسى أن تقول لهم بأعلى صوت: أنا لا أسامحكم وعند الله تلتقي الخصوم، لا أسامحكم على تقصيركم وإهانتكم وعلى الخراب الذي ترونه وتسكتون عنه. لا أسامحكم لأنكم قتلتموني بأوراقكم وقوانينكم، ماذا كان سيحدث لو راعيتم ضمائركم وقبلتموني يوم السبت دون أوراق؟ حالتي كانت خطيرة وكان يجب أن تسعفوني وتجروا العملية حتى من دون أوراق أو مال.

لا أسامحكم، قفصة البية تبكون عليها وتتذكرونها فقط عندما يتوقف الفسفاط لكن عندما يعطش أهلي في الرديف عادي، وعندما يموتون في أم العرايس عادي، وعندما يموتون بالسرطان ويحقرون في السند والقطار وبالخير والمتلوي والمظيلة عادي، عندما تغلق عليهم الآفاق في زانوش وسيدي يعيش والقصر وسيدي بوبكر، عادي.

علياء تسلم عليكم من قبرها وتقول ما دمتم ساكتين وراضين، سيستمر ما يحدث لكم، عندما ترضون بالماء يهدر ويغسل الفسفاط وتحرمون منه تستحقون ما يحدث لكم.

علياء يا أهل قفصة تركت رسالة لكلّ محروم، لكل عطشان، لكل جائع مهمش في المناطق الداخلية المحقورة، تقول لكم علياء من قفصة: "أنا في ذمة العالي حرة، أتكلم تستحقون ما يحدث لكم لأنكم راضون بالذل وبالمهانة وساكتون عن حقوقكم، في حين أن غيركم من الفاسدين واللصوص والنهابة يسيطرون على البلاد عائلة عائلة ويتصرفون فيها.

هنا تنتهي رسالة علياء رحمها الله وأسكنها فسيح جناته ويبدأ كلامي.

السيد رئيس الجمهورية، قلت أكثر من مرة أن قرارات 25 جويلية 2021 كانت بعد زيارتك للمتلوي والرديف ورأيت المستشفيات بدون ماء وحالها يندى له الجبين، ثلاث سنوات مرت فما الذي تغير؟ لم يتغير شيء. بالعكس الناس تعاني أكثر لا صحة، لا نقل، لا فلاحة، لا تجهيز، لا استثمار.

أين مستشفى القيروان السيد الرئيس؟ أين المستشفى المتعدد الاختصاصات في قفصة؟ أين مستشفى غار الدماء وجلمة وحفوز ومكثر والسند؟

السيد رئيس الجمهورية، لكي لا نغطي عين الشمس بالغربال ولا نكون شهاد زور، نظامك رئاسي وأنت من يحكم وأنت بيدك السلطة، أنت تعين الحكومة والولاة والوزراء والمعتمدين والمديرين. نظامك وسياستك إلى اليوم في أنصاف الحلول، بل في أرباع الحلول لم يتغير شيء، البرلمان عاجز عن تمرير حتى ربع قانون ينتصر لهذا الشعب المغدور، إدارة مفخخة ومعطلة، فماذا تنتظر؟ الشعب مرض وتعب وقام بهجرة غير شرعية وحرق، الشعب يعاني ويقاسي، فماذا تنتظر يا رئيس الجمهورية؟

غادر منطقة الشعارات إلى الفعل الوطني الطلائعي، التقدمي، الثوري، الحقيقي. الحلول موجودة وقلناها.

السيد رئيس الجمهورية تتحدث يوميا عن أهمية رهان الوقت، ما تتخذه من إجراءات منذ مدة طويلة لا يتناسب أبدا مع ما تؤمن به والأدلة كثيرة، مندوب جهوي للصحة بقي 14 سنة، كارثة، معتمد بقي 12 سنة، كارثة، مندوبيات بلا مندوبين، كارثة، آلاف المديرين العامين، كارثة.

البلد تحتاج إلى إصلاح إداري وسياسي، إن لم نقل تونس في حاجة إلى ثورة وهي قادمة، آتية بمنطق التاريخ الذي لا ولن يسير إلى الخلف.

تونس في حاجة لا إلى تصحيح المسار، بل إلى ثورة على الفساد، ثورة على التعطيل والسرقات، وعلى الرخص التي تفصل على المقاسات.

تونس في حاجة إلى ثورة حقيقية، على امتيازات العائلات المتحكمة في الاقتصاد التي تتحكم في رقاب الشعب وتنهب ثرواته. هذا هو المطلوب منك سيادة رئيس الجمهورية أن تكون في صف شعبك، لا أن تكون في صف العائلات.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، سبع دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

اليوم تقريبا نعيش فرصة استثنائية أن نقابل وزيرا في جلستين متتاليتين ونتفاعل معه على طريقة كأنه سؤالا شفاهيا.

البارحة في الجلسة السيد الوزير، تحدثنا وتفاعلنا مع بعضنا وفي جوابك قلت يجب أن نكون متفائلين قليلا وأن ننظر إلى نصف الكأس المليء بدلا من نصفه الفارغ وأنا معك في هذه النقطة ولا يمكن أن نبني إلا إذا كانت لدينا ثقة متبادلة ونتواصل ونرى الجوانب الإيجابية، لكن ليست نظرتنا كنواب هي نفس نظرتكم كوزراء، أنت قد ترى الأمور من داخل الصندوق، أما نحن فننظر نظرة شاملة لأننا نتعامل مع جميع الوزارات وننسق، واليوم لدينا هذه الفرصة لأن وزارتكم تقريبا وزارة أفقية تتعامل مع أغلب الوزارات الموجودة وسأقدم لك أرقاما توضح لماذا وصلنا إلى هذا الوضع الذي نعيشه الآن.

مسألة بسيطة وزارة الطاقة، ما يحدث اليوم في حقل "عشتروت" يعتبر جريمة في حق الدولة التونسية، حقل يحتوي على مخزون مؤكد وقابل للاستخراج يقدر بـ 64 مليون برميل نفط. إذا احتسبنا معدل سعر البرميل بـ 60 دولارا، تكون القيمة الجملية 3840 مليار دولار وبعد خصم مصاريف الاستثمار والإنتاج، نجد أن بلادنا التي نقول أنها بلا بترول توفر تقريبا 2100 دولار أمريكي في ظرف 20 سنة، هذه مسألة بسيطة.

الدراسات التي قام بها سواء التونسيون أو الأمريكيون تحدثوا عن مخزون قابل للاستخراج بما يفوق 600 مليار متر مكعب من غاز قابل للاستخراج في بلادنا والذي يمكن أن يصل بنا إلى الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ويؤمن لنا مخزونا استراتيجيا. هذه دراسات موجودة وأنا أتحدث اليوم في حضرة وزارة التخطيط متى سننطلق ونعتمد على حلول صعبة للوصول إلى الثروات الموجودة في البلاد ليست حلول سهلة في القروض.

دعني أنتقل معك إلى صابة القمح، أحدثك اليوم لأننا نقترض وأتحدث مع وزارة التخطيط، الحمد لله نحن متابعون ونعرف الفلاحين وزرنا الفلاحين وناقشناهم طول المواسم ونعرف الإشكاليات، نصف الكأس المليء الذي تحدثت عنه سيدي الوزير وزارة الفلاحة سعيدة بالإنجاز وتسوق له باجتماعات واستعدادات ولقاءات مع الولاة وفي الأخير خرجنا للهواء الطلق وعلى الأرض وصور على الأرض ورقم أخضر وغيره وفي النهاية وصلنا إلى 11 مليون قنطار يعني ستة أشهر قمح صلب وأسبوعين فارينة وثلاثة أشهر شعير. هذا ما وصلنا له.

صدقني السيد الوزير، عندما نرى الجزائر بجوارنا ورئيس الجزائر يعلن خلال يومين عن الاكتفاء الذاتي في القمح الصلب. كنت أتمنى في 25 جويلية الذي له رمزية لدى الشعب التونسي أن يعلن رئيس الجمهورية عن الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب في البلاد التونسية، على الأقل كهدية للشعب التونسي على صبره أننا سنصل إلى الاكتفاء الذاتي، ولكن للأسف اليوم الفلاح يحصد من هنا، بينما البواخر ترسو في الموانئ تورد الشعير، كيف سننهض بالبلاد إذا كان كل شيء متوفر من أمطار والفلاح يعمل ليلا نهارا وفي الأخير لا شيء يتحقق؟ السبب يعود إلى غياب مخططات، لا توجد سياسات واضحة، ولا توجد سياسة مبنية على المرحلية. أكرر الجزائر بجانبنا وصلت إلى الاكتفاء الذاتي لأنها نجحت في التخطيط، نجحت في العمل، دعمت فلاحها وعرفت كيف تبني سيادتها الغذائية فعلا وليس قولا وشعارا، الأسباب واضحة والمسؤوليات واضحة.

بهذه المناسبة أريد أن أثني على الفلاحين الذين تعبوا وصبروا وبذلوا دمهم لكي يوفروا هذه الصابة.

مسألة أخرى سيدي الوزير صابة الزيتون اليوم، هل يعقل قطاع يضخ للدولة 6000 مليار. لو كانت لدينا دولة حقيقية تريد العمل لكانت أوقفت كل شيء وتوجهت لهذا القطاع الذي قدم 6000 مليار وأنقذ الدولة في 2023 و2024 من عجز مالي وفي الأخير حكم عليه وأمامكم الحالة التي أضحى عليها واليوم لدينا صابة قادمة تقدر بعشرة آلاف مليار ولا توجد أي استراتيجية واضحة ولا حتى مخطط لها ونترك الفلاح يعاني بمفرده، هذه نقاط استفهام حقيقية.

مثلما تحدثت بالأمس وقلت تراب تونس يباع بالمال، "الفوسفوجيبس" يباع بالمال، لنصل إلى البترول كل شيء متوفر؟ لا بد من مخططات واضحة. منظومة الألبان تحدثت سابقا عنها، الدولة تدعم الحليب بـ 90 مليار كل سنة، إذا أنتجنا مليون وستمائة ألف لتر، 20 بالمائة تساوي 120 ألف لتر وعندما ندعمه بـ 715 تقريبا الدولة تدعم الحليب بـ 900 مليار. ويبقى الحليب الأقل سعرا تقريبا في العالم موجودا في تونس.

نحن لا نريد هذا لأن الجانب الاجتماعي والاقتصادي لا يعملان مع بعضهما البعض، قمت بضرب المواطن في اللحوم الحمراء، أصبح الفلاح يجلب الغبار قوالب من الخارج، قطاع كامل انهار.

أنا سيدي الوزير، حين أتحدث معك اليوم فإنني أتحدث مع السيد وزير التخطيط. اليوم إن لم نقف مع القطاع الفلاحي ولم نوفر له قروض للميكنة، هناك أشخاص لم يجدوا حتى كيف يحصدون لغياب الماكينات العصرية، لا نملك اليوم حتى "سيلونات" للقمح، حتى الزيت أين سنضعه؟ لا نملك مخازن كافية وقد تحدثت مع السيد وزير الفلاحة عديد المرات من أجل وضع استراتيجية واضحة لكيفية تخزين المنتوج وكيفية المحافظة عليه.

اليوم عديد الإشكاليات مطروحة وعديد النقاط مطروحة ونعلم أننا لا نملك عصا سحرية ونعلم أنه يجب أن نكون متفائلين وأن نفكر في الجوانب الإيجابية، لكن سيدي الوزير أعطونا مخططا واضحا للبلاد التونسية، نرغب في أن نتناقش حول ما هي المخططات التي نستطيع أن نبني بها المستقبل.

اليوم صدقني الفلاح التونسي اندثر تماما وهو يمثل قوة البلاد ولا خير في أمة تأكل من وراء البحار ولا خير في شعب يأكل مما لا ينتجه.

اليوم الحليب نستورده من الخارج، اللحوم نستوردها من الخارج، القمح والشعير نستورده من الخارج بينما كل شيء متوفر الفلاح يعمل والأراضي الخصبة موجودة، ما ينقصنا هو الميكنة وما ينقصنا هو كيفية دعم الفلاح وما ينقصنا هو كيفية التوجه إليه.

وهذه نقاط ناقشناها حيث قام 86 نائبا تقريبا برفع عريضة ووجهوها إلى رئاسة الحكومة منذ ثلاثة أشهر بخصوص كيفية إنقاذ موسم الزيتون والزيت وإلى اليوم لم نر أي شيء، لم نر استراتيجية واضحة، لم نر تحركا في الجهات، لم نر كيف سيعمل ديوان الزيت ولم نر كيف سندعم الفلاحين. هذا مصدر أموال للبلاد، هذه موارد تدخل أموالا بسهولة، لدينا 15 مليون شجرة زيتون ملك للدولة وجميعها بيولوجية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثماني دقائق. تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير، ومرحبا بالطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، لا يمكننا اليوم أن نلجأ إلى قرض موجه فقط لشراء الغاز ولا نتحدث عن الطاقة المتجددة ولهذا السبب اليوم سأتحدث عن المخطط الطاقي للدولة التونسية.

أنا اليوم سعيد عندما أجد نفسي أمام وزير الاقتصاد والتخطيط لأنني أريد أن أتحدث كثيرا عن المخططات واليوم نحن بصدد إعداد مخطط تنموي لكن مخطط طاقي ليس للبلاد وهذا ما نخشاه، وهذا ما لا نحب أن نقوله.

في قانون 2015، منذ عشر سنوات كانت الدولة التونسية سباقة وأعدت قانونا للطاقة المتجددة وفي الفصل عدد 4 منه كتبت "تتم المصادقة على المخطط الوطني للطاقة بأمر مقترح من الوزير المكلف بالطاقة، بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالدفاع وأملاك الدولة والفلاحة والتجهيز والجماعات المحلية."

للأسف سيدي الوزير الفصل 4 بعد عشر سنوات أقول لك أنه لم يطبق ولم يحصل المخطط ويفشل المخطط الأول ويفشل المخطط الطاقي الثاني في البلاد والمخطط الثالث أيضا يسير ببطء شديد.

اليوم لدينا "mix énergétique" بنسبة 6% مقارنة مع البلدان العربية الأخرى، نحن أقل نسبة على كل البلدان العربية بعد أن كنا نتصدر المشهد في الطاقة المتجددة، للأسف اليوم نتذيل الترتيب لأنه لا يوجد لدينا مخطط طاقي، وأنت كوزير اقتصاد وتخطيط اليوم من واجبك أن تكون هذه النقطة من أول النقاط في أولوياتك. إذا لم يتوفر هذا السيد الوزير، لدينا إشكاليات مع الفلاحة ومع التجهيز ومع الجماعات المحلية، لم ينجح أي مشروع في الدولة.

السيد الوزير، قسمنا الاستراتيجية لغياب مخطط مصادق عليه، سنتحدث عن الاستراتيجية، قسمناها إلى ثلاث نقاط: أولا الإنتاج الذاتي الذي ننجزه على منازلنا أو على مصانعنا وهذا انطلق منذ 2005 وحقق نجاحا وتطورا ونلاحظ من سنة إلى أخرى تركيبا وتحسنا على أرض الواقع.

في 2025 أضفنا نقطتين جديدتين التراخيص واللزمات وكالعادة من دون المصادقة على مخطط وبدأنا في إخراج اللزمات للأجانب على حساب الاستثمارات التونسية فهل نحن في الطريق الصحيح السيد الوزير؟

أود أن أطلعك على رقمين وأريد أن تبقى في أذهان الجميع، 100 ميغا وات عندما يركبها أجنبي تحرم 30 ألف منزل تونسي من الطاقة المتجددة، 100 ميغا وات عندما يركبها أجنبي تحرم 500 مصنع تونسي من الطاقة المتجددة، هذه توجهات الدولة التونسية وكما قال زميلي "نأكل من وراء البحار" واليوم كذلك الطاقة المتجددة من وراء البحار وهذا أمر غير مقبول، لذلك اليوم نحرم 30 ألف تونسي بعد أن قدمنا 100 ميغا وات ونحرم 500 مصنع من الاستثمار في ترابه في الدولة التونسية. الواضح اليوم أن لجنة الطاقة في مجلس نواب الشعب لا تسير في نفس الطريق الذي تسير فيه الوزارة ونحن لسنا متفقين، نحن نريد أن يكون الاستثمار تونسي وهم يريدون إعطاء اللزمات للأجانب.

اليوم الشركات الصغرى والمتوسطة هي أكثر الشركات تأثرا بهذا ومن المفترض أن يستثمر شبابنا في الطاقة المتجددة، لكن للأسف نجد الأجانب هم من يستثمرون فيها فكيف نريد أن نشغل شركاتنا؟ كيف نريد لعمالنا أن يشتغلوا؟ كيف نريد للنسيج الاقتصادي التونسي الموجود اليوم للشركات الصغرى والمتوسطة التي تنجز الطاقة على المصانع والمنازل أن يستمر في هذه الدولة؟

أدعوكم إلى النظر لتجربة اليونان وما حصل فيها وما تقوم به في سنة 2025 السيد الوزير، لقد سارت مثلنا ثم حصل "Blocage et saturation de réseau" وأول ما توقف هي الشركات الصغرى والمتوسطة التي تقوم بتركيب الطاقة المتجددة على المنازل وقضينا على قرابة 400 أو 500 شركة كانت تشغل بين 7000 و8000 عامل وأصبحوا اليوم من العاطلين عن العمل.

السيد الوزير، المصانع التونسية اليوم تخلق الثروة وتشغل الناس وتخلق التنمية وتحقق النمو، لكن اللزمات في النهاية يقف عليها حارس واحد أمام أربعة جدران مغلقة يراقب 100 ميغا وات.

من واجبك السيد الوزير أن تشجع الاستثمارات وتشجع التونسيين وتشجع الشباب

لماذا لم ننجح حين قمنا بالتركيب على المنازل؟ لأن الدعم يمنح بـ 1500 د ثم خفضناه إلى 500 د وبعدها لم نجد عدادات وأصبحت "réception" تتم بعد ثلاثة أشهر ثم ألغينا الدعم تماما. إذن اليوم لا يوجد أي تشجيع على الطاقة المتجددة على المنازل.

نفس الشيء بالنسبة إلى المصانع السيد الوزير، في سنة 2023 ركبنا 26 ميغا وات وفي سنة 2024 بعد سنة ركبنا 17 فقط، تركيب الطاقة الشمسية يرتفع بينما الدولة التونسية تقلص على المصانع. لماذا السيد الوزير؟ هذا هو السؤال الأول الذي يجب أن يطرح، لأنه عندما يأتي المستثمر للاستلام يجد نفسه ينتظر 6 أشهر كاملة بعد التركيب، عندما ينجز الملف يبقى سنة لإتمامه. إلى متى ستستمر هذه التعطيلات الإدارية على حساب الاستثمارات التونسية، على حساب مالكي المصانع المشغلين؟ هذه خسائر للدولة التونسية.

إذا أردنا اليوم حذف 7000 مليار الموجهة للدعم الطاقي فعلينا أن نشجع الاستثمارات.

أصحاب المصانع سيدي الوزير، نشتري منهم بـ 80 مليم بينما تشترون من الأجنبي بـ 100 مليم يعني حتى أثمان الطاقة أثمان الشراءات للأجنبي مرتفعة مقارنة بالتونسي وتشترون من الأجنبي بالدولار ومن التونسي بالدينار.

سيدي الوزير، عندما أكمل الحديث عن الطاقة المتجددة، الألواح انخفضت على مستوى العالم بنسبة 70% في ثمنها لكن نسبة التركيب في الدولة التونسية معطلة إداريا.

لا يمكننا الحديث عن الطاقة المتجددة ولا نتحدث عن التخزين إذا لم نتحدث اليوم عن التخزين، فلن ننجح سيدي الوزير. لهذا السبب أدعوكم للعودة إلى لجنة الطاقة بالبرلمان لإعادة النظر في الاستراتيجية الطاقية ونمررها مصادق عليها حتى نتمكن من النجاح ونستغني عن الدعم الحالي للطاقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، لن أتحدث في مستوى عالي حول التنمية والاقتصاد وما إلى ذلك، والحال أن الواقع في معتمدية العلا ومعتمدية حاجب العيون يعني الواقع والمجتمع يفتقد أبسط الخدمات خاصة أن هناك مشاريع برمجتها الدولة وأموالها مرصودة منذ سنوات، ولكن للأسف لا يوجد تنفيذ ولا تسريع بسبب تعطل دراسات وإرسال الإدارة إلى أخرى، برامج تنفيذية وبرنامج مديرية، صحيح أن هناك ترتيبات قانونية، ولكن سيدي الوزير لا يمكننا بهذه الطريقة أن أترك من أمثلهم يحلمون كثيرا بينما طلباتهم بسيطة.

سيدي الوزير، ندما أذهب إلى معتمدية العلا التي يعرفها الجميع وهي معتمدية مهمشة جدا ومعروفة بظاهرة الانتحار، للقضاء على هذه الظاهرة لا بد من برمجة بعض البرامج البسيطة منها إنشاء مركز تدريب مهني منذ 2012 وتم توفير مركز خاص بالمجلس الجهوي بولاية القيروان وهو الآن خرابة في وسط البلاد سيدي الوزير، غير صالح لشيء إلى حين ترميمه وإصلاحه ليصبح مركز تدريب مهني.

وضعوا لهم حلما لكن هذا الحلم إلى حد الآن كابوس السيد الوزير يعني منذ سنة 2012 إلى اليوم نتحدث عن 13 سنة أو 14 سنة وأرسلنا في شأنه مراسلة وهو بصدد الإنجاز، هل يبقى الملف 13 سنة أو 14 سنة؟

سيدي الوزير، في نفس المعتمدية في العلا نتحدث عن معتمدية فيها إدارة تجهيز، وحدة محلية للتجهيز مغلقة منذ سنوات، وإذا اليوم الدولة عاجزة على القيام بصيانة وتجهيز كامل الطرقات ونراعي ظروف الدولة، على الأقل يكون المركز التجهيزي مفتوح والآلة الماسحة تكون على ذمة المواطنين أي توفيرها للصيانة وتنظيف الطرقات، خاصة عند نزول الأمطار، ولكن للأسف الوزارة لم تتجاوب.

سيدي الوزير، عندما تغلق يبقى الموظفون بلا عمل؟ تغلق تونس بأكملها ونتوجه نحن إلى أماكن أخرى ولا نعرف ما نفعل.

نفس المعتمدية سيدي الوزير، وقد أرسلت العديد من المراسلات وقمت بالعديد من المداخلات حول معتمدية العلا، المعتمدية لا تحتوي على إدارة، وإذا كان لديك مشكلة نتوجه إلى إدارة حفوز أو إدارة القيروان ونتعب ونطلب من المواطن أن يدفع الأداءات ويتوجه إلى مركز الولاية الذي يبعد قرابة 50 أو 60 كلم.

نفس الشيء لا يتوفر لديهم إدارة "STEG" بصراحة غياب هذه الخدمات الإدارية الضرورية يطرح عديد التساؤلات وأرق المواطن الذي فقد ثقته بنا جميعا كنواب شعب وكحكومة، وكرئيس دولة، وعلى فكرة، زارها السيد رئيس الجمهورية مرتين معتمدية العلا ولم يتغير شيء.

في حاجب العيون سيدي الوزير يتم إحداث إدارة تابعة "SONEDE"منذ سنة ونصف، ولكن إلى اليوم بدون أعوان، فيها وحدة أشغال، ولكن الأمور الإدارية لا تنجز.

دار خدمات دون شباك استخلاص، السيد وزير الشؤون الاجتماعية طلب مني الذهاب إلى حفوز أو القيروان أو سيدي عمر أي حاجب العيون أبعد منطقة على ولاية القيروان، المواطنون يتجولون من حفوز إلى القيروان إلى سيدي عمر.

محطة معالجة المياه سيدي الوزير، هذا ما أجاب عليه السيد وزير الفلاحة بكل برود أنا بصدد النقاش مع المقاول.

خمس سنوات أو ست سنوات سيدي الوزير نشرب ماء مصدأ، دعونا نموت، هذه ليست مشكلة.

محطة المعالجة وصلت أشغالها إلى 75% ولا من مجيب.

مشروع الماء في قصر السويسين، سيدي الوزير المقاول موجود لكن التمويلات متوقفة لا نعلم لماذا.

مشروع الماء في عين ساسي، مشروع تابع للصوناد، إلى حد الآن الدراسة مستمرة والانجاز لم يتم والتمويلات متوفرة من الدولة على فكرة.

المستشفى الجهوي بحاجب العيون سيدي الوزير وهذه المراسلات موجودة منذ 2019، الدولة رصدت 700000 دينار سيدي الوزير، منذ 2019 أو 2020 وعندي ما يدل وأجابني السيد وزير الصحة عدة مرات على هذا الموضوع، ولكن للأسف 700000 دينار، هل تكفي اليوم أم لا؟

سيارة "SMUR" وهي وحدة الانعاش المتنقلة فيها مراسلة، وأموالها مرصودة وأجروا اختبارا للسائقين، خمسة سائقين تم اختيارهم في 2019، وكرروها هذه السنة، ولكن للأسف لم يتم أي شيء.

وحدة تصفية الدم سيدي الوزير، لدينا 27 مريض في حاجب العيون، تم برمجتها مع المستشفى الجهوي بحاجب العيون والمراسلات موجودة منذ 2020، ولكن إلى الآن لم يحدث شيء وهناك مشكلة كبيرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

دقيقة إضافية للسيد النائب المحترم.

السيد وليد حاجي

سيدي الوزير هناك مسلك طويل رابط بين GP3 الذي يمر على مدينة حاجب العيون مرورا بعمادة القنطرة وعمادة السوايسي وعمادة السرجة وصولا إلى معتمدية العلا. هذه الطريق غير مرقمة ويقطعها وادي زرود السيد الوزير، ورائها ست مؤسسات تربوية، ثلاث مستوصفات وبلدية العلا. عند فيضان الواد السيد الوزير، يبقى شهرين أو أسبوع أو يومين تتعطل الخدمات بالكامل.

البطاح مردوم، لا بد من قنطرة، لا بد من حل فني أنتم أدرى به أو التجهيز أدرى به، التلاميذ الذين يسلكون الاتجاه العكسي الذين يدرسون في الإعداديات وفي الثانوية لا يمكنهم الذهاب.

هذه العمادات فيها حركية اقتصادية وفلاحية كبيرة ونحن نخطط للاقتصاد وتحسين وضع البلاد.

بصراحة جد لنا حلا لهذا الطريق السيد الوزير وشكرا على حسن الانصات والاستماع ونتمنى لك التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد النائب محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

السيد الوزير، بصفتكم عضو حكومة وبصفتي نائب عن جهة مدنين ستكون مداخلتي باسم 21 عمادة موزعة بين معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف وباسم ألمهم وباسم أوجاعهم وباسم انقطاعات الكهرباء التي لا تنقطع وباسم أيضا 50 درجة حرارة في هذا الصيف، نذكركم سيدي الوزير بكل لطف، أننا جزء من هذا الوطن وأن جريمة الإقصاء والتهميش في حق أهلي يجب أن تنتهي.

كل الزيارات التي قام بها أعضاء الحكومة شاهدت الوضع عن قرب ودونت وعادت إلى قواعدها سالمة وظل الحال على حاله: بنية تحتية مهترئة لا تليق بكرامة المواطن، مسالك فلاحية في حالة رثة، مناطق صناعية اسم بلا دلالة تصنع الهواء وتبيع الأوهام وتشغل ما مجموعه صفر يد عاملة. تحجير وفيتو مرفوع منذ نصف قرن في وجه فلاحي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف في موضوع حفر الآبار، فلاحة بلا ماء، معادلة مفروضة على أهالينا في هذه الربوع.

أما عن الشباب فلا ترفيه ولا ملاعب أحياء، فراغ وتهميش يدفع الكثير منهم إلى الجنوح، أما عن النقل وعن السكك الحديدية فالأهالي ينتظرون وصول أول قطار منذ سنة 1983 فمتى سيدي تنتهي هذه الدراسات ويحل ركب هذا القطار كباقي مناطق الجمهورية؟

مدرسة اللبّا بمدنين الجنوبية وغيرها من المدارس الابتدائية تتطلب صيانة فورية، مراكز البريد الحالية لا تفي بالغرض، طالبنا في أكثر من مناسبة بإحداث مراكز بريدية في كل من عمرة واللبّا من مدنين الجنوبية والقصبة والرقوبة الغربية من معتمدية سيدي مخلوف وكنا قد شرحنا هذه الأسباب، فمتى سيقع إحداثها؟

أما عن بطاحات الجرف -جربة، فطوابير سيدي لا تنتهي، يتعرض فيها المسافر لكل أشكال المعاناة، فلا دورات مياه مفتوحة للعموم ولا بيئة سليمة، إلى متى تتواصل معاناة أهالينا في معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف وما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذونها قبل أن تسوء الأوضاع الاجتماعية أكثر؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، الكلمة الآن للنائب المحترم علي زغدود عن كتل لينتصر الشعب، ثماني دقائق السيد علي، تفضل.

السيد على زغدود

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

الزميلات والزملاء النواب الأفاضل،

اسمحوا لي كنائب شعب وكمواطن تونسي عربي يتابع بألم إبادة شعب كامل في غزة بالحصار والتجويع من قبل العصابة الصهيونية، حيث وصلت الأمور إلى مرحلة غير مسبوقة في الوحشية والإرهاب، أيضا كمواطن عربي يتابع صلف وعنجهية الإدارة الأمريكية التي تتعامل مع دول المنطقة كمحميات ومسؤوليها أقل من موظفين في الإدارة الأمريكية وهذا أيضا عبارة عن قتل معنوي نتعرض له كعرب يوميا وشعور بالمهانة وبتنا ننتظر أن يرضى المجرم نتنياهو لتدخل جرعة ماء وحبة قمح لشعبنا وأطفالنا ونسائنا وشيوخنا في غزة، في مشهد لم نعشه طيلة قرون.

في ظل كل هذه العتمة وكل هذا الألم، نجحت تونس أمس بامتياز في استرجاع شيء كبير من كرامتنا المهدورة كعرب ونحن نعلن دعمنا الكامل في كتلة لينتصر الشعب للموقف الوطني والقومي والإنساني في كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد أمس في حضور مستشار الرئيس الأمريكي "بولس" ونقول: لا نامت أعين الجبناء وأشعر بفخر كعلي زغدود أن يتزامن هذا الموقف مع ذكرى 23 يوليو بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، القائد والمعلم ومؤسس مدرسة التحرر والسيادة والعدالة في الوطن العربي وإفريقيا ودول عدم الانحياز، وبالتزامن أيضا مع ذكرى 25 جويلية، ذكرى عيد الجمهورية الخالدة في تونس وذكرى استشهاد القائد القومي الكبير محمد البراهمي وذكرى إجراءات 25 جويلية الاستثنائية التي أنقذت تونس وشعبها من الضياع هذا على المستوى القومي والوطني الأبرز.

أما جهويا ومحليا سيدي الوزير، أتحدث اليوم لا بصفتي نائبا عن جهة من الجهات، بل بصفتي ابنا لمنطقة تمثل بوابة السيادة التونسية من جهة الجنوب، أرض لا تنحني اسمها بنقردان، بنقردان التي انتصرت في ملحمة 7 مارس على الإرهاب والتي وقفت بشعبها وبرجالها دون دعم أو تغطية دفاعا عن الوطن، تستحق اليوم أن تكون رمزا للكرامة الوطنية لا مجرد خط تماس اقتصادي أو منطقة عبور تجاري، لكن ما الذي نراه اليوم؟

سيدي الوزير، ما نراه اليوم هو أننا نرى مدينة تواجه التهميش الممنهج والحرمان من أبسط مقومات الحياة الكريمة في ظل صمت مركزي لا يرى في بنقردان سوى معبر ومربع جمركي، يتغافل عن تاريخها، عن نضالها وعن حجم التضحيات التي قدمتها.

سيدي الوزير، البنية التحتية في بنقردان متهالكة لا تعبر عن موقعها الحدودي ولا عن رمزيتها الأمنية: طرقات محطمة، أحياء بلا تهيئة، شبكات مياه وصرف صحي في حالة كارثية، أحياء كحي الأنوار وكحي الصياح وحي المطار تحولت مشاريع تهذيبها إلى كوابيس يومية بسبب ضعف المتابعة وسوء الإنجاز وغياب الرقابة الجدية، يضاف إليها معاناة الأهالي من الانقطاعات المتكررة في الماء الصالح للشراب والكهرباء في كل الأحياء وبكل المناطق.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، مشروع المنطقة الحرة ببنقردان، ذلك المشروع الذي هللنا له جميعا يوم أعلن عنه، لكنه لا يزال يراوح مكانه بين الدراسات والتعطيلات البيروقراطية، مشروع كان من المفروض أن يكون قاطرة للتنمية، صار رهينة التشكيك والتأجيل وغياب الإرادة الجدية.

أما الاقتصاد المحلي السيد الوزير، فحدث ولا حرج: الشباب يدفع دفعا نحو البطالة أو التجارة الموازية أو الهجرة في غياب بدائل اقتصادية حقيقية: لا صناعات تحويلية، لا مناطق صناعية مفعلة، لا تحفيزات للمستثمرين ولا حتى خطة وطنية تدمج بنقردان في المنظومة التنموية الشاملة.

القطاع الفلاحي سيدي الوزير، بدائي وتقليدي رغم ما تملكه الجهة من طاقات زراعية هائلة خاصة في زراعة الزياتين.

أما قطاع الصيد البحري فرغم تميزه بالثروة البحرية في بحيرة البيبان، إلا أنه يعاني الإهمال ويفتقد إلى البنية الأساسية وللدعم التقني ومئات البحارة اليوم مهددون في أرزاقهم، ثم هناك جانب مهمل تماما سيدي الوزير، هو المقومات السياحية البيئية والثقافية ببنقردان...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لقد انتهت الثماني دقائق، تفضل السيد علي واصل.

السيد علي زغدود

شكرا، من مرسى القصيبة إلى هنشير بوقرنين، من زوخيس إلى سيدي التويي، تملك بنقردان تراثا طبيعيا وأثريا فريدا قادرا على خلق مسلك سياحي متكامل يجمع بين التاريخ والبيئة والهوية لكن لا خطة ولا تمويل ولا رؤية.

سيدي الوزير، بنقردان لا تتسول بل تطالب بحقها، حقها في التنمية العادلة، في التخطيط الجهوي المنصف، في مشاريع تكون لها لا عليها، في قرار وطني ينصف الجنوب ويرفع عنه غبار الإهمال والانتظار الطويل، نحن لا نطلب معجزة سيدي الوزير، نطلب فقط أن تدرج بنقردان ضمن أولويات الدولة في المخططات التنموية لا في خانة الهوامش، نريد دعما مباشرا للمشاريع المعطلة، نريد مراقبة صارمة للمقاولين المتقاعسين، نريد دفاعا فوريا عن المنطقة الحرة لتصبح واقعا لا شعارا، نريد منطقة صناعية حقيقية، نريد صندوق استثمار جهوي يوجه للتمويل لأبناء الجهة، نريد قبل كل شيء إرادة وطنية صادقة في كسر المركزية المتكلسة التي كرست التفاوت والجهوية لعقود طويلة.

في الختام سيدي الوزير، بنقردان ليست عبئا على الدولة بل رصيدها، هي الحدود وهي الدرع وهي مفتاح التوازن الاستراتيجي لتونس، إنصاف بنقردان اليوم هو إنصاف الوطن كله، فلننهي عهد الوعود الفضفاضة ولنبدأ مرحلة الفعل، فإما أن ننتصر للتنمية والعدالة أو نواصل تخدير الجهات بالكلام حتى ينفجر الوطن في وجوهنا جميعا.

عاشت بنقردان حرة، عاش الجنوب شامخا، لا تنمية دون عدالة ولا عدالة دون قرار سياسي شجاع ولينتصر الشعب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد علي، الكلمة الآن للسيد عمر برهومي غير منتمي، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمر برهومي

مداخلتي ستكون السيد الوزير في أربع دقائق بطريقة مقتضبة:

المحور الأول السيد الوزير هو الانتقال الطاقي: في الحقيقة إن القانون الذي بين بين أيدينا اليوم هو عبارة عن مواصلة للاعتماد على الطاقات الصخرية عبر آلية التوريد وكل ما يتحمله من تبعية وارتباط بالأسواق العالمية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نغير المصدح، خذ مصدح آخر ونعيد التوقيت للسيد عمر برهومي، تفضل.

السيد عمر برهومي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق مرحبا بكم،

أذكر مداخلتي ستكون السيد الوزير في أربع محاور أساسية:

المحور الأول هو علاقة هذا القانون بالانتقال الطاقي: في الحقيقة هذا القانون هو عبارة عن مواصلة الاعتماد على الطاقة الصخرية عبر آلية التوريد وكل ما يتحمله من تبعية وارتباط بالأسواق العالمية ومن ارتباط طاقي وتكون أسعار الطاقة لدينا دائما مرتبطة بالتغييرات الجيوسياسية وبالأسعار العالمية.

المحور الثاني سيدي الوزير هو كيف يمكن لوزير اقتصاد أو تخطيط في دولة معينة يعمل بأن يقوم ببرنامج اقتصادي في ظل نظام رخص وتعقيدات إدارية وكراس شروط تعجيزية وتمويل بنكي غائب أو مشط ومجلات وتراتيب ولى عليها الزمن، على غرار مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة الاستثمار ومجلة الديوانة إلى آخره من المجلات؟ بهكذا معطيات سيدي الوزير، يصبح الاستثمار مجازفة ومخاطرة لن يستقبلها لا التونسي ولا الأجنبي، إذا علينا أن نشتغل على تغيير المجلات، على تهيئة مناخ ملائم للاستثمار، ثم بإمكاننا الحديث عن الاقتصاد، لأنه إن واصلنا بنفس الطريقة فإننا سننطلق من نفس النقطة وبالتالي سنصل إلى نفس النتيجة في ظل

غياب تغيير هيكلي للمنظومة التشريعية ولهذه المجلات هذه لا يمكننا النهوض باقتصادنا.

المحور الثالث السيد الوزير هو الاقتصاد التونسي، باستثناء القروض الأجنبية فإن كل الموارد التونسية بالعملة الصعبة تعتمد على أولا التونسيين بالخارج، ثانيا السياحة، ثالثا التصدير، تصدير الفسفاط وزيت الزيتون والتمور إلى آخره والمنتجات الفلاحية. هنا الجدير بالذكر أن وضعية الناقلات الوطنية التونسية كيف يمكننا بناء اقتصاد بهكذا وضعية للناقلات الوطنية؟ نذكر بأن الموارد الأساسية هي التونسيين بالخارج، السياحة والتصدير، بدون ناقلة وطنية أو بدون منظومة نقل جوي فعالة لن يأتي لتونس أي تونسي بالخارج ولن يأتينا أي مستثمر ولن يأتينا أي سائح ولا يمكننا تصدير حتى قطرة من قطرات زيت الزيتونة وأنت تعرف وضعية الوطنية الجوية والناقلة الوطنية البحرية، هنا هل يعقل عدم إعطاء منظومة النقل الجوي الأولوية المطلقة؟ لأن اقتصادنا مرتبط بها وكل خلل في منظومة النقل الدولي الجوي والبحري يمكن أن يتسبب لنا في خلل في الاقتصاد ويصبح من المستحيل النهوض باقتصادنا.

المحور الأخير السيد الوزير، يهم ميناء المياه العميقة بالنفيضة، نحن على علم الآن أن كل ما يحصل للدول التي تستثمر في كنف دول إفريقيا، جنوب الصحراء وهذه الدول معروفة وهي البنين والمغرب، تعلمون بأن البينين تعتمد في أكثر نصف موارد الدولة تعتمد على الميناء لأنهم قد استثمروا في كنف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد عمر، تفضل.

السيد عمر برهومي

السيد الوزير، تعلمون بأن هذه الدول التي ذكرتها "البنين" مثلا أكثر من نصف موارد الدولة تعتمد على هذا لأنهم قد استثمروا في كنف هذه المنطقة.

اليوم هناك مخطط كبير من الأكيد أنكم على علم به هو ميناء الداخلة في المغرب فالمغرب ستبني ميناء للمياه العميقة ليتم الاستثمار في هذه الدول والتي هي: النيجر ومالي وموريتانيا إلى آخره، أين نحن من هذا؟ مشروع ميناء النفيضة يراوح مكانه من قبل الثورة لذلك حان الوقت اليوم لإيلاء هذا الميناء الأهمية وبأن يتم استئناف هذا المشروع لأنه يمثل فرصة من ذهب، هو الاستثمار في هذه الدول وبذلك يمكننا النهوض باقتصادنا وشكرا السيد الوزير على حسن الاستماع، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عمر.

السيد الوزير، بعد إذنك أستسمحك بأن نرفع الجلسة بعض الشيء، هل نأخذ استراحة، أم نواصل؟ متى؟ هل نأخذ استراحة على الساعة الواحدة والنصف؟ إذن نرفع الجلسة على الساعة الواحد والنصف السيد الوزير لمدة خمسة عشر دقيقة، هل نواصل أم نأخذ استراحة؟ إذا السيد الوزير سنأخذ استراحة بعد أن ينتهي النائبان من تدخلهما، بقي نائبان للتدخل وهما السيد مصطفى البوبكري والسيدة سيرين المرابط وبعد ذلك سنرفع الجلسة.

الكلمة إذا للسيد مصطفى عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق ونختم بالسيدة سيرين ثم نختم الجلسة.

السيد مصطفى البوبكري

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

أتناول الكلمة اليوم بخصوص مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

بادئ بدء، لا شك أن توفير الغاز الطبيعي هو عنصر أساسي في تأمين استمرارية إنتاج الكهرباء في بلادنا خاصة في ظل الضغط المتزايد على منظومة الطاقة وارتفاع كلفة الإنتاج والطلب المتنامي من قبل المواطنين والمؤسسات ونحن ندرك أن اللجوء إلى التمويلات الخارجية أصبح خيارا لا مفر منه في ظل الوضعية المالية الحرجة للدولة ولمؤسساتها العمومية، لكن من واجبنا كممثلين للشعب أن نطرح تساؤلات جوهرية تهم مضمون هذه الاتفاقية وجدواها:

أولا: حول الشروط المالية والتكلفة العامة للتمويل، ما هي مدة الاستهلاكية التي سيعطيها هذا القرض؟ ما هي نسبة الأرباح أو الهامش التي ستتحصل عليه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة؟ هل تمت مقارنة هذا التمويل ببدائل أخرى أقل كلفة؟ وما هو الأثر المالي الفعلي على الشركة التونسية للكهرباء والغاز وعلى ميزانية الدولة؟

ثانيا حول الضمانات المقدمة من الدولة: ما هي طبيعة الضمانات التي قدمتها الدولة التونسية؟ هل هنالك مخاطر بأن تتحمل الخزينة العمومية أعباء إضافية في صورة عدم وفاء الشركة بالتزاماتها؟ ما مدى استدامة هذا النموذج من التمويل بالمرابحة مقارنة بالتمويل التقليدي، خاصة وأن الشركة مثقلة أصلا بالديون؟

ثالثا حول حوكمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز: هل تمت مراجعة أو تقييم منظومة الحوكمة داخل الشركة لضمان حسن استخدام الموارد؟ ما هي الإجراءات المتخذة لضمان عدم تكرار الأزمات المالية؟ لماذا لا يتم التوجه أكثر نحو إصلاح قطاع الطاقة بصفة شاملة بدل اللجوء إلى التمويلات الظرفية؟

رابعا حول سياسة الطاقة الوطنية: إلى متى ستبقى بلادنا رهينة للغاز الطبيعي المورد في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة للطاقات المتجددة؟ هل من خارطة طريق وطنية لتقليص الاعتماد على التوريد وهل هنالك تنسيق فعلي بين وزارة الطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز في هذا الاتجاه؟ أين مشروع نوارة للغاز الطبيعي؟ هذا المشروع الضخم والذي أكدت الدولة في بدايته، أنه سيوفر لنا 50% من احتياجاتنا من الغاز الطبيعي، لإنارة الرأي العام ولإعطائنا كنواب شعب الايضاحات اللازمة حول هذا المشروع.

في الختام سيدي الرئيس، نحن لا نعترض مبدئيا على تمويلات توجه إلى تأمين حاجات البلاد الحيوية، لكننا نطالب بالشفافية الكاملة حول مضامين الاتفاقيات وضمان عدم تحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية دون حلول هيكلية حقيقية. شكرا لكم والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا للسيد النائب المحترم السيد مصطفى البوبكري، السيدة سيرين تسع دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكامل الوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الحضور،

في الحقيقة اليوم ونحن نناقش في هذا القرض للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعندما سنتحدث عن الانقطاع في الكهرباء علينا أن نقف دقيقة معنوية أمام شعب كامل في غزة لا يوجد لديه لا كهرباء ولا ماء ولا دواء، يباد أمام عيون العالم في صمت رهيب في الوقت الذي فيه الشعوب تنام على أضواء الأبراج، أطفال في غزة يستفيقوا على صوت القصف وأنا من هنا من برلمان الشعب، أريد أن أحيي الموقف المشرف لرئيس الجمهورية قيس سعيد الذي لم يتردد لا في القول ولا في الفعل ليقف مع الحق الفلسطيني بدون أي تملق لا للغرب ولا للمطبعين، هو موقف شرف كل التونسيين وتبنيناه جميعا وسنتبناه جميعا واليوم كل الفخر، كل الفخر بهذا الموقف، لأن الرجولة موقف والشرف موقف ونحن والحمد لدينا شرف المواقف ولدينا الرجولة ولدينا كل ما يرفع الرأس بين الجالية العربية وأتمنى أن يستيقظ جيراننا لأن الإبادة الجماعية التي تحصل في غزة أمر من وراء الخيال، هو تجرد من الإنسانية، جرح مفتوح، صمت رهيب، غياب حتى لأبسط مقومات الإنسانية، افتحوا معبر رفح، ادخلوا الإعانات للشعب الفلسطيني.

إن شاء الله ربي ينصر غزة وكل أهالينا في غزة ورحم الله موتاهم، رحم الله شهدائهم والنصر النصر لغزة، كل غزة من النهر إلى البحر.

السيد الوزير، أنا أحترمك جدا، ولكن شاء الله أنه كلما تأتي إلى هنا تأتي من أجل قرض لا يمكنني اليوم عندما نتحدث عن "STEG" أن لا أتحدث عن الوضعية الكارثية لل "STEG". "STEG"يا سادة، أيها السادة الزملاء فعل كما يفعل المريض الذي يعاني من مرض السرطان والدولة تقوم بمداواته بال"فيكس" بالضبط هذا، أي حلول ترقيعية فمريض السرطان يتطلب الـ "chimio"، يتطلب "radio thérapie"، دواؤه يتطلب الكثير من الأموال لكن هناك إستراتيجية دواء وهناك بروتوكول للدواء أهكذا أم لا السيد الوزير؟ أتحدث عن دراية بالموضوع لأني كنت مريضة بالسرطان لكن اليوم "STEG" في ظل كل ما تعاني منه لقد قمت باستخراج بحث صغير كتبته قلت بخصوص الصعوبات أن أصغر مسؤول في الدولة التونسية يمكنه أن يكتب ما هي الصعوبات التي تواجه الشركة التونسية للكهرباء والغاز وما هي الحلول المقترحة؟ ستخرج لك أربع صفحات، ستقول لك صعوبات مالية ضخمة وهذا نحن على علم به، ارتفاع كلفة الإنتاج، بنية تحتية مهترئة، الحوكمة والإدارة، ديون غير مستخلصة، الضغط الموسمي والانقطاعات، بطء الانتقال الطاقي، مشاكل في الموارد البشرية، لقد قال هذا أشخاص لا يعيشون معنا، بل ذكر هذا "google" لكن سأحدثكم عن الناس الذين يعيشون معنا لأني أعيش ضمنهم.

اليوم لم نعد نشهد انقطاع في التيار الكهربائي عن الأحياء الشعبية أو في المناطق الداخلية، اليوم يشهد التيار الكهربائي انقطاع على كل المناطق، عندما يتم قطع التيار الكهربائي من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز وقد توفيت مواطنة في الزهور لأن الأكسيجين انقطع، أنا لم أقدر حتى حضور موكب دفنها وهذه المواطنة هي جارتنا، كيف يمكنني أن أحضر موكب الدفن، بأي وجه؟

السيد الوزير، بالأمس قلت أنتم تنظرون لنص الكأس الفارغ وأنا أنظر لنصف الكأس المملوء، لا يوجد سوى السواد، هناك نقطة ضوء نبني عليها هذا ما نحن بصدد القيام به بما أننا ننقد أي أننا نحاول البناء، نحن نحاول تسليط الضوء على النواقص الموجودة، أقول لك اليوم بأنني كنائب شعب لم أقدر على دخول موكب دفن في جهتي وبالرغم من أنه لدي والحمد لله شعبية في جهتي "c'est énorme" فأنا نتيجة لشعوري بتأنيب ضمير شديد أشعر بأنني قصرت، فعندما نقول هذا السيد المدير العام للكهرباء والغاز هو أكثر المسؤولين الذين كلما اتصلت به هاتفيا يجيب في كل وقت، أقول هذا بدون رمي ورود أو مجاملات وكل الناس تعرف عني هذا ولكن اليوم الشيء تجاوز 4 آلاف مليار ديون لشركة لديها "monopole" تعمل وحدها هذا لم يستطع عقلي تقبله، شركه تعمل وحدها لديها خسائر بـ 4 آلاف دينار، تقول هنا لأن لدينا ديون لدى المؤسسات العمومية من مستشفيات و و و، لماذا يتم قطع الكهرباء على المواطن الفقير الذي لديه ديون لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلا عندما خرج الرئيس وقد حصل هذا لأول مرة في تاريخ تونس وطلب تقسيط المبلغ على المواطنين على سبع سنوات أو بالتقسيط كما يريد المواطن، يتم قطع الكهرباء على المواطن البسيط، لماذا لا يتم قطع الكهرباء على المؤسسات العمومية التي لا تسدد الفواتير استهلاك الكهرباء البلديات و و و، عليهم أن يتحملوا فمثلما يعطون الإعانات وكما نأتي بمشاريع وكما نقترض، عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم، كيف أن شركة مفلسة والدولة تقوم الآن بضخ الأموال لها.

السيد الوزير، البنية التحتية، الانقطاعات المتكررة، التجهيزات القديمة، مناطق كاملة تغرق في الظلام مع أول موجة حرارة، اعتماد شبه كلي على الغاز الطبيعي، اليوم الطاقات المتجددة بقيت "slogan" في ميزانية 2025 تم جلب لنا باب بأكمله، أين هو؟ يسير ببطء، بل لا يتم القيام به بتاتا.

السيد الوزير، السؤال اليوم من يتحمل مسؤولية هذا؟ هل من المعقول أن الدولة تواصل دعمها للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمئات الملايين بدون أي إصلاح جذري؟ هل من المعقول أن شركة كهذه الشركة ما تخسره أكثر ما تربحه دون أي حساب أو مراقبة ولا رؤية إستراتيجية؟ أريد أن أسأل ما الإستراتيجية الحكومية الواضحة لإعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز؟ هل هناك تقييم سنوي للحوكمة وللتصرف داخل الشركة؟ متى سيتم تفعيل الانتقال الطاقي بجدية ومن يقوم بمراقبة الصفقات العمومية؟

أريد أن أقول لكم بكل صراحة سيدي الوزير، إن إنقاذ الـ "STEG" لا يكون بضخ الأموال فقط، إنما الإنقاذ يكون بإصلاح منظومة كاملة بإدخال الرقابة وبوضع خطط جريئة وبإعطاء الأولوية للكفاءة سيدي الوزير وهنا أعود وأقول لك ليس بالـ "فيكس" يجب أن نذهب للداء مباشرة.

أعود بعض الشيء على التقرير: في التقرير بعجالة في الصفحة 5 تقول" موضوع مشروع القانون سيخصص لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة كما تقول" تهدف إلى تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية المتزايدة" أريد أن أسأل هنا أنا كنائب شعب سأصوت بـ لا أو بنعم أو بالاحتفاظ على القروض لأنني أخذت عهدا على نفسي من انتهاء ميزانية 2025 إلى 2026 بالاحتفاظ على كل القروض إلا القروض الاستثمارية التي نعرف أين ستذهب.

السيد الوزير، هل أن تصويتنا بـ لا لأن هنا تقول" تأمين استمرارية النشاط" وهذه كلمة كبيرة جدا هل أنه عندما سأسقط القرض اليوم لن يستمر النشاط؟ هذه كلمة كبيرة جدا وهي كلمة فضفاضة ولم أكن أتخيل أن تقرير في مجلس نواب الشعب يقوم بتمريرها: مشروع القانون يهدف إلى تأمين استمرارية النشاط أي أن نشاط الشركة مرتهن في 230 مليار لتستمر "STEG" في نشاطها هذا الكلام كارثة.

نذهب إلى موضوع آخر جاء في الصفحة رقم 6 "أن هذا القرض بالرغم من أهميته غير كافي لتجاوز كل الإشكاليات القطاعية والهيكلية العميقة التي تعاني منها الشركة سواء على المستوى المالي أو التقني أو تنظيمه" يقول هذا جزء صغير ليتم تجاوز كل الإشكاليات هذا يتطلب 3,5 مليار تونسية هذا ما ذكرناه لكم في بروتوكولنا، طلبنا منكم أن تجلبوا لنا الاتفاقية كما هي "en bloc" لنوضح للمواطن التونسي بأن هذا جزء، هذه كل الرؤية الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والتخطيط لإنعاش هذه المؤسسة فجزء من هنا وجزء من هناك حتى لا نبقى في كل جزء من القرض نتحدث في هذا.

السيد الوزير، لا يمكن كل الكلام أن يفي بكل ما أريد أن أقوله ولكنني أعلم بأنك تفهم ما أقصده قروض، قروض، نحن معكم في السراء وفي الضراء لأننا وضعنا أيدينا في نفس "العجينة" إن نجاح حكومة مسار 25 جويلية من نجاح البرلمان ومن نجاح الرئيس قيس سعيد الذي أمنا به وقد عرضنا صدورنا "للكرطوش" معه في الوقت الذي تخلت فيه الناس عن المسؤولية في الوقت الذي كان فيه ولاة وكتاب عامين للبلديات يتعللون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي سيرين، أكملي فكرتك.

السيدة سيرين المرابط

في الوقت الذي كان فيه مسؤولين في الدولة يتعللون بالفصل 96 حتى لا يسندون رخص ماء أو كهرباء، نحن اليوم معكم ونحن بصدد إعطاءكم كل شيء، هل هناك برلمان يقول لك يا سيدي الوزير مدني بالمبادرات التشريعية الموجودة لديكم لنقوم نحن بتحريكها على مستوى البرلمان والحكومة لم تحرك ساكنا، هناك وزراء يعملون وقد ذكرنا هذا وهناك الكثير من الوزراء لا تجد منهم سوى مواجهة النقد بالصد وبالرفض وحتى بالترذيل والتقزيم لعمل النائب.

السيد الوزير، أطلب منك أنه خلال أول مجلس وزاري تقوم بطرح مشروع الشركة التونسية للكهرباء والغاز على الطاولة وتجلسون كل الهياكل المختصة وتتحدثون وبالله نداء لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم لأن الوزيرة لا دخل لها في هذا، الوزيرة ليس لها أي دخل، لا تفهم من الطاقة والصناعة إلا المنصب الموجود فيه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا السيدة سيرين.

السيد الوزير،

زملائي زميلاتي الأفاضل،

نرفع الجلسة هل لمدة ساعة؟ إذا نعود على الساعة الثانية والربع، شاهية طيبة.

(كانت الساعة الواحدة والربع بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الزوال)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نستأنف الجلسة والكلمة أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم ظافر الصغيري غير منتم خمس دقائق. تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

اليوم ونحن نناقش هذا القرض للشركة التونسية للكهرباء والغاز وهو في غاية الأهمية لشراء الغاز اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية لا يمكنني ألا أتحدث في الحقيقة على الانقطاعات الكبيرة في شبكة الكهرباء في منطقة باردو، حي التحرير كل هذه المدة، ونعرف أن هناك "pic" في الصيف ومعقول أن "STEG" تقطع في جهات معينة لتتحمل الشبكة هذا كله لكن اللوم، إذا كان هناك لوم، هو على الأقل إعلام المواطنين قبل مدة معينة قبل يوم أو يومين نعرف المناطق التي سيتم قطع الكهرباء عنها حتى يتهيئوا.

في نفس هذا السياق اليوم عندنا في حي الفردوس هنا، في حي التحرير الذي يبعد قرابة 600 أو 700 متر عن مجلس النواب الشعب صار عطل كبير في سلك ناقل الكهرباء وهذا الحي يعاني منذ أكثر من عام من عجز في الكهرباء في الشتاء والصيف ولا علاقة بهذه "pic" المشكلة أنه حين نسعى إلى حل هذه الإشكالية ونبني مقرا جديدا يخص هذا الحي والحل موجود و"STEG" مستعدة أنها تبنيه، نجد التعطيلات الإدارية غير عادية حول الأرض، البلدية تقول لك الأمر عند الولاية والولاية تبعث لوزارة التجهيز ووزارة التجهيز تبعث لـ "STEG" و"STEG" ترجعها إلى وزارة التجهيز، التجهيز ترجعها إلى الولاية، الولاية ترجعها إلى البلدية وإلى اليوم عندنا حي كامل فيه مئات المنازل، الحقيقة لم يجدوا أي حل إجراءات بيروقراطية، الأرض موجودة، كل شيء موجود لماذا لا تتم حلحلة هذه الإشكاليات؟ وهناك حقيقة غضب كبير من المواطنين الذين لا يفهمون لماذا إلى اليوم إذا كان كل شيء موجود لكن لم تتحرك الأمور، أظن أنه يمكن إيجاد الحل وسردت عليك لك سيدي الوزير مباشرة معاناة آلاف يعيشون في هذا الحي ولم نجد أي حل مع الإدارات المعنية، نتمنى أن يقع التدخل.

في نقطة ثانية أريد أن أتحدث عن علاقاتنا التونسية الجزائرية لنتحدث عنها حقيقة بكل صراحة فنحن اليوم عندنا عشرات الاتفاقيات بيننا، الغاز الجزائري يمر من تونس إلى إيطاليا ونحن نأخذ عليه الإتاوة السيد الوزير، الإتاوة التي تأخذها تونس من الغاز الجزائري هي من أقل الإتاوات في العالم عديد خطوط الغاز تمر بعدة بلدان نحن تقريبا 2.5% نأخذ منه، البلدان تأخذ 5% و7% وهذه الاتفاقية لم تراجع لأكثر من عشرين سنة، الحقيقة هذه أيضا نقطة يجب أن نتحدث فيها فنحن أيضا نشتريه بالسعر العالمي واليوم لو سنشتري الغاز السعر بين 11 و 14 دولار للمليون وحدة حرارية في حين أنه في قلب الأزمة الأوكرانية الجزائر تبيع الغاز بين 8 و9 دولارات للمليون وحدة حرارية فقط لبلدان أوروبا وحتى لإيطاليا وغير معقول إذا كنت أعتبرك جاري ونعتبر أن علاقاتنا استراتيجية في ما بيننا، أنا آخذ عليك إتاوة أقل من أي بلاد أخرى في العالم، تأخذ إتاوة على مرور أنبوب الغاز من أرضها وثانيا أشتري منك الغاز أعلى حتى مما تبيعينه أنت كبلاد لأوروبا، أين كل هذه العلاقات الاستراتيجية في أن تبيع لي بالسعر الأغلى مع خلاص الإتاوة على الأنبوب الذي يمر من الأراضي التونسية أقل.

في موضوع أكبر أين التنسيق الجمركي بيننا؟ أين الربط البنكي؟ أين الاعتراف المتبادل بالشهادات والمنتجات بيننا؟ أين هي المراكز الحدودية التي يجب أن تكون فيها مناطق صناعية ونتحرك؟

وفي الحقيقة سؤال كبير جدا حول علاقتنا الاستراتيجية بالجزائر، ميزاننا التجاري عاجز معهم حتى في سوق العمل الجزائري، مئات آلاف من المصريين ومن الصينيين ومن الأتراك يعملون في السوق الجزائري كيد عاملة ولا أتحدث عن استثمارات كيد عاملة لكن اليد العاملة التونسية حقيقة تلقى الصد والمشاكل حتى في الإقامة عندما يكونون موجودين هناك فيجب التدخل، أن نكون إخوة نقدر هذا وهم أشقاؤنا وبيننا نسب وتاريخ ولكن يجب ترجمته على أرض الواقع، عندنا أكثر من 60 اتفاقية مع الجزائر لكن نرى حقيقة أن هناك اختلالا وانخراما كبيرا في التعامل معه لا يرتقي إلى العلاقة الاستراتيجية التي بيننا. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ظافر، الكلمة الآن للسيد عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، ست دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير ومرافقيه،

وضعت عناصر عديدة للمداخلة وأردت أن أتحدث عن الأمن الطاقي واستراتيجياته وعن التبعية الطاقية وكيف أن الجغرافي ينصفنا والتاريخي ينصفنا، ولكن إدارتنا لا تنصفنا وتعمد إلى التعطيل والإرجاء.

أردت أن أقول لكم أن تخصيص القرض لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة سيتلوه قرض وقرض وقروض لأن الحاجيات المالية لن تتوقف بالنظر إلى واقع الشركة.

سجل عجز الميزان التجاري الطاقي ارتفاعا بنسبة 10% مع موفى شهر فيفري 25 مقارنة مع نفس الفترة خلال سنة 24 حيث بلغ 2060 مليون دينار مقابل 1876 مليون دينار.

السيد الوزير، أردت أن أقول كل ذلك وبما أنني تحدثت في مداخلتي بالأمس عن عقل الدولة الذي ينقسم إلى جزئين، جزء ظاهر متحكم له ارتباطاته بدوائر النفوذ وجزء آخر خفي يقيم في الظل يتم استغلال تضحياته لتحقيق امتيازات في المناطق أخرى وخبرت أن أستعرض أمامكم الحلقة الثانية من مسلسل التعطيل لن أذكر بـ 43 مشروع معطل في ولاية والتي تمت متابعتها خلال زيارة الوفد الحكومي للجهة من 17 إلى 20 فيفري 2021 واتخذت قرارات في شأنه فالتذكير بها والتساؤل عن أسباب تعطيلها سيجابه حتما وهذا ما تأكد لنا من خلال زيارتنا للوزارات بأن بعض الإدارات في ولاية قابس لم تنجز المطلوب منها ويمكن أن يواجه أيضا بتغيير الوزراء والمديرين العامين وهو ما دفع بالإدارة إلى أن تتخذ من ذلك علة للتنكر لهذه المشاريع وعدم إدراجها.

بقي أن نثير سؤالا آخر كيف يفهم أمر تعطل جميع المشاريع في جهات محددة وإنجازها في جهات أخرى؟ سيقولون لك أن عوائق كثيرة يتداخل فيها الفني مع المالي مع العقاري مع الإداري وسيستأنسون بتقارير الجهة ليبرروا التعطيل والتباطؤ، سيقولون لك أن اعتراضات داخل الجهة هي التي حالت دون ذلك وسيستدعون حيلة المجتمع المدني وينتهي الأمر بتغيير وزير بوزير ومدير بمدير ويكون لزاما علينا أن نعيد الكرة من جديد.

أسطورة "سيزيف" "لألبير كامي" لم أفهمها في واقعيتها إلا من خلال مباشرة لمهامي النيابية وأدركت العبث الحاصل في أجهزة الدولة وحزنت أكثر لواقع جهاتنا الداخلية ولمواعيدها المستحيلة مع الإنجاز، لخيبة أملهم رغم صبرهم وتذكرت مسرحية في انتظار جودو.

إدارات جهوية تفقد علاقتها بالمركز ومراسلات واجتماعات لموظفينا تخصص لها السيارات وتقفل المكاتب وتؤجل الخدمات الموجهة إلى المواطنين إلى حين عودة الموظف الذي ترك على مكتبه قهوة وسيجارة ثم لا شيء.

الأكثر استغرابا أن تغيير الوزراء يفترض أن يكون مناسبة للتساؤل عن أسباب التعطيل والدفع إلى الإنجاز، وزير يأتي وتلتف عليه خلايا الإدارة العميقة فتغرقه في الجزئيات والتفاصيل، بل وتمنعه من مباشرة مهامه بحجج واهية واجتماعات وسفريات وشكليات وبروتوكولات فتصنع منه نسخة من الوزير الذي مضى وتعد الخطة للوزير الذي سوف يأتي أو ما يسمى في لعبة كرة القدم بالمحاصرة الفردية اللصيقة.

أليس للحكومة في الولايات والجهات من يمثلها؟ أليست الإدارات الجهوية والمندوبيات تمارس صلاحياتها في ضوء الوزارات والإدارات المركزية؟ فلماذا هذا الشلل الذي نلاحظه في أدائها؟ هل يتم التفاعل مع مشاغلها والصعوبات التي تواجها حينيا أم من خلال مراسلات لا تتم الإجابة عنها إلا بعد أشهر؟ هل قيمتم أداء ممثليكم في الجهات؟ هل تم تحميل المسؤوليات؟ هل تم تشخيص مستويات التوقف الإداري وأسبابه؟ قطعا لا لأن الجميع يشترك مع الجميع في تبرير التعطيل.

وأختم برواية في وسط ساحة ثكنة عسكرية، مقعد صغير يحرسه جندي لم يعرف أحد لماذا كان ينبغي أن يحرس المقعد، كان المقعد يحرس على مدار الساعات ومن ضابط إلى آخر وكان الأمر يصدر والجنود ينفذونه لم يعبر أحد عن أية شكوك أو يسأل لماذا؟

وهكذا استمر الأمر إلى أن أراد جنيرال أو كولونيل أن يعرف سبب الأمر الأصلي كان عليه أن يقلب في الملفات وبعد وقت طويل من البحث عثر على الجواب منذ 31 عاما وشهرين وأربعة أشهر وأربعة أيام أمر ضابط حارسا أن يقف قرب المقعد الذي كان قد دهن لتوه لكي لا يفكر أحد بالجلوس على الدهن الطري. هل تفيد هذه الرواية في توضيح أمر ما؟ الأكيد أنها تفيد لو أردتم ذلك ولكم سديد النظر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد عبد السلام، الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيد الرئيس،

التحية والترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكافة المرافقين له،

سيدي الوزير، سأنطلق في مداخلتي من حيث أنهيت في آخر مداخلة، آخر مداخلتي ركزت فيها على منطلق سميته أنا بالمفارقات العجيبة، المفارقات التي هي في الحقيقة دوما أعيد وأؤكد أنها ليست وليدة الساعة هي وليدة سياسات غير متبصرة وغياب الاستشراف فيها لأنه كما قلنا من المفارقات أن اليوم تونس فيها نسبة هامة من الأراضي الصالحة للزراعة وفي المقابل يتهددنا عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي هذا مشكل.

كذلك سيدي الوزير حين نعيش مثل ما نعيش هذه الأيام الانقطاعات المتكررة والتي أصبحت تقلق راحة الشعب، انقطاعات في الماء والكهرباء وأحيانا نعرف أنه في هذه الأيام سيدي الوزير حين نحسن وضعيتنا في الماء ينقطع الكهرباء ويؤثر على تدفق الماء ونجد أننا بلا "ماء ولا ضوء" بلغتنا العامية وهذا في الحقيقة غير معقول ولا بد من أن نجد الحلول.

في إطار الحلول نرجع إلى المفارقات ولماذا نقول مفارقات، المفارقات هي مبنية على الإمكانيات التي يمكن أن نحققها انطلاقا مما هو متوفر، اليوم نتحدث عن شريط ساحلي السيد الوزير يعني ما يفوق 1290 م وكذلك معه سطوع شمسي عالي الجودة ومتواصل على مدار السنة في بعض المناطق وخاصة في الجنوب الشمس موجودة والماء موجود، لكن إلى متى عدم التقدم أكثر في محطات تحلية المياه التي انطلقت في الحقيقة وهذا ما يحسب لهذه الفترة فهو كان غائبا على الحكومات السابقة ولكن يجب أن نعممها ونتقدم فيها أكثر لنحل مشكلة الماء وهذا يندرج في إطار ما تقدمتم به سيدي الوزير وأنا تابعتك باهتمام في الإجابات وقلت أننا اليوم سنركز على الإشكاليات الأولى من غيرها اليوم نتحدث على الطاقة والانتقال الطاقي.

اليوم في ما يتعلق بالكهرباء لا يمكننا أن نواصل بهذه الكيفية مع العجز الذي تعيشه الشركة مع أن عندنا الإمكانية التي تحدثتم فيها، نريد أن نعرف أين وصل مشروع محطة الطاقة الكهروضوئية في تطاوين؟ هذا مهم جدا فالمشروع الذي نعرفه وتقدمتم به في اليوم الدراسي الذي وقع في السنة الفارطة أنه سيوفر لتونس اعتمادات مالية كبرى وسيجنبنا استيراد الغاز الطبيعي، فلابد من أن نعتمد هذا ونحاول تجنب العقبات الموجودة.

كذلك من المفارقات أريد أن أتحدث عن موضوع آخر سيدي الوزير اليوم الخطوط الجوية التونسية وكم مرة تحدثت في هذا الموضوع وسأبقى أتطرق إليه طالما أن هناك عجزا على تقديم حلول. شركة بحجم الشركة شركة الخطوط التونسية عندها تاريخها فهي رافعة اسم تونس بين الدول، غير معقول الشيء الذي نراه اليوم في الشركة، حيث تصل إلى أن يصبح عدد الطائرات محدودا إلى درجة أن يصبح سيدي الرئيس 400 عون على الطائرة ما هذا؟ وإلى متى الإهدار؟ أين الحوكمة؟ اليوم ما ينقص هو أن الجماعة الذين كانوا يحكمون سابقا كانت هناك خطة واحدة لم ينفذوها في الخطوط الجوية يعينون من يصب الماء وراء الطائرة حتى تسافر في أمان.

في الحقيقة هذه مهزلة أين سنصل بشركة الخطوط التونسية؟ وأين المسؤول عليها الأول؟ ما الذي يفعله؟ ألا يرى تشكيات الناس في التأخير في الرحلات؟ لا يمكننا الاستمرار هكذا.

قلنا لهم واضح أنا كمواطن عادي ليس لدي استشراف في ذهني عندنا مطارات موجودة داخل الجمهورية ماذا نفعل بهذه المطارات؟ على غرار توزر وصفاقس وجربة وغيرها فلنحرك الملاحة الجوية الداخلية حتى توفر علينا ما يمكن أن نصرفه في النقل البري وكذلك نحيي الحركة الداخلية الجوية ونصلح بها وضعية الخطوط الجوية إذ لا يمكن أن نصلح الخطوط الجوية بنفس الظروف وبنفس الآليات الموجودة.

إذن عديد المفارقات سيدي الوزير نعرف أنكم تقومون بمجهود كبير ودوما نعاود القول بأنها تركة كبيرة ولكن اليوم لابد أن نتخلى عن التقاليد في الأداء والتعاطي مع الإشكاليات الموجودة ونمشي بعقلية وبكفاءات أخرى ودوما أرجع إلى وجوب أن نعطي للكفاءات فرصة، فالشباب التونسي فيه كفاءات كبيرة يمكنها حين نشركها أن تحل لنا عدة مشاكل ولم لا اليوم سيدي الرئيس سآخذ دقيقة إضافية سامحني بعد إذنك- لم لا على غرار دول أحدثت مجلسا أعلى للمستشارين ليس مثلما كانوا من قبل فيه كفاءات كبيرة من مهندسين وعلماء وخبراء يقع انعقاد هذه اللجنة كلما دعت الحاجة، يمكن أن يساعدوا وعندك إطارات كبيرة في العالم وبالتالي سيدي الوزير عندنا إشكاليات اليوم بات من...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجع المصدح للسيد فخر الدين. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

سيدي الوزير، من خلالك أنت في الحقيقة أريد أن أوصل صوت دائرتي الانتخابية وفي الحقيقة حين نتحدث عن قصر هلال فهي منطقة صناعية فيها حركة كبيرة وحين ينقطع عليها الكهرباء والماء فهي مشكلة كبيرة وحين يرى المواطن انقطاع الماء والكهرباء في قصر هلال وفي القصيبة وفي مناطق مجاورة لم ينقطع فيها هذا من شأنه أن يؤجج والناس الذي يثنون الركبة يعملون على هذا وبالتالي نود ألا تكون هناك أي مشكلة في أن ينقطع الماء، نعرف أن هناك شحا ولكن نختار أوقاتا من منتصف الليل إلى الرابعة أو الخامسة صباحا ويكون وقتا ثابتا مع إعلام سابق وهذا يجعلنا على الأقل قادرين على الحوكمة في الماء.

وفقكم الله وإن شاء الله القادم أفضل ولا شيء مستحيل ولكل مشكل في هذه البلاد حل سيدي الوزير فقط نغير في أدائنا وأعانكم الله وبالتوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد فخري الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق. تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له،

رحم الله التلميذة علياء البحيري التي توفيت ولم تجد مكانا للعلاج في ولاية قفصة هذه الولاية المنكوبة صحيا والتي تعاني التهميش في القطاع الصحي وقد كنا تحدثنا عن هذه المآسي في الجهة منذ السنة الفارطة والسنة التي قبلها حتى أن كل مؤسسات الدولة اليوم على دراية بذلك المؤسسات التنفيذية بما فيها رئاسة الحكومة ووزارة الصحة ورئاسة الجمهورية وكنا اطلعناهم منذ السنة الفارطة عن الوضع الصحي الكارثي وكنت في مداخلة مع السيد الوزير تحدثت عن أنه ستقع كوارث ويجب المسارعة بحل إشكالية قطاع الصحة في قفصة لكن يبدو أن الحكومة لا تستمع جيدا لما نتحدث عنه ولا تعطي اهتماما لما يحدث في القطاع الصحي في جهة قفصة المنكوبة منذ الاستعمار، مستشفى في قفصة الحسين بوزيان منذ الخمسينات لأكثر من 400 ألف ساكن مع أنه في العشريتين الأخيرتين تقريبا أحدثت أكثر من عشر مؤسسات جامعية استشفائية، ما معنى أن تظل قفصة على هامش التاريخ وهي الولاية المنتجة للفوسفاط والثروة؟ هذا تهميش وتقزيم وإهانة لأهالينا في قفصة لا يمكن أن يستمر ولن نتسامح في ذلك ولن نسكت عن حق جهتنا وحق أهالينا في العلاج وهذا حق دستوري.

سيدي الوزير، اليوم 23 جويلية هو يوم تاريخي في تاريخ الشعوب العربية، اليوم 23 هي ثورة الضباط الأحرار، هذه الثورة التي حررت القطر الصديق والجار الشقيق مصر من الإمبريالية الاستعمارية وحررت هذا القطر وأممت ثرواته الطبيعية والمائية والسيادية. نحن اليوم بماذا قمنا لهذا الوطن؟ ماذا فعلنا بعد مسار 25 جويلية؟ هل أن وزاراتكم وأيضا مؤسساتكم ذاهبة في إطار خطة وطنية استراتيجية لضمان السيادة الطاقية في علاقة بالطاقات المتجددة الطاقات الكهربائية الطاقات الشمسية إلى غير ذلك؟

هل هنالك خطة أيضا لوزارة الاقتصاد والتخطيط في علاقة بالديون المتخلدة للشركة الوطنية للكهرباء والغاز ونحن اليوم في إطار إمضاء عقد قرض كان من المستحسن أن نجد بديلا له خاصة وأن بلادنا غنية بالثروات؟

أيضا سيدي الوزير، هذا الخطاب موجه إلى رئاسة الحكومة لأنه كنا في الحصص الفارطة تحدثنا عن ضرورة إحداث خطة كاتب دولة للتخطيط لأنه لا يمكن أن تنجح البلاد في التنمية ولا يمكن أن ينجح مسار 25 جويلية بنفس الإدارة القديمة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة سيد نجيب. تفضل.

السيد نجيب العكرمي

لا يمكن أن تنجح إدارتنا في مشروعها التنموي وفي مسار 25 جويلية بإدارة قديمة بيروقراطية معطلة وتزيد في التعطيل وتنكل بالمواطن في أهالينا في جهة قفصة.

لا يمكن أن ينجح هذا المسار طالما نحن نعيد رسكلة المنظومات القديمة، لابد من ثورة حقيقية داخل الإدارة، يكفينا من البيروقراطيات ومن المعطلين في مختلف القطاعات، أتحدث عن جهة قفصة أغلب المندوبيات الجهوية والإدارات هنالك تعطيل ممنهج وهذا التعطيل يضاف إليه التقارير المغلوطة ضرورة أن تحال تفقدات وتقارير التفقد مباشرة إلى رئاسة الجمهورية أقول مباشرة وتحال نسخة منها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط للعمل عليها من أجل تفعيل المشاريع المعطلة في الماء، خاصة أن أهالينا اليوم في منطقة زانوش وفي القصر يعانون من انقطاع متواصل للماء ومن العطش الكبير وكنا تواصلنا مع مختلف الإطارات والوزارات لكن لا من مجيب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ نجيب، الكلمة للسيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق. تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

أولا، أين وصلت صيغة الاستخلاص للفواتير المتخلدة بذمة المشتركين مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي أذن بها السيد رئيس الجمهورية السنة الفارطة؟

ثانيا، ماذا يعني مطالبة شركة "سوتراك" بمراجعة سعر بيع الغاز الطبيعي لتونس بمفعول رجعي ابتداء من أكتوبر 2021؟

ثالثا، وضعية شركة "STEG" تنذر بالخطر في ظل المديونية وضعف الانتاج المحلي من الكهرباء وأيضا في ضوء محدودية إنتاج الغاز المحلي، كما تعرفون الشركة تتزود عن طريق الشراءات تقريبا 70% من الشقيقة الجزائر 15% الإتاوة على مرور أنبوب الغاز وما ننتج إلا 15% فقط من حاجياتنا من الغاز الطبيعي، هنا ما هي استراتيجية الدولة للنهوض بهاته الشركة والخروج بها من هذه الوضعية الصعبة؟

رابعا، أين وصل مشروع تزويد ولاية جندوبة بالغاز الطبيعي بعد تعطيله لأشهر عديدة خاصة بعد الجلسات المطولة التي عقدها السيد والي جندوبة مشكور في المدة الأخيرة لحلحلة المشروع وإيجاد حل قانوني مع المعترضين! وهنا نسأل لماذا توقف المقاول بعد تدخل السيد الوالي؟

هناك أماكن لا توجد فيها تعطيلات يمكن للمقاول أن يواصل عمله وحقيقة يجب مجهود إضافي من "STEG" حتى يعود المشروع لأن هناك توقفا طويلا، مشروع الغاز الطبيعي من ولاية جندوبة والكاف هناك تعطيل غير مبرر.

خامسا، ما هي استراتيجية الدولة لتطوير الإنتاج الذاتي من الكهرباء من طرف المشتركين بالفوتوفولتابيك في ظل الكلفة العالية لتركيب تلك الوحدات حيث أن وحدة تنتج 3 كيلو يوميا تقريبا

الكلفة 9000 دينار ورغم أن "STEG" تقوم بالتقسيط لهذا المبلغ فيبقى مبلغا مرتفعا خاصة حين نراعي قدرة المواطن الشرائية الضعيفة والضعيفة جدا ولهذا فرصة في التسهيلات أو تخفيض في كلفة الوحدة حتى يتمكن المواطنون التونسيون من تركيبها هذه الوحدات وينقص الضغط المسلط على "STEG"، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد صلاح، الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية، أربع دقائق. تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

قرض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز نتمنى أن يكون المخطط التنموي 2026-2030 من ضمن أولويات هذا القرض سأتحدث عن مشروع معطل سيدي الوزير، مشروع الغاز الطبيعي بمعتمدية الميدة يصل المد بالغاز الطبيعي إلى مفترق شط الزهور وتاف اللون ولا يدخل عبر تاف اللون إلى معتمدية الميدة.

سأتحدث أيضا عن إشكالية منطقة الرحمة، شركة خاصة هي "SEREPT" فرنسية كانت تبنتها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وأصبحت نقطة تجميع لبراميل مادة "ACHT" في عمادة الرحمة.

السياسة العامة للدولة هي كيفية تثمين الموارد الطبيعية وادراجها في مخطط التنمية، كذلك كيفية ترشيد واستهلاك البنية التحتية، ثلاثة مساكن وظيفية في عمادة الرحمة تابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز وغير موظفة في مخطط التنمية.

نتحدث عن الموارد الطبيعية، السيد الوزير تعرف أن الطريق الذي نعمل عليه في منطقة دير عمادة الرحمة الذي يربط بين الرحمة وزنقو في أعلى نقطة يمكننا سيدي الوزير أن نحدث الطاقات المتجددة بالرياح.

سأتحدث عن معبر حيدرة، أين ذهبنا في زيارة في لجنة العلاقات الخارجية ما بيننا وبين الحدود الجزائرية بضعة أمتار ومعبر حيدرة لا يتمتع بالغاز الطبيعي. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملت ريم؟ شكرا، السيد رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق. تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

سأعنون مداخلتي اليوم بعنوان "أنا أتهم" نفس المقال الذي كتبه "إيميل زولا" في نهاية القرن التاسع عشر يقول إيميل زولا: "أما بالنسبة إلى الأشخاص الذين أتهم فأنا لا أعرفهم ولم أرهم أبدا وليس لدي أي ضغينة أو كراهية ضدهم، إنهم بالنسبة لي فقط الكيانات أرواح العيب الاجتماعي والتصرف الذي أقوم به هنا ليس سوى طريقة ثورية للإسراع في انفجار الحقيقة والعدالة ليس لدي سوى شغف واحد هو النور باسم الإنسانية التي عانت كثيرا ولها الحق في السعادة".

باسم فطيس، هنشير الرومان، سيدي عبد النور طرف الشنا، وجليدة الرميل، مصراطة، سيدي عياد، وادي العرعار، العروسة، الأخوات، القصار، عين زري، البرامة، الرحاحلة، قعفور، الدخانية، حمام بياضة، برج المسعودي، العالية، الكريم، التيتوحي، عين عاشور، أولاد سليط، أولاد يوسف، التريشة، العباسي، محطه الكريب، برويس الفلاحي، برويس، أتكلم اليوم في إهدار المال العام، لم أعد أتحدث عن شبهة أصبحت أتحدث عن إهدار المال العام بما أني لم أتلق إجابة لا من وزارة الاقتصاد والتخطيط عندما تكلمت في هذا الموضوع أكثر من مرة، من وزارة التجهيز التي كانت عندي معها رحلة غريبة، وجهت رسالة كتابية، سؤال كتابي للوزارة المذكورة الملخص فيه إهدار مال عام، إمكانية تغيير الطريق، الإجابة كانت تخفي الإدانة في ذاتها، قالت لي سنواصل الطريق في هذا المسار لكن حين يُنشأ السد ستحدث وزارة الفلاحة مكتب دراسات للطريق ويتم تبديله يعني نلقي بالمال على الأرض وبعدها نعاود الطريق من جديد. شكرا وزارة التجهيز.

حين طلبت مقابلة للتوضيح مع مدير الجسور والطرقات اتصلت به أولا وثانيا من هاتف المجلس، من الهاتف الخاص لم أتلق الإجابة، بعثت له رسالة أولى وثانية وثالثة وكانت إجابته ابعث سؤالا كتابيا مجددا وسنجيبك عليه، شكرا. نفس الإجابة أعرفها فقد قرأت أنكم ستعطون بعدما تكملون طريقكم هذا دراسة لوزارة الفلاحة وهي ستعاود الطريق وتحدث مسارا آخر، شكرا على هذه الإجابة ما دام اهدار المال العام لا يحقق فيه فأنا أتوجه اليوم بالكلمة لا لوزارة التخطيط والاقتصاد لأني لم أتلق إجابة منها وأنا متأكد أني لن أتلقى الإجابة، لن أتوجه بالسؤال اليوم لوزارة التجهيز لأنها هي الخصم والحكم ومتأكد أني لم أتلق منها ولن أتلقى منها إجابة أخرى سوى التي أرسلت، أتوجه اليوم إلى السيد رئيس الجلسة لممارسة الدور الرقابي للمجلس على عين المكان، أتوجه أيضا إلى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية في رئاسة الحكومة، أتوجه أيضا إلى الجنة العليا في رئاسة الحكومة لمراقبة الصفقات العمومية للتدخل العاجل.

ماذا فعلت وزارة التجهيز؟ هروب إلى الأمام وبدأت بالنقطة الحمراء التي سيرتكز فيها السد، الإصلاح بدأ في النقطة الحمراء التي نعارض عليها، يعني نحن نفعل ما نشاء وأنتم قولوا ما تريدون ودوركم فقط في سؤال كتابي نجيب عنه كما نريد دون متابعة واضحة.

أنا أتهم كل الوزارات التي لم تفتح تحقيقا في هذا المشروع، التي لم تتدخل لإيقافه، لتغيير مساره، لفك العزلة عن أكثر من منطقة من التيتوحي، الكريم، محطة بورويس لعين عاشور تحرم مناطق من أجل أن يمر الطريق وفق المسار الذي كان مقررا في عهد بن علي.

الحكومات التي ثار عليها الشعب المخططات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا المصدح للسيد رشدي الرويسي من فضلكم.

السيد رشدي الرويسي

ما بعد الثورة بقينا نجتر الخيارات الفاشلة التي ثار عليها الشعب ورفع عليها شعار شغل، حرية، عدالة جهوية، بقينا نجتر الخيارات الفاشلة التي جاءت فيما بعد في حكومات بين ظفرين ما بعد الثورة التي خرج لأجلها أبناء سليانة وواجهوهم بالرش، نفس الأسباب تؤدي

إلى نفس النتائج التهميش وعدم سماع أصوات هذه المناطق المعزولة والمهمشة تؤدي إلى نفس النتائج.

مسألة أخرى السيد الوزير سليانة تعاني من العطش، ثمة مشروع مخبأ إلى اليوم في رفوف وزارة الفلاحة هو قناة سد بربرة لسليانة والكاف إلى حد اليوم مناطق كاملة تعاني من العطش ولحقتها منطقة سيدي عبد النور منذ أسبوع إلى متى الحفرة؟ وإلى متى سيبقى الناس عطشى؟ إلى متى ستتزود المعامل بالمياه المعدنية والناس لا يشربون؟ أنا اليوم أتوجه إلى رئيس الدولة رأسا لأني فقدت أي أمل في تدخل هذه الحكومات.

حين أبعث مرارا وتكرارا وأقول إهدار مال عام بالمليارات ولا تتحرك شعرة في مسؤول وحين يصبح إهدار المال العام أمرا عاديا فأنا أتساءل ماذا أفعل هنا؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رشدي الرويسي، الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي عشاري غيلاني غير منتمي، ست دقائق.

السيد حمادي عشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

مرة أخرى نجدد الترحاب بالسيد الوزير وبالسيدات والسادة سامي إطارات الوزارة.

في حقيقة الأمر، نقطة وأمر بالنسبة إلى القروض فإن موقفي الشخصي في علاقة بالقروض التي تأتي بها وزارة الاقتصاد، ما دامت موجهة للاستثمارات فلا بد أن نصادق عليها وندعمها حتى نحسن أوضاعنا المالية والبنية التحتية لدينا ونسير في اتجاه التعويل على الذات، خطوط تمويل دولية وأكبر اقتصاديات العالم قائمة على الاقتراض.

نقطة أخرى، بما أن القرض له علاقة بشركة الكهرباء والغاز، السيد الوزير، نعلم أن معتمدية سبيطلة ترابيا شاسعة جدا وهناك ضغط على الشركة بسبب الطلب المرتفع مقارنة بالإمكانات المتاحة، لدينا إشكاليات كبيرة في علاقة بالكهرباء والغاز في المرة الأخيرة وقعت تقوية الكهرباء في علاقة بمحطة "أم العظام" وهناك برنامج كبير في علاقة بالمولدات، مولد واد الرمل نحن ننتظر هذا المشروع منذ فترة طويلة حسب علمي انطلقت الدراسات، نرجو أن نعرف أين وصلت هذه الدراسات ومتى يمكن أن ينطلق المشروع ليخفف العبء القائم ويحاول حل إشكاليات المواطنين وخاصة الفلاحين؟

النقطة الثانية، السيد الوزير ولديكم علاقة غير مباشرة بها باعتبار أنها مشاريع كبرى استثمارية وهذه المشاريع الاستثمارية الكبرى ممولة بطريقة القروض وهنا أخص بالذكر مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين، هناك اتفاقية قرض مبرمة مع البنك الممول بتاريخ 2022/09/18 والأمر المتعلق بهيكلة المشروع ينص على إحداث 72 بئرا عميقة للماء الصالح للشرب والري الفلاحي، أثناء مناقشة مهمة وزارة الفلاحة لسنة 2025 صادق مجلس النواب على حفر 35 بئرا ورُصدت لها اعتمادات في إطار مهمتها.

السيد الوزير، السنة المالية لسنة 2025 انتصفت والاعتمادات موجودة ولكن لا يوجد أي تقدم بخصوص 35 بئرا نحن الآن في جويلية ولم تحدد أماكن الحفر ولا الجهات المعنية ونعلم أنه بعد الحفر ستأتي مسألة إيصال الكهرباء ومد الشبكات وما إلى ذلك، هذا التباطؤ في الإنجاز ينعكس سلبا على تصفية الاعتمادات لذلك في هذا السياق نطلب المتابعة الحينية لأعمال المشروع السنوية، أولا احتراما لتعهدات الدولة تجاه البنك الممول ومن جهة ثانية، تنفيذا لالتزامات الدولة تجاه المواطنين ومن جهة أخرى نأمل أن لا يكون هذا التباطؤ لصالح جهات معينة.

دعونا نقولها مباشرة السيد الوزير، الجميع يعلم أنه أحيانا يتم تعطيل مشروع حفر بئر عميقة لأن المنطقة المعنية تحتوي على العديد من الآبار الخاصة وبالتالي يظلم المواطنون في علاقة بالماء الصالح للشراب.

سأحوصل ثلاثة مواضيع ذات أولوية كبرى في جهتي ودائرتي:

1.الكهرباء وتقويتها.

2.الماء الصالح للشرب وللري كذلك خاصة أنها منطقة فلاحية وخصوصا في فترات الذروة بالنسبة للفلاحة الأرضية وفلاحة الخضر والغلال.

3.أولوية المسالك الفلاحية التي تشهد دائما تباطؤا أو تعطيلا في إنجاز المشاريع مع علمنا بقيمتها في فك العزلة عن المواطنين من جهة وفك العزلة عن مناطق الإنتاج من جهة أخرى، فهناك مناطق إنتاج يمكن أن تمول جهات بأكملها بالخضر والغلال إضافة إلى الأشجار المثمرة، لكن تبقى الإشكالية دائما في عزلتها وغياب المسالك الفلاحية التي تسهل حركة النفاذ لهذه المناطق والخروج منها.

في النهاية دائما نثمن عملكم وجهودكم وندعمكم ونتمنى لكم التوفيق، السيد الوزير والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حمادي. الكلمة للسيدة منال بديدة تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة.

السيد الوزير، أهم مرفقين للمواطن اليوم هما الكهرباء والماء وهما يعانيان عجزا كبيرا في تقديم خدمة لائقة للمواطنين وتبين أن اضطرابات شبكة المياه سببها الرئيسي الانقطاعات المتكررة للكهرباء عن الآبار التي تزود الشبكة. نحن مثلا في معتمدية بئر علي بن خليفة نعاني من نقص كبير في التزود بالماء والسبب الرئيسي هو الانقطاع اليومي للكهرباء عن الآبار التي تزودنا من جلمة وسبيطلة.

السيد الوزير، كنت أتمنى أن يكون حاضرا في هذه الجلسة السيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز لأنه لا يجب أن تعجز الشركة عن حل هذا الإشكال، الحل أظنه سهلا وفي متناول الشركة وهو توفير مولدات كهربائية خاصة بهذه الآبار، لا يجب أن تتواصل مثل هذه الأمور إذ لا يستقيم أن يعطل مرفق عمومي مرفقا عموميا آخر.

السيد الوزير، لأن ثقافة العمل انعدمت لدى المسؤول، ثقافة الانتماء انعدمت لدى المواطن ولأن ثقافة الانتهازية زادت لدى المسؤول، ثقافة الاستغلال ورزق "البيليك" زادت لدى المواطن، بلادنا لن نبنيها إلا بوعي المواطن وإخلاص المسؤول واليوم أريد أن أتحدث عن ظاهرة لا يود أحد الحديث فيها لأنه من قبيل الشعبوية

يجب أن نقول أن المسؤول هو سبب الأزمة والمواطن المسكين هو دائما الضحية.

السيد الوزير، اليوم في الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، قيمة الاستهلاك أكبر بكثير من المداخيل المالية للشركتين لماذا؟ لأنه للأسف العديد من المواطنين يقومون بسرقة الكهرباء والماء، هناك أحياء بأكملها في العاصمة يقوم متساكنيها بربط أجزاء من منازلهم مباشرة بكوابل الكهرباء وكثير من الفلاحين في الأرياف يستغلون آبارهم مباشرة من الكوابل دون عداد كذلك، كثير من المتساكنين يسقون حقولا ممتدة من الزياتين بماء "SONEDE" و للأسف جيرانهم عطشى مثال هناك منازل في العاصمة فيها ثلاثة وأربعة مكيفات تعمل خارج الفاتورة وأنا أعتقد أن هذا أحد أسباب الوضعية المالية الحرجة لـ " STEG" خاصة والنتيجة أننا نجد دائما أن المواطن المنظم يدفع فاتورة مرتفعة بينما المواطن الذي يسرق ينتفع بالمرافق العمومية مجانا لأنه على شاكلة المسؤول أصبح المواطن لا يفكر، ماذا سيقدم لتونس بل يفكر فقط فيما يمكن أن يأخذه من تونس، هنا أتحدث عن نسبة كبيرة وكبيرة جدا من المواطنين وإذا لم نجد حلولا لهذا النزيف فلا يمكن أن نطمع الناس بمستقبل أفضل لبلادنا.

والمؤسف أن المسؤولين جميعا يعلمون بهذه التصرفات التي أصبحت عرفا معمولا به عند البعض أمام صمت رهيب من الجميع، اليوم لا ألوم المواطن فقط السيد الوزير، بل ألوم الرئيس والوزير والنائب والمدير العام والوالي والمعتمد، إذ يجب أن يكونوا مثالا يحتذى به المواطن وهكذا يتضح أن جزءا كبيرا من مشكلة الكهرباء والماء في بلادنا هي مشكلة عقلية ووعي وأضيف السيد الوزير، أنه اليوم إذا حفرت بئرا عشوائية وتم ضبطك يمكنك دفع 700 دينار رشوة ولن يراك أحد لهذا السبب تزداد الآبار العشوائية كل يوم في بلادنا، أيضا عند سرقة الكهرباء إذا تم ضبطك ومثلما يقول المواطن " تمشي حويجة" وهكذا "يطيح الكاف على ظله".

إذا أمراض كبيرة تصيب الدولة مواطنين ومسؤولين وأعلمكم أنه لن تنجح أي خطة في الإصلاح ما لم نصلح العقليات وربما التعويل وحده على الوعي غير كاف ويجب تشديد العقوبات فلولا انتشار الكاميرات في كل مكان في الدول المتحضرة وشدة العقوبات الزجرية لما وجدنا إنسانا متحضرا في الدول التي تتشدق علينا بالحضارة...

لدي خمس دقائق وليست أربع دقائق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أعيدوا المصدح للسيدة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس.

نحن للأسف، نعد اليوم لحضارة بناء الإسمنت وننسى دائما حضارة بناء الإنسان، الإنسان الذي سنبني به الحضارة واليوم يجب التفكير في عقوبات مضاعفة لكل مسؤول يعلم بأي شكل كان بهذه التجاوزات ولا يبلغ عنها ومراجعة النظام التشريعي للرشوة والفساد في بلادنا هذا مثال واحد فما بالك بباقي المجالات، ففي بلادنا المواطن الذي يلقي الفضلات هو نفسه الذي يطالب العيش في ببيئة سليمة.

توعية المواطن يجب أن تتكفل بها كتابة دولة بأكملها تابعة لرئاسة الحكومة، لأن هذا مجال مهم جدا ومن دونه لن نبني بلادنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة منال. إذا الكلمة للنائبة المحترمة ضحى السالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له.

في الحقيقة الجلسة اليوم مخصصة لمناقشة مشروع قانون يتعلق باتفاقية قرض إلا أن في عالمنا اليوم قضية أكبر جعلتني أهتم بها باعتبارها القضية الأم وهي القضية الفلسطينية.

في البداية أحيي الموقف المشرف والشجاع لسيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد حين استقباله للمستشار الأمريكي. في الحقيقة أثار جملة من القيم كعادته دوما إذا تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وأحالتني إلى قيمة عبر عنها سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حين قال: "انثروا القمح على رؤوس الجبال حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين". لو تدري يا عمر من جاع اليوم؟ لقد تجرعت غزة التجويع حد الاحتضار، لقد حوصرت كطائر مغدور خذله الصديق قبل العدو وأنت تعد فطورك فكر في غيرك، لا تنسى قوت الحمام وأنت تعود إلى بيتك فكر في غيرك لا تنسى شعب الخيام.

لو تدري يا درويش ماذا فعلوا بشعب الخيام؟ طفل في غزة يرفع يديه إلى السماء لا يطلب سلاحا، بل يصرخ للثأر يطلب خبزا وماء، هل سمعتموه؟ هل سمعتم صوت جوعه يتسلل بين ركام الحرب وركام الخذلان؟ هل شعرتم بالعار وهو يسائل العالم، هل جريمتي أني ولدت فلسطينيا؟ هل جريمتي أن إخوتي هم إخوة يوسف؟ هل من الجرم أن أكون عربيا؟

غزة لا تموت جوعا فقط غزة تموت خذلانا، خذلانا من إخوة في العروبة من أنظمة لم تعد تملك طرف الشجب. تموت غزة من قنوات احترفت البكاء من ملوك القصور الذين يتركون الأطفال يموتون على عتبات أفران مغلقة. تنام أمتنا على وسائد دولارات النفط وتستيقظ على صفقات العار. الجوع يحاصر غزة أكثر من ألف جدار وجدار. هناك، رائحة الخبز جريمة والموت لا طعم له سوى الخذلان.

غزة لا تريد مؤتمرات ولا تريد خطبا ولا بكائيات، غزة تريد خبزا ومن لا يهزه مشهد طفل يتضور جوعا فليراجع إنسانيته ومن لم يبك على جسد نحيل يحتضن التراب بدل أن يحتضن فراشه فليبكِ على قلبه قبل كل شيء.

علمونا أن العرب إخوة فوجدنا في جوع غزة أيتاما بلا نسب، علمونا أن فلسطين قضيتنا فوجدنا أن أنظمتنا تساوم على الجوع كما ساومت على الدم من قبل، علمونا أن فلسطين قضية العرب، لكن العرب نزعوا عنهم ثوب القضية.

لن أطرحك يا فلسطين اليوم كقضية عربية لأن العرب رسميا رفعوا أيديهم عن القضية ولم يعودوا طرفا فيها، مَن يتفرج على

الإبادة ليس جزءا ولا طرفا في المعركة. من يصمت عن الجوع الجماعي لا يملك أن يدعي الانتماء إلى القضية الفلسطينية.

سأتكلم من داخل الحرب وأسأل: أين حقوق المدنيين من بنود الحرب؟ أين القانون الدولي حين تسجل آخر الإحصائيات موت 900 فلسطيني من جراء سوء التغذية؟ أين الشرعية الدولية حين يستشهد 600 شهيد فقط لأنهم ذهبوا يبحثون عن الخبز في شاحنات المساعدة؟ أي شرعية تسمح بالتنكيل والتجويع واستهداف الأطفال والنساء والعزل؟

من هم هؤلاء الذين اخترقوا قوانينكم وبنودكم وشقوا إلى نصفين اتفاقياتكم؟ من هم هؤلاء الذين تغفرون زلاتهم التاريخية وتلبون شهواتهم الجغرافية؟ أين الأمم المتحدة؟ أين مجلس الأمن؟ أين تقارير اللجان التي لا تصل أبدا إلى العدالة؟

أنتم لا تحمون القانون، أنتم لا تحمون العرب ولا أطفال العرب ولا نساء العرب ولا الكرامة العربية. أنتم تحمون غطرسة الغرب والخروج عنكم صار أشرف لنا وأحفظ لماء الوجه. الأمم المتحدة التي عجزت عن تفعيل " أونروا " في الأراضي المحتلة كانت أشد إرادة في العراق وسوريا وإيران، لكنها تعجز فقط أمام الكيان الصهيوني ورعاته من الرأسمالية العالمية والإمبريالية الأمريكية.

نحن، يا سادة، أمام حرب إبادة موصوفة بكل المعايير القانونية والإنسانية. أقولها من موقعي لا أنا، لا أقدم خطابا إنما أقدم شهادة أمام التاريخ تجرم الكيان الصهيوني بتهمة استخدام التجويع كسلاح ومنع المساعدات والقتل المتعمد للأطفال والعائلات والاستهداف الممنهج للبنية التحتية المدنية واستهداف طواقم الإغاثة والصحفيين والقتل والتعذيب والتنكيل دون محاكمة والتهجير القسري والتطهير العرقي وانتهاك جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

المجتمع الدولي اليوم يقف على محك حقيقي إما أن يحاسب ويوقف هذه الحرب، حرب الإبادة أو سيسقط نهائيا، الحياد بين الجلاد والضحية اليوم خيانة وتواطؤ، فلسطين ليست قضية عابرة، فلسطين وصية الشهداء. أيها المجرمون تظنون أنكم بجرائمكم ستذلون الفلسطيني ستركعونه لكن لا، أنتم لا تعبرون إلا عن سقوطكم الأخلاقي لأنكم لن تنتصروا لا بالمدافع ولا بالصواريخ، عجزتم عن كسر المقاومة، عن مقاومة المقاومة فعبرتم عن نذالتكم.

غدا، حين تهدأ النار ونسأل: أين كنا حين جاعت غزة؟ لن تكون هناك إجابة، بل خزي عظم الله أجرنا في ضمائرنا. ستجوع غزة ولكنها لن تموت خاضعة.

في الأخير وبمناسبة ذكرى 23 يوليو، سأختم بقولة للزعيم جمال عبد الناصر حين قال: "الثمن الذي يدفع من أجل الكرامة فادح لكن الثمن الذي يدفع في حال الذل أفدح" وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ياسين هل أنت جاهز أو أعطي الكلمة للسيد حافظ الوحيشي. الكلمة للسيد حافظ الوحيشي، له أربع دقائق تفضل.

السيد حافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق من إطاراته. شكرا للزميلة ضحى.

وأنا من ناحيتي سأتكلم عن الوطن الحبيب وحلم التطور والانعتاق والتحرر من جميع الضغوطات الخارجية والداخلية إننا نحلم بوطن موحد متكامل الأهداف التنموية، يقول الله تبارك وتعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ" صدق الله مولانا العظيم وقوتنا اليوم ليست بالسلاح، بل بالتنمية، بالقوت اليومي للشعوب، فالشعوب اليوم مستهدفة في قوتها وفي مكتسباتها، مطلوب منا اليوم كسلطة تنفيذية وتشريعية ومجتمع، أن ننكب بصفة جدية على تنمية مواردنا وتحقيق الاكتفاء الذاتي على جميع المستويات أسوة بالقيادة هذا هو المطلوب ويجب أن نوفر الإمكانيات والمستلزمات لنصل إلى هذا الهدف ولنا في وطننا الإمكانيات الذاتية متوفرة لكن لم نحسن استغلالها، فالخيرات ونحن نمر عليها مرور الكرام، هل نملك الإرادة لاستغلال هذه الخيرات لبناء وطن حر مستقل لا يحتاج إلى الغير، بل الغير يستحقنا؟ هل عجزنا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وخيراتنا متروكة؟ من يتحمّل مسؤولية عدم استغلال مواردنا الفلاحية لتحقيق نقلة نوعية في الإنتاج والإنتاجية؟ من يتحمل عدم استغلال مواردنا البشرية المتكونة والمتعلمة من أصحاب الشهائد العليا في حين أن هناك عديد المجالات لاستغلالهم لتطوير اقتصادنا وإدخالهم بصفة فعالة في الدورة الاقتصادية؟

من يتحمل مسؤولية عدم استغلال الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة، في حين أن بلادنا كانت من الدول الأوائل المبوبة في هذا المجال؟

من... ومن... ومن... إلى متى تبقى تدخلاتنا شكلية وموضوعية في حين أنه مطلوب منا أن تكون مدروسة وعامة وحسب دراسات ذات جدوى في جميع المجالات؟

ما نصبو إليه هو وطن يكرس طموحات مواطنيه ليعيشوا في أمن وأمان وطمأنينة، والمواطن هو طرف فاعل يشعر بشرف الانتماء إليه، إننا في زمن بلغت فيه الإنسانية ذروة انحطاطها وأصبح فيه الإنسان مستهدفا كالفئران يصطاده الصهيوني بالقذيفة بعدما يجلبه بالطعم، هل هذه العدالة الإنسانية؟ هل هذا هو العالم المتحضر في القرن الحادي والعشرين؟ أين حقوق الإنسان؟ وأين العدالة الإنسانية في هذا الزمن الأغبر؟

في هذه العتمة وهذا السكوت الفاضح ينطلق صوت الحق صوت سيسجله التاريخ صوت عربي ينطلق من تونس الحبيبة، صوت سيادة الرئيس قيس سعيد وهو ينطق بالحق ويفضح الممارسات الصهيونية بكل شجاعة وبدون حسابات مسجلا موقفا واضحا فاضحا لهذه الممارسات اللاإنسانية.

إن هذا الوطن خلاق والمسيرة مستمرة والمسار في الطريق الصحيح ليحقق أمل مواطنيه بإذن الله ودعمه، لن أطلب المناشدة بالتنمية في جهتي ودائرتي لأني متيقن بأن هذا الوطن سيحقق المستحيل وينطلق من جديد رغم كيد الكائدين.

كما أني متيقن بأن الشعب الفلسطيني....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد حافظ تفضل.

السيد حافظ الوحيشي

كما أني متيقن بأن الشعب الفلسطيني سينتصر ويدحر عن أرضه الغاصبين المجرمين الحاقدين الذين لا يملكون ذرة من

الإنسانية والتاريخ لا يرحم وحتى إن رحمك فإن الله لا يرحم الظالمين القتلة الصهاينة.

عاش وطني حرا منيعا شامخا أبد الدهر والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

في خضم هذه الجلسة العامة للنظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في استيراد الغاز الطبيعي لا شك في البداية أن الغاز الطبيعي هو عنصرا أساسيا في تأمين استمرارية إنتاج الكهرباء في تونس، لكنني أود أن أستغل هذه الفرصة وهذه الجلسة لأتحدث عن العديد من المشاكل خاصة ونحن اليوم في ذروة الموسم الصيفي العديد من المشاكل التي تواجه المواطنين والآلاف من التونسيين الذين يعانون من الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

التونسيون الذين يجلسون في الظلام دون تكييف وتتلف الأدوية والأطعمة في الثلاجات، كل صيف تتكرر نفس الانقطاعات للكهرباء وتبقى البلاد في نفس الدوامة، في بلد يملك 300 يوم شمس في السنة، المواطنون يدفعون فواتير الكهرباء والغاز من عرق جبينهم وينتظرون عودة التيار الكهربائي بعد ثلاث أو أربع ساعات وبنسق متواتر.

وبالمناسبة أود بين قوسين أن أشكر أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG" الذين يقومون بعمل كبير في الحر الشديد "الشهيلي" ويتدخلون في العديد من المناطق لإصلاح الأعطاب، أنا شخصيا كنائب يوميا وإلى حد هذه الساعة تصلني عشرات الاتصالات بخصوص الانقطاعات، وليس من المعقول أن يتحول نائب الشعب إلى عون مطافئ يتلقى الاتصالات ليبلغ عن الانقطاعات هنا وهناك لكن ما نحتاجه هو الحديث عن استراتيجية ومخطط مستقبلي لكي نصبح في غنى عن هذا الإشكال، خاصة أن بلادنا تملك كل المقومات لتجاوزه ليس من المعقول أن نكرر نقاش نفس الإشكال خاصة في فصل الصيف.

اليوم يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة ومخطط واضح للطاقة الشمسية في بلادنا والحل معروف وليس جديدا ويتمثل في الطاقات المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية التي ربما لا تعتبرها الحكومة أولوية، التراخيص لازالت صعبة، الإجراءات البيروقراطية، التمويل غائب، التشجيعات ليست في المستوى للإقبال على الطاقة الشمسية، في حين أن دول الجوار تمكن المواطن من تركيب الطاقة الشمسية فوق سطح منزله لينتج الطاقة الشمسية ويبيع الفائض ويستفيد ونحن ما زلنا في الإجراءات والتعطيلات والانقطاعات المتواترة للتيار الكهربائي والدولة وتلعب دور أعوان المطافئ من منطقة إلى أخرى وتبريرات وبيانات وإعلانات، ولكن الحال لم يتغير.

يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية من الحكومة للمضي خطوات في موضوع الطاقة الشمسية، صحيح أنّنا انتقلنا ربما من حكومات سياسية إلى حكومة تقنية تنفذ توجيهات رئيس الوظيفة التنفيذية أو رئيس الجمهورية، لكننا لا نريد حكومة تقنية فقط، بل نريد حكومة ذات نظرة استشرافية، تبادر وتقول للمواطنين: آمنوا بالطاقة الشمسية وسنساندكم بالتسهيلات ونشجعكم من خلال شراء الكهرباء منكم بدلا من استيراد الغاز الطبيعي والغرق في الديون، مثل هذا القرض المخصص لاستيراد الغاز الطبيعي.

ونحن مقبلون والحكومة في خضم إعداد قانون المالية لسنة 2026 وأظن أنه كان هناك اجتماع وزاري البارحة أو منذ يومين بخصوص الإعداد لقانون المالية لسنة 2026، يجب مراجعة الترتيبات والإجراءات ربما المعطلة في هذا المجال، ولكن الأهم أننا نرى أنه يجب التفكير في تحفيزات ضريبية وجبائية حقيقية للمواطن والمستثمر الراغبين في الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية. اليوم الطاقة الشمسية لم تعد خيارا وإنما هي حل لمشاكل هيكلية فنحن نعلم اليوم أن الكهرباء هي مسألة حياتية.

ونحن نتحدث اليوم عن موضوع الكهرباء أود الإشارة إلى أن هناك إشكاليات كبيرة العديد من المواطنين السيد الوزير، في مختلف مناطق الجمهورية وخاصة في منطقة الحمامات ونظرا إلى غياب مثال تهيئة عمرانية محين منذ نصف قرن، 50 سنة وهنا نتحدث عن التخطيط والتنمية لأنه في ظل عدم مراجعة مثال التهيئة العمرانية خلق مشاكل كبيرة واستنزاف كبير للإدارة.

إلى جانب الانقطاعات المتكررة للكهرباء والماء، عوض أن نفكر اليوم في مشاريع جديدة وتوجيه البلاد إلى مستقبل أفضل ونحلم ونطمح لذلك سويا أصبح هم المواطن في الحمامات وفي عديد المناطق هو الحصول على الربط بالشبكات العمومية للكهرباء والماء وحتى إن تحصل على تسوية وضعية من البلدية يجد نفسه في مشاكل مع " STEG"، نظرا إلى أن أغلب التقسيمات السكنية كانت عشوائية وأقيمت على أراض فلاحية دون تأطير أو توجيه من الدولة ودون مخططات فلم تترك مسافات ومساحات خضراء ولا حتى 20 مترا لبناء محولات كهربائية أو "Poste". اليوم هناك طلبات كبيرة وقياسية في الحمامات للمحولات الكهربائية.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا يجب أن تبقى مكتوفة الأيدي وهي على علم بهذا الإشكال كإدارة عامة وكوزارة الطاقة لا يمكن أن تعطي نفس الإجابات للمواطن، اليوم إذا كان هناك مشكلا أو خللا فلا بد من المضي في إصلاحه وأن نفكر في تصور كاملا حتى تصبح المسألة العادية والبسيطة والحياتية الكهرباء والماء ليس حلما صعب المنال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للسيد رضا الدلاعي، تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

نحن بصدد الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة لصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في استيراد الغاز الطبيعي، وهو في الأصل موجه للاستهلاك نتيجة ما تعانيه الشركة التونسية للكهرباء والغاز من صعوبات هيكلية وهو لا يخصها فقط بل يخص مختلف المؤسسات وهذا يتطلب رؤية كاملة للدولة باتجاه إنقاذ هذه المؤسسات العمومية.

نقطة ثانية السيد الوزير، أريد أن أثير معك مسألة حول استئناف مشروع إحداث القطب التنافسي بجنان مجردة ويمكن

البناء على الاجتماع الذي تم في الهيئة التونسية للاستثمار بتاريخ 12 فيفري 2025 للنظر في الصيغة الجديدة لمشروع جنان مجردة وفي إطار الرؤية الجديدة استئناسا بالتجارب الناجحة لبعض الدول بخصوص اللوحات العائمة فإن المشروع بنسخته الجديدة يندرج ضمن استراتيجية الدولة الرامية إلى الحد من العجز الطاقي وكان لوزارة التخطيط والاقتصاد مرافقة لجنان مجردة ووفرت لجان مجردة تمويلا من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ونعتقد أن الصيغة الجديدة يمكن السيد الوزير أن ترى النور ويمكن أن تجود وإن شاء الله تتفاعلون مع هذا المطلب.

نقطة ثانية السيد الوزير تتعلق باستعادة خط رقم 2 للسكك الحديدية الذي توقف عن النشاط بسبب إقامة سد سيدي البراق وهو خط يربط بين ثلاث ولايات بنزرت عبر ماطر وسجنان وباجة عبر نفزة ووشتاتة وولاية جندوبة عبر طبرقة وقد كانت الدراسات جاهزة وتمت جلسات في مختلف المجالس الجهوية في مختلف الولايات. المطلوب السيد الوزير وأنت تحدثت عن هذا الموضوع البارحة وأشرت إلى هذه المسألة واستعادة هذا الخط من تونس إلى طبرقة، المطلوب هو البحث عن خط تمويل لاستعادة هذا الخط.

النقطة الثانية السيد الوزير، وضعية المستشفى متعدد الاختصاصات عرض في مؤتمر الاستثمار 2020 مع مستشفى قابس وإلى الآن لم يرى النور، السيد وزير الصحة يبحث أو يسعى إلى البحث عن خط تمويل، نرجو بتدخلكم أن تبحثوا عن خط تمويل لحل هذا الإشكال الذي لا يخص باجة فقط، بل يخص باجة وقابس.

نقطة موالية السيد الوزير، نحن في المخطط الثلاثي 2023-2025 في مهمة وزارة التجهيز والإسكان، السيدة الوزيرة حاليا ورئيسة الحكومة تعهدت ضمن مشروع تقوية الطريق الجهوية رقم 52 بين باجة وطبابة وأجابت بأنه مندرج ضمن المخطط الثلاثي 2023-2025 وبصدد البحث عن التمويل، متى التمويل؟ لا نعرف.

كذلك حول مشروع تقوية الطريق الوطنية رقم 7 بين نفزة وحدود ولايتي جندوبة وبنزرت، كذلك أجابت السيدة الوزيرة وهي رئيسة الحكومة حاليا بأنه مندرج ضمن المخطط الثلاثي 2023-2025 وبصدد البحث عن التمويل. الإشكال السيد الوزير هو أنكم تقترضون وهناك بنية تحتية مهترئة، أعتقد أنه ما زال العمل على المخطط الثلاثي 2023-2025 السيد الوزير ما زال هناك عمل على هذا المخطط ونسعى أن تتدخل السيد الوزير باتجاه إنصاف هذه الجهات الداخلية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك السيد رضا الدلاعي نعيد له المصدح تفضل.

السيد رضا الدلاعي

باتجاه إنصاف هذه الجهات الداخلية ونعتقد أن وزارة الاقتصاد والتخطيط يجب أن تأخذ دورها كاملا، حتى لا يحصل هذا العبث بحق الجهات الداخلية لأن الكثير من الوزارات تنفذ المخطط كما تريد وآن الأوان خاصة في المخطط القادم أن تأخذ وزارة الاقتصاد والتخطيط دورها كاملا لأنها هي من تمتلك المؤشرات في علاقة بالجهات الداخلية.

أرجو السيد الوزير أن تتفاعل مع مطالب الجهة بالاتجاه الذي ينفع الأهالي وأرجو منك سيد الوزير أن تبحث عن خط تمويل لصالح المستشفى العام متعدد الاختصاصات وخط السكك الحديدية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للسيد منصف معلول، كتلة العمل، أربع دقائق تفضل.

السيد منصف معلول

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير والإطار المرافق له والسادة الحضور،

عاشت فلسطين، عاشت الأمة، إلى متى هذا التخاذل والصمت العربي؟ إلى متى هذا التواطؤ العالمي تجاه أهالينا في فلسطين؟ إلى متى هذا النوم العميق والسكوت عن الحق والانحياز إلى الباطل؟ إلى متى هذا الخوف على المناصب يا حكام العرب وملوكها؟ متى تحيى ضمائركم وتخرج من العناية المركزة؟

عجزتم حتى عن التنديد، فغزة تباد وينكل بها. فماذا تنتظرون يا حكام العرب، يا حكام الهانة؟ عار عليكم السكوت والأمة تذبح أمامكم، فالتاريخ يسجل تخاذلكم وتواطؤكم وتجاهلكم لمعاناة الشعب الفلسطيني، فالأمة جراحها تنزف وأنتم لا حياة لمن تنادي. لك الله يا فلسطين، عاشت فلسطين.

سيدي الوزير، إن المعاناة التي نعاني منها في ولاية تطاوين جراء تدهور العديد من القطاعات الماء مقطوع، الكهرباء مقطوعة، الطرقات معطلة، الأراضي الاشتراكية بلا حلول، البستنة بلا حلول، شركات بترولية تتحيّل على العمال، إدارات خارج التغطية، البنية لا تحتية ولا فوقية.

المطالبة بالتدخل مركزيا وتوفير الاعتمادات لمعاضدة المجهودات الجهوية.

إن انقطاع الماء في تطاوين يجعلها جهة منكوبة، فالوضع كارثي، كارثي، كارثي وأحذركم من ذلك. فالرجاء التدخل لحل هذه الإشكاليات في الجهة قبل فوات الأوان وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ يوسف طرشون عن الخط الوطني السيادي، سبع دقائق تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

صحيح أن تونس العظيمة لا تمتلك حاملات طائرات لا "ترومان" ولا "تورنادو" ولا "روزفلت."

صحيح أن بلدي العظيم لا يمتلك طائرة شبح ولا "F-16"، صحيح أننا لا نمتلك المال الفاسد للصهيونية العالمية ورأس حربتها الإمبريالية الصهيو-أمريكية، ولكننا بكل فخر نمتلك حاملي المواقف. ليست لدينا حاملات طائرات، نحن في تونس لدينا حاملي المواقف، رؤوسنا مرفوعة، حاملي العزة والكرامة والانتصار للحق والانتصار للإنسان، الانتصار الذي سيسجله التاريخ لأن المواقف وحدها تكون عابرة للتاريخ.

كل الفخر بموقف سيسجله التاريخ لرمز من رموزنا في هذا الوطن، سيادة الرئيس، أقول شكرا لتلك الصورة المعبرة عن روح الشعب التونسي.

هؤلاء لا يرعوون عن قتل الأطفال، هؤلاء ليست لهم ذمة ولا كرامة في أن يقفوا مع الحق، نحن مع الحق مهما كان الثمن.

الدبلوماسية السيادية وقلت أكثر من مرة تقتضي أن نرفع رؤوسنا أمام غطرسة رأس المال الفاسد والتعبير عن مواقفنا بكل جرأة.
هنالك عالم آخر يمكن أن نتوجه إليه اقتصاديا وهذا العالم هو نادي الدول الحرة، نادي الدول التي تحترم الإنسان وتحترم الحقوق. لن نكون مثل أولئك المطبعين الخونة، مثل أولئك الذين سيلحقهم خزي وعار التاريخ، الذين باعوا القضية الفلسطينية. لن نخشى في الحق لومة لائم، نحن مع صدق المواقف، نحن مع تحميل هؤلاء مسؤوليتهم، ولتكن أمريكا أو حلفاؤها.

نحن مع الحق مهما هددونا بتجويعنا فلن يكون مآلنا إلا رفعة القدر أو الاحترام أمام شعوب العالم. شكرا سيدي الرئيس على ذلك الموقف، ولتكن في المرة القادمة طرد السفير الأمريكي.

اليوم أريد أن أتكلم عن وضعية في وطننا وفي بلدنا أقل ما يقال عنها أنها مؤلمة، العمال بعد صدور القانون عدد 9 لسنة 2025 يعانون سيدي الوزير وأريد أن أخاطب من خلالك رئاسة الحكومة برمتها، الإدارات العامة لا تطبق القانون، مديري المنشآت العمومية لا يطبقون القانون، القانون واضح وصريح.

اليوم عندما يتوجه العمال إلى إداراتهم يسمعون عبارة واحدة "ننتظر استشارة قانونية،" كل الوزارات وكل الإدارات لديها شؤون قانونية، مصلحة كاملة للشؤون القانونية وفيها جهابذة القانون في تونس عاجزون عن تأويل نص قانوني لا يتجاوز ثلاثة أسطر لكي يحددوا ما إذا كانت وضعية العامل تقتضي إدماجه باعتباره مناولة أو عقود هشة أو عدم إدماجه، إلى اليوم سيدي الوزير، وفي كل لحظة كنت مع العمال في وزارة البيئة وهم أعوان ديوان التطهير، هؤلاء يطالبون بتسوية وضعياتهم وتوضيحها.

اليوم بقي الجميع معلقون وهناك غموض حتى بعض الوضعيات الواضحة في علاقة بشركات المناولة تم حلها مثل الاتصالية الخدمات الذي ورد في الرائد الرسمي بحلها، إلى اليوم ليسوا مع شركة المناولة ولا مع الشركة المؤسسة المستفيدة التي يجب أن يقع إدماجهم فيها، ولا يعرفون أنفسهم على من سيتقاضون أجورهم هذا الشهر، لأن شركة المناولة تم حلها والشركة الأخرى لم تدمجهم ولم تعطهم أرقام تسجيلهم ولم تسو وضعيتهم.

الأمر آزف يا سيدي الوزير، فهناك وقت مضى وهناك أناس انتهت عقودهم ولم يجدّدوا عقودهم وهناك من طرد وهناك من ما زال في منطقة رمادية لا يعرف نفسه هل هو عامل مناولة أو عامل اسداء خدمات وهناك تآمر على هؤلاء العمال بمحاولات يائسة للضغط على الإدارة وبعض الإداريين وهذا موثق في دفع هؤلاء إلى الاقتناع بضرورة الابقاء على هذه المؤسسات للمناولة تحت عناوين أخرى ولن نسمح بذلك، وسنتابع كل هذه الوضعيات وضعية بوضعية.

لسنا مستعدين لأن نسمح بالتحايل، وبعض التفقديات أكررها للمرة العاشرة، فحين يذهب العامل ويطالب بالاطلاع على وضعيته إن كانت اسداء خدمات أو غير ذلك نجد إجابات متناقضة حتى في نفس الولاية وهذا موثق، متفقد يقول له أنت اسداء خدمات وآخر يقول له "أنت مناولة" والعامل لا يعرف مصيره وهناك مقاومة واضحة من بعض المنشآت العمومية بعينها، القطاع البترولي تحديدا، وضعية العمال واضحة وصريحة، هؤلاء مناولة، فما الذي ينتظرون حتى يقع إدماجهم في مؤسساتهم؟ وتتحدث خاصة عن المؤسسات العمومية أو " semi étatique" إذن الدولة مسؤولة عنها. إذا الدولة لا تنفذ القانون وأذكر أن هذا القانون صادق عليه مجلس نواب الشعب يوم 21 ماي وصدر في الرائد الرسمي يوم 28 ماي بعد أن وقع عليه رئيس الجمهورية ورغم ذلك هناك من يتلاعب به ويبحث عن تأويلات.

سيدي الوزير بكل لطف، ربما الإدارة نفهم أن المدير عن حسن نية يتردد ويخاف من اتخاذ القرار في وضعية ما ولكن الوزير ليس مديرا، الوزير مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة وهي ليست مجرد إجراء إداري بحت ويمكن أن يتخذ قرارات استثنائية في بعض الوضعيات ولن أذكر الوضعيات وضعية محددة لأن هناك عشرات الوضعيات الأخرى وكل وزارة وكل إدارة بإمكانها أن تحل مشكل في 24 ساعة ولا نترك العمال معلقين.

بعض العمال سيدي الوزير، قلتها وسأكررها من هذا المنبر عامل في "Tunisair" أصيب جراء سقوطه فاتصلوا بشركة المناولة التي كان تابعا لها فأجابوه "لقد حلت الشركة ولا علاقة لنا بك" لن نتكفل بعلاجك ذهبوا إلى الشركة المستفيدة التي يعمل فيها وهي "Tunisair" وزملاؤه 350 عاملا معلقون إلى الآن، فأجابوه ليس لديك رقم "matricule" لست تابعا لنا وهو يعمل في وسط المطار، هذا كله بسبب التباطؤ في تطبيق القانون.

أؤكد أخيرا سيدي الرئيس، إما أن ننخرط في السياسة العامة للدولة بصدق وهذا القانون قانون ثوري لنا أن نفخر به ومنظمة العمل الدولية في جنيف أصدرت بيانا تشكر فيه تونس وتثمن هذا القانون وتقول يجب أن يكون نموذجا يحتذى به في العالم ومديرينا مازالوا مترددين في تطبيقه على من؟ على التونسيين، على المواطنين الذين نريد أن نمنحهم الاستقرار الاجتماعي ليتمكنوا من الاندماج في الحياة الاقتصادية ويحب بلده أكثر لأنها تحتضنه ولهذا أنجز هذا القانون.

أدعو إلى التسريع في تحمل الإدارات لمسؤولياتها وهؤلاء المديرين يعودون إلى الشؤون القانونية لديهم ومن لم يفهم القانون يمكن أن نشرحه له، لا بأس وليتحمل كل مسؤوليته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي، ست دقائق. السيد بلال، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أبدأ، يوم أمس أو ما قبله، صباحا وليلا، في كل الأوقات كل الاتصالات الهاتفية من الجهة التي أمثلها على الأقل تتعلق بانقطاع الماء والكهرباء. المواطنون يتساءلون وهم محقون لماذا لا ماء ولا

كهرباء؟ نود من السيد الوزير أن يجيبهم كحكومة لا ماء ولا كهرباء فعلا ولا خبز والمخابز تعطلت والعجين أصبح غير قابل للاستعمال. كيف يعيش المواطن بلا ماء ولا خبز ولا كهرباء في وادي باشة، في سيدي علوان، في بوحمارة، الشابة سعافات، في ملولش العرقوب، أولاد حمد وكل المناطق. لماذا؟ سؤال يتطلب إجابة.

بعض المسؤولين الحكوميين يقولون "كلنا متعبون" ولكن ليس جميعنا متعبون. أعيد ما قلته للمسؤولين اسمحوا لنا أن نعطي أرقام هواتفكم للمواطنين، لتتلقوا أنتم نفس الاتصالات التي نتلقاها لمدة يومين فقط وسترون حجم المعاناة، حين لا تستطيعون أن تجيبوا مواطنا بلا ماء ولا كهرباء في ملولش وفي سيدي علوان وفي الشابة.

اليوم يجب أن نجيب لماذا لأن السياسات العمومية والسياسات الحكومية ليست متجهة لصالح المواطن بما في ذلك هذا القرض وبما في ذلك القروض الأخرى، بما في ذلك قرابة ألف مليار ستأخذه الشركة التونسية للكهرباء والغاز على عاتقها في مشروع الماء ، هذا في صالح الاتحاد الأوروبي ولا مصلحة لنا به بما في ذلك مشروع الهيدروجين الأخضر، دولة تعاني من شح مائي ستبيع الماء في شكل طاقة لا علاقة له بمصلحة التونسيين، لهذا السبب يرى التونسيون أن البلاد لا تنير إلا للغير وهم محقون لأن الاستثمارات في قطاع الماء أيضا ليست موجهة إلى لتونسيين بل موجهة إلى الجانب الأوروبي وللتبعية وللاستعمار الجديد المقنن.

هذه الاتفاقية وهي مبرمة يوم 25 مارس 2025 السيد الوزير الممضي هو السيد علي الكعلي الذي تولى الوزارة سنة 2020، هذه الاتفاقية بقيت في الأدراج خمس سنوات وجاءت الآن ونحن نريد أن نفهم، بالنسبة لي ولكل الشعب التونسي أعتقد تمثل هذه الرؤية في الحكومات السابقة الحكومة سيئة الذكر للسيد هشام المشيشي وما قبله، باعوا البلاد بثرواتها وببترولها وبشمسها وبمائها ولم يبق إلا القليل من الماء والشمس سنبيعهم أيضا.

كنا نعتقد أن بعد 25 جويلية سيتغير التوجه نحو السيادة لكننا لم نراها حاليا، ما زالت نفس الإجراءات، طاقة بلا مخطط طاقي أين الانتقال الطاقي؟ أي انتقال طاقي نريد؟ نريد انتقالا طاقيا لصالحنا، لصالح التونسيين، لصالح الشعب التونسي، لصالح الدولة التونسية أم لصالح الجانب الاستعماري.

هذه الاتفاقية تعبر جوهريا عن سياسة الحكومة، اتفاقيات قديمة منذ خمس سنوات توقع الآن، نفس إجراءات الحكومات السابقة تنجز الآن.

وصلنا إلى مرحلة الاقتراض للبنوك وللإيجار المالي بضمان الدولة وعلى ميزانية الدولة وترجعها الدولة ولكن الشركة التونسية للكهرباء والغاز نثقلها بديون على نفقاتها.

وفي تقرير الميزانية يذكر أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز خسرت أكثر من 502 مليار بسبب تغيير سعر الصرف، وبالتالي هذه القروض لن تزيد إلا في إثقال كاهل الشركة، حتى يقولوا لنا فيما بعد إنها أفلست ولا بد من بيعها.

اليوم هذه المعاناة في الانتقال الطاقي الذي تعمل عليه وزارة الطاقة خارج عن القانون لأنه لا يوجد مخططات طاقة طبقا للقانون يصادق عليها مجلس النواب طبا للقانون، وتعطى اللزمات لشركات أجنبية استعمارية مخالف للقانون.

صدقا، أصبحنا نتساءل لصالح من هذا كله؟ مصلحة المواطن التونسي لم نجدها المواطن التونسي لا ماء، لا كهرباء، لا يملك أي شيء المواطن التونسي.

النقطة الأخرى نتمنى من وزارة الاقتصاد أن تعنى بمشاريع التنمية المندمجة التي تحت إشرافها عوضا عن القروض والتي إلى اليوم مازالت لم تتحرك ويمكنني أن أذكر لكم في الجهة المناطق السقوية سواء في ملولش أو أولاد جاب الله، سواء طريق الغضابنة كلها مشاريع كثيرة، على ميزانياتكم مازالت متوقفة على بضع إمضاءات السيد الوزير و إلى اليوم المواطنون ينتظرون وبرنامج القاعة الرياضية بملولش وغيرها من البرامج مازالت متوقفة اليوم على الإمضاءات. ولكن كل يوم نأتي بقروض لم تنفذ.

لم يتحقق أي قرض على أرض الواقع، قروض للحبوب لم نجدها عندما زرت لم أجد أثرا لقروض للحبوب، لم أجد إنشاء للمخازن كما ورد في الاتفاقية ولا تدعيم السكك الحديدية، لم أجد أي شيء، لا أثر لصدور طلب العروض، القرض مر عليه سنتين قيمته تقريبا 1800 مليار لا أثر له.

تأتي الحكومة بقرض باستعجال نظر وتبدأ اللجنة في العمل وفي أسبوع نعد التقرير وبعد سنتين نتفقد فلا نجد أي إنجاز في كل المجالات.

أؤكد مجددا، كل هذه الإجراءات والقروض ليست في صالح الشعب التونسي للأسف، مشروع "ELMED" ومشروع الهيدروجين الأخضر كلها مشاريع استعمارية تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي ولا تخدم تونس في شيء.

واليوم يجب أن نراجع السياسات العمومية هذه خاصة في مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط لأن الوضع لم يعد ممكنا أن يتواصل بهذا الشك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونمرر الكلمة الآن للسيد شكري البحري.

الكلمة الأخيرة للأستاذ شكري البحري غير منتمي وله ثمانية دقائق تفضل.

السيد شكري بن البحري

مساء النور،

بينما نحن الآن وهنا في البرلمان، هناك مئات من أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز في هذا الحرّ فوق الأعمدة الكهربائية ووسط بيوت "les transfos" هؤلاء الأعوان عرضوا حياتهم للخطر وهم يجرون من مكان إلى آخر يرقعون ويصلحون ويحفرون وهم يحاولون بإمكانياتهم المحدودة المحافظة على استمرارية التزود بالكهرباء، تحية تقدير وشكر لكل هؤلاء الأعوان والمواطن التونسي يعيش أيام صعبة وقاسية في هذا الحر الشديد، فالمواطن يعيش معاناة كبرة مع الماء وأضيفت لهذه المعاناة، معاناة انقطاعات الكهرباء فكل المواطنين يشتكون من انقطاعات التيار الكهربائي ومن ضعف قوة التيار الكهربائي الذي لا يمكن أن يشتغل به أي شيء ويشتكون من ارتفاع ضغط الكهرباء الذي يتسبب في حرق كل الأجهزة الكهربائية، نداءات يومية وهناك انقطاعات متكررة للكهرباء وهذه الانقطاعات متعمدة للكهرباء، هذه الانقطاعات في التيار الكهربائي تتزايد يوما بعد يوم وأزمة الكهرباء في تونس تتكاثر كل سنة

أكثر، لا وجود لحلول إلى حد الآن لا نجد سوى انقطاع الكهرباء، خاصة في أوقات الذروة يتم قطع الكهرباء قطع اضطراري لأن كمية الكهرباء الموجودة أقل من الطلب لهذا السبب تضطر الشركة التونسية للكهرباء والغاز لقطع الكهرباء على التونسيين في الأحياء وفي المدن وفي مختلف الجهات، لتحافظ على التوازن بين العرض والطلب ولتحافظ على سلامة الشبكة وعلى مناطق الإنتاج.

وهذه الانقطاعات في التيار الكهربائي وهذا "délestage" فيه الكثير من الظلم، الكثير من الظلم من التمييز لمناطق على حساب مناطق أخرى ولجهات على حساب جهات أخرى والضحية طبعا سكان المناطق الداخلية والأحياء الشعبية وهذا "délestage" من المفروض أن يكون استثناء يتم القيام به في الظروف القصوى لكن أصبح يمثل هذا اليوم قاعدة في تونس وهذا يحصل ويتكرر دائما، مع الأسف نحن نعلم أنه حاليا لا توجد خيارات أخرى لكن الأزمة وسبب الأزمة وأصل المشكل هي وجود خيارات خاطئة، وجود توجهات تم تظليل الشعب بها ضد السيادة الوطنية وضد السيادة الطاقية قامت بها ومازالت تقوم بها وزارة الصناعة والطاقة، خيارات وتوجهات ورطت الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ورطت مؤسستنا الوطنية وكانت سببا في توريط المواطن معها وورطت البلاد والمواطن التونسي أصبح يدفع الفاتورة "triple"، فاتورة الكهرباء وفاتورة قطع الكهرباء وحرمان المواطن من الكهرباء وفاتورة أضرار الكهرباء، فلم يعد المواطن تونسي يجد شربة ماء باردة من الثلاجة والمرضى المساكين الذين حياتهم مرتبطة بالأكسيجين يجدون أنفسهم بين الحياة والموت وتتعكر حياتهم في لحظات ويصبح التنفس حلم، لأنه عندما يتم قطع الكهرباء ينقطع التنفس ودون الحديث عن الأدوية وعن المنتجات التي يتم حفظها في الثلاجات فعند قطع التيار الكهربائي فإن هذا يتسبب إما في عطب في الثلاجة وإما أن تفسد الأدوية والمنتجات.

سنبدأ الآن، سأبين لماذا يتم قطع الكهرباء بالضبط هناك ثلاث مشاكل يجب حلها:

المشكل الأول هو أن الطلب على الكهرباء أكثر من الكهرباء الذي يمكن لـ "STEG" توفيره وكل سنة يزيد الوضع تأزما وتعكرا أكثر، عندما تشتد الحرارة يكثر الطلب على استعمال المكيفات والإنتاج لا يشهد ارتفاع.

المشكل الثاني: لدينا مشاكل كبرى في نقل الكهرباء البنية التحتية لنقل الكهرباء أي الكوابل عاجزة على تحمل كميات الطلب المتزايدة بالإضافة إلى أن قرابة ربع الكهرباء الذي يخرج من " les centrales" تضيع وتذهب "perte".

المشكل الثالث: لدينا مشاكل على مستوى التوزيع لأنه عندما يرتفع الضغط على "les transfos" يحصل "ماس" وتحرق ويقطع الكهرباء لأن البنية التحتية الموجودة ضعيفة والإمكانيات محدودة والتجهيزات مفقودة والحلول لكل هذه المشاكل ولكل هذه الإشكاليات تتطلب استثمارات كبرى، الكثير من الأموال يجب أن تضعها "STEG" و"STEG" مواردها ضعيفة تم القضاء عليها وتم تضعيفها وتم غلق الاستثمارات عنها لأن الوزارة قامت بتوجه في الانتقال الطاقي يقوم على الأجانب ويعتمد على اللزمات بالأساس واللزمات تجعل كل التوجهات وكل الاستثمارات توجه لتدعيم شبكة الكهرباء من مناطق الإنتاج في الخلاء وفي الصحراء ليس للمواطن في المدن وفي القرى وفي الأحياء أين يتم استهلاك الكهرباء، استثمارات كبرى وضخمة في شبكة نقل الكهرباء بمناطق إنتاج اللزمات تم تمويلها ووضعها كالاستثمار في تطاوين مئات الكلومترات، خطوط جهد عالي وفي الأخير لم يتم القيام باللزمة والله أعلم هل سيتم القيام بها أم لا، ألم يكن من الأولى أن يتم توجيه هذه الاستثمارات لشبكة النقل بين مناطق الاستهلاك ألم يكن هذا أفضل؟

مع الأسف فقد تخلت "STEG" على دورها في الاستثمار لإنتاج الكهرباء كليا للخواص وللأجانب على حساب إمكانيات إنتاجها وعلى حساب المشاريع التي عليها القيام بها، ونحن نرى الآن نتائج قطع الكهرباء. هل يمكنكم أن تقولون لنا ماذا حصل في "centrale" المرناقية الذي هو "en panne" هل قمتم بإصلاحه؟ محطة المرناقية تعمل الآن بطاقة 50 % نتيجة لنقص الإمكانيات المادية جعل هناك نقص على مستوى الصيانة وعدم قدرة الـ "STEG" حتى على توفير قطع الغيار وأسألكم بالله عليكم هل يمكنكم أن تجيبوننا أين " les centrales" بالصخيرة 1 و2 وبنزرت 1 و2 ألم يتم برمجتها قمتم بتعطيلها والآن تم إيقافهم، أهكذا أم لا، أين مشاريع الطاقات المتجددة لـ "STEG" ألم تكن مبرمجة أيضا؟ مع الأسف والحقيقة التي يجب أن يعرفها التونسيين أن وزارة الصناعة والطاقة لم تترك الـ "STEG" تقوم بمشاريعها، لم تتركها تقم لا بالطاقة الشمسية ولم تتركها تقم بطاقة الرياح، لا تهم السيادة الوطنية والسيادة الطاقية، المهم أن "STEG" تتضرر، الأهم أن يأتوا بالأجانب ويعولوا على اللزمات والـ "STEG" أيضا أصبحت عاجزة عن الاستثمار في شبكة التوزيع في حين أن أغلب مشاكل الكهرباء متأتية من عندها، نحن نرى إهمال تام للشبكة الكوابل غير منظّمة، "les transfos" مفقودة وإن وجدت فهي تعمل أكثر من طاقتها لذلك فإن "les transfos" بعضها يتوقف ومنها ما يحترق ويقطع الكهرباء.

كان الله في عون أعوان الـ "STEG" فهم طوال اليوم يدورون من حيّ إلى حيّ لحلّ الأمور في حين أن الاستثمارات في شبكة التوزيع وفي العدادات الذكية والتوجه نحو الإنتاج الموزع فوق أسطح المنازل والمصانع والمعاصر كان من الممكن أن تكون هذه حلول لفض هذه المشاكل وللحد من قطع الكهرباء، مع الأسف تم تكبيل الـ "STEG" تم إثقالها بديون وبقروض زائدة اقترضوا للقيام بأشياء لا تعتبر أولوية للبلاد اليوم ولم يتركوها تستثمر في المشاريع الحقيقية والأساسية.

ندائنا إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى كل المسؤولين الوطنيين للحد من هذه المشاريع الزائدة التي لا تنفع التونسيين والتي تتضارب مع توجهات الدولة في السيادة الطاقية وفي السيادة الوطنية والتعويل على الذات وتكرس الاستعمار الطاقي.

يا سيادة رئيس الجمهورية،

يا أحرار تونس،

الحلول واضحة وجلية هذه الحلول العاجلة بإمكانكم الشروع فيها الآن يمكنهم الشروع فيها الآن حالا ستقل انقطاعات الكهرباء:

أولا: يجب إضافة نوع آخر في الاستهلاك بهدف الضغط على الطلب ولتفادي قدر الإمكان أن يتجاوز الطلب العرض لأنه سيكون نوع جديد موجه يكون لكبار المستهلكين الذين لديهم عدد أكبر من المكيفات، من غير المعقول أن مواطن يشغل 10 مكيفات على حساب مواطنين فقراء غير قادرين على تبريد شربة ماء وعندما تضطرون لقطع الكهرباء يجب قطعه على هذه الفئة.

ثانيا: إلى متى تبقى المكيفات "classe C et classe D" تباع على قارعة الطريق كلنا يعلم بأن هذه الانواع هذه تتطلب أكثر كهرباء وتم منع هذه الأنواع في كل دول العالم وبالمناسبة عليكم أن تروا أيضا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا فقط بعض الوقت لتكمل فكرتك السيد شكري، تفضل أكمل.

السيد شكري بن البحري

وبالمناسبة عليكم بالبحث لحلول للمكيفات التي تجاوز سنها 10 أو 15 سنة والتي تستهلك أيضا أكثر كميات من الكهرباء ولا تنسوا المكيفات الموجودة في الإدارات التي تشتغل 24/24.

ثالثا: يجب التشجيع على تركيز محطات شمسية للمنازل والمصانع والإدارات لتعزيز الشبكة ولتفادي الـ "perte" الذي ينجر على نقل الكهرباء. شجعوا المواطنين والمصانع على تركيب الطاقة الشمسية لا يجب أن تقتلوهم وأن يتم تعطيلهم بالإجراءات وبالبيروقراطية.

رابعا: أين العدادات الذكية التي تحدثتم عنها، يجب التسريع في هذا حتى تصبح الشركة التونسية للكهرباء والغاز قادرة على تعريفات مختلفة على حساب الوقت إما بزيادة الطلب عندما يكون لدينا فائض في الربيع خاصة أو عندما يكون هناك ضغط على الطلب في أوقات ذروة الاستهلاك في "PIC" خاصة في فصل الصيف.

خامسا: يجب إحداث ميناء الغاز المسال في الصخيرة " terminal gaz d'équipe" الذي سيمكن الـ "STEG" من توريد كميات إضافية من الغاز كميات، نحن اليوم غير قادرين على توريد كميات إضافية من الجزائر لأننا بصدد استنفاذ كامل الكمية المتفقين عليها معهم.

سادسا: يجب أن تتحمل "ETAP" مسؤولياتها التاريخية والوطنية وتستثمر في مشاريع جديدة في التنقيب على النفط والغاز بهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي وتخفيض العجز الطاقي للبلاد.

اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد، هناك ملف آخر وهو ملف "crédit carbonne" الذي تم التفريط فيه نطلب من السيد رئيس الجمهورية فتح ملف إهدار المال العام والتفريط في حق التونسيين، كيف تم التفريط في "crédit carbonne" في تونس هذا الملف يجب فتحه، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ شكري، مهى سننهي معك، ثلاث دقائق؟ إذا الأستاذة مهى عامر عن كتلة الأحرار، ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات،

في الحقيقة يحز في نفسي اليوم أن أجد أن هذا القرض اليوم للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي، كان بالإمكان الاقتراض للاستثمار في الطاقات المتجددة، قرض للاستثمار في مشروع الطاقة الشمسية، فالشمس تشرق في تونس على مدى 300 يوم لماذا لا نستغل هذه الطاقة في بلادنا؟ بل نجد أنفسنا نقترض للاستهلاك ولا للاستثمار كان من المفروض أن يكون هذا القرض اليوم للاستثمار وهذه التمويلات تصبح منتجة كل سنة بينما هذا القرض سيتم استهلاكه وسيذهب في حال سبيله.

الرياح موجودة في تونس، موجودة في الشمال وفي الجنوب لماذا لا نذهب للطاقات البديلة، لماذا لا نقترض لنستثمر في هذا ولا لنستهلك.

في أفق سنة 2030 نسبة استهلاك الطاقات المتجددة تقدر بـ 30% بينما لم ننتج الآن سوى 8 % ونحن الآن في 2025 وسندخل في سنة 2026 لدينا لزمات مع وزارة الصناعة لم نراها إلى حد الآن فالبلاد لم تعد قادرة على القيام بالتغطية والشركة التونسية للكهرباء والغاز أصبحت غير قادرة على القيام بتغطية لكامل البلاد في الاستهلاك، لذلك علينا التوجه للطاقات البديلة وللطاقات المتجددة، وزارة التخطيط والاستثمار يجب أن تكون لديها رؤية ولديها إستراتيجية عمل للاستثمار وليس للاستهلاك يجب أن تكون لدينا رؤى على المدى الطويل وعلى المدى المتوسط ولا أن نأكل اليوم وغدا الله أعلم ماذا سيكون مصيرنا.

في الحقيقة السيد الوزير نريد أن نرى إستراتيجية واضحة، رؤية واضحة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز، المواطنين يوميا يتم قطع الكهرباء عليهم والدولة غير قادرة على القيام بتغطية لكل هذا، التوجه بـ 2 % ضعيف يجب أن نرى في سنة 2028 على الأقل 20 % أو 25 % بينما نحن الآن مازلنا في نسبة 8 % بينما الشمس تشرق في تونس 300 يوما وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة مهى، إذا السيد الوزير سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة.

زميلاتي زملائي الأفاضل،

نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة على أن نستأنفها على الساعة الرابعة و35 دقيقة.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله،

استئناف الجلسة والآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد الرئيس،

شكرا جزيلا للجنة المالية للمجهود المبذول، خاصة مع مشاريع القوانين المتعلقة بالتمويلات الخارجية وكان لوزارة الاقتصاد والتخطيط عظيم الشرف في الاشتغال معكم وفي الردود على مختلف تساؤلاتكم، نرجو أننا لم نثقل كاهلكم، نرجو أننا لم نثقل كاهلكم ولكن كما تعلمون وكما يعلم كل السيدات والسادة النواب، حتى من قال منذ حين لماذا هذه الأشياء تعرض على مجلس النواب، تلك هي الإجراءات الدستورية، تلك هي الإجراءات الدستورية التي

تفرض أن تمر التعهدات المالية للدولة بقانون عادي يصادق عليه من قبل مجلس النواب.

أيضا شكرا لكافة السيدات والسادة النواب على تفاعلكم وسنحاول إفادتكم خاصة بما يهم اتفاقية الضمان وموضوعها الطاقة ووزارة الصناعة وبطبيعة الحال سنحاول أيضا الإجابة على بعض الوسائل ربما الخصوصية التي اهتمت ببعض القطاعات الأخرى.

بالنسبة لاتفاقية الضمان، إذا هي اتفاقية ضمان مبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي ويهدف المشروع أو مشروع القانون المعروض، إلى الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة به والمبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل في هذا المجال.

ويتعلق ضمان الدولة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى اتفاقية المرابحة المبرمة بينها وبين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتاريخ 12 مارس 2025، بهدف المساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز 70 مليون دولار أمريكي.

هذا ويندرج إبرام اتفاقية المرابحة المشار إليها ضمن الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي الموقعة بتاريخ 12 فيفري 2024 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، علما وأن هذه المؤسسة تقوم بتمويل احتياجات عدة مؤسسات عمومية من السلع والمواد الاستراتيجية ومنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

ونظرا إلى أهمية تزويد الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء وضرورة توفير وتنويع مصادر التمويل الوطنية والأجنبية لتعبئة الموارد المطلوبة حتى تتمكن الشركة من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه مزوديها، بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي بالبلاد التونسية، فقد تم في إطار التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخاصة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إبرام اتفاقية المرابحة موضوع هذا القانون وتتمثل الشروط المالية للاتفاقية المشار إليها فيما يلي:

صيغة التمويل هي عقد مرابحة.

السعر: معدل نسبة المقايضة مع هامش بـ 4%.

فترة التمويل: 12 شهر من تاريخ السحب الأول.

وفترة التسديد لكل سحب هي ثلاث سنوات.

عمولة التنفيذ: 0،4%.

والضمان المطلوب إذا هو ضمان الدولة التونسية.

لقائل أن يقول لماذا الضمان؟ لأن الإمكانيات المالية اليوم للشركة التونسية للكهرباء والغاز لا تخول لها إيجاد تمويلات بدون ضمان الدولة، إذا الضمان يسهل يمكن الشركة التونسية للكهرباء والغاز من الحصول على قروض خارجية.

قبل أن نمر إلى العناصر الأخرى، هناك من تساؤل وقال هذه الأشياء تم الإمضاء عليها في فترة سابقة من وزير سابق ينتمي إلى حقبة سابقة صحيح، لكن الإطار العام في الاتفاقية الإطارية قد أطرت عملية التمويل وأما بالنسبة لعملية التمويل فإن عقد المرابحة وقع إمضاؤه في 2025 من قبل السيد الرئيس المدير العام الحالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعقد الضمان أمضيته شخصيا في الفترة السابقة تقريبا في نفس اليوم الذي أمضيت فيه الاتفاقية المرابحة.

إذا الإطار العام هي الاتفاقية الإطارية وعندنا على الأقل ثلاث اتفاقيات إطارية مع هذه المؤسسة: 2019، 2021، 2023 ولدينا اتفاقية إطارية أخرى موجودة اليوم وعلى أساسها ستكون هناك تمويلات مستقبلية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ولكن أيضا لبعض المؤسسات الأخرى، كالديوان التونسي للتجارة، "STIR"، هذه مؤسسات كبرى تستهلك الكثير من الواردات، هذه الواردات تتطلب تمويل بالعملة الصعبة، نحن سنحاول في إطار عقود المرابحة هذه أن نجد التمويلات اللازمة لتمكين هذه المؤسسات من تلبية حاجياتهم في السوق التونسية.

هناك نقطة أخرى تم ذكرها على أن هذا قرض استهلاكي هذا يناقش، هذا قرض لتمويل لتزويد للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء، لكن سيقع توجيه الكهرباء للاستعمال المنزلي ولكن أيضا للاستعمال الصناعي، إذا قرض استهلاكي ليست العبارة الأسلم ربما العبارة الأسلم هو أنه عبر هذا التمويل سنتمكن من توفير الغاز الطبيعي الذي سيمكن الشركة التونسية للكهرباء من إنتاج الكهرباء، وهذا الكهرباء كما قلت سيتم استغلاله في الكهرباء المنزلي ولكن أيضا للاستعمال الصناعي.

هناك نقطة أخرى تم ذكرها وأنا أوافقك في هذه النقطة لسيدة النائبة حول ما ورد في محضر الجلسة التي تم عقدها وقد جاءت في تقرير اللجنة، صحيح ما ذكرته وقبل أن تطرقي إليه أنت كنت قد اطلعت عليه للفريق المرافق لي وقد وضعت عليه نقاط استفهام لأنه ربما تمت صياغته بطريقة غير مفهومة، ولكن حتى وإن لم نتحصل على قرض وحتى وإن لم نتحصل على تمويل خارجي فإن كل الجهود يجب أن تتجه لنمكن شركة كشركة الكهرباء والغاز لتتحصل على الموارد اللازمة لتوريد الغاز الطبيعي، لإنتاج الكهرباء، لتمويل الاستهلاك المنزلي وللاستهلاك الصناعي.

إذا الملاحظة في محلها كيف تم صياغة تلك الفقرة نعم لتأمين استمرارية نشاطها سيتم تأمين النشاط مهما كانت التكاليف لتزويد المواطن التونسي بالكهرباء ولتزويد البلاد التونسية بالكهرباء. أيضا تم ذكر في نفس الفقرة لدعم ميزانية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لا، هذا القرض لن يذهب في تمويل الميزانية هذا القرض لا يمكن الحصول عليه إلا بعد أن تجد سوق فيه كمية معينة من الغاز الطبيعي ولن يتم ضخه في ميزانية الشركة التونسية للكهرباء والغاز لذلك فإن التفسير مهم لما جاء في التقرير الذي تحصلتم عليه.

دائما في إطار التمويل: سؤال طرح، ما مدى نجاعة التمويل باعتماد عقود المرابحة للمؤسسة الدولية الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي؟ إن اللجوء إلى العقود هذه لاعتبارات عديدة منها: تنويع مصادر التمويل وتوسيع نطاق الشركاء الماليين وتجنب الاعتماد فقط على نمط واحد من آليات التمويل وهذا مهم جدا وحتى طلبات التمويل التي نأتي بها لمجلس نواب الشعب هناك تمويل عن طريق التعاون الثنائي، هناك تمويلات عن طريق بنوك عالمية وهناك تمويلات عن طريق تمويل تقليدي وهناك أيضا تمويلات عن طريق

التمويل الإسلامي وكلها مجهودات لتنويع مصادر التمويل حتى لا يبقى توجهنا توجه فقط نحو مصادر معينة للتمويل.

أيضا هناك آلية يتم اعتمادها وهي ضرورية لتأمين الواردات الاستراتيجية على غرار الغاز الطبيعي وهذه آلية تمكن أيضا من المرونة في السداد حيث أن الفترات تتراوح بين فترات قصيرة إلى فترات متوسطة وهذا مهم في المعاملات التجارية وهي لاشتراء مواد ضرورية للاقتصاد الوطني مع توفير إمكانية أن يكون التمويل دوار أي حسب حاجة الجهة المقترضة.

أي الاستقرار في الكلفة مع حماية المقترض من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة وأيضا من الاستفادة -وهذا عنصر آخر- هو الاستفادة من آلية خطاب الاعتماد والذي يمثل أداة حيوية لضمان سلامة وأمان عمليات الاستيراد ويعتبر خطاب الاعتماد ضمانا للدفع للمورد بمجرد شحن المادة وتقديم المستندات المطلوبة، هذه عناصر لماذا ذهبنا لهذا النوع من التمويل؟

طرحت عديد الأسئلة حول حوكمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وضرورة تطوير أدائها: نشير إلى أنه وقع إبرام عقد أهداف بين الدولة التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز. عقد الأهداف هذا تمت الموافقة عليه في 23 نوفمبر 2024 في إطار مجلس وهذا يتضمن العناصر التالية: فيه مؤشرات لقيس مردودية الشركة تتم متابعتها دوريا على مستوى مجلس الإدارة ووزارة الإشراف، من هذه المؤشرات مثلا الاستهلاك النوعي لمحطات الإنتاج، أيضا وقد تم ذكر مثلا منذ حين نسبة الفاقد التقني بـ 10% ولكن أيضا هناك فاقد موجود بسبب حالة الشبكة والذي يبلغ تقريبا حاليا 8% لذلك نجد بينهما فاقد بـ 18% وهناك مؤشر من المؤشرات هو التخفيض في الفاقد الطاقي.

أيضا نسبة الانقطاعات بالشبكة، أيضا نسبة إدماج الطاقات المتجددة، أيضا نسبة استخلاص الديون المتخلدة لدى الحرفاء مع إرساء نظام مكافحة الفساد وفقا لمعيار إيزو 37001 بالإدارة التي تعنى بالمشاريع الكبرى.

وفيما يخص الهيكلة، العمل جاري لتطبيق مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بضبط مبادئ واختيار وتقييم أداء وإعفاء أعضاء مجلس الإدارة.

أيضا مؤشر آخر: بعث وكالات خدمات جديدة في مقرات الأقاليم لتحسين الخدمات المسداة للحرفاء وبعث هياكل داخلية تعنى بالمشاريع الكبرى على غرار مشروع الماد ومشروع الشبكة الذكية ومشروع إرساء النظام المجمع المندمج عفوا للتصرف أو "ERP".

كل هذا برنامج وقع إمضاؤه بين الدولة التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وبخصوص هذا البرنامج من الأكيد إن شاء الله خلال الأشهر القادمة ستجدون أن هناك تمويل كبير لهذا البرنامج الذي هو مشروط ببدء تنفيذ هذا البرنامج للنهوض بحوكمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

تم الحديث أيضا حول استراتيجية القطاع الطاقي، وهنا فإن الاستراتيجيات موجودة، هناك الكثير من النقد وهناك الكثير من الحديث حول غياب الاستراتيجيات، الاستراتيجيات القطاعية موجودة يمكنكم حتى الدخول لموقع وزارة الاقتصاد والتخطيط، هناك عديد الاستراتيجيات القطاعية الموجودة والتي تم وضعها على ذمة المجالس المنتخبة في إطار الإعداد لمخطط 2026-2030، أمثلة لهذه الاستراتيجيات فيما يهم قطاع الماء استراتيجية 2050، فيما يهم قطاع الطاقة 2035 وهناك إستراتيجية كما تعلمون نحن بصدد العمل عليها وهي المؤسسات الصغرى والمتوسطة أي هناك عديد استراتيجيات الانتقال الطاقي، عديد الاستراتيجيات الموجودة والتي قامت بها عديد الوزارات والبعض منها موجود على مستوى الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط.

إذا ترتكز التوجهات الاستراتيجية للانتقال الطاقي على أربعة محاور وهي: تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء من خلال إدماج الطاقات المتجددة وتسريع برامج النجاعة والرشادة الطاقية وتطوير التكنولوجيات الحديثة على غرار النقل الكهربائي وتخزين النقل الكهربائي وتخزين الكهرباء والشبكات الذكية والاندماج الإقليمي من خلال تطوير شبكات الربط وقد تم وضع أهداف تتمثل أساسا في - وهذا ذكره عديد السادة النواب هذا الهدف- الرفع من مساهمة إنتاج الكهرباء في المزيج الطاقي إلى 35% سنة 2030 أقول وأعيد نحن نعلم أنه ربما هدف طموح جدا بالنسبة لـ 2030 لكن ما تم القيام به خلال هذه السنة يجعلنا نتفاءل من أنه بإمكاننا بحول الله بلوغ هذا الهدف أو على الأقل نكون قريبين من تحقيقه سنة 2030.

أيضا التخفيض من استهلاك الطاقة إلى 30% موفى سنة 2030 وقد تم منذ سنة 2018 الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ثم البرنامج 2018- 2020 ثم في فترة أخرى نفس البرنامج للفترة 2022 -2025 وتتلخص أهم الإنجازات:

1. نظام اللزمات، في إطار نظام اللزمات تم مثلا مشروع المتبسطة بالقيروان بقدرة 100ميغاواط تم وضع حجر الأساس في 8 ماي 2024 وينتظر أن يدخل المشروع طور الاستغلال موفى سنة 2025.
2. مشروعي توزر وسيدي بوزيد بقدرة 50 ميغاواط لكل مشروع تم وضع حجر الأساس في 19 سبتمبر 2024 وينتظر دخولهما طور الاستغلال موفى 2025.
3. مشروع قفصة بقدرة 100 ميغاواط تم إبرام الاتفاقيات في 8 ماي 2024.
4. مشروع تطاوين بقدرة 200 ميغاواط تمت إعادة إسناده الى شركة "اميا" وإبرام الاتفاقيات في 8 ماي 2024 بعد تخلي شركة أخرى إلا أن شركة "اميا" تخلت بدورها عن المشروع وسيتم إعادة طلب العروض خلال النصف الثاني من سنة 2025.
5. بالنسبة إلى برنامج 2022 -2025 تم نشر طلب عروض بقدرة جملية بـ 1700 ميغاواط مقسمة على أربع جولات:

طلب عروض عدد 1 الجولة الأولى تركيز مشروعين بقدرة جملية 200 ميغاواط لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة قصوى 100 ميغاواط لكل واحد على مواقع يقترحها المستثمرون وقد تم في 25 ديسمبر 2024 إسناد المشاريع لثلاث شركات بمواقع في قفصة قابس وسيدي بوزيد بتعريفات تتراوح بين 98.8 مليم و124.3 مليم كيلواواط وقد تم إبرام الاتفاقيات في 24 مارس 2025 وسيتواصل إنجاز هذه المشاريع خلال الفترة 2026 -2027 أيضا دائما في إطار الجولة الأولى تم طلب عروض عدد 2 لتركيز مشروعين بطاقة الرياح بقدرة جملية 150 ميغاواط وبقدرة قصوى 75

ميغاواط لكل مشروع على مواقع يقترحها المستثمرون، حيث تم تقديم العروض في 25 مارس 2025 وهي بصدد التقييم أيضا طلب عروض عدد 3، 300 ميغاواط من الطاقة الشمسية على موقعين اقترحتهما الدولة بسيدي بوزيد وقابس وتمت المصادقة على إسناد مشروع وحيد بسيدي بوزيد بقدرة 198 ميغاواط لشركة "كبر" بتعريفة في حدود 103.9 مليم للكيلواط وقد تم إبرام الاتفاقيات والعقود في 24 مارس 2025 وسيتواصل العمل خلال الفترة 2026 - 2027 لإنجاز بقية المشاريع.

إضافة الى ما تم ذكره يتم العمل بالشركة التونسية للكهرباء والغاز على تركيز محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاواط مع التخزين بقدرة 10 ميغاواط وهو مشروع في مرحلة متقدمة من البحث، بحث عن تمويل فيما سيتم القيام بطلب العروض خلال السداسي الثاني من سنة 2025 أيضا إنشاء محطة ضخ وتوربينا لموقع طبرقة بقدرة 600 ميغاواط في أفق 2032 أيضا تهيئة الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء لتصريف الطاقة المنتجة من الطاقة المنتجة من الطاقات المتجددة وربط مشاريع إنتاج الكهرباء تحت نظام اللزمات ومنها على وجه الخصوص محور نقل الكهرباء تطاوين الصغيرة كوندار بجهد 400 كيلو فولت وتدعيم شبكة نقل الكهرباء شمال جنوب.

هذه كلها مشاريع بتواريخ تبين أن هناك استراتيجية متبعة للانتقال الطاقي، طرح سؤال حول تزويد مدينة طبرقة بالغاز الطبيعي سوف يتم تزويد مدينة طبرقة في إطار برنامج تزويد 11 منطقة بلدية بالشمال الغربي نفزة، عين دراهم معقولة طبرقة، ببوش، بوسالم، باجة المدينة جندوبة المدينة، الكاف المدينة، الدهماني والقصور، والكلفة الجملية للمشروع 58 مليون دينار، نسبة التقدم المادي 60% ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال في ديسمبر 2026.

علما وأن المشروع يواجه عدة إشكاليات عقارية على مستوى منطقة سيدي إسماعيل، تصدي من قبل مستغلي ومالكي الأراضي لمد الأنبوب فضلا عن الصعوبات المالية التي تشهدها المقاولة المتعهدة بإنجاز المشروع لكن كل الجهود مبذولة لحلحلة هذه الإشكاليات.

طرح سؤال حول مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، نحن نعتبر مشروعا وطنيا مهما جدا سيساهم ان شاء الله حين ننتهي منه في أن يقلص من الانقطاعات المتكررة في الكهرباء وقت ذروة الاستهلاك، أعتقد فسرت يوم أمس الموضوع، قلنا بأن هذا المشروع يخول في أنه في فترة الذروة يمكن أن نجلب الكهرباء من الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط وفي وقت الذروة عندهم يمكنهم أن يأخذوا منا الكهرباء وهذا يمكن أن يحقق الاستقرار في التزويد بالكهرباء.

بالنسبة إذن إلى هذا المشروع وفيه مشروع بقيمة 573 مليون أورو منها 181 مليون أورو في شكل هبات، التمويلات التي تهمه عرضت من هنا أمام مجلس النواب، إذن تعرفون كل الحيثيات حول هذا المشروع، هو مشروع استراتيجي كما قلنا يحظى باهتمام من الحكومة ومتابعة دائمة ويشهد تقدما في الإنجاز كما يلي:

بالنسبة إلى الجزء الأول الكوابل البحرية وتحت أرضية بكلفة تقريبا 422 مليون أورو، تم خلال شهر ماي 2024 نشر طلب العروض ويتوقع أن يتم التوقيع العقد في الثلاثية الثالثة لسنة 2025 والانطلاق في الدراسات.

محطة التحويل بمنزل تميم وكنت شخصيا حين ذهبت لمنطقة نابل زرت موقع المحطة كلفته 412.1 مليون أورو منها 219 مليون أورو على حساب الجانب التونسي تم نشر طلب العروض في أفريل 2024 وتم فتح العروض في 30 أكتوبر 2024 وينتظر توقيع العقد في جانفي 2026.

بالنسبة إلى الجزء الثاني المتكون من المنشآت اللازمة لتقوية شبكة نقل الكهرباء أولا بالنسبة للخطوط الهوائية بقرمبالية، المرناقية تم إصدار طلب العروض خلال شهر اكتوبر 2024 وفتح العروض يوم 16 جانفي 2025 وينتظر توقيع العقد في سبتمبر 2025.

بالنسبة إلى محطة التحويل بقرمبالية تم فتح العروض في 21 جانفي 2025 وينتظر توقيع العقد في أوت 2025 الخلاصة تم نشر كل طلبات العروض وفتح أغلها وينتظر التوقيع على العقود على أقصى تقدير في جانفي 2026 وأكرر مشروع وطني مهم وفيه تمويلات كبيرة ونتقدم فيه.

وقع تساؤل حول عديد الإشكاليات في الحقيقة في مستوى انقطاع الكهرباء لكن هناك إشكال يبدو أكبر من غيره في حي الفردوس وحي التحرير الإشكاليات حسب ما يذكر لي الإخوة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز بصدد المعالجة.

بالنسبة إلى حي الفردوس الإشكال هو كما قلت سيدي النائب عدم توفر قطعة أرض قصد بناء محطة توزيع جهد متوسط وجهد منخفض رغم عديد المراسلات الموجهة الى البلدية ونفس الإشكال بالنسبة إلى حي التحرير والمساعي متواصلة قصد إيجاد حلول فنية عاجلة في انتظار توفير أماكن تشييد محطات التوزيع.

سؤال حول بطء منظومة ربط المحطات الفوطوفولطائية أدخلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز العديد من التحسينات على المنظومة مكنت من إدماج ما يقارب 80 ميغاواط من الطاقات المتجددة جهد منخفض خلال سنة 2025 مقابل 59 ميغاواط سنة 2023 هناك تقدم من 59 في 2023 إلى 80 ميغاواط سنة 2025 التي لم تنقض بعد لتبلغ القدرة الجملية المركزة على الجهد المنخفض حوالي 350 ميغاواط، هذا وتم مؤخرا اتخاذ العديد من الإجراءات بعد عقد عدة اجتماعات مع تركيز المحطات تهدف إلى مزيد تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال خاصة بالنسبة إلى حرفاء الجهد المتوسط وكبار المستهلكين جهد منخفض، حيث تعهدت الشركة وأخذت جميع التدابير حتى لا تتعدى الآجال 60 يوما علما وأنه تم إقرار متابعه نصف شهرية لكل المطالب على مستوى الإدارة العامة ووزارة الإشراف.

طرح سؤال بالأمس كما طرح اليوم حول استغلال منجم الفوسفاط بصراورتان وتم ذكر اهتمام الشركة الصينية بالموضوع، أجل هناك شركة صينية مهتمة بالموضوع وقع الحديث حول هذا من قبل ولاية الكاف بما أن المستثمر الصيني قابل ممثلو المستثمر الصيني السيد والي الكاف وتم هذا الحديث أيضا من قبل وزارة الصناعة بأن ممثلي المستثمر قابلوا السيدة وزيرة الصناعة، شخصيا قابلت مسؤولة كبيرة في الشركة خلال زيارتي الأخيرة للصين وهناك الاهتمام باستغلال منجم صراورتان بالطبيعة دوما نكرر هذا، فالدولة التونسية دولة ذات سيادة، مواردها الطبيعية هي موارد للشعب التونسي، هناك إجراءات نتبعها، هناك طلب رخصة

لاستغلال المنجم قدمت لوزارة الصناعة، هناك لجان فنية تعمل على الموضوع، قلتم لي أنتم حتى بعد ما جاءت الشركة الصينية جاءت شركة فسفاط قفصة التي تطلب هي أيضا الترخيص نترك هذا العمل على مستوى اللجان لكن كما هو بالنسبة إلى هذه الحالة ككل المشاريع في كل الجهات لا يوجد أي تمييز جهوي، وهذا قلته وأعيده ولن أتعب حين أقوله لأنه في بعض الأحيان ربما التدخلات كما قلنا نفهم الحماسة لكن هناك خيط رفيع فلنحذر من الفتنة الجهوية لأن في بعض التدخلات ربما هناك عبارات قوية نوعا ما والحذر واجب لأننا لسنا في وضعية تمييز جهوي وكل الجهود مبذولة لدعم التوازن الجهوي. كل الجهات لها نفس الحقوق في الثروات الوطنية ومعنية بالنمو والتنمية.

وأحد السادة النواب مثلا قال عاشت بنقردان عاش الجنوب التونسي وأقول له عاشت تونس، هذا رأيي الشخصي ورأيي أيضا كعضو في الحكومة أقول حذار من بعض "les messages véhiculés" في كل خطاب مع تفهم كل الطلبات وكل الإشكاليات، ذكرت فتاة توفيت يرحمها الله ولا لاستثمار مثل هذه الحالات الرهيبة التي هي في الحقيقة حالات مؤسفة جدا، حين يضع الفرد نفسه مكان والديها والألم الذي يشعر به رحمها الله وهل أن وفاتها بحكم الأجل؟ وهذا نحن نؤمن به أو لأن هناك بعض الإهمال؟ إذا كان هناك بعض الإهمال هناك القانون والقضاء لكن لا نبني عليها ونقول بأن كل الجهة مستهدفة وكلها محرومة، كل الجهات أعيد وأقول معنية بالنمو ومعنية بالتنمية وبالصحة وبالتربية والنقل والى آخره.

اذن بالنسبة إلى صراورتان كما قلت الشركة الصينية موجودة واتصلت بوزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد واتصلت بولاية الكاف واتخذت الإجراءات حتى تطلب رخصة والموضوع الآن على مستوى اللجنة المعنية بالتراخيص في وزارة الصناعة ونحن دولة عندها قوانين نحترمها ونتبعها ولكن حين سيكون الاستثمار مجديا ويحافظ على سيادة تونس وعلى مواردها الطبيعية نحن لا نرى مانعا في ذلك.

طرحت أيضا إشكالية مؤشر التنمية الجهوية وقيل أن هناك جهات ربما لأن عدد السكان نقص فيها فهي تجد نفسها ربما محرومة من بعض الموارد على مستوى التنمية الجهوية، قلناه كذلك في عديد المرات الفارطة لأننا نجد الجهات تقول يجب أن تأخذوا عدد السكان بعين الاعتبار لأن عدم أخذ عدد السكان بعين الاعتبار يضرنا، مثلا أتذكر جيدا جهة نابل تقول يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان بجهات أخرى أقل كثافة سكانية تقول لك لا، لا تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان لأن هذا لا يمكنني من أخذ موارد إضافية، أنا أقول عدد السكان ليس العامل الوحيد الذي نأخذ به هناك عديد العوامل الأخرى التي نعتمدها حتى نحسب مؤشر التنمية الجهوية، وكما قلنا المؤشر ينطبق على كل المعتمديات وبهذا المؤشر نخصص الاعتمادات في إطار البرنامج الجهوي للتنمية والمؤشر فيه مع عدد السكان حالة البنية التحتية وهناك من تكون "privilégiée par la population mais désavantagée par" البنية التحتية والآخر بالعكس تجد عنده البنية التحتية فيما معناه أنه سيتمتع بأكثر التمويلات لأن البنية التحتية ضعيفة لكن ربما سيكون "sanctionné" قليلا لأن عدد السكان مختلفا عن الجهة الأخرى، لكن هذا "indicateur composite" ليس فيه " un seul facteur qui était en considération".

مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية القصرين هو مشروع ممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بال "FADES" بقرض بقيمة تقريبا 282 مليون دينار، تم إمضاء اتفاقية القرض في سبتمبر 2022 وينتظر استكمال المشروع بكافة مكوناته موفى 2027. تم الانطلاق في بعض الأشغال المتعلقة بالتزويد بالماء الصالح للشرب والمحافظة على المياه والتربة، بصدد إعداد كراسات الشروط المتعلقة بإحداث الآبار وتهيئة المناطق السقوية واقتناء مشاتل الزيتون ينتظر الانطلاق الفعلي في إنجاز الآبار بداية من نوفمبر 2025 الذي يندرج ضمن برنامج العمل لسنة 2025 لحفر 35 بئر من جملة 72 مبرمجة للإنجاز ويجري الآن التثبت من انتزاع الأراضي لحفر الآبار المبرمجة بالنسبة خاصة سنة 2026 وهي عملية دقيقة مع المجالس المحلية للتنمية والعمد والنواب. تم عقد عديد الجلسات لتذليل صعوبات حفر الآبار وآخرها بتاريخ 10 جويلية للتسريع بإنجاز الآبار المبرمجة وضمان استمرارية هذا المشروع.

طرح السؤال على ما أعتقد من السيد النائب ممثل سبيطلة وهذه هي عناصر الإجابة الموجودة على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط ويجب أن يطبق قانون الشغل فهو موجود ولن ننتظر مناشير، هذا هو القانون يطبق كما هو من قبل كل المؤسسات المعنية وفي هذا الإطار وبالنسبة ربما إلى السيدة النائبة للمرة الثانية هذا حول سؤالكم الذي يهم النظار ليوم الأمس وفهمت أن القصد يهم كل أعوان التعداد وفيما بعد في مداخلتي فهمت أن قصدك الـ 27 عون هم مشمولون بالقانون الجديد والعمل الجاري من المعهد الوطني للإحصاء أن تحلحل الإشكالية.

أختم السيد الرئيس لأننا دائما نتحدث عن القروض التي تعرض على المجلس أنا أخذت القروض التي جئت بها للمجلس منذ تم تكليفي بالإشراف على وزارة الاقتصاد والتخطيط وقد حولنا 11 اتفاقية قرض وكنت موجودا بينكم هنا في 10 مشاريع قروض من 25 أوت 2025 لليوم وأعتقد هذا رقم 12 إذن على 12 كنت موجودا في 11 ومرة عوضني السيد وزير البيئة في هذا تم رفض المصادقة على اتفاقية القرض التي ب 80 مليون أورو والذي كان موجها للشركات الصغرى والمتوسطة، وهذه هي قواعد اللعبة الديمقراطية هل أنني اليوم مقتنع أو لا لست مقتنعا بما حصل، وكانت الأغلبية يعني 48 ولم يكن "le tiers bloquant" موجودا لعدة أسباب ولا يجب أن نرجع عليها لكن هذا إذن القرض الذي وقع رفضه وهناك 10 أو 11 قرض اليوم قرض آخر إذن عرضناها هنا أذكرها بصفة سريعة حتى تلاحظوا تنوع القطاعات التي جئنا لنمولها.

بالنسبة إلى القرض الذي جئنا به بالأمس سأبدأ بالجديد للأقدم، مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفوسفاط الممول الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، تاريخ التوقيع 11/20/ 2024، تاريخ المصادقة يوم أمس والمبلغ 10 مليون دينار كويتي أو ما يقابل تقريبا 100 مليون دينار تونسي.

الثاني: الممول الوكالة الفرنسية للتنمية المشروع برنامج دعم الديوان الوطني للحماية المدنية المبلغ 50 مليون أورو ما يقارب 165 مليون دينار التوقيع 24 سبتمبر 2024 المصادقة 1 جويلية 2025.

الثالث: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تهذيب الطريق الوطنية عدد 20 بولاية قبلي 7 مليون دينار كويتي أي ما يقارب 70 مليون دينار تونسي التوقيع 20 فيفري 2025 المصادقة 26 ماي 2025.

الرابع: البنك الإفريقي للتنمية الممول، المشروع مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات المرحلة الثالثة المبلغ 82.162 162مليون أورو ما يقابل 271 مليون دينار تاريخ التوقيع 24 جانفي 2025 تاريخ مصادقة مجلس النواب 6 ماي 2025.

الخامس: الوكالة الفرنسية للتنمية، الموضوع الذي تحدثت عنه والذي تم توقيعه في 2024/6/25 وتم رفضه في 7 أفريل 2025.

السادس: البنك الإفريقي للتنمية، برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل 90 مليون أورو، 297 مليون دينار 10 سبتمبر 2024، تاريخ التوقيع وقعت المصادقة عليه 3 فيفري 2025، الوكالة الفرنسية للتنمية، برنامج التطهير المرحلة السادسة بحضور السيد وزير البيئة 50 مليون أورو، 165 مليون دينار 25 جانفي 2024 تاريخ التوقيع 25 جوان 2024 التوقيع، 20 جانفي 2025 المصادقة.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المشروع هو المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى للشمال بالشمال الغربي مع دينامو 27.375 مليون أورو 90.34 34 مليون دينار، تاريخ التوقيع 12 جويلية 2024، تاريخ المصادقة 27 ديسمبر 2024.

البنك الإفريقي للتنمية مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية الرعوية المتدهورة 14 مليون دولار 43 مليون دينار، التوقيع 13 جوان 2024 المصادقة 20 ديسمبر 2024.

البنك الأوروبي للاستثمار مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقصرين 210 مليون أورو 693 مليون دينار 2024/6/13 التوقيع، المصادقة 20 ديسمبر 2024.

أختم بالبنك الأوروبي للاستثمار الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة "ELMED" كان عنصر منه عنصر ممول من البنك الاوروبي للاستثمار 45 مليون أورو ما يقابل 148.5 5 مليون دينار، التوقيع 4/4/ 2024، المصادقة 30 أكتوبر 2024 هذا يعطينا بالنسبة إلى كل القروض تقريبا 2043 مليون دينار في إضافة ربما إن شاء الله للقرض موضوع الدرس.

عندكم نظرة كاملة على الأشياء التي عملنا عليها يعني كانت تقريبا عندنا لقاء بمعدل ربما مرة كل شهر لقطاعات مختلفة، لقطاعات منتجة لقطاعات همت جهات مختلفة والجهات التي لا تهمها أكيد في كل شيء، هذا قلناه في عديد المرات جهات مختلفة وحتى التي لم تأخذ الآن أكيد أنها أخذت في السابق، أعيد القول ليست هناك تفرقة بين كل الجهات وهذه وزارة الاقتصاد والتخطيط في التمويل تردها الحاجيات من الوزارات القطاعية ونحن نقوم بالبحث على التمويل مع الممولين الأجانب.

هذه نظرة عامة على ما قمنا به فيما يهم هذه القروض، شكرا على حسن الإصغاء. بارك الله فيكم وان شاء الله عطلة سعيدة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة، على أي حال مجلسنا صادق على 77 قانون من بين 32 قانون قروض، 24 قانون الاستثمار وثمانية قروض استهلاك و45 قانون في مجالات مختلفة، بحيث واضحة لمن يقول لك إذا كان من جملة القروض ثمة 24 قرض استثمار يعني نفهم أننا بصدد أن نحضر البلاد للأجيال المقبلة لأن إصلاح السكك والطرقات في مختلف المجالات قروض الاستثمار هي التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية، على أي حال شكرا سيدي الوزير على كل هذه الإيضاحات.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت الالكتروني.

النتيجة: 77 صوتا نعم مقابل 17محتفظون و4 أصوات لا.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين: 1. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذن النتيجة النهائية بالنسبة إلى الزملاء: 78 صوتا نعم مقابل 17محتفظون و4 أصوات لا. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا تفضلوا اللجنة.

السيد المقرر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، استسمحك قبل تلاوة العنوان تقديم توضيح من مكتب اللجنة أن كل ما تضمنه التقرير تمت مناقشته والتصريح به خلال أعمال اللجنة والمداولات مسجلة ومدونة، هذا فقط للتوضيح.

نمر إلى تلاوة عنوان القانون:

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي

عدد 65 لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

74 موافقون، 14 محتفظون 12 رافضون.

هل يوجد تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 1. إذا بالنسبة إلى الموافقين النتيجة النهائية 75 صوت، بالنسبة إلى المحتفظين هل يوجد تصويت بالأيدي؟ بالنسبة إلى الرافضين هل هناك تصويت بالأيدي؟

إذا تبقى النتيجة على حالها: 75 موافقون 14 محتفظون 12 رافضون، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون قانون والمبرمة بتونس بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز 70 مليون دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

69 موافقون 16 محتفظون 11 رافضون.

هل هناك تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ صوت واحد، إذا تصبح النتيجة 70 موافقون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ تبقى نفس النتيجة. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ تبقى نفس النتيجة.

إذا النتيجة النهائية 70 موافقون، 16 محتفظون، 11 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الرجاء الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

72 موافقون، 14 محتفظون، 12 رافضون.

هل يوجد تصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين تصبح النتيجة 73 موافقون. بالنسبة إلى المحتفظين، بالنسبة إلى الرافضين؟

إذا النتيجة النهائية 73 موافقون، 14 محتفظون، 12 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي عدد 65 لسنة 2025.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب حول غزة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

إن ما يحدث على أرض غزة المنكوبة من تجويع وتشريد ممنهج وتنكيل وتقتيل عار على الإنسانية قاتبة، عار على الأنظمة الحاكمة وعلى المنظمات الدولية فتحية تحية الفداء وتحية المقاومة وتحية النصر، تحية العزة والكرامة والنخوة لشعب الجبارين، المجد والخلود لشهداء المقاومة الصامدة والثابتة على أرض فلسطين الطاهرة والأبية والخزي والعار لكل مستكين ولكل من خان وباع الأرض وداس على الشرف.

لقد أسقطت معاناة الأطفال والرضع والشيوخ والنساء القناع عن ازدواجية مفضوحة في التعامل مع حق الإنسان الطبيعي في الغذاء والدواء وفي العيش بأبسط المتطلبات فالمعايير تختلف عندما يكون الكيان الغاصب طرفا، هذا الكيان المدعوم من القوة التي ما انفكت تتشدق وتتباهى بالممارسات الديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان، سقطت الأقنعة وتهاوت المنظومة الأممية وتم الدوس على أساسيات القانون الدولي الإنساني في حين عبرت الشعوب في عدة أصقاع من العالم عن سخطها وشجبها ورفضها التام لما يرتكب من جرائم ضد الإنسانية في تعد صارخ على المواثيق الدولية وانتهاك مفضوح للحرمة الجسدية للإنسان وتنكيل لم يشهد له مثيل في تاريخ البشرية.

وإننا وأمام هذا الوضع القاتم والمتردي والمنذر بالخراب وبالمصير المجهول لآلاف من الأبرياء ممن تهددهم المجاعة أو ممن هم عرضة لأن تعصف بهم آلة البطش الصهيونية، مؤمنون بقدرة الشعب الفلسطيني وثباته وتمسك بأرضه إلى آخر رمق والى آخر نقطة دم، إنه شعب عظيم لم يستكن وكتب عليه أن لا يستكين فلن تسقط راية المقاومة والجهاد ضد الغاصب المحتل فجهاد حتى النصر بإذن الله.

وإن تونس قيادة وشعبا على العهد مع نصرة هذا الحق الفلسطيني المنتزع غصبا وعنوة وإننا نواب الشعب التونسي لم ولن نتوانى أو نتخاذل أو نتراجع قيد أنملة عن دعمنا للأشقاء في فلسطين لشعب الجبارين، لشعب لا يقهر فكلنا إيمان راسخ بالحق الفلسطيني المغتصب الذي لا يمكن أن يندثر أو يسقط بالتقادم وسيظل دفاعنا عنه لا تزحزحه أي اعتبارات إيماننا عميق بعدالة ووجاهة الحق المسلوب للشعب الفلسطيني.

ونحن نؤكد مجددا من هذا المنبر، أن تونس لن تخضع لأي نوع من الابتزاز ولن يرتهن قرارها الوطني السيادي إلا للإرادة الشعبية الراسخة في التاريخ المتماهية مع الشرعية ومع الحق الذي لن نسمح بأن يتم التفريط فيه بأي شكل من الأشكال، لن نقبل أي مساومة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كل أرض فلسطين من النهر إلى البحر وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وأن الانتصار إلى هذا الحق الثابت في التاريخ وفوق الأرض، دون خوف ودون مهادنة أو تردد يعد من أبرز مقومات عزة وشموخ تونسنا الجديدة المتشبثة بمواقفها والمتمسكة بخياراتها.

السيدات والسادة النواب،

في ظل هذه الظروف المحفوفة بالألم والمفعمة بكل معاني التعاطف والتآزر والأخوة الصادقة وتقاسم الهموم والمشاغل مع أشقائنا ومع أحبتنا فوق أرض فلسطين العربية الشامخة، فإننا نجدد تأكيد انحيازنا التام واللامشروط إلى الحق الأصيل للشعب الفلسطيني في العيش بسلام وأمان على أرض أرتوت بدماء شهداء بررة أرض عاش فوقها الأجداد على اختلاف معتقداتهم وأفكارهم ونحن نفاخر بالمقاومة وبصمود الشعب الفلسطيني الأبي الذي لم

ينفك عن توجيه رسائل مضمونة الوصول إلى كافة الأمم التي تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها والانعتاق من قيود الاحتلال والاستعمار.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نتوجه إلى جميع القوى الصادقة إلى تكثيف تحركاتها وفضح العدو وملاحقته على الجرائم التي يرتكبها والتي تم تنبئنا بها والتي تنبئنا بها التطورات الخطيرة والمأساوية للأوضاع على الميدان.

كما نتقدم بالتحية لجميع الحكومات والشعوب، التي عبرت بمختلفها عن تضامنها مع القضية الفلسطينية العادلة وأكدت استنكارها واستهجانها للأساليب البشعة واللاإنسانية التي يتبعها الكيان الصهيوني في عدوانه السافر، فنحن نساند كل المساعي الخيرة لنصرة شعبنا في غزة وفي بقية الأراضي الفلسطينية وكل الجهود الرامية إلى إرجاع الحق إلى أصحابه الأصليين ومحاسبة المحتل على كل ما اقترفه من جرائم ومجازر يشهد العالم كله بفظاعتها وبوحشيتها.

ختاما، لا يمكن أن نقبل إلا الوقف الفوري لهذا العدوان الوحشي وبإلزام الكيان الغاصب بوقف عمليات الإبادة اليومية التي ترتقي إلى جرائم حرب ثابتة الأركان وتحمليه كامل المسؤولية عن الجرائم التي يقترفها في قطاع غزة لابد أن نوحد صفوفنا لمناصرة الإخوة والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة إلى حين استرداد جميع حقوقهم المسلوبة، آلامهم آلامنا وآمالهم آمالنا لن نتخلى عنك يا فلسطين الحبيبة.

الكرامة والعزة يا فلسطين العروبة،

والمجد الخلود للشهداء الأبرار.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية،

الشكر الموصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم

ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له على أن نستأنفها للاستماع إلى مداخلات الزملاء تطبيق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة وخمس وخمسين دقيقة مساء)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي، أحيل الكلمة للسيدة فاطمة المسدي، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، أقدم اليوم هذه المداخلة بعد تقديمي للعديد من المداخلات في العديد من المواضيع التي تهم الاقتصاد والتي تهم الأمن وتهم العديد من الأشياء.

هذه المداخلة ستكون سادتي فقط من أجل ولاية صفاقس، اليوم أنا لا أطلب المستحيل، أنا أطالب اليوم بما يكفله الدستور والقانون بأن تعامل ولاية صفاقس كولاية تنتمي إلى هذا الوطن، لا كمنفى ولا كمصب لمشاكل الدولة، اليوم القوانين تسببت في ضرب الاقتصاد وخاصة في ولاية صفاقس، المعاملات النقدية والصعوبات الاقتصادية ورجال الأعمال وغيرهم كلهم قد تضرروا، لن أتحدث عن هذا الموضوع لكنني سأتحدث عن المشاريع المعطلة.

الجهة منذ سنوات لديها مشاريع مشروع تبرورة، مشروع الميترو، مشروع المدينة الرياضية وغيرها من المشاريع الموجودة على الأوراق لسنوات وسنوات فنحن لا نتحدث سوى عن المشاريع الوهمية ومن يعطل ولماذا تم تعطيل المشاريع ومن سنحاسب في هذا التعطيل ولا إجابة وقد قمنا نحن 13 نائبا بالرغم من أننا لم نجتمع قط ولكن اجتمعنا لنفهم الحكومة بأن ولاية صفاقس تشهد التنمية فيها تدهورا وولاية صفاقس تعيش وضعية متدهورة وطالبنا بعقد مجلس وزاري خاص بصفاقس. اجتمعنا 13 نائبا وماذا كانت الإجابة؟ لا توجد أي إجابة فقد تمت حقرتنا، فقد تم حقر النواب، السلطة التنفيذية حقرت النواب، نواب جهة كاملة، ولاية كاملة.

اليوم هذه الولاية التي لم تسكت ولن تسكت، هذه الولاية أصبحت مصب للهجرة الغير نظامية، اليوم العامرة وسوق العامرة أصبح هذا السوق سوق لإفريقيا جنوب الصحراء، اليوم السكان قد تضايقوا من السرقة ومن النهب ومن البراكاجات ومن غير ذلك ولم يتحرك أحد حتى قلنا هناك إخلاء لمخيمات لكن اتضح أنه يتم إخلاء هذا المخيم ويتم نصب مخيم في مكان آخر والمدينة أصبحت غير قابلة للاستثمار فلا يمكن لأي شخص أن يستثمر في مثل هذه الوضعيات.

اليوم العاصمة الاقتصادية لم تعد عاصمة ولم تعد اقتصادية، اليوم صفاقس تغرق ولا أحد يجيب، ماذا تنتظرون من النواب؟ أتريدون منا أن نخرج للشارع؟ إن كانت مراسلة رسمية لا تجيبوننا عنها ولا تأخذونها بعين الاعتبار، كيف يمكننا أن نعبر وأن نوصل صوت الشعب؟ أريد أن أتساءل اليوم من يقوم بهذا التوطين الخفي تحت غطاء المنظمات الدولية وهناك سكوت رسمي في هذا الموضوع، اليوم صفاقس ليست ولاية مهمشة ولن تكون مخيم مفتوح، نرفض....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم، محمد ماجدي، له ثلاث دقائق.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم منير كموني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير كموني

شكرا سيدتي،

سادتي لن أتحدث عن مشاكل الطرقات والمسالك بدائرتنا المهمشة، أولاد الشامخ وشربان وهبيرة رغم معاناتنا منها ولن أتحدث عن مشاكل انقطاع الكهرباء وضعفه رغم ما تخلفه من مشاكل وصعوبات ولن أتحدث عن نقص الماء واضطراب التزود به رغم أنه حديث الساعة في كل نقطة من الدائرة ولكن رسالتي هذه إلى السيد وزير التجارة والسيد والي المهدية ومصالحهم الجهوية، رسالتي مضمونها مشكل المخابز والخبز المدعم: كنا استبشرنا بخبر المسح

الذي تم في بداية السنة الماضية على أمل مراجعة توزيع المخابز المدعمة وتقريبها من العمادات المحتاجة بعد أزمة الخبز والصفوف الطويلة أمام المخابز، قدمت اقتراحات من كل العمادات ولكن دون نتيجة ولم يتقدم المشروع كما رجوناه.

سأتحدث عن معتمدية هبيرة، معتمدية هبيرة معتمدية نائية بها خمس عمادات متباعدة تضم أكثر من 12000 نسمة، نقطة حدودية لولاية المهدية من جهة صفاقس عمادة بوثدي ومن جهة القيروان عمادات بئر الوصفان والرمضانية وأولاد عاشور من معتمدية الشراردة، جيراننا، مواطنو هذه الوجهة مرتبطون بالدراسة والعمل بهبيرة وهم يتزودون بحاجياتهم دكاكين بما في ذلك الخبز، جالية كبيرة تعود كل صيف وأحيانا في كل عطلة إلى هبيرة ويستهلكون مزيدا من الخبز، الفلاحون في المواسم الفلاحية من جني زيتون ومن جني اللوز وحصاد ومواسم الدلاع والبطيخ يحتاجون كميات كبيرة من الخبز، كل هذه الحاجيات توفره ثلاثة مخابز فقط، تم إسناد رخصة استثنائية في سنة 2020 لهبيرة ولكنها بقيت مجمدة.

سادتي، المواطنون في كل مناسبة وكل لقاء يطالبون بحقهم في مزيد من الخبز وفي نوعية جيدة منها التقارير الأمنية تؤكد هذه الحاجة يوميا للسلط المحلية إذ تؤكد هذا النقص وتدعم مطالب الأهالي وفي المعاينة الأخيرة لمصالح التجارة، شابتها بعض الإخلالات وأظنها لم ترفع حقيقة الوضع.

السيد وزير التجارة،

السيد والي المهدية،

من حق هذه الجهة التسريع في تمتيعها برخصة مخبزة جديدة ولديكم المطالب اختاروا ما يتماشى مع حاجة الجهة والاستراتيجية الوطنية ويحقق مطالب المواطنين، مخبزة جديدة لن تؤثر على المخزون الوطني من الدقيق ولكنها حتما ستؤثر إيجابيا على حياة المواطنين في هذه الجهة القاسية، ما قلناه على هبيرة ينطبق على عديد العمادات بدائرتنا، القرادحة، أولاد الشريف وبوسليم وبأولاد عمر لأنه لابد إذا من إعادة توزيع المخابز بما يحقق حاجة المواطنين للرغيف الحد الأدنى للحياة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة أردت أن أعزي كامل أهالي قفصة وأردت أن أعزي كامل تونس، أردت أن أعزي عائلة السيد عبد اللطيف البحيري في ابنته علياء.

أردت أن أحدثكم عن قصة وقلبي كله ألم على هذه الفتاة، قصة ذهبت ضحيتها هذه الفتاة التي سنها 18 سنة فقد اجتازت البكالوريا هذه السنة بنجاح اسمها علياء، ذهبت هذه الفتاة إلى المستشفى في حالة صحية صعبة لكن للأسف تم رفض إسعافها وعلاجها لأن دفتر المعالجة انتهت صلوحيته، اليوم سبب الوفاة ليس أي سبب طبي آخر، اليوم سبب الوفاة دفتر علاج انتهت مدته، عار على الدولة التونسية أن يموت اليوم في تونس شباب أو حتى مواطن كبير مسن لأن دفتر المعالجة انتهت مدة صلوحيته، هذه الفتاة عوض أن تعيش فرحة البكالوريا مع عائلتها ومع أندادها عوض أن تحلم وتفكر في التوجيه الجامعي الذي ستتوجه له وأباها وأمها قد بنوا على ابنتهم أحلاما كبيرة ونحن نعرف قفصة المنكوبة، قفصة الجريحة لا يتخرج منها تلميذ إلا بعد أن ينفق عليه أبواه دم قلوبهم يموت في ظروف قاسية والسبب ورقة إدارية.

أريد أن أذكر وأن أقول بصوت عالي أن الحق في العلاج غير مرتبط ببطاقة وأن الحق في الحياة أقوى من أي تاريخ صلاحية، أريد أن أطرح جملة من الأسئلة على السيد وزير الصحة: هل أن وزارتكم على علم بهذه الحالة وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟ يا أخي عليكم أن تخرجوا وأن تقدموا لنا واجب العزاء، أي مسؤول في وزارة الصحة يخرج ليقدم لنا التعازي وليبحث فيما حصل وليقدم لنا حقيقة ما حصل، هل هناك تعليمات واضحة بعدم قبول المواطنين الذين لا يوجد لديهم دفتر معالجة، هل تنوي الوزارة إصدار منشور رسمي يمنع هذا الشيء، ما ردكم على عائلة هذه الفتاة ومن سيتحمل مسؤولية هذا الموت المجاني.

السيد الوزير، هذه الفتاة لم تمت بمرض تعاني منه، ماتت بسبب الإهمال، توفيت بورقة انتهت صلاحيتها في إدارة لا تعرف الرحمة، تونس لا تستحق أن يموت أبناؤها في أبواب المستشفيات والحق في الصحة ليس امتياز، بل هو حق دستوري وإنساني يجب أن يطبق على الجميع ببطاقة العلاج أو بدون بطاقة علاج، أردت أن أظهر للشعب التونسي (أظهرت السيدة النائبة وثائق) كمية القوانين التي تحمي حقوق الصحة في تونس: دستور، الفصل 38، القانون عدد 83 المتعلق بالصحة، الفصل 6 الذي يقول" لا يجوز لأي مؤسسة صحية رفض إسعاف أي مريض في حالة استعجالية" بالإضافة إلى الاتفاقات الدولية ماذا سنفعل بكل ذلك اليوم؟ "نبلوهم ونشربوا ماهم" إن فقدنا الإنسانية لا يمكننا أن نعمل شيء، فالفتاة عمرها 18 فابني أحيانا يكون أمامي مريض لا أنام فما بالك بأم هذه الفتاة كيف يمكنها أن تنام اليوم أو أباها؟ عليكم مراعاة الناس، الناس الذين يعملون بالإدارات، خافوا الله في الزوالي فأنتم لا تقدمون لنا منة، هذا حقنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، باسم جميعا أتوجه بكل عبارات التعازي لزملائنا ممثلي قفصة، لأهالينا في قفصة، لأهالي الضحية، هذه الشابة التونسية التي بكل ألم وبكل وجع نتقدم بكل عبارات التعازي لكافة أهلها.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد ماجدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا.

السيد وزير الفلاحة، أهالينا في المتلوي وفي الرديف وفي أم العرائس وفي سيدي بوبكر وفي المظيلة الذين أدرت لهم ظهرك يبلغون سلامهم لك وقالوا لك "كثر الهم يضحك" وأوضاعك لم تكن جيدة بتاتا إن كان هناك كذب عليك بالتثبت وإن كنت على علم ولم تتحرك فهذا سنتركه لخالقك.

"كثر الهم يضحك" وبالرغم من التنكيل بهم وبالرغم من حرمانهم من كل شيء وبالرغم من تعطيشهم فهم يمررون كل هذا

بضحكة كلها وجع وقهرة، عندما تسمع وترى كلاما مثل "وأخيرا المساواة في مدينة الرديف" مجموعة تم قطع الماء عليهم وهناك مجموعة من المتساكنين تم قطع الكهرباء على بيوتهم وعندما ترى عندما مات عطش تم إطفاء الأضواء في جميع أنحاء العالم احترام له، فكل الشكر للحوض المنجمي إلى اليوم يكرم عطش.

أحياء بدون ماء أيام وأسابيع، مواطن مات لم يجدوا ماء لتغسيله، طبيب في أم العرائس سيجري عملية لم يجد الماء جلبوا له شاحنة الحماية المدنية لتزويده بالماء، المواطن الذي يريد حفر بئر ماء يتم التنكيل بك وتعزف عن ذلك، رخصة لحفر بئر ماء أصعب من رخصة بئر بترول. وزارتكم تصدر توضيحات وبيانات عندما يتم قطع الماء لمدة ساعة أو ساعتين في جهات معينة وفي جهات أخرى لا، حقرة حتى في تنزيل توضيح لأنه لا يمكنكم أن توضحوا ولا يمكنكم أن تبينوا ولا يمكنكم تقديم تبريرات، الحوض المنجمي يمرض ولا يموت وحتى عندما يسقط فإنه يسقط واقفا.

السيد وزير الصحة، أين الدواء الذي ستعطيه لدول أخرى؟ المرضى في تونس لا يجدون الدواء، مرض السرطان اعطيني " dose chimio" من عندك عندما أحصل عليه سأرجعه لك، اعطيني علبة دواء لضغط الدم عندما سيتم مدي بالدواء سأرجعه لك، أعطيني أقلام الأنسولين عندما يعطفون علي سأعيدها لك. أين وعودك لمستشفى الرديف، لمستشفى أم العرايس، لمستشفى المظيلة وللمتلوي ولسيدي بوبكر ولمستشفى السند ولمستشفى بلخير ولمستشفى القطار، أين سيارات الإسعاف، أين الأطباء وأين أسرة الإنعاش، أين الصحة؟ فتحتم قسم الأطفال بكراسي بلاستيكية وبطاولة رضع وأمهاتهم في الحر بدون مكيف، أين "السكانارات" الجديدة سيتم قراءة "السكانار" عن بعد لماذا لا يوجد طبيب بالمستشفى؟

السيد الوزير، عندما تزور المستشفى يقولون لك لدينا بعض النقائص، هذا غير صحيح كل شيء غير موجود بالدليل وبالبرهان، يبلغك سلامه "س ز" رحمه الله وينعمه فقد عاش أكثر من سنتين ينتظر عملية تسريح، قتله الوقت وورقته أعطيتها لك في يدك، يبلغك سلامه "ب ر" رحمه الله ينتظر وصول سيارة إسعاف أكثر من ست ساعات وصلت إليه من ولاية أخرى ويبلغك سلامه "م ب" لا هواء ولا دواء وكم من حروف ومن أسماء سأسيمها لك وآخرهم بنت قصر قفصة رحمها الله أشخاص أكلتهم وأشخاص ينتظرون لتأكلهم ماكينة الحقرة والتهميش...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي طوجاني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي طوجاني

رسالتي اليوم موجهة إلى السيد وزير الفلاحة الذي هو في نوم وفي سبات عميق ويعيش تحت المكيف والشعب قد قتله العطش في هذا الحر، المواطن المسكين لا يتحصل على شربة ماء، اتصالات يومية مع السيد والي بنزرت مشكور وليس من عاداتي أن أشكر ولن أشكره على سواد أعينه، سأشكره لأنه ميداني في الـ "Week end" أيام السبت والأحد في الحر تجده على الميدان لكن يد واحدة لا تصفق فهو يعمل بدون كاتب عام وبدون معتمد أول، السيد وزير الداخلية عندما تعفي مسؤولين جدد لأن هناك تراكمات كبيرة جدا من جراء الوالي السابق بالإضافة لوضع العصا في العجلة من طرف بعض الإداريين فقد حان الوقت اليوم ويجب أن يتم الجرد داخل الإدارة التونسية فالمواطن يموت عرقا بعد عرقا وأغلب المسؤولين يغالطون ويقدمون صور أخرى.

غزالة المدينة انقطاع في الماء، سيدي كريفة، حشاد ، غزالة، منجم جالطة من معتمدية غزالة هذا بالنسبة إلى الـ " SONEDE"، أما بالنسبة إلى متساكني ومنخرطي المجامع المائية بمناطق بوعواج والموالدية والهواملية وسيدي حسن وبسيدي مشرب من معتمدية سجنان فهي تعاني من إشكاليات كبيرة جراء اهتراء الشبكة وبالتالي عدم توفير ومن انقطاع تام للماء، كما أن منطقة عيشو1 و2 الحنية وبوفرينية 1و2 لوكا والزياتين كل هذه المناطق تطالب بإعادة الشبكة إلى الحالة التي كانت عليها بالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت.

معتمدية جومين: تفعيل الدراسات لتزويد منطقة الرواحة عن طريق محول باجة فالمسافة قريبة جدا، فهي تبعد 2 كلم فقط وباعتبار النقص الفادح للماء والتخلي عن البئر الحالية والتي أصبحت غير صالحة للشرب، المطالبة بتجديد الجمعيات المائية التي أحدثت منذ سنة 1996، فصل مجمع بني دراج والذي يضم خمسة جمعيات فرعية أثر على خلاص الاستهلاك خاصة جمعية أولاد رحمة، التسريع في انهاء دراسات مجمع سيدي البشير والمنشار والرميل والغار والغوير للانطلاق في الأشغال، فصل الجمعيات بين معتمدية ماطر ومعتمدية جومين، إيجاد حلول بديلة للتجمعات السكنية الغير مشمولة بمشروع المحاور على غرار الخطرش 2 الطوالبية والمحاسي، أي أن اليوم كم من تجمع سكني محاذي لسد سعته الملايين من الأمتار المكعبة وهو غير مزود بالماء الصالح للشرب، التسريع في عملية الوسق للحبوب المجمعة يا سيدي وزير الفلاحة وتوفير حصة جومين وغزالة وسجنان من البذور الممتازة للاستعداد إلى موسم البذر.

أخرج أيها السيد الوزير من مكتبك واسمع المواطن ستعاين الحجم الكبير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد سامي طوجاني

... نفوق الأبقار رغم التلقيح ضد الجذري العقدي وإن كنت غير قادر اترك مكانك لغيرك، البلاد والوضع لم يعد يحتمل، فنحن نتحصل على مقابل، فنحن لا نقدم منة بالإضافة للسيارات الإدارية والبنزين، لذلك أطلب من وزارة الفلاحة تقديم تعويض للمربين وخاصة للفئات الهشة منهم.

وأخيرا، تسوية وزيادة أيام العمل لحضائر الغابات بسجنان ولجومين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد زياد الماهر له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيدة الرئيسة،

إذن سأتحدث عن موضوع ذو طابع محلي، عودة إلى موضوع معمل الآجر بجمال، هذا المعمل الذي كان يمثل نقطة مضيئة في

تاريخ المدينة، المعمل الذي ساهم في بناء تونس. هذا المعمل تحول اليوم إلى بؤرة فساد، بؤرة لتعاطي المخدرات، بؤرة لترويج الحبوب، بؤرة تتجمع فيها الحشرات والحيوانات السائبة، تتجمع فيها حتى الأفاعي وأصبحت تمثل خطرا على سلامة وصحة المواطنين إضافة إلى أنها نقطة وسط المدينة، فأول ما نزور مدينة جمال تواجهك هذه المحطة، تعترضك نقطة بائسة في الحقيقة.

الحقيقة أنّ جمال مدينة العمل ومدينة التفاؤل ومدينة المعنويات المرتفعة واليوم هذا الوضع أصبح من الضروري أن يتوقف مثلما قلنا في مرات سابقة.

السيد رئيس الدولة، السيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير أملاك الدولة، الموضوع واضح وقد قدمنا فيه معطيات وأخذنا الوقت الكافي، المسألة واضحة فنحن لا نريد أن نغتصب حقوق الناس، فمن له حق بطبيعة الحال القضاء يمكنه منه أو القرائن القانونية تثبت حقه.

نطلب من أملاك الدولة أن تشتري اليوم حق جمال وحق مواطني جمال وبطبيعة الحال الأولوية تسوية حقوق العمال، أولئك الذين هضمت حقوقهم هم أو أعقابهم.

الحق الثاني يؤول بطبيعة الحال أن جزء من هذا العقار من الضروري أن يؤول إلى بلدية جمال باعتبارها صاحبة حق، سواء من ناحية الانتزاع في مثال التهيئة العمرانية ومن ناحية أخرى بما أن بلدية جمال مثقلة مبالغ بعنوان المعلوم على العقارات، نحن نريد أن نستخلص معلومنا هذا من الأرض.

المنطقة هذه حيوية واستراتيجية بالنسبة إلينا، أولا إزالة الركام والخراب وثانيا إرجاع الحق لأملاك الدولة ثم لدينا محطة القطار ولدينا محطة النقل البري ولدينا سوق أسبوعية كبرى مكتظة وبالتالي لا بد من التدخل والتفاعل الإيجابي معنا وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس جلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسن الجربوعي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا، أحيانا يعترضنا مواطنون في الشارع ويقدمون لنا نصائح عامة وخاصة وأحيانا يقولون لنا لماذا نراكم في حالة من الغضب وهذا ليس جيد لكم ولكن أحيانا تستفزك أوضاع تجعلك في حالة غضب طبيعية.

أنا اليوم لن أتحدث عن شباب هاجروا من البلاد بطريقة غير شرعية بسبب البطالة ولن أتحدث عن خريجي الجامعات الذين يعانون من الهموم، بل سأتحدث عن أناس ناضلوا بماذا؟ ناضلت بالسلاح.

هذا وسام الاستقلال وهذه شهادة مقاوم، (عرض السيد النائب صورا) هؤلاء أناس ناضلوا في الجمهورية التونسية ودفعوا دمهم ودم أبنائهم وعائلاتهم. يحدثني أحدهم بأن فرنسا حكمت علي بـ 15 سنة سجنا وتونس حكمت علي مدى الحياة مع أبنائي، هؤلاء مطلبهم بسيط.

والله يحز في نفسي أن أجد منذ 2014 وما قبلها وهو يرسل مطالب للمعتمدية وللولاية ويستعملونه للزينة في المحفل، (عرض السيد النائب صورة الرجل) هذا الرجل كعضو مجلس نواب زرته ورأيت وضعيته، مطلبه بسيط من الدولة التونسية، لم يطلب المستحيل، السيد صادق ناضل في الجبال من أجل البلاد هو وعائلته، مطلبه أن تتوفر له الكهرباء التي تبعد عنه 3 كلم وشربة ماء.

سنة 2025، رجل في عمره هذا يقول لي أمنيتي أن أشرب شربة ماء باردة، أمنيتي أن يكون عندي مكيّف هواء في بيتي وأفتح التلفاز مثل سائر المواطنين.

سألته لماذا لا تغادر هذا المكان؟ فقال: وعدت والدي أن أبقى في هذا المكان المسمى بـ "هنشير المقاومين". أليس من العار أن يكون مكان اسمه "هنشير المقاومين" وفيه عائلات إلى اليوم لا تتمتع لا بماء ولا كهرباء؟ ثم بعد ذلك نتحدث عن التنمية بين الجهات ونتحدث عن الدولة الاجتماعية.

المواطن التونسي عندما يدخل بيته فيشعل الكهرباء ويجد الماء يفرح، أصبح يفرح بحقه في الحياة ثم نرفع الشعارات ونكذب على الشعب التونسي.

مطلب بسيط وبالفصل 19 من الدستور التونسي أن سائر مرافق الدولة في خدمة المواطن على أساس الحياد والمساواة. هذا ما ينص عليه الدستور لكن على أرض الواقع لا وجود لشيء.

أنا اليوم أسأل جهة صفاقس من واليها إلى معتمديها إلى عمدتها، ألا تعلمون بأمر هذا المواطن؟ ألا تعلمون بالناس الذين ناضلوا؟ ألا تعلمون بالمطالب التي قدموها؟ ثم بعد ذلك نتحدث عن النزوح، نتحدث عن الذين أخرجوا من أراضيهم ومن منازلهم.

رجائي لأي مسؤول موجود في البلاد التونسية ويسمع اليوم هذه المداخلة أن يمنح حقوق المواطنين، رد الجميل لهؤلاء الذين ناضلوا بالسلاح وناضلوا بعائلاتهم لكي نعيش نحن اليوم ولكي يرفع علم تونس عاليا، رفع بهؤلاء وليس بالوجوه الموجودة اليوم التي تركب على الأحداث.

طفلة صغيرة عمرها ثلاث سنوات تقول "أمنيتي أن أشاهد السلسلة الكوميدية السبوعي في بيتنا". هذا عار، عار على البلاد أن نرى مواطنين في هذه الحال واليوم لا يوجد شيء تحقق والله كنت سأصمت وأسكت فقط وأعرض الصور، ولكن صوت المواطنين هنا رسالة...

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا ومن خلالك تحية لكل المناضلين والمقاومين الذين حاربوا من أجل استقلال هذا الوطن ومناعته وعزته.

أحيل الكلمة للسيدة الفاضلة ماجدة الورغي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا لك رئيسة،

قبل كل شيء فلنضع هذه المداخلة في الإطار، اعتمادا على الفصل 108 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب يتحدث عن جهاته بأدق تفاصيلها.

اليوم الرسالة أو "الميساج" ألرفه مباشرة إلى السيد وزير الداخلية بشأن المسؤول "اللي يجي قدو يلبس".

سأروي لكم قصتين حزينتين جدا تحدث في تونس، مواطنان يعيشان خارج حدود الوطن، يعملان طيلة السنة رغبة منهم في العودة لكي يرتاحوا في بلادهم. أحدهما، بسم الله ما شاء الله كتب عقد زواجه في تونس وأودع العقد في البلدية وأخذ وصل إيداع من البلدية لكن البلدية أضاعت العقد، اليوم هو خارج الوطن لديه طفل رضيع، أرادت الأم أن تعود بالرضيع لكن لم تستطع لأنها لا هي متزوجة رسميا ولا زوجها متزوج ولا الطفل جاء في إطار علاقة قانونية يضمنها هذا العقد.

الجد في العائلة أخذ توكيل وظل يتواصل مع البلدية مرارا وتكرارا، في الحقيقة نحن تواصلنا مع المكلفة بالتسيير في البلدية وللأمانة تجاوبت معنا واتصلت بالمكلفة بالشؤون القانونية وطلبت منها أن تحل هذا الإشكال لكن المكلفة بالشؤون القانونية قالت "هذا الإشكال حصل قبل أن أتسلم الإدارة لذلك لا أتحمل المسؤولية" وإلى اليوم الرجل يبحث عن عقد زواج يثبت أنه سلمه للبلدية، لكن البلدية حين تضيع الأوراق، من يتحمل المسؤولية؟ يتحملها المواطن أو بالأحرى الطفل الذي وجد نفسه بلا إطار قانوني؟

نحن نريد أن يعود هؤلاء إلى بلادهم ويحبون بلادهم ويريدون أن يستثمروا في بلادهم ويعيشون في بلادهم ويخدموا بلادهم، لكن للأسف النزوح لم يعد من منطقة ريفية إلى منطقة في المدينة، النزوح للأسف اليوم أصبح من بلادنا خارج حدود الوطن.

عار علينا فالدول التي تحيط بنا اليوم تعتمد "l'email" وتعتمد الحاجات البسيطة ونحن ما زلنا نطلب مضمونا عام 3000 لإثبات علاقة قانونية في وصل تسليم موجود وفيه نسخة ومع ذلك لا يعترفون به.

السيد وزير الداخلية، الحقيقة أنني كان من المفروض أن أحملك مسؤولية مهام أخرى، لكن للأسف أشتت لك انتباهك وأقول لك من فضلك وبعد إذنك أرجو أن تنظروا في حل لهذا المواطن لأنه حتى عندما رفع قضية قال له القضاء إشكالك موجود عند البلدية. هذا موضوع.

مواطن آخر يعيش خارج حدود الوطن أراد أن يصلح منزله أخذ رخصة تهيئة المنزل، عندما جاء عامل البناء للقيام بعمله وجد أن المنزل لا يستحق التهيئة فقط، بل يستوجب إعادة بنائه. هذا المواطن يعيش في فرنسا ولا يعرف القراءة بالعربية ولذلك بالنسبة له إعادة البناء أو التهيئة أو الصيانة لها نفس المضمون ما الرخصة بحوزته في ظنه أن أموره واضحة، لكن خرجت له المراقبة وحجزوا مواد البناء وقالوا له أن ما تقوم به خطأ فأجابهم أنا أحترم بلادي وأحترم قانون بلادي وإذا أخطأت في حق بلادي فأنا مستعد لدفع الفاتورة.

هذا المواطن بقي سنة كاملة ومن المفروض أن يعود إلى بلده يستجم في أرضه ويجلس في بيته ويقضي عطلته مثل بقية المواطنين، أصبح اليوم المواطن يفكر بدلا من أن يبني منزل في بلاده يبني قصرا في دولة أجنبية وهذا الشخص قادر على مستوى الإمكانيات.

فالسيد وزير الداخلية، أعرف أن مهامك كبيرة لذا بكل لطف أطلب منك التدخل بصفة خاصة رغم مشاغلك الكثيرة، إلا أننا نشتت انتباه السيد وزير الداخلية بسبب ورقة أو وثيقة أو كلمة، هذا المواطن لم يفرق بين رخصة بناء ورخصة تهيئة ورخصة صيانة وهو يعتذر منكم كوزارة وقال المطلوب مني أنا مستعد أن أقوم به فقط امنحوني رخصة حتى أتمكن من تهيئة منزلي.

الحمد لله قمنا بالمجهود وأعدنا مواد البناء للعامل لأنه مورد رزقه وهذا المواطن منذ سنة يطلب مطلب يتيم، تنقل بين البلدية والولاية وعاد إلى البلدية مجددا ومازال الأمر لم يحل.

اليوم عندما نسمع خطابات السيد رئيس الجمهورية حول الثورة الإدارية، نسألك السيد رئيس الجمهورية ماذا تقصد بالثورة الإدارية؟ أليس المقصود أن يخرج الموظف إلى المواطن ليجد له الحل؟ لكن الواقع أن الموظف أصبح علة ونقمة على المواطن. لذلك رجائي كل الرجاء أن تكون خطاباتك مساوية للأفعال على أرض الوطن، حتى يعود المواطن إلى بلده ويقضي عطلته مرتاحا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري، له ثلاث دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرة أخرى سأتحدث عن القانون 41 وعن قوانين الدولة التي لا تطبق، قوانين الدولة التي يثق فيها المواطن وينتظرها ليطبقها ومن المفروض أن تطبقها الدولة قبل المواطن.

في القانون 41 نجد الفصل 412 الذي جاء لكي يسهل على التونسيين وتخفيف الفائدة على القروض والأجل، لكن التونسيين لم يجدوا حقهم مع أغلب البنوك وقاموا بتنسيقيات لتطبيق قانون من قوانين الدولة.

يخرج مواطن خبير يتحدث في هذا الموضوع وهو السيد مراد الحطاب فتتم هرسلته هرسلة كبيرة جدا دفعت به إلى الدخول في إضراب جوع وتكون حياته مهددة وأنا شخصيا زرته واطلعت على حالته، هذا السيد طالب من البنوك أن تطبق القانون.

غريب ما يحدث في البلاد، لا 412 مطبق، لا 734 مطبق ولا حتى نسبة 8% التي من المفروض أن تساعد التونسيين من أرباح البنوك، إلى اليوم لم يصدر بعد الأمر لتوضيح كيفية توزيعها حسب القانون 41.

أين وسائل الدفع الجديدة التي يجب أن توفرها البنوك للتونسيين بعد تغيير صيغ الشيكات؟ لا شيء تحقق.

في الفصل 6 من القانون 41، التسوية الحجة العادلة، بعد ستة أشهر من محاولات التونسيين لتسوية وضعياتهم مروا بأسعار مجحفة للسادة عدول الإشهاد وعدول التنفيذ ثم يصدر القرار بعد ستة أشهر ليقول إن سعر الحجة العادلة هو 65 دينارا، بينما لا يوجد عدل إشهاد في تونس يعمل بهذه التعريفة. جاء عدول الإشهاد إلى مجلس نواب الشعب وتوجهت إليهم بالسؤال لماذا لم تطبقوا هذه التسعيرة؟ قالوا أنها لا تناسبنا وإلى اليوم الأسعار في حدود 150 دينارا وأكثر، هذا قانون من قوانين الدولة وهذه قرارات الدولة لكن لا أحد يطبقها.

في قانون المالية الفصل 53 المتعلق بالـ "BFPME" وإعادة الجدولة، لم يُبق هو أيضا.

إذن المشكل ليس في القوانين فالقوانين موجودة وهي قوانين جيدة لكن المشكل هي إرادة الإدارة هذا هو مشكلنا في البلاد، لا توجد إرادة.

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم معز الرياحي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيدة الرئيسة،

اليوم سأتحدث في إشكاليتين، الإشكالية الأولى تتعلق بقطع الماء بالمدن بمجاز الباب، تستور، قبلاط، كل يوم تصلنا تشكيات في هذا الموضوع وكنت قد طلبت من السيد وزير الفلاحة والمدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الأسبوع الفارط أن ينكبوا على الموضوع ويتدخلوا لوضع حد لهذه الإشكاليات، مع الإعلام المسبق للمواطنين حتى يأخذوا حذرهم.

ثانيا سأتحدث عن الجانب البيئي، كنت قد توجهت إلى السيد وزير البيئة بمكتوب رسمي يخص قرية الهري بمجاز الباب ليزورنا ويعاين الوضع عن كثب وكذلك السيد وزير التجهيز ليشاهد ويعاين الهري، القصر، القريعات، سيدي مدين، سلوقية، جباس، أولاد سلامة، شيخ الوديان والعقلة، قرام في دائرتي ليقف على الوضع البيئي السيء جدا.

السيد وزير الصحة، أعلمك أن أدوية الأمراض المزمنة غير متوفرة بمجاز الباب وفي دائرتي ولا بد من التدخل السريع.

الإشكالية الثانية تتعلق بقطع منحة الدولة الاجتماعية المقدرة بـ 260 دينارا عن العائلات المعوزة بدعوى انتماءها لابن موظف، هذا القانون السيد وزير الشؤون الاجتماعية جائر وغير عادل وغير إنساني ويجب تعديله وإيقاف العمل به.

هناك مسن يبلغ من العمر 72 عاما في مجاز الباب مصاب بمرض السرطان، انقطعت منحته بسبب هذا القانون وهو اليوم في هذا السن غير قادر على شراء دوائه والمعالجة الطبية المكلفة ولا يعول نفسه كما أن ابنه الموظف غير قادر حتى على إعالة عائلته.

السادة الزملاء المشرعين، يا أبناء مسار 25 جويلية، أطلب منكم تنقيح هذا القانون في أسرع وقت ممكن وأتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية، أطلب منه التدخل بمرسوم في العطلة البرلمانية لإيقاف العمل بهذا القانون وتعليقه إلى حين تعديل مقاييسه وإسناد هذه المنحة بمقاييس أكثر إنسانية وواقعية خدمة لأبناء شعبنا من العائلات المعوزة والفقيرة بمجاز الباب وتستور وقبلاط ولكل أبناء الشعب التونسي وشكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي، له ثلاث دقائق والمقعد، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

الرحمة على التلميذة علياء البحيري التي توفيت نتيجة استهتار طبي ونتيجة فوضى عارمة في القطاع الصحي بجهة قفصة.

أعيد وأكرر، يبدو أن الحكومة لا تستمع لما نتحدث عنه ويبدو أن كل ما راسلناه إلى رئاسة الحكومة أو إلى رئاسة الجمهورية يبدو أن الشأن الصحي في قفصة لا يعنيهم بالمرة.

نبهنا السيد الوزير أعيد وأكرر منذ السنة الفارطة وأكدنا على أن الكوارث ستتواصل في جهة قفصة طالما أنه لم تتم معالجة المسألة وطالما أن نفس الأشخاص يتحكمون في القطاع الصحي، لوبي فساد ويدمرون الصحة العمومية لفائدة القطاع الخاص.

لن أعيدها وأكررها ستأتي كوارث تلو كوارث والحكومة تواصل سياسة النعامة وسياسة الهروب إلى الأمام لكن لا مفر، إذ لا يمكن أن نواصل بمثل هؤلاء الأشخاص.

أقولها مرة أخرى السيد رئيس الدولة، الرسالة واضحة، هات رجالك لتحكم هذا الوطن، لا يمكن رسكلة منظومة فاسدة تتحكم في دواليب الدولة وتعطل المشاريع العمومية وتعطل الاستثمار.

لا يمكن أن ينجح مسار 25 جويلية ولن ينجح بأشخاص تحدثنا عنهم وأعيد وأكرر إن أرادوا أن نوضح لهم فنحن مستعدون لعقد جلسة مع السيد رئيس الجمهورية ومستعجلة حتى في العطلة البرلمانية وليستمع إلى السادة النواب لطرح المشاكل الحقيقية للجهات لأنه لا حل وحيد لإنقاذ هذا الوطن إن لم يستمع جيدا إلى السادة النواب.

ونود أن يأتي السيد رئيس الدولة ليستمع إلى المشاكل بالتفصيل في علاقة بمجلس نواب الشعب وأيضا في علاقة بمجلس الجهات والأقاليم، لأنه لا يمكن أن تصله تقارير مغلوطة من الجهات في كل القطاعات، في التعليم العالي الفساد مستشري وكنا قد أشرنا في كم من مداخلة إلى أن وزارة التعليم العالي تتستر على ملفات الفساد مثل وزارة الصحة وغيرها.

وزارة الفلاحة حالة من العطالة، حالة من العقاب والتنكيل بالمواطنين ونحن نعلم جيدا وكنا تحدثنا في كل التفاصيل، لكن يبدو أنه لن يستمع لنا أحد وهذا للأسف الشديد مما يزيد من تعميق أزمة الشعب وأزمة المواطنين.

أقولها بصراحة، نحن صوت هذا الشعب، نحن صوت اليتامى، صوت الفئات المفقرة، صوت المهمشين لم نأت هنا إلا من أجل إنقاذ هذا الوطن. لذا سيادة رئيس الدولة ندعوكم إلى أن تكون بيننا جلسة واضحة مع مجلس نواب الشعب للاستماع إلى مشاكل الشعب الحقيقية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم شكري بن البحري، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، اليوم لا يمكنني السكوت أمام ما ورد في مداخلة السيدة وزيرة الصناعة والطاقة في الجلسة العامة الحوارية التي صارت في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وجاءت فيها العديد من المغالطات الخطيرة ومواقف غير مقبولة.

أولا، من غير المقبول لا دبلوماسيا ولا سياسيا أن تخص السيدة الوزيرة في الحكومة بلدا شقيقا بالذكر بطريقة مباشرة تمس من رمزية العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة.

التبعية التي تحدثت عنها هي التي أنقذت البلاد في "Blackout" ومنحونا 1000 ميغاوات وإذا كان الغاز الجزائري تبعية ماذا تسمي الشركات الأجنبية التي تستثمر في ثرواتنا وفرطنا لهم في قروض الكربون ومددنا لهم العقود عشر سنوات إضافية من دون موجب؟ وهذا الملف يجب أن يحل و "ELMED" وجلب الكهرباء من أوروبا تبعية أم لا؟ يعني ستلغي تبعية الغاز وتغيرها باستعمار طاقي.

ثانيا، من غير المعقول أن تتحول منابر الدولة إلى منصات دعائية مجانية لشركة بعينها تذكر بالاسم ويروج لها تحت قبة المجلس الوطني، الدولة لا تدار بهذا الشكل والوزير ليس ناطقا باسم الشركات الخاصة.

ثالثا، ما زاد في خطورة الموقف هو التظليل المتعمد الذي لمسناه في توصيف السيدة الوزيرة للاقتصاد الصيني، أن تقول أن الصين دولة اشتراكية مائة بالمائة، هذا خاطئ وتجاهل لتطور اقتصادي عالمي صار من بديهيات العلوم السياسية والاقتصادية. الصين أصبحت تعتمد اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة فيها محرك أساسي للنمو مع حضور الدولة ورغم تمسك الصين بالاشتراكية كإطار سياسي إيديولوجي، فإن اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على المبادئ الليبرالية وآليات السوق.

سيدتي الوزيرة، معلومتك مغلوطة، الصين دولة اشتراكية سياسيا أما اقتصادها قائم على الليبرالية أساسا وليس بنسبة مائة بالمائة والأسوأ من ذلك أن الوزيرة استعملت هذه المعلومة المغلوطة لتبرير معلومة أخرى، مفادها أن الشركة الأجنبية التي تعمل في تونس لها مشاريع مماثلة في الصين، في حين أن هذا كذلك غير صحيح حسب المعطيات الموجودة في موقع الشركة نفسها. فهل نحن أمام محاولة واعية لتضليل ممثلي الشعب أم جهل بالمعلومات؟ وفي كلتا الحالتين الأمر غير مقبول.

رابعا، تعتبر السيدة الوزيرة أن "STEG" لم يعد من دورها الاستثمار في الطاقات المتجددة والدولة لم تعد مستعدة للمساهمة في هذا التمشي. هل السيدة الوزيرة تعبر عن توجهاتها الشخصية أم توجهات وزارتها أم توجهات الحكومة أم توجهات سيادة الرئيس الذي في كل مرة يدعو إلى تدعيم قدرات الشركات الوطنية خصوصا في كل ما يخص الإنتاج والقطاعات الاستراتيجية والسيادية؟ هل تعتبر السيدة الوزيرة الكهرباء قطاع غير استراتيجي وغير سيادي؟

أمر آخر غريب وعجيب لاحظته، ألم يقل السيد رئيس الدولة أن الدولة لا تدار بالفايسبوك؟ السيد كاتب الدولة للانتقال الطاقي يعلن وينشر نتائج طلبات العروض التي تهم الطاقة وتهم البلاد على صفحته، هذا في غياب كامل لأي إعلان رسمي من الوزارة وغياب كامل لأي إعلان من كامل أجهزة الدولة فهل هكذا أصبحت تدار الدولة؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس جلس نواب الشعب

شكرا، المداخلة الأخيرة للسيد الزميل المحترم على زغدود، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدتي الرئيسة،

مداخلتي اليوم هي في شكل نداء عاجل وطلب تدخل عاجل من السيد رئيس الجمهورية خاصة بعد ما سمعته اليوم من السيد وزير التخطيط وبعد مداخلتين متتاليتين أمس واليوم طرحت فيها مشاغل بن قردان العاجلة على السيد وزير الاقتصاد والتخطيط ولم أطلب امتيازا ولا محاباة، بل عرضت واقعا يعرفه الجميع بنية تحتية مهترئة، غياب مشاريع تنموية جادة، تهميش ممنهج ونقص صارخ في المرافق الأساسية، لكن بدل أن أسمع وعودا بالحل أو التزاما بالتدارك، وجدت السيد الوزير يتهرب من الإجابة ويتهمني بالجهوية.

السيد رئيس الجمهورية، عضو الحكومة يتهم نائب شعب بالجهوية، يتهم معاناة 120 ألف ساكن بمعتمدية حدودية بالجهوية، أي جهوية يتحدث عنها عضو هذه الحكومة وبن قردان هي التي فتحت ذراعيها لكل تونسي ولكل لاجئ ولكل محتاج؟ أي جهوية وبن قردان لم تطلب إلا بحقها في التنمية، في العدالة، في الكرامة. نحن لا نزايد بالدم، ولكن لا نقبل أن يرد علينا بهذه الخفة وكأن وجع بن قردان لا يستحق حتى إجابة. نقولها وبكل وضوح من يتهرب من مسؤوليته في التنمية هو من يعمق الجهوية لا من يصرخ من أجل حق الناس.

سيدي رئيس الجمهورية، ننتظر منكم اليوم أن تنتصروا لبن قردان كما انتصرت هي لتونس في فجر 7 مارس وإذا كان يقلقهم موقف بن قردان البطولي في ملحمة 7 مارس عندما كانت درعا وسيفا لهذا الوطن يوم خان الكثير وتردد البعض، كانت بن قردان السباقة في ذلك اليوم لتسطر ملحمة تاريخية وتدافع عن تونس دون مقابل ودون انتظار شكر أو اعتراف.

اليوم سيدي رئيس الجمهورية، أقولها للوزير وعضو حكومتكم ومن هو على شاكلته، نحن نطالب بحلول لا بفتات ونطالب باحترام لا بتهم ولن نصمت ما دام فينا نفس.

ونحن من جهة يقول أهلها نحن نريد بناء للوطن ونحن نحمي هذا الوطن ونحن لسنا من الذين يذلون ولسنا من الذين وسط الطريق يولون.

يا سيدي عضو الحكومة، يا سيد رئيس الجمهورية نطلب منكم التدخل العاجل للإجابة على مشاغل أهالي بن قردان، على الانقطاع في الماء، الكهرباء، البنية التحتية المتردية وحقهم في الحياة الكريمة مثل بقية مناطق الجمهورية ولسنا بجهويين، بل نحن حماة هذه الأرض وحماة هذا الوطن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، زميلي الفاضل.

نأذن برفع الجلسة وتصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وأربعين دقيقة مساء)

III . الخميس 24 جويلية 2025

استئناف الجلسة

(كانت الساعة العاشرة وخمسة عشر دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة المتواصلة لننتقل إلى النظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح بعض الأحكام من المجلة الجزائية وذلك بناء على إحالة مكتب المجلس بتاريخ 16 جويلية 2025 إلى هذه

الجلسة العامة تقرير لجنة التشريع العام حول مقترحي القانونين عدد 15 و2023/28 المتعلقين بتنقيح الفصل 96 وبعض أحكام من المجلة الجزائية والذي تمّ الإذن بنشره وفقا لمقتضيات الفصل 67 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الثانية منه، وتمّ إعمال مقتضيات الفصل 74 وخاصة الفقرة الأولى منه فيما يتعلّق بتقديم مقترحات التعديل المخوّلة للسيدات والسادة النواب حوله منذ 3 جويلية 2025.

وأرحب في البداية بالسيدات والسادة النواب ممثلي جهتي المبادرة.

هذا وسيتم النظر في مقترح هذا القانون وفقا للترتيبات والإجراءات المضمّنة بأحكام الدستور والنظام الداخلي، وذلك على النحو التالي:

1. تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،

2. النقاش العام،

3. ردود ممثّلي جهتي المبادرة،

4. التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول، وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5. المرور إلى التصويت على أحكام مقترح القانون محل النظر (بما في ذلك مقترحات التعديل إن وُجدت) وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية (54 عضوا).

6.التصويت على مقترح القانون برمته بنفس الأغلبية المستوجبة.

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مقترح هذا القانون، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، فيما يتمّ طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 منه، وذلك مثلما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المُخوّلة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أنّ الآجال القانونية في الغرض قد انقضت تبعا لاعتماد الآجال المضمّنة بالفصلين 67 و74 من النظام الداخلي.

هذا وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة، وتُعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش، عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

قبل إحالة الكلمة إلى لجنة المبادرة باسمكم جميعا أرحب بوفد من تلاميذ نادي الروبوتيك بالمحمدية الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب، وبحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة، فمرحبا بهم. تصفيق.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

قبل الشروع في التداول حول هذه المبادرة التشريعية، يسعدني أن أتوجه، وباسمكم جميعا، إلى أعضاء لجنة التشريع العام ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز.

عرض ومناقشة مقترحي القانونين المتعلقين بتنقيح الفصل 96 وبعض أحكام المجلة الجزائية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مقترح القانون محل النظر، المصدح للجنة.

السيد صالح المباركي، نائب رئيس لجنة التشريع العام

تقرير لجنة التشريع العام حول مقترح القانون المتعلق بتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية عدد 2023/15 ومقترح القانون المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية عدد 2023/28

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة التشريع العام بأن تَعرِض على أنظاركم تقريرها حول مقترح القانون عدد 2023/15 المتعلّق بتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية ومقترح القانون عدد 2023/28 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

1.التقديم العام:

تعهدت لجنة التشريع العام بمقترحَي قانونين، أوّلهما مقترح قانون عدد 2023/15 يتعلّق بتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية وثانيهما مقترح قانون عدد 2023/28 يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية. ونظرا لارتباط مقترحَيْ القانونين بتعديل نفس الفصل، ارتأت اللجنة توحيد المقترحين في نص واحد.

يندرج مقترحا القانونين المذكورين والمتعلّقين بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية في إطار الإصلاحات التشريعية الرامية إلى ضمان تحقيق الموازنة بين أهداف السياسة الجزائية في مكافحة الفساد الإداري والمالي من جهة وعدم عرقلة العمل الإداري وتحقيق نجاعته من جهة أخرى.

وتضمّنت الفصول من 83 إلى 100 من المجلة الجزائية الجرائم المرتكبة من الموظفين العموميين أو أشباههم والمتعلقة بالإرشاء والارتشاء واستغلال المؤسّسات ومواردها لتحقيق مصالح خاصة، والاختلاس والاستيلاء على الأموال العمومية.

ومُقارنة ببعض التجارب الأخرى، انفردت أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية المُنقّحة بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1985 المؤرّخ في 11 أوت 1985 بتجريم قيام الموظّف العمومي أو شبهه باستغلال صفته لتحقيق منفعة مادية، حيث أنّه ينصّ على التالي: "يُعاقب بالسجن مدّة عشرة أعوام وبخطية تُساوي قيمة المنفعة المتحصّل عليها أو المضرّة الحاصلة للإدارة الموظّف العمومي أو شبهه وكلّ مدير أو عضو أو مُستخدم بإحدى الجماعات العمومية المحلية أو الجمعيات ذات المصلحة القومية أو بإحدى المؤسّسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو الشركات التي تُساهم الدولة في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنصيب ما أو الشركات

التابعة إلى الجماعات العمومية المحلية مكّلف بمقتضى وظيفه ببيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب استغلّ صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو للإضرار بالإدارة أو خالف التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة أو إلحاق الضرر المشار إليهما".

ويكتسي هذا النص أهميّة بالغة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى آثاره المباشرة على المعاملات المالية والصفقات العمومية التي تُبرمها الدولة والهياكل العمومية وفي مكافحة سوء استخدام السلطة أو الوظيفة للحصول على منفعة غير مشروعة أو للإضرار بالإدارة.

ويجدر التذكير بأنّ أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية لم تشهد سابقا اهتماما واسعا من قِبل الإدارة والأجهزة القضائية سابقا، على عكس فترة ما بعد الثورة حيث أُتُهم الفصل بعرقلة الاستثمار وبتكبيل الإدارة التونسية، خاصة في ظلّ التتبعات الجزائية التي طالت عددا هاما من الموظّفين العموميين على إثر اتخاذهم لقرارات في إطار تسيير المرافق العمومية التي يُشرفون عليها، مما أدّى إلى امتناع الموظّفين عن اتخاذ القرارات أو بعض المبادرات خِشية تعرّضهم لاحقا للتتبّعات وهو ما أثّر سلبا على عمل الإدارة ودفع ببعض الفاعلين الاقتصاديين إلى اعتبار ذلك من أسباب الركود الاقتصادي.

وللإشارة، فقد اتّسمت بعض عبارات الفصل 96 من المجلة الجزائية بالغموض، حيث أنّها تفتقد للدقّة وهذا يتعارض ومبدأ التأويل الضيّق للنصوص الجزائية فهو يُثير العديد من الإشكاليات في الصياغة وفي التوسّع في التجريم حيث تضمّن عبارات فضفاضة على غرار عبارتَيْ "المنفعة" و"التراتيب"، فضلا على تقديم تِعداد لقائمة من المهن التي لا تخرج عن صفة الموظّف العمومي أو شبهه وهو ما نتج عنه جدل قانوني أدّى إلى اختلاف المحاكم حول مفهوم مُوحّد لتلك العبارات وحال دون تحقيق الغاية المرجوّة منه في مكافحة جرائم الفساد الإداري والمالي.

هذا وتضمّن الفصل 96 من المجلة الجزائية تجريم ستة أفعال تتمّ المؤاخذة الجزائية بخصوصها وهي كما يلي:

- جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للنفس،
- جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير،
- جريمة استغلال الصفة للإضرار بالإدارة،
- جريمة مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها للنفس،
- جريمة مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير،
- جريمة مخالفة التراتيب للإضرار بالإدارة.

ولتجسيم المقاربة المنشودة بين مكافحة الجريمة في الإدارة ودفع مسار التنمية الاقتصادية، وحتى لا تنعدم ملَكة الاجتهاد والمبادرة لدى إطارات الدولة ومسؤوليها ولا تضيع مصالح الوطن وراء ضبابية قانونية وجب رفعها وصياغة الجريمة بطريقة تزجر بوضوح سوء التصرّف والفساد المالي وتجنّب المنزلقات الخطيرة التي قد تُورّط المسؤول رغم أنّه لم يحصل على أيّة فائدة لنفسه أو للغير، جاء مشروعَيْ هذين القانونين بمجموعة من مقترحات التعديل التالية:

مقترحات تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية:

- التخلّي عن القائمة التعدادية والاكتفاء بمصطلح الموظّف العمومي أو شبهه كما عرّفه الفصل 82 من المجلة الجزائية.

- استبدال مصطلح "التراتيب" بمصطلح "الأحكام التشريعية الجاري بها العمل" للقطع مع الجدل القائم حول مجال انطباقه،

- تضييق مجال التجريم باشتراط توفّر سوء النية كركن قصدي خاص والذي على أساسه يتمّ التمييز بين الخطأ عند الاجتهاد في التصرّف والفعل الإجرامي الذي ينطوي على انصراف نيّة الموظّف العمومي أو شبهه إلى ارتكاب ذلك الفعل قصد تحقيق المنفعة أو إلحاق الضرر بالإدارة،

- إضافة فقرة ثانية للفصل 96 لتوضيح الحالات التي تخرج عن نطاق سوء النيّة في اتخاذ القرار من طرف الموظّف العمومي أو شبهه، وذلك باستبعاد الصور المتعلّقة بالخطأ في الاجتهاد أو التأويل أو التقدير أو المصادقة على اجتهاد أو تأويل أو تقدير ثبت الخطأ فيه. وإقصاء الحالات المتعلّقة بتلقّي الموظّف العمومي أو شبهه لتعليمات كتابية أو إذن صادر عن رئيسه انسجاما مع أحكام الفصل 42 من المجلة الجزائية الذي ينصّ على أنّه: "لا عقاب على من ارتكب فعلا بمقتضى نصّ قانوني أو إذن من السلطة التي لها النظر."

ويندرج تعريف سوء النيّة في إطار محاولة التوفيق بين مصالح الإدارة من جهة وحماية الموظّف العمومي أو شبهه من جهة أخرى من التتبّعات التي قد تطاله نتيجة ارتكابه لأخطاء تقديرية لا تُوجب المؤاخذة الجزائية لعدم توفّر النيّة الإجرامية لديه بما يُساعد على تطوير أداء الإدارة وتحقيق المصلحة العامة.

- إضافة فقرة تقتضي ألاّ تتمّ التتبّعات إلا إذا قضت محكمة المحاسبات بذلك على معنى القانون عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات وذلك لتفادي التوسّع في تطبيق هذا النصّ من خلال مباشرة الدعوى العمومية ضدّ الموظّفين العموميين أو شبههم بناء على شكايات غير جديّة والتأكّد من وجود قرائن جدّية ومتظافرة في الملف على أساس الحكم الصادر عن محكمة المحاسبات بإدانة الموظّف العمومي أو شبهه ونسبة الأفعال المُجرّمة بالفصل 96 من المجلة الجزائية له.

- بالنسبة إلى العقوبة السجنية، أبقى المقترح عدد 2023/28 على عقوبة العشر سنوات في حين نص المقترح عدد 2023/15 على عقوبة سجنية تتراوح بين سنتين وست سنوات.

مقترحات تعديل الفصل 97 من المجلة الجزائية:

تفاديا لازدواجية تجريم وعقاب نفس الأفعال، عرض المقترح عدد 2023/28 إلغاء الفصل 97 من المجلة الجزائية نظرا لاستيعابه تنقيحات الفصل 96 (جديد).

مقترحات تعديل الفصل 98 من المجلة الجزائية:

خلافا لما تضمّنته الفقرة الأخيرة من الفصل 98 من إمكانية الحكم بكلّ أو بعض العقوبات التكميلية المنصوص عليها بالفصل 5 من المجلة الجزائية، نصّ مقترح القانون عدد 2023/28، على إمكانية تسليط المحكمة لعقوبة تكميلية واحدة من بين العقوبات المقرّرة بالفصل المذكور.

ولضمان المساواة وتحقيق العدالة بين جميع المتهمين في القضايا المثارة على أساس الفصل 96 من المجلة الجزائية قبل صدور أحكام هذا القانون، نص مقترح القانون عدد 2023/28 على أحكام انتقالية تقضي بسريان أحكام الفصل 96 جديد من المجلة الجزائية

على الشكاوى والدعاوى المثارة لدى المحاكم من تاريخ صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

السيد مليك كمون، المقرر

2. أعمال اللجنة:

- **<u>الاستماع الى جهتي المبادرتين التشريعيتين:</u>**
- **<u>الاستماع الى ممثلي النواب المبادرين بمقترح القانون عدد 2023/15:</u>**

بين ممثّلو النواب أصحاب مقترح القانون عدد 2023/15 أنه من الضروري تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية حتى لا تنعدم نهائيا ملكة الاجتهاد وروح المبادرة لدى مسؤولي الدولة ويصبح تعلّة لعدم العمل والتكاسل وما ينجر عنه من تعطيل لنسق الاستثمار مشيرين الى وجود خلط بين الأخطاء المهنية وجرائم الفساد وما ينجرّ عن ذلك من إحجام عن المبادرة والاجتهاد صلب الإدارة خوفا من التعرض للمساءلة والتتبّعات القضائية.

وأضافوا أن التعديل يتضمن أولا اشتراط سوء النية لقيام الجريمة مع إضافة فقرة توضّح وتعرّف ركن سوء النية تجنبا لكل لبس أو خلط من شأنه أن يزيد في تعقيد المسألة.

هذا بالإضافة الى اقتراح أن تتراوح العقوبة السجنية من سنتين إلى ست سنوات وخطية مالية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة أو بإحدى العقوبتين وذلك في إطار منح السلطة التقديرية للقاضي في تحديد العقوبة المستوجبة حسب ظروف كل قضية وفي إطار تطبيق مبدأ التناسب بين العقوبة والفعل الاجرامي المرتكب.

- **<u>الاستماع الى ممثلي النواب المبادرين بمقترح القانون عدد 2023/28:</u>**

بيّن ممثلو جهة المبادرة أن تطبيق الفصل 96 من المجلة الجزائية أدى الى امتناع عدد كبير من المسؤولين الإداريين عن اتخاذ قرارات أو مبادرات خشية تعرضهم لتتبعات قضائية أو إدارية، الأمر الذي انجر عنه اثار سلبية على نسق عمل الإدارة وتعطل العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية.

وأوضحوا أن الفصل 96 من المجلة الجزائية يثير العديد من الإشكاليات على مستوى الصياغة وكذلك على مستوى التوسع في التجريم حيث تضمن عبارات تفتقد للدقة وهو ما يتعارض مع مبدأ التأويل الضيق للنصوص الجزائية.

وبينوا أن تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية كما ورد في مقترح القانون عدد 2023/28 يتمثل في التعديلات التالية:

*التخلي عن القائمة التعدادية لصفة الجاني والاكتفاء بمصطلح الموظف العمومي أو شبهه على معنى الفصل 82 من المجلة الجزائية.

*استبدال مصطلح "التراتيب" بمصطلح "الأحكام التشريعية الجاري بها العمل"

*تضييق مجال التجريم باشتراط توفر شرط سوء النية

*إضافة فقرة ثانية للفصل 96 تتضمن الحالات التي لا يعتبر فيها الموظف سيء النية عند اتخاذه لقرار إداري معين،

*إقصاء الحالات المتعلقة بتلقي الموظف العمومي أو شبهه لتعليمات كتابية أو إذن صادر عن رئيسه انسجاما مع أحكام الفصل 42 من المجلة الجزائية

*ضرورة ألاّ تتم التتبعات الاّ إذا قضت محكمة المحاسبات بذلك بهدف تفادي التوسع في تطبيق الفصل 96 ومباشرة الدعوى العمومية بناء على شكايات غير جدية.

*الإبقاء على عقوبة العشر سنوات اعتبارا للتضييق الحاصل في مجال التجريم بما يفرض عند توفر شروطه أن يكون العقاب رادعا مع إمكانية تطبيق ظروف التخفيف الواردة بالفصل 53 من المجلة الجزائية.

*إلغاء الفصل 97 باعتبار أن التنقيحات المدخلة على الفصل 96 استوعبت مضمونه.

*التنصيص على أحكام انتقالية تقضي بسريان أحكام الفصل 96 (جديد) على الشكاوى والدعاوى المثارة لدى المحاكم من تاريخ صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

- **<u>الاستماع إلى ممثلي نقابة القضاة التونسيين:</u>**

بيّن ممثلو نقابة القضاة التونسيين أن الفصل 96 من المجلة الجزائية ذو أهمية بالغة على المستوى التطبيقي باعتباره يهتم بظاهرة اختلاس المال العام خاصة في الوقت الحاضر حيث أصبح رمزا لمحاسبة رموز الفساد وكل من تورط في ذلك من خلال استغلال صفة الموظف العمومي أو شبهه للإضرار بالإدارة عن طريق استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو بمخالفته للتراتيب.

وفيما يتعلق بصفة الجاني أوضح ممثلو نقابة القضاة أن المشرع التونسي خص جرائم الاستيلاء على الأموال العمومية بالباب الثالث من المجلة الجزائية تحت عنوان "في الجرائم المرتكبة من الموظفين العموميين أو أشباههم حال مباشرة أو بمناسبة مباشرة وظائفهم"، وفي هذا السياق أقر الفصل 82 من المجلة الجزائية بعد تنقيحه بالقانون عدد33 لسنة 1998 أنه "يعتبر موظفا عموميا تنطبق عليه أحكام هذا القانون كل شخص تُعهد اليه صلاحيات السلطة العمومية أو يعمل لدى مصلحة من مصالح الدولة أو جماعة محلية أو ديوان أو مؤسسة عمومية أو منشأة عمومية أو غيرها من الذوات التي يساهم في تسييرها مرفق عمومي.

ويشبّه بالموظف العمومي كل من له صفة المأمور العمومي ومن انتُخب لنيابة مصلحة عمومية أو من تعينه العدالة للقيام بأمور قضائية"

وهو ما يستنتج منه أن المشرع الجزائي لم يعتمد المفهوم الإداري للموظف العمومي الذي يأخذ بمعايير ثابتة ومستقرة ويضيّق من حلقة الموظفين العموميين لكنه اعتمد تعريفا واسعا وشاملا يتفق وسياسة التجريم وبالتالي فكل من يُعتبر موظفا عموميا في القانون الإداري هو كذلك في القانون الجزائي فالنظرية الجنائية لتعريف الموظف العمومي تشمل التعريف الإداري وتتعداه. غير أن الفصل 96 توسع أكثر في مفهوم الموظف العمومي الوارد بالفصل 82 من المجلة الجزائية بأن سحب المؤاخذة على كل مدير أو عضو أو مستخدم بإحدى الجماعات العمومية المحلية أو الجمعيات ذات المصلحة القومية أو بإحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها

بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنصيب ما أو الشركات التابعة الى الجماعات العمومية المحلية.

وأضافوا أن أهم توسع في مفهوم الموظف العمومي تعلق أساسا بكل من رئيس الجمهورية والوزير حيث اعتبرت المحاكم أن رئيس الجمهورية والوزير يعتبران موظفان عموميان وهو ما يتعارض مع أحكام الدستور وما أعطاه من صلاحيات لرئيس الجمهورية صلب الفصول 91 و99 و100 و101 و102 وهو ما يجعله مصدرا للسلطة وليس ممثلا لها وبالتالي لا يمكن اعتبار رئيس الجمهورية موظفا عموميا كما منح الفصلان 111 و112 من الدستور صلاحيات هامة للوزير هذا علاوة على أن المسار الوظيفي الذي تضمنه قانون الوظيفة العمومية لا يخضع له الوزير وذلك من حيث التسلسل الإداري والترقيات والعقوبات وغير ذلك.

أما بالنسبة إلى مسألة التراتيب فقد بين ممثلو نقابة القضاة التونسيين أنه قد عرّفها الفقه بأنها تتضمن قواعد عامة محددة وملزمة صادرة عن الإدارة وقد سبق لمحكمة التعقيب أن حصرتها في التراتيب الادارية فحسب، أي فيما يصدر عن السلطة التنفيذية وذلك في القرار التعقيبي عدد9161 بتاريخ 2013/06/12 وهو تأويل يتماشى ومبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومبدأ التأويل الضيق في المادة الجزائية في حين يبدو أن فلسفة المشرع تذهب في اتجاه اعتبار التراتيب القواعد القانونية المتعلقة بمختلف العمليات الست المشار اليها بالفصل 96 من المجلة الجزائية لذلك فانهم يعتبرون تنقيح الفصل بالتنصيص على عبارة "التشريع" في محله.

وفيما يتعلق بمسألة الفائدة والاضرار بالإدارة أوضح ممثلو نقابة القضاة أن هذه العبارة تطرح تساؤلات حول تحديد مفهوم الفائدة هل هي مادية أم معنوية مشيرين أنه بقراءة بقية الفصول يبدو ان المقصود هو الفائدة المادية.

وبخصوص مسألة القصد الاجرامي بين ممثلو نقابة القضاة أن محكمة التعقيب اعتبرت أن الركن المعنوي بالنسبة إلى جرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية مفترض وهو تمشٍّ في غير طريقه لأن الأحكام لا تبنى على الشك والافتراض وانما على الجزم واليقين.

وفي تعليقهم على مقترح القانون عدد 2023/15 بين ممثلو نقابة القضاة أن هذا المقترح حافظ على الصبغة الجنائية للفصل 96 كما أنه اعتمد التعريف الوارد بالفصل 82 من المجلة الجزائية فيما يتعلق بتحديد الأشخاص المؤاخذين على أساس جريمة الفصل 96 وهو توجه في طريقه الا أن هذا المقترح تضمن بعض النقاط التي يجب تعديلها وتصحيحها على غرار عبارة "تعمّد عن سوء نية" والتي لا تستقيم من حيث الصياغة القانونية باعتبار أن التعمّد يفترض بطبيعته توفر ركن سوء النية واقترحوا اعتماد إحدى العبارتين إما "تعمّد" أو "سوء النية".

كما اعتبروا أن الفقرة الثالثة المتعلقة بتعريف أو تحديد حالات حسن النية في غير محلها لأنه لا يمكن واقعيا تحديد وحصر جميع الحالات التي يكون فيها الشخص حسن النية، وهو ما يمكن ان تتولد عنه إشكاليات قانونية في حال تعلقت قضية بصورة لم ترد صلب هذا الفصل خاصة وأننا في نص جزائي يقوم على مبدا التأويل الضيق وبالتالي هذا التعريف يعد من باب التزيّد.

واعتبروا أيضا أن مسألة تطبيق إحدى العقوبتين السجن أو الخطية في غير محلها باعتبار وان الخطية في المادة الجنائية لا تقبل التخفيف أو التعديل.

وبخصوص العقوبة المنصوص عليها "من سنتين الى ستة سنوات" فإنها تطرح إشكالا قانونيا على مستوى تكييف الجريمة كجنحة أو جناية وتأثير ذلك سواء على مستوى الأحكام المتعلقة بالمحاولة وكذلك على مستوى تطبيق ظروف التخفيف المنصوص عليها بالفصل 53 من المجلة الجزائية.

كما أن التنصيص على أن المحاولة موجبة للعقاب تعد أيضا من باب التزيد باعتبار وان المحاولة في المادة الجزائية موجبة للعقاب بطبيعتها طبقا للفصل 59 من المجلة الجزائية الذي ينصّ على ما يلي: "كل محاولة لارتكاب جريمة يعاقب مرتكبها بالعقاب المقرّر للجريمة نفسها إذا كان تعطيلها أو عدم حصول القصد منها مسببا عن أمور خارجة عن إرادة فاعل الجريمة لكن لا يترتب على المحاولة عقاب في كل الصور التي لا توجب الجريمة فيها السجن أكثر من خمسة أعوام إلا إذا نص القانون على خلافه".

أما بالنسبة إلى المقترح عدد 2023/28 بين ممثلو نقابة القضاة التونسيين أنه تمّ الإبقاء على الصبغة الجنائية للجريمة متسائلين في الآن نفسه عن مبررات التنصيص على مضاعفة الخطية وعن مبررات التشديد واقترحوا تبعا لذلك حذف عبارة اشتراط التعمّد مع سوء النية واستبدال ذلك بعبارة "العمد" فقط مع تجنب حصر حالات سوء النية وترك المسألة للسلطة التقديرية للمحكمة حسب وقائع القضية،

وبخصوص مسألة التعليمات الكتابية تساءل ممثلو نقابة القضاة حول ما إذا كانت هذه التعليمات تطبق حتى وان كان فيها تجاوزات أو إضرار بالإدارة واعتبروا أن هناك مغالاة في حالات عدم سوء النية إضافة الى أن ذلك يفتح الباب على مصراعيه للموظف العمومي للتحيل على القانون كأن تكون التعليمات مبنية على معطيات غير صحيحة.

واعتبروا أيضا أن اشتراط اثارة الدعوى العمومية بناء على حكم صادر عن محكمة المحاسبات فيه مخالفة للمبادئ الأساسية للإجراءات الجزائية حيث أجاز الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية لكل الجهات إعلام النيابة العمومية بالجرائم، هذا بالإضافة إلى أن هناك جرائم لا تبلغ لعلم محكمة المحاسبات وهو بالتالي ما يقيّد دور النيابة العمومية في الكشف عن جرائم الفساد.

- **الاستماع إلى ممثلي الهيئة الوطنية للمحامين:**

بيّن ممثلو الهيئة الوطنية للمحامين أن المشرع استعمل صلب الفصل 96 عبارة "أو" في عديد المواقع والتي تفيد خاصة التخيير بمعنى أنه بتوفر أحد العناصر يغني عن البحث عن توفر العناصر الأخرى وأضافوا أنه يمكن تصنيف الأفعال المادية لجريمة الفصل 96 في:

* استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه، لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير، للإضرار بالإدارة.

*مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه، لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير، للإضرار بالإدارة.

وأوضحوا أن هذه الأفعال المادية يجب أن تكون متلازمة مع عديد الشروط التي يجب اثبات توفرها لقيام الركن المادي للجريمة وتتمثل في شرط الصفة حيث يجب أن يكون المتهم حاملا لإحدى الصفات التالية: موظف عمومي، شبه موظف عمومي، مدير أو عضو مستخدم بجماعة عمومية محلية. جمعية ذات مصلحة

قومية. مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية، شركة تساهم الدولة في رأس مالها، شركة تابعة لإحدى الجماعات العمومية المحلية.

وأضاف ممثلو الهيئة الوطنية للمحامين أن صفة الموظف العمومي أثارت جدلا قانونيا وذلك بسبب اختلاف التعريفات بحسب الأنظمة القانونية حيث يوجد تعريف مرتبط بالقانون الإداري ورد بالقانون عدد112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما ورد تعريف بالفصل 82 من المجلة الجزائية مغاير لتعريف القانون الإداري حيث جاء التعريف أوسع وقد استقر فقه قضاء محكمة التعقيب على اعتبار موظف على معنى الفصل 82 من المجلة الجزائية كل شخص استولى بأي تسمية كانت ولو مؤقتة على خطة أو نيابة اجراؤها مرتبط بمصلحة عامة بحيث يكون مشاركا في خدمة الدولة "(قرار جزائي عدد 3925 مؤرخ في 4 جوان 1965) كما أنه تم تطبيق الفصل 82 على الوزير واعتبر موظفا عموميا (قرار تعقيبي جزائي عدد 7500 مؤرخ في 3 نوفمبر 1971).

وأوضحوا كذلك أنه يوجد تعريف مرتبط بالاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 حيث ورد بالمادة الثانية من الفصل الأول منها تعريف الموظف العمومي على أنه:

* أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى دولة طرفا سواء كان معينا أم منتخبا دائما أم مؤقتا مدفوع الأجر أم لا.

*أي شخص أخر يؤدي وظيفة عمومية بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف

*أي شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي في القانون الداخلي للدولة الطرف".

وأشاروا إلى أنه تم تفعيل هذا الفصل باتجاه إقرار صفة الموظف العمومي في حق رئيس الجمهورية السابق وملاحقته قضائيا.

وحول مضمون مقترحي القانونين بين ممثلو الهيئة الوطنية للمحامين أن الغاء عبارة "التراتيب" وتعويضها بعبارة "التشريع" يعد في طريقه الا أن ذلك يستوجب مزيدا من التدقيق باعتبار أن الأمر يتعلق بنص جزائي حيث أن مفهوم التشريع وتعريفه فيه عديد الاختلافات ويتضمن مفهوما واسعا يشمل القوانين والأوامر والقرارات والنصوص الترتيبية وهناك مفهوم ضيق يقتصر على النصوص التشريعية الصادرة عن مجلس نواب الشعب وتبعا لذلك اقترحوا تغيير عبارة "التشريع" بـ "القوانين والأوامر".

وبخصوص تحديد الأشخاص المعنيين بالتجريم تساءلوا عن أسباب إلغاء القائمة الواردة بالفصل 96 وتعويضها بالتعريف الوارد بالفصل 82 من المجلة الجزائية دون تعديل الفصل 99 من المجلة الجزائية وهو ما قد ينتج عنه تضارب وعدم انسجام بين الفصول القانونية مع التأكيد على ضرورة تحديد هؤلاء الأشخاص المعنيين بكل دقة لغلق باب التأويل وتجنب الغموض.

كما اقترحوا حذف عبارة " تعمد عن سوء نية "باعتبارها لا تستقيم من الناحية القانونية حيث أن عبارة "تعمد" لوحدها كافية للدلالة على العنصر القصدي المنصوص عليه بالفصل 37 من المجلة الجزائية الذي ينص على أنه " لا يعاقب أحد إلا بفعل ارتكب قصدا عدى الصور المقرّرة بوجه خاص بالقانون."

واقترحوا كذلك تغيير عبارة "تعليمات" باعتبارها عبارة متداولة خاصة بالأوساط الأمنية والعسكرية وتغييرها بعبارة "أذون كتابية" على غرار ما تضمنه القانون الفرنسي والألماني لما تتضمنه من حماية قانونية للموظف العمومي.

كما اقترحوا حذف الفقرة المتعلقة بالمحاولة الموجبة للعقاب باعتبارها من قبيل التزيد نظرا الى انه تم التنصيص عليها صلب المجلة الجزائية ضمن الأحكام المتعلقة بالجنايات

واعتبر ممثلو الهيئة الوطنية للمحامين أن اشتراط البت في الملف من قبل محكمة المحاسبات قبل اثارة التتبع ضد الموظف العمومي من المسائل المهمة والمستحسنة كما أن لها أساس قانوني ضمن القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات الذي يبيح للمحكمة اثناء القيام بعملها الرقابي وفي صورة التفطن الى وجود أعمال جزائية إحالة الملف على انظار النيابة العمومية الا أن الاشكال يتمثل في مدى قدرة المحكمة بالنظر الى حجم عملها وعدد القضاة التابعين لها في القيام بهذه المهمة علاوة على مهامها الاصلية.

كما دعوا الى توضيح مفهوم المنفعة والتأكيد على أن تكون منفعة مادية وهو الموقف السائد بفقه القضاء.

كما عبروا عن تأييدهم لمقترح الحطّ من العقوبة الى ست سنوات مع ضرورة اعادة تحديد الحد الأدنى والأقصى للعقوبة المستوجبة للتمكن من تصنيفها سواء ضمن الجناية أو الجنحة لأن الصياغة المقترحة ضمن المقترح عدد 2023/15 "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من سنتين الى ست سنوات..." لا تستقيم من الناحية القانونية.

- **الاستماع إلى ممثلي وزارة العدل ورئاسة الحكومة:**

بيّن ممثلو رئاسة الحكومة ووزارة العدل أنه تمّ إدراج تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية ضمن أولويات الحكومة حيث يحظى باهتمامها باعتباره يتعلق بمسألة مهمة تخص تطوير السياسة الجزائية وتحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وتحقيق المعادلة بين مكافحة الفساد الإداري من ناحية وتحقيق النجاعة الإدارية من ناحية أخرى.

وأوضحوا أنه علاوة على الفصل 96، تتضمن المجلة الجزائية عديد الفصول الأخرى المتعلقة بالأفعال الإجرامية التي يمكن أن تصدر عن الموظف العمومي، إلا أن الفصل 96 يتميّز بخصوصية جعلت منه فصلا قانونيا يكتسي أهمية كبرى وسببا لتردد عديد الموظفين والمسؤولين وإحجامهم عن أخذ القرار تخوفا مما قد يلحقهم من تتبّعات وملاحقات جزائية تضمنها الفصل المذكور.

وأفاد ممثلو وزارة العدل أنه تم الشروع منذ مارس 2022 في اعداد مشروع قانون يتعلق بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية وإحالته إلى رئاسة الحكومة وتمّ عرضه على العديد من مجالس الوزراء حيث تطلب العديد من التعديلات والمراجعات مشيرين الى أن مقترحي القانونين يعدّان إحدى صيغ مشروع القانون التي تمّ

تناولها وعرضت على مجلس وزاري سابق وتطلبت تعديلا ومراجعة فيما بعد.

كما أوضحوا أن الفصل 96 طرح إشكاليات على مستوى التطبيقات القضائية نتيجة الغموض في العبارات على غرار "التراتيب" و "فائدة " وكذلك في حالة وضعيات لم ينظمها الفصل المذكور على غرار الحالات التي يكون فيها الموظف العمومي قد اقترف خطأ او أحدث أضرارا بالإدارة دون الحصول على فائدة، وأشاروا إلى ضرورة إيجاد آليات قانونية لترشيد التتبعات تفاديا للشكايات الكيدية وغير الجدية والتدخل لتعديل الفصل المذكور في إطار معادلة تضمن الحد من تفشي الفساد داخل الإدارة دون تكبيل الموظف وعرقلة نشاط المرفق العمومي.

وحول مضمون مقترحي القانونين المعروضين بين ممثلو رئاسة الحكومة ووزارة العدل أن اشتراط إثارة التتبع من قبل محكمة المحاسبات يثير عديد التساؤلات والتحفظات على غرار مدى توفر المحكمة المعنية للموارد البشرية واللوجستية للقيام بهذه المهمة وهو ما قد ينجر عنه ارتفاع عدد القضايا داخل المحكمة المعنية. كما أن هذا الشرط يعطي لمحكمة المحاسبات صلاحيات النيابة العمومية وهو أمر غير قانوني إضافة إلى أن عبارة "على جميع الدعاوى والتتبعات" قد تطرح اشكاليات تطبيقية وقانونية خطيرة حيث أن جميع الموقوفين والمحكومين قد تضطر المحكمة لإطلاق سراحهم في حالة عدم احترام هذا الشرط الاجرائي والمتمثل في تقديم تقرير من قبل محكمة المحاسبات.

كما تضمّن تعديل الفصل 96 مراجعة للفصل 98 برمّته في حين أنه لم يقع المساس إلا بالفقرة 3 منه دون إدخال أي تغييرات أو تعديلات على فقرتيه الأولى والثانية وأنه كان من الأفضل أن تكون الصياغة" تلغى أحكام الفقرة 3 من الفصل 98 وتعوض بما يلي "...".

كما أن ما جاء بمقترح القانون عدد 2023/15 من أنه "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من سنتين الى ست سنوات وبخطية تساوي قيمة المنفعة...." لا يستقيم من الناحية القانونية ويتعارض مع تصنيف الجرائم بين مخالفات وجنح وجنايات ويحدث تداخلا بينها وما لذلك من تأثير على مستوى اختصاصات المحاكم وكذلك على مستوى تطبيق الفصل 53 من المجلة الجزائية المتعلق بظروف التخفيف لذلك وجب إعادة تعديله بالتخفيف في العقوبة المستوجبة ولكن في إطار التصنيف القانوني للجرائم.

كما دعوا الى ضرورة توحيد المصطلحات واعتماد إما "منفعة أو فائدة" إضافة إلى ضرورة تحديد نوعية الفائدة سواء معنوية أو مادية لتفادي التأويل.

واعتبروا أن استعمال عبارة "تعمّد" كافية للدلالة على العنصر القصدي للفعل الذي ارتكبه الموظف العمومي ولا فائدة من إضافة عبارة "سوء نية" إضافة الى أن التعريف الوارد لهذه العبارة لم يكن بدوره تعريفا دقيقا وانما كان تعريفا باستعمال طريقة التعريف بالنفي "لا يعتبر ...."

كما أن إضافة عبارة "المحاولة موجبة للعقاب" تعتبر من قبيل التزيد ولا يجب التنصيص على ذلك اعتبارا وانه في مادة الجنايات تكون المحاولة موجبة للعقاب وبصفة تلقائية.

وفيما يتعلق بعبارة "التشريع الجاري به العمل" اعتبروا أن مفهوم التشريع مفهوم عام يقصد به جملة الأحكام التي تتضمن قواعد وتتعلق أساسا بالقوانين ولا تشمل الأوامر والقرارات والمناشير لذلك يجب اعتماد "التشريع والتراتيب الجاري بها العمل".

هذا وأشاروا إلى أن مقترحي القانونين لم يتعرضا الى مسألة المشاركة في الأفعال الاجرامية الصادرة عن الموظف العمومي وكذلك الأحكام الباتة الصادرة ضد هذا الأخير، كما لم يتضمنا آليات وضوابط محددة ودقيقة لترشيد التتبعات ضد الموظف العمومي تكفل من ناحية مقاومة الفساد داخل الإدارة وتحدّ من ناحية أخرى من الشكايات الكيدية التي تسيء الى سمعة وكرامة الموظف العمومي.

- **الاستماع إلى ممثلي محكمة المحاسبات:**

ثمن ممثلو محكمة المحاسبات المبادرتين التشريعيتين المتعلقتين بتعديل بعض أحكام المجلة الجزائية وخاصة الفصل 96 منها لما يشوبه من غموض في تحديد الأفعال الموجبة للتتبع، وهو ما ينصهر مع الأهداف المبينة بشرح الأسباب، والتي يمكن تلخيصها في ضمان محاسبة المتورطين في الفساد الإداري والمالي دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء على روح المبادرة لدى المتصرف العمومي وبالتالي عرقلة عمل الإدارة التي يُفترض أن تكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحصر تتبع العون العمومي في الأخطاء الجسيمة التي يمكن أن تُصنّف كشبهات جزائية، ويتفادى بالتالي التتبعات التي قد تُحدث إرباكا للمتصرف العمومي وتضرّ بصورة الهيكل العمومي لدى الرأي العام.

وحول مضمون مقترحي القانونين بين ممثلو محكمة المحاسبات أنه:

<u>*من حيث الفعل المادي للجريمة:</u>

تمّ على مستوى الفقرة الأولى من الفصل 96 المقترح تغيير مصطلح "التراتيب" بـ "التشريع الجاري به العمل"، وفي ذلك تضييق لمجال تطبيق النص قد يؤدي إلى إفلات العديد من الأفعال الخطيرة من المؤاخذة، حيث أنه من المعلوم أن النصوص التشريعية تقتصر على ذكر المبادئ العامة دون ضبط إجراءات تفصيلية ومدققة للتصرف وعادة ما تحيل هذه النصوص إلى نصوص ترتيبية تكون هي المرجع الإجرائي للمتصرف العمومي في اتخاذ القرار وأكبر دليل على ذلك الأمر المنظم للصفقات العمومية. لذلك يقترح تعديل المقترح ليصبح "مخالفة النصوص القانونية والترتيبية الجاري بها العمل".

<u>* من حيث الركن المعنوي للجريمة:</u>

بالنسبة إلى الاستثناءات الواردة بالفقرة الثانية من الفصل 96 من المقترح أيّد ممثلو المحكمة اشتراط توفر القصد الإجرامي لاكتمال أركان الجريمة، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحفيز المتصرف العمومي على الاجتهاد والمبادرة ويمكّنه من تفادي تتبعات قد تلاحقه نتيجة قيامه بأعمال تصرف عن حسن نية، غايتها تسيير المرفق العام. إلا أنّ هذه الاستثناءات قد تفتح الباب لعديد التأويلات لتحديد ما يندرج ضمن الخطأ في الاجتهاد والتقدير الكفيل بالإعفاء من المسؤولية لانتفاء سوء النية. فإذا كان الخطأ في التأويل مرتبطا بصور محدّدة هي تلك التي يكون فيها النص القانوني صامتا أو غامضا فإن المفاهيم المتعلقة بالاجتهاد والتقدير تتسم بالعمومية

وعدم الدقة، وبالتالي يقترح الاستغناء عنها والاكتفاء بالخطأ في التأويل.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى التنصيص على تلقي الموظف إذن من رئيسه دون اشتراط الصبغة الكتابية خلافا للتعليمات التي يجب أن تكون كتابية. لذلك يقترح التنصيص على "تلقي تعليمات أو أذون كتابية" حتى لا تصبح الأذون الشفاهية مجرد ذريعة للإفلات من المحاسبة. هذا فضلا عن ضرورة توضيح الترتيب الوظيفي للعون الذي يصدر هذا الاذن بالدقة اللازمة لذلك، كاشتراط أن يكون الاذن صادرا إلى العون العمومي من قبل رئيس الهيكل أو الجهة العمومية المعنية، وقبل ارتكاب الفعل المتهم من أجله وهو ما قد يساهم في الحدّ من افتعال الاذون لغاية الاعتداء على المال العام وتحميل المسؤولية إلى الشخص الذي أصدر الإذن في صورة قيام القصد الاجرامي في حقه وهو ما ذهب إليه فقه قضاء دائرة الزجر المالي.

وفيما يتعلق بدور محكمة المحاسبات في مباشرة التتبعات أفاد ممثلو المحكمة أن مقترح القانون يضع على كاهل محكمة المحاسبات مسؤولية الإذن ضمن قضائها بتتبع مرتكب الجريمة أمام القضاء المختص، حيث تم ضمن الفقرة الثالثة من الفصل 96 التنصيص على "ولا يمكن لإثارة التتبع ضد الموظف أو شبه الموظف العمومي طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل إلا إذا قضت محكمة المحاسبات بذلك وفقا لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات." وأوضحوا أن هذه الأحكام تستدعي الملاحظات التالية:

*استنادا إلى هذا المقترح وإلى وثيقة شرح الأسباب، يتبين أن إثارة التتبع في جريمة الفصل 96 ستكون متوقّفة على صدور حكم عن محكمة المحاسبات بإدانة الموظف العمومي أو شبهه ونسبة الأفعال المجرّمة بالفصل 96 إليه، وهذا يتناقض مع طبيعة الاختصاصات القضائية المسندة للمحكمة طبقا للقانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المتعلق بها والتي تتمثل أساسا حسب الفصلين 8 و9 منه في القضاء في حسابات المحاسبين العموميين وزجر أخطاء التصرف والقضاء في الدعاوى المتعلقة بالتصرفات الفعلية وهي اختصاصات مختلفة ومستقلة عن اختصاص القاضي العدلي بالبت في الأخطاء الجزائية،

* التنصيص على صدور حكم عن محكمة المحاسبات يدين الموظف العمومي طبقا لأحكام الفصل 96 يحدث لبسا على مستوى تحديد اختصاص كل صنف من أصناف القضاء فضلا عما يطرحه من غموض بخصوص ما سيتبقى للقاضي الجزائي بعد أن تصدر محكمة المحاسبات حكمها وما الفائدة بعد ذلك من إثارة التتبع أمام القاضي الجزائي.

*التساؤل مطروح بخصوص طبيعة الحكم الصادر عن محكمة المحاسبات والدرجة التي سيتم اعتمادها لنفاذه وحُجيته إزاء القضاء الجزائي وبقية المتدخلين من هياكل الرقابة الأخرى.

*الربط بين التتبع من أجل جريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية وصدور حكم عن محكمة المحاسبات من شأنه أن يطيل أمد الدعوى بما قد يخالف ضمانات المتقاضي وفقا للمعايير الدولية التي تستوجب البت في آجال معقولة.

*وفقا لأحكام الفصلين 15 و24 من القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات فإن النيابة العمومية لدى المحكمة مكلفة بإحالة الأفعال التي يتم الكشف عنها في إطار انجاز المحكمة لمهامها الرقابية والتي من شأنها أن تمثل أخطاء جزائية إلى النيابة العمومية لدى محاكم الحق العام لإثارة التتبع بشأنها وتشمل هذه الإحالات جميع الأفعال سواء تعلقت بالفصل 96 أو بغيره من الفصول.

*الإحالة على القضاء العدلي ليست اختصاصا حصريا لمحكمة المحاسبات، حيث أن هيئات الرقابة العامة وهياكل التفقد الوزارية تتولى بدورها الكشف بمناسبة أدائها لمهامها على أفعال من شأنها أن تشكل أخطاء جزائية ويتولى الوزراء كل فيما يخصه إحالة الملفات على النيابة العمومية للقضاء العدلي لإثارة التتبع بشأنها وهو نظام يتسم بكونه يمكن من تغطية أكبر عدد ممكن من التجاوزات في مجال التصرف في المال العام.

*اعتماد مقترح القانون تعريف للعون العمومي أوسع من مفهوم الاعوان الخاضعين لقضاء محكمة المحاسبات، إذ يخضع لقضاء محكمة المحاسبات المحاسبين العموميين كما تم تعريفهم بمجلة المحاسبة العمومية وأعوان الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية وأعوان ومتصرّفي وممثّلي المؤسّسات التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية، مباشرة أو غير مباشرة، نسبة 50 بالمائة أو أكثر من رأسمالها. ورؤساء وأعوان الهيئات الدستورية المستقلة وغيرها من الهيئات العمومية المستقلة والهيئات التعديلية. وآمرو قبض موارد وصرف نفقات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية (الفصل 111 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 آنف الذكر). بما يجعل الموظفين العموميين وأشباههم المباشرين بالهياكل العمومية التي تمتلك الدولة أو الجماعات المحلية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نسبة أقل من 50 بالمائة لا يخضعون لقضاء محكمة المحاسبات.

كما أن الخواص الذين يمكن أن يكونوا شركاء في ارتكاب الفعل المجرم يخرجون عن الولاية القضائية لمحكمة المحاسبات ولا يمكن بالتالي للمحكمة في إطار التثبت من توفر الأركان القانونية للجريمة من إجراء الأبحاث في شأنهم والتحقيق معهم.

* تطبيق مقتضيات هذا النص المقترح يتطلب إجراءات خصوصية تراعي المصلحة العامة وحقوق المتقاضي من جهة، وتشترط من جهة أخرى سنّ إجراءات للتعاون بين محكمة المحاسبات والسلسلة الجزائية بالقضاء العدلي، وتوسيع ولاية محكمة المحاسبات لتستوعب هذا النوع من التتبعات فضلا عن توفير متطلبات النجاعة في الأداء من حيث عدد القضاة والكتبة والإمكانيات المادية واللوجستية والتفرّع الجغرافي على كامل تراب الجمهورية والتي لا تتوفر حاليا لدى محكمة المحاسبات.

*يتجه أن يتم تعديل الفقرة الثالثة لتتماشى مع الهدف المضمّن بوثيقة شرح الأسباب والمتمثل في "تفادي التوسع في تطبيق أحكام الفصل 96 ومباشرة الدعوى العمومية ضد الموظفين وأشباههم بناء على شكايات غير جدية كالتأكد من وجود قرائن جدية ومتظافرة في الملف " دون أن تتعارض مع المقتضيات القانونية المنظمة للعلاقة بين مرجع نظر القاضي العدلي ومرجع نظر القاضي المالي في مجال مساءلة المتصرفين في المال العام.

هذا فضلا عن ضرورة مزيد تعميق النظر في هذه المسائل قصد توفير إطار قانوني متكامل يعنى بالحفاظ على المال العام وزجر المخالفات والجرائم المرتكبة في إطاره، ويوضح بصفة دقيقة تقاطع الاختصاصات بين الجهات المتدخلة والتعاون بينها ويؤهل محكمة المحاسبات مع مراعاة خصوصياتها كقضاء مالي للقيام بالدور الموكول لها في هذا الإطار.

- **النقاش وإعداد صيغة موحدة:**

بناء على مختلف الآراء التي تم التوصل إليها من خلال الاستماعات المذكورة آنفا، واصلت اللجنة أشغالها بحضور ممثلي النواب أصحاب المبادرتين التشريعيتين، وبعد التداول والنقاش تم الاتفاق خلال جلسة بتاريخ 14 أفريل 2025 على إعداد صياغة موحدة لمقترحي القانونين من قِبل فريق عمل بالتنسيق مع مقرر اللجنة لإعداد الصيغة المذكورة.

- جلسة بتاريخ 24 أفريل 2025:

خلال هذه الجلسة أكد السادة النواب المبادرون بمقترحي القانونين أن الهدف من هذه المبادرة التشريعية هو تجاوز الإشكاليات التي يطرحها تطبيق الفصل 96 وما أدخله من إرباك على الإدارة التونسية خشية التتبعات الجزائية على معنى الفصل المذكور والتي طالت عددا من الموظفين العموميين على خلفية اتخاذهم لقرارات في إطار تسيير المرافق العمومية التي يشرفون عليها كما تم التداول في النسخة الأولية للصياغة الموحدة لمقترح تعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية الآتي نصها:

"يعاقب بالسجن لمدة عشرة أعوام و بخطية تساوي ضعف قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة، الموظف العمومي أو شبهه على معنى الفصل 82 من هذه المجلة وكذلك كل مدير أو عضو أو مستخدم بإحدى الجمعيات ذات المصلحة الوطنية أو بإحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية أو الصناعية أو التجارية أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنصيب ما أو الشركات التابعة إلى الجماعات المحلية، تعمّد استغلال صفته أو مخالفة التشاريع أو التراتيب الجاري بها العمل لتحقيق فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو إلحاق الضرر بالإدارة.

ويبقى الأشخاص المذكورون أعلاه بحالة سراح إلى حين صدور حكم قضائي بات بالإدانة في شأنهم".

لا تنطبق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل على كلّ من ثبت عدم تعمده لمخالفة التشاريع أو التراتيب الجاري بها العمل شرط استعجال التدخل أو خدمة الصالح العام، أو تلقى إذنا صادرا عن رئيسه بخصوصه.

وأوضحوا أن هذه الصيغة الموحدة للفصل 96 سعت إلى تقريب وجهات النظر والأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات التي تم تقديمها خلال الجلسات السابقة، وأفادوا أن هذه الصيغة تضمنت إتاحة الفرصة للموظف العمومي والإدارة بصفة عامة للاجتهاد والرفع من الأداء الإداري دون خشية المحاسبة عن الأخطاء التي قد ترتكب عن حسن نية أو تلقي تعليمات بمناسبة مباشرة المهام مع الأخذ بعين الاعتبار حالات استعجال التدخل أو خدمة الصالح العام.

وأضافوا أنه تم التخلي عن مسألة التعمد عن سوء نية صلب هذه الصيغة استنادا إلى ما تقدم من ملاحظات بشأنها وكيفية إثباتها، كما تمت إضافة فقرة تتعلق بإبقاء المشتبه به في حالة سراح إلى حين صدور حكم نهائي وبات وذلك بالنظر إلى أهمية الموظف عموما باعتباره يمثل سلطة الدولة.

كما تم كذلك تعداد قائمة إضافية لتحديد مدلول الموظف العمومي علاوة على ما تم ذكره بالفصل 82 من المجلة الجزائية لتشمل كل مدير أو عضو أو مستخدم بإحدى الجمعيات ذات المصلحة الوطنية أو بإحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الصناعية أو التجارية أو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنصيب ما أو الشركات التابعة إلى الجماعات المحلية.

وأثناء النقاش استعرض النواب بعض الأمثلة عن قضايا منشورة لدى المحاكم على معنى الفصل 96 واعتبروها من الحالات التي لا تدخل ضمن خانة الاختلاس من الأموال العمومية وإنما تندرج في إطار الاجتهادات مما أفضى إلى حالة من التقاعس والإحجام عن أخذ القرارات المناسبة خاصة لمرحلة البناء والنهوض بالمؤسسات الوطنية.

واعتبر أحد النواب أن التنصيص على كل عضو أو مستخدم بإحدى الجمعيات ذات المصلحة الوطنية " هو تنصيص في غير محله ولا يدخل تحت طائلة الفصل 96 من المجلة الجزائية باعتبار المرسوم المنظم للجمعيات ساري المفعول، وأضاف أن مثل هذا التنصيص سيكون حائلا أمام الانخراط في الجمعيات في حين اعتبر أحد النواب أن هذه الإضافة مهمة وتساءل عن الاقتصار فقط على الجمعيات ذات المصلحة الوطنية.

واتجه رأي آخر إلى أن احكام المرسوم المنظم للجمعيات تنسحب على مثل هذه الحالات وبالتالي لا تدخل تحت طائلة الفصل 96 من المجلة الجزائية.

كما دعوا إلى المبادرة بتقديم مقترحاتهم في الغرض ليتم التداول فيها ومناقشتها في جلسات قادمة والاطلاع على التجارب المقارنة في هذا المجال.

- جلسة بتاريخ 15 ماي 2025:

تم خلال هذه الجلسة تقديم عرض من قبل الفريق الاستشاري للجنة الذي أكد أن الغاية من هذا العرض هو، من جهة، توضيح مضمون الفصل 96 وما بعده من المجلة الجزائية وبعض الأحكام المتصلة على غرار الفصول 5، 37، و53 منها، ومن جهة أخرى، إطلاع السادة النواب على التشاريع المقارنة وكيفية تعاملها مع جريمة اختلاس الأموال العمومية، حيث أن هناك إجماعا في جميع الدول على تجريم وزجر هذه الأفعال.

وفيما يتعلق بالتجارب المقارنة في مجال تجريم مسألة الاستيلاء على الأموال العمومية، وقد وقع تسليط الضوء على تجارب كل من الجزائر، المغرب، العراق، الكويت، مصر وفرنسا.

وفي هذا الصدد يجب التذكير بان الدول التي تم الاعتماد على تجربتها في العرض ليست هي الوحيدة التي تناولت هذه الجريمة بل أن التشاريع في مختلف دول العالم تتفق على تجريم اختلاس المال العام كما أنها تتفق في صفة القائم بالفعل المجرم وهو الموظف العمومي.

وقد اختلف تناول مسألة حماية الأموال العمومية وتجريم الاستيلاء عليها بين من نظّمها صلب تشريعه الجزائي على غرار

القانون المغربي والمصري والفرنسي، ومن أفردها بنص خاص على غرار القانون الكويتي بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 1993 المتعلق بحماية الأموال العامة، والقانون الجزائري بمقتضى القانون عدد 06-01 لسنة 2006 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

فبخصوص صفة الموظف العمومي اتفقت كل التشاريع على أنه الشخص الذي يعمل لدى مصلحة من مصالح الدولة والمكلف بخدمة عامة أو كل شخص تعهد اليه صلاحيات السلطة العمومية، وبالرغم من الاتفاق على الصفة فإن التشريعات اختلفت في تحديد مفهوم الموظف العمومي فمنها من تولى تعداد الحالات التي يمكن أن تنطبق عليها صفة الموظف العمومي على غرار القانون المصري والمغربي، ومنها من تولى تعريفه بصفة مقتضبة على غرار القانون الفرنسي الذي يعرف الموظف العمومي على أنه كل شخص له صفة المأمور العمومي أو مكلف بمهمة مرفق عمومي او منتخب يتولى منصبا عاما.

إلى جانب ذلك تولت تشريعات أخرى التوسع في مفهوم الموظف العمومي بأن تجاوزته إلى الوظائف السياسية على غرار القانون العراقي الذي يعتبر في الفصل 19 من قانون العقوبات أن هذه الصفة تشمل كذلك الوزراء وأعضاء المجالس النيابية

وبالنسبة للعقوبات المقررة لجريمة الاختلاس فقد تراوحت بين تحديد لعقوبة السجن القصوى مع وضع حد أدنى لا يمكن النزول تحته في العقوبة السجنية على غرار القانون المصري (لا يجب أن تقل عن ثلاثة سنوات) والقانون المغربي (من 5 إلى 20 سنة) وبين تلك التي نصت على عقوبات قد تصل إلى السجن المؤبد على غرار القانون الكويتي

هذا إلى جانب الخطايا المالية التي تراوحت بين تلك التي تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة أو بإحدى العقوبتين، وبين التي يتراوح مبلغها بين حد أدنى وحد أقصى إلى جانب تنصيص تشريعات أخرى على إمكانية مضاعفتها على غرار ما نص عليه القانون الجنائي الفرنسي.

في تفاعلهم أكد النواب الحاضرون على أن الغاية من تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية هي فسح المجال للموظف العمومي للعمل في أريحية تضمن له هامشا من الاجتهاد خدمة للمصلحة العامة وتحقيقا للمصلحة العليا للوطن، إذ أن الفصل 96 الحالي أصبح من دواعي تخلي الموظف العمومي اليوم عن الاجتهاد في أداء وظائفه، باعتبار أن النيابة العمومية بمجرد الإحالة بناء على مخالفة التراتيب للإضرار بالإدارة على معنى الفصل 96 تتخذ الإجراءات التحفظية المتمثلة في إيداع الموظف بالسجن على ذمة الأبحاث دون مراعاة مبدأ حسن النية ولا بد حينئذ من فتح باب الاجتهاد واعتماد مبدأ النزاهة حتى يثبت خلافه لأننا في حاجة لفسح المجال لملكة الاجتهاد للحد من البيروقراطية الإدارية وإيجاد الحلول العملية دون خشية المساءلة على ذلك، والمعادلة المطروحة اليوم على المشرع هي إيجاد الموازنة بين مقاومة و ردع الفساد داخل الإدارة وتوفير الوسائل اللازمة لطمأنة الموظف خدمة للصالح العام عبر إيلاء عنصر النزاهة وحسن النية الأهمية التي يستحقها واذا ثبت عكس ذلك فعندها يقع التتبع.

وأكدوا تبعا لذلك على ضرورة تعميق الدراسة من أجل التوصل إلى صياغة نص يغلق الباب أمام التحيل واختلاس المال العام وتمكن من محاسبة المخطئ دون التنكيل بالموظف

من جانب آخر لاحظ عدد من النواب أن النقاش بخصوص النص المعروض ركز على خطأ الموظف عند القيام بالوظيف في حين تغافل عن ذكر حالة تهاون أو مماطلة العون العمومي او شبهه في القيام بمهامه والذي ولئن لم يحقق منفعة لشخصه أو لغيره على أنه أضر بمصالح المواطنين وبمصالح المؤسسة التي ينتمي اليها وطالبوا بالتفكير في تضمينه صلب مقترح القانون.

- جلستي 28 ماي و19 جوان 2025:

تم خلال هاتين الجلستين تقديم صياغة جديدة لتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية مقدم من ممثل أحد جهتي المبادرة تمثلت في التالي:

فصل وحيد:

تلغى أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية وتُعوض بالأحكام التالية:

الفصل 96 (جديد): يُعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطيّة تُساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو بإحدى العقوبتين المذكورتين، الموظف العمومي أو شبهه، طبق أحكام الفصل 82 من هذه المجلة، الذي تعمّد استغلال صفته أو مخالفة التشريع الجاري به العمل لتحقيق فائدة مادية لنفسه أو لغيره.

والمحاولة موجبة للعقاب.

وتجدر الملاحظة أن الصيغة المقترحة تضمنت النقاط التالية:

- الإبقاء على الطابع الجنائي للجريمة

- التأكيد على العنصر القصدي للجريمة

- الاستغناء عن بيان حالات حسن النية

- حذف شرط إثارة الدعوى العمومية من قبل محكمة المحاسبات

- اعتماد تعريف الموظف العمومي أو شبهه، طبقا لأحكام الفصل 82 من المجلة الجزائية

كما تم خلال نفس اللجنة التداول بخصوص مقترح تعديل مقدم من قبل أحد النواب تمثل في: "يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة الموظف العمومي أو شبهه استغل صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره."

وباستيفاء النقاش حول مضامين الفصل 96 قررت اللجنة عرض حصيلة أعمالها على رأي خبراء مختصين في المادة الجزائية لمزيد تجويد النص.

- **آراء الخبراء:**

بغاية تعميق النظر والاستئناس بخبراء مختصين في القانون الجزائي بخصوص مقترحي القانونين والصيغة التوافقية التي توصلت اليها جهتي المبادرة تم الاستماع بتاريخ 30 جوان 2025 إلى الأساتذة الآتي ذكرهم:

- **الأستاذ منجي لخضر:**

بيّن الأستاذ منجي لخضر في مستهل كلمته أن الفصل 96 حسب صياغته الحالية يُمثّل عبئا ثقيلا على الموظفين العموميين وأشباههم وكلّ من له علاقة بالمال العام خاصة عند اتخاذهم القرارات اللازمة لإدارة المنشأة العمومية أو المنشأة الخاصة التي تُساهم فيها الدولة في رأسمالها بأية كيفية كانت.

وهذا من شأنه أن يعيق العمل العادي للإدارة أو المؤسسة العمومية ويحدّ من نشاط المسؤول الإداري سواء كان موظّفا أو شبه موظّف أو مستخدم على اتخاذ القرارات عند توليه الإشراف العادي على الإدارة أو عند دراسته المشاريع الراجعة بالنظر إلى الجهة الإدارية التي يتولّى تسييرها أو عندما يكون صاحب القرار مهمّته الأساسية المصادقة على دراسة إنجاز المشاريع التابعة للمؤسّسة الإدارية أو العمومية التي يُديرها والتي لها علاقة بالمال العام.

خاصة وأنّ الفصل المذكور لم يُوضّح بصورة كافية ركن سوء النية كما ينصّ على ذلك الفصل 37 من المجلة الجزائية أو أنّ الأفعال الجزائية المنسوبة إلى الموظف أو شبهه أو المستخدم بالمؤسسة العمومية قام بها في نطاق اجتهاده والإنسان يُخطئ ويُصيب خاصة عندما تكون غايته نبيلة للاضطلاع بالمؤسسة الإدارية والمالية المُناطة بعهدته وأحيانا يحصل عكس ما كان يعتقده ويُلحق العمل أو القرار الذي اتخذه ضررا بالإدارة فيجد نفسه محلّ تتبّع جزائي وفق مقتضيات الفصل 96 من المجلة الجزائية.

أو عندما نجد أن الموظف أو شبهه أو المستخدم عند قيامه باتخاذ قرار ما كان تنفيذا لأوامر صادرة عن مرؤوسيه سواء في الإدارة أو في المؤسسة العمومية أحيانا انسجاما مع مقتضيات الفصل 42 من المجلة الجزائية.

وأضاف الأستاذ أن الموضوع أصبح يكتسي ظاهرة خطيرة أدّت إلى عزوف الموظفين العاملين بمختلف المصالح الإدارية على تحمّل المسؤولية واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المؤسسة وخاصة لفضّ المشاكل التي تحصل مع المتعاملين مع الإدارة خوفا من الوقوع تحت طائلة مقتضيات الفصل 96 جزائي على صبغته الحالية.

يضاف إلى ذلك أنّ الفصل المُراد تنقيحه يحتوي على عديد الجرائم في فصل واحد وهي:

1. جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه،
2. جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير،
3. جريمة استغلال الصفة للإضرار بالإدارة،
4. جريمة مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه،
5. جريمة مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير،
6. جريمة مخالفة التراتيب للإضرار بالإدارة.

لذا، وجب إعادة صياغة الفصل 96 من المجلة الجزائية بكل دقة ووضوح واختصار أنواع الجرائم المعتمدة للإدانة وتسليط العقاب على الموظف العمومي أو شبهه أو المستخدم في المؤسسات العمومية أو الخاصة التي تُساهم الدولة في رأس مالها إذا ما خالف الإجراءات القانونية أو التراتيب الإدارية وتحصّل على منفعة خاصة لنفسه أو لفائدة غيره مُلحقا ضررا بالمال العام.

كما عبر عن مساندته للرأي الداعي الى التخفيف من العقاب المنصوص عليه بالفصل 96 الذي هو عشر سنوات سجنا وهو نفس العقاب المُضمّن بعديد الفصول الجزائية الخاصة بالاختلاسات المالية العمومية من الأشخاص المشار إليهم بالفصل المذكور مع أنّ الفصول تُمثّل خطورة على المال العام أشدّ من الجرائم المنصوص عليها بالفصل 98 لأنّه يتعلّق بالاختلاسات والاستيلاءات التي يرتكبها المؤتمنون العموميون.

وأضاف أن القصد الجزائي لم يقع التعرّض له في الفصل 96 من المجلة الجزائية مع أنّ الواجب يفرض ضبطه وتوضيحه بصورة كافية دون ترك العنان لاجتهاد قضاة الأصل في تحديد وضبط الركن القصدي لهذه الجريمة.

لذا، يجب التفرقة بين الموظف العمومي أو شبهه الذي يتولّى مخالفة الإجراءات القانونية والتراتيب الإدارية لإلحاق الضرر بالإدارة نتيجة سوء تقدير واجتهاد خاطئ دون أن تكون له سوء نية لإلحاق الضرر بالمال العام أو أن تكون له نية الاستيلاء عليه، وبين الموظف العمومي أو شبهه أو المستخدم بإحدى الشركات التي تُساهم الدولة في رأسمالها الذي يعمد قصدا لمخالفة التراتيب أو إجراءات الإدارة للحصول على منفعة سواء لنفسه أو لغيره مُلحقا ضررا بالإدارة وهذه العملية يقع إثباتها حسب ظروف كل واقعة على حدة.

وأفاد الأستاذ لخضر أنّ موقف فقه القضاء مُتمسّك بضرورة بيان الركن القصدي في جرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية، ويكون باتجاه نية الجاني إلى استخلاص فائدة لا وجه لها للنفس أو الغير أو للإضرار بالإدارة وهو قصد جنائي خاص.

حيث جاء بأحد القرارات التعقيبية بأنّ: "جريمة استغلال موظف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو للإضرار بالإدارة أو خالف التراتيب المُنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة أو إلحاق الضرر المشار إليهما هي من الجرائم القصدية التي تستلزم توفّر ركن العمد".

ومن هنا يكون فقه القضاء قد حدّد الركن المعنوي للجريمة بالقصد الجزائي، وتكون بذلك جريمة قصدية بتوفّر ركن العمد.

وهذا حسب رأيه غير كاف إذ لا بد أن يضمن بالنص الجديد توفّر ركن سوء النية وعندما يتولّى الموظف أو غيره من الأشخاص المنصوص عليهم بالفصل المذكور مخالفة التراتيب والإجراءات الواجب على الموظف إتباعها عند مباشرة عمله وتصرّف دون وجه حق في المال العام عن سوء نية وبحصل من وراء ذلك عن فائدة سواء لنفسه أو لغيره وهذا العمل الإجرامي حصل منه ضرر للإدارة.

وأشار الى أن تناول فقه القضاء للمسألة كان في غاية الأهمية حيث جاء أنّ مهمة القضاء دقيقة في مستوى التفرقة بين القصد الإجرامي المُضر بالإدارة وبين مجرّد الاجتهاد غير المُصيب للتصرّف في المال العمومي عن حُسن نية الذي ينفي القصد الإجرامي المُتمثّل في الإضرار بالإدارة وبالتالي يقع نفي التهمة على الجاني أو أخذه بعين الاعتبار كظرف تخفيف عند الإدانة.

حيث دأب القضاء عند تفطّنه إلى أنّ العمل الذي قام به المسؤول الإداري المنصوص عليه بالفصل 96 جزائي يتضمن الاجتهاد

والتقدير لكن ذلك ألحق ضررا بالإدارة فإنّه يعمل على تطبيق ظروف التخفيف المنصوص عليها بالفصل 53 من المجلة الجزائية.

ويُضاف موقف آخر لمحكمة الاستئناف بتونس في قرارها عدد 24982 المؤرّخ في 26 أفريل 2018 الذي جاء فيه:

"وقد تعدّدت الأفعال المجرّمة حسب الفصل المذكور يتمثّل أوّلها في استغلال الصفة لاستخلاص فائدة غير مشروعة لنفسه أو لغيره ويتمثّل ثانيها في استغلال تلك الصفة للإضرار بالإدارة وثالثها مخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات. وهو ما يتبيّن معه أنّ الركن المادي لجريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية يشترط ازدواجية الأفعال.

ويستوجب القيام بإحدى جرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية أن يستغلّ الجاني صفته أو يُخالف التراتيب لغاية استخلاص فائدة للنفس أو للغير بدون وجه قانوني أو للإضرار بالإدارة.

وهذا ما تناوله فقه القضاء من خلال اشتراط توفّر عنصر استغلال الصفة واستخلاص الفائدة ومن المتفق عليه وفقه قضاء أنّ تطبيق الفصل المذكور يشترط قيام الأركان القانونية في جانب الفاعل.

- فبخصوص ركن الصفة عند ارتكاب الجريمة أجمع فقه القضاء في إطار تطبيق الفصل 96 من المجلة الجزائية إلى وجوب توفّر الصفات المنصوص بالفصل 96 في الفاعل زمن ارتكاب الجريمة.

وهذا يعني أن تتوفّر هذه الصفة في الجاني سواء كان موظّفا عموميا أو شبهه أو عضو أو متسخدم أو مدير إلى غير ذلك من المسؤوليات الإدارية والمالية المكلّف بها بصورة قانونية والمنصوص عليها بالفصل السابق الذكر هو شرط جوهري.

لكن الأهمية تبرز من خلال ارتباط الصفة بمرتكب الجريمة باستغلال الوظيفة وتُقرّر المحكمة على أساسه ثبوت الإدانة طبق نصّ التجريم وهي مسألة قانونية بالأساس تخضع لرقابة محكمة التعقيب.

فقد جاء بحيثية القرار التعقيبي عدد 66936 المؤرّخ في 11 أكتوبر 2017 ما يلي:

"حيث يقتضي الفصل 96 من المجلة الجزائية لقيام تهمة توفّر صفة الموظّف العمومي أو المستخدم أو المدير لمؤسسة تابعة للدولة أو التي تُساهم فيها الدولة أن يكون الجاني مُكلّفا بإدارة مكسب أو بحفظها بحكم وموجب وظيفته."

وكما تمسّكت محكمة التعقيب في قرارها عدد 65487 المؤرّخ في 29 مارس 2018: "بضرورة وجود إثباتات خارجية من شأنها تأييد التهمة الموجّهة للمظنون فيه خاصة بعد أن تأكّد عدم تواجده ساعة حصول الاختراقات بمقر الصندوق ومصادقة الشهود على ذلك". الأمر الذي يجب على محكمة الأصل التأكّد من الصفة وثبوت استغلال هذه الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

وفي هذا الإطار، جاء قرار دائرة الاتهام بالقول أنّه: "حيث استقرّ فقه القضاء على أنّ جريمة استخلاص موظّف عمومي أو شبهه لفائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره المنصوص عليها بالفصل 96 من المجلة الجزائية ترتكز على توفّر صفة الموظّف العمومي أو شبهه في الجاني وثبوت استغلال تلك الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو خالف التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق تلك الفائدة وأن يكون استخلاص تلك الفائدة قد تمّ بمناسبة إدارة مكاسب كُلّف بها بمقتضى وظيفته".

واعتمدت محكمة التعقيب في إحدى قرارتها تحت عدد 58388 مؤرّخ في 17 ديسمبر 2017: بأنّ الفصل 96 من القانون الجنائي يُوجب أن يكون الموظّف متلبسا بالوظيف في أثناء ارتكابه للجريمة، لذلك يكون قاصر التسبب الحكم الذي قضى بإدانة متّهم من أجل ارتكابه إحدى الجرائم المبيّنة بالفصل 96 من المجلة الجزائية وهو غير حامل للصفة المستوجبة قانونا زمن وقوع الفعل.

وفي نفس الاتجاه، أكّد فقه القضاء المقارن هذا التمشي في حيثية مشابهة بالقول أنّه: "إذا دفع المتهم بأنّ صفة الموظّف قد انتفت عنه قبل ارتكاب الفعل المسند إليه أو أنّه لم يحصل على هذه الصفة إلا في تاريخ لاحق على هذا الفعل كان دفعه جوهريا فإذ أغفل الحكم تحقيقه والردّ عليه كان حكما قاصر " (فقه قضاء مصري).

لذا يستخلص مما سبق بيانه أنّ لفقه القضاء الدور الأمثل في تكييف الواقعة بما يراه من ملابسات ووقائع وحجج إدانة أو براءة قد تنفي أو تُؤيّد التهمة بعد التحقق من الرابطة الزمنية بين الواقعة الإجرامية وثبوت توفّر الصفة المستوجبة.

لكن وفي اتجاه مغاير تُثير أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية جدلا قضائيا إذا ما شاب الصفة خلل عند وقوع الفعل الجاني وهذا يكون كاف لنفي التهمة عنه.

لذا وجب على المحكمة أن تثبت من ذلك وإلا كان حكما قاصر التسيير مستهدفا للنقض.

- وبخصوص ركن حيازة المال العام بيد الفاعل بمقتضى وظيفته واستغلال الصفة لاستخلاص الفائدة للنفس او للغير بدون وجه حق يُشدّد فقه القضاء على ضرورة وجود المال بيد الجاني بمقتضى وظيفة.

وامام غياب تعريف تشريعي لشرط الوظيفة اضطلع القضاء بمهمة التفسير خاصة في إطار تعدّد وتشابك المعطيات المتعلّقة بحيازة المال بمقتضى الوظيف.

يكاد لا يخلو حكم محكمة من التأكيد على وجوب توفّر شرط الوظيفة دون التعرّض لتفسيره وما يُفهم منه ضرورة توفّر علاقة سببية مباشرة بين ممارسة اختصاصات الوظيفة ووجود المال بيد الموظّف.

وشرط الوظيفة تعبر عنها الأحكام بصيغ مختلفة.

إما بمقتضى وظيفة أو بحكم وظيفته أو بموجب وظيفة وهذا الشرط أساسي لقيام التهمة لأنّها تُعتبر عنصرا مؤكّدا.

فالوظيفة يجب أن تكون هي السبب في وجود المال بيد الفاعل وهي الأساس الذي اعتمد عليه الجاني للقيام بفعلته الأمر الذي يُوجِب على المحكمة التثبّت من أن مقتضيات الوظيفة ليست بمعزل عن التصرّف في الأموال.

ويُعتبر الاختصاص الوظيفي أشمل نطاقا من الوظيفة لذلك فإنّ إبراز شرط الوظيفة لا يرتكز فقط على الوظيفة التي يشغلها الجاني بل على أساس التكليف الذي نصّ عليه الفصل 96 من المجدلة الجزائية.

حيث أنّ المشرّع اشترط أن يكون الفاعل مكلّفا بمقتضى وظيفته ببيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب".

هذا التعداد في العمليات كرّره فقه القضاء بدوره حين اعتبر أنّ: "صفتهم تلك لم تكن لتُمكّنهم من بيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب تابعة لمؤجّرته وبالتالي لم يكن لهم استغلال الصفة المبيّنة بالفصل التجريمي.

كما اعتبرت محكمة الاستئناف بتونس في إحدى القرارات الصادرة عنها ما يلي:

"حيث ثبت يقينا أنّ المظنون فيه كان بتاريخ الواقعة يشغل خطة قابض بلدية باردو وأنّه مكلّف باستخلاص المعاليم البلدية وإيداع الأموال بحساب الخزينة العامة للبلاد التونسية لدى البنك المركزي أو اعتمادها في تغطية النفقات القانونية للبلدية".

وهذه أعمال تُوجب عليه بحكم وظيفة إدارة تلك الأموال وحفظها.

وعلى نفس المنوال نسجت محكمة التعقيب حينما اعتبرت في القرار عدد 58125 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2017:

"أنّ جريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية تشمل حالة كلّ موظّف عمومي أيا كان وجه نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون وجه حق على منفعة من عمل من أعمال وظيفة وأن يكون قد مكّن غيره من الحصول على منفعة محلّ مؤاخذة طبق الفصل 96 من المجلة الجزائية دون حق وأن يكون الحصول عليها من عمل من أعمال وظيفته سواء كان ذلك في مرحلة العمل الذي يستغلّه الموظّف أو في مرحلة المداولة في اتخاذه أو عند المصادقة عليه أو تعديله أو عند تنفيذه.

ويقتضي العمل الوظيفي التكليف بمهام مختلفة قد تصدر عن جهات رسمية بمقتضى أوامر أو قرارات، بالتالي يرجع تحديد الاختصاص الوظيفي للمتهم بتفحّص النصوص القانونية والترتيبية التي تُحدّد صلاحيات الشخص لأنّها هي التي ترسم الحدود المضبوطة للوظيفة التي أساء القائم بها التعامل معها ومخالفة التدابير الإدارية والإجراءات القانونية للحصول على منفعة سواء لنفسه أو لغيره ملحقا ضررا بالإدارة التي يتسبّب إليها. والمهم حسب المحكمة هو أن تكون الأموال موضوع الجريمة قد وُضعت في حيازة الفاعل بمقتضى ما أنيط له من مهام نصّ عليها الفصل 96 جزائي.

السيد نائب رئيس لجنة التشريع العام

- أما بخصوص تحديد القصد الجزائي فإنه يعتبر من الأركان الجوهرية لقيام الجريمة وإقرار المسؤولية في الجرائم القصدية هي أساس ثبوت الجريمة في جانب الجاني لذلك لا بدّ من إثبات توجّه نية الجاني إلى خرق القانون الجزائي وارتكاب الفعل المجرّم مع العلم بهذا التجريم.

وفي جرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية كان للقضاء دور بالغ الأهمية في تحديد القصد الجزائي فيها لغياب التحديد التشريعي. ففي هذا السياق بيّنت محكمة التعقيب:

"أنّ جريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية هي جريمة قصدية حيث جاء ما يلي: "حيث يُفهم من هذا النص وجوب توفّر القصد الجنائي".

ونجد أنّ فقه القضاء عبّر عن القصد الجنائي من خلال التنصيص على دلالاته بصيغ مختلفة كعبارة "عمدا، سوء النية وعن دراية وإطلاع".

فجاء بإحدى القرارات التعقيبية بأن: "جريمة استغلال موظّف عمومي صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو للإضرار بالإدارة أو خالف التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق الفائدة أو لإلحاق الضرر المشار إليهما هي من الجرائم القصدية التي تستلزم توفّر ركن العمد ومن هنا يكون فقه القضاء قد حدّد الركن المعنوي للجريمة بالقصد الجزائي، وتكون بذلك جريمة قصدية لا تقوم إلا بتوفّر ركن العمد.

كما أنّ محكمة التعقيب في قرارها عدد 67095/67007 مؤرّخ في 5 أفريل 2018 أكّدت على وجوب بيان الركن القصدي الجزائي لضمان حُسن تطبيق الفصل 96 من المجلة الجزائية بالقول:

"أنّ الركن القصدي في تلك الجريمة غير متوفّر وهو المتمثّل في القيام بالأفعال المجرّمة عن سوء نية وبقصد الإضرار بالإدارة وهو ما لم تُبرزه دائرة الاتهام".

ولم يكتف فقه القضاء ببيان طبيعة الركن المعنوي المتمثّلة في القصد الجنائي بل تناوله بمزيد من الدقة في تأويل الفصل 96 من المجلة الجزائية فجاء في قرار استئنافي أنّه:

"وحيث يُستبان مما سبق شرحه قيام الحجّة الكافية والدليل القاطع على انصراف إدارة التهمة إلى إسناد عدد كبير من خطوط الهاتف الجوال بنظام الفوترة مع خدمة الجوال الدولي إلى معارفها المتهمين وذلك عن سوء نية، بقصد الإضرار بالإدارة.

وأضافت محكمة التعقيب في قرار آخر تحت عدد 13984 مؤرّخ في 5 مارس 2015 بأن "عدم إقرار الدائرة بوجود نية الإضرار بالبنك من طرف المدير أو المستخدم يُعدّ خرقا لأحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية مما يتّجه معه النقض والإحالة".

كذلك جاء في حيثية قرار آخر: "أنّ القصد الجنائي الخاص يتمثّل في نية استخلاص الفائدة لحساب نفسه مع العلم بأنّه لاحق له فيها وبالتالي بنية تحقيق تلك الفائدة لنفسه".

وحيث أنّ نية تحقيق الفائدة لدى المتّهم كانت ثابتة من حصول عملية استبدال المبالغ المالية بالصكوك البنكية والحال أنّ التراتيب الجاري بها العمل تمنع ذلك.

وبناء مما سبق يتّضح موقف فقه القضاء بتمسّكه بضرورة بيان الركن القصدي في جرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية، ويكون باتجاه نيّة الجاني إلى استخلاص فائدة لا وجه لها للنفس أو الغير أو للإضرار بالإدارة وهو قصد جزائي خاص يُضاف إلى القصد العام الذي يتوفّر بركنية الإرادة والعلم بتوجّه نية امتلاك المال العام أو تمليكه للغير.

وما يمكن ملاحظته أنّ فقه القضاء في أغلب القضايا يُرجّح نية استخلاص فائدة بنيّة الإضرار إيمانا منه بتكاملها. لكن الفريد في تحديد موقف المحكمة إزاء القصد الجزائي هو تكرّر تعبيرها عن عنصر النية بذكر سوء النية، حسن النية وكأنّها تُعبّر تارة عن القصد وتارة أخرى عن غير القصد وهو ما يُثير التساؤل والتعجّب خاصة والأمر يفرض أن تكون الجريمة قصدية مهما كان نوعها.

إنّ تناول فقه القضاء للمسألة كان في غاية الأهمية حيث جاء أنّ مهمّة القضاء دقيقة في مستوى التفرقة بين القصد الإجرامي المضرّ بالإدارة وبين مجرّد الاجتهاد غير المصيب للتصرّف في المال العمومي عن حسن نية الذي ينفي القصد الإجرامي المتمثّل في الإضرار بالإدارة أو أخذه بعين الاعتبار كظرف تخفيف عند الإدانة.

وقد جاء كذلك بمنطوق قرار محكمة التعقيب:

"أن القرار المطعون فيه لم يُبرز أركان الفصل 96 من المجلة الجزائية في جانب المتهم وتوفّر الركن القصدي لتلك الجريمة رغم تمسّك الجاني بحسن النية ... وبالتالي فإنّ القرار المطعون فيه جاء مخالف لأحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتّجه معه النقض".

كما بادر فقه القضاء بإيضاح الركن القصدي لجرائم الفصل 96 من المجلة الجزائية وأكّد على ضرورة بيانه بالحكم وإثباته وعند الإدانة باعتباره من المسائل الموضوعية الخاضعة لاجتهاد محكمة الموضوع مع شرط التعليل.

لكن حسن النية ينفي القصد الجزائي وقد يُأخذ كظرف تخفيف عند الإدانة أحيانا لأنّ ركن سوء النية المتّجهة من استغلال الصفة أو مخالفة التراتيب لاستخلاص منفعة بدون حق تبقى موكولة لاجتهاد القضاء الواجب عليه إثباته اعتمادا على وجدانه الخالص للتفرقة بين النية الحسنة والنية الدنيئة في تقدير قيام الركن المعنوي من عدمه وفي نفس الإطار يتعيّن إثبات القصد الجنائي لقيام جريمة الفصل 96 من المجلة الجزائية.

واقترح تبعا لذلك أن ينصّ على الفصل 96 على جريمة مخالفة التراتيب القانونية أو الإجراءات الإدارية ممن له علاقة بالمصلحة العامة التي يتولّى الإشراف عليها وإدارتها والذي تعمّد عن سوء نية مخالفة الإجراءات والتراتيب وتعمّد الحصول على منفعة سواء لنفسه أو لغيره مُلحقا ضررا بالإدارة.

الأستاذ حاتم بالأحمر:

اعتبر الأستاذ حاتم بالأحمر أن الفصل 96 من المجلة الجزائية كان تقريبا من الفصول المهجورة الى حدود سنة 2011 حيث تم استعماله بصفة مفرطة وغير سليمة أدّى إلى إغراق المحاكم بهذا النوع من القضايا وهو ما ساهم في تعكير الأوضاع سواء على مستوى السير العادي للإدارة حيث انعدمت تقريبا روح المبادرة لدى المسؤولين علاوة على آثاره السلبية على مستوى دفع الاستثمار.

وفي تعليقه على مقترحي القانونين المعروضين، ثمّن الأستاذ المبادرتين التشريعيتين. فبالنسبة إلى المقترح عدد 2023/15 بيّن أنّه فيما يتعلّق بتحديد صفة الجاني وبغاية حماية الإدارة والمال العام يجب اعتماد الصيغة الأصلية من الفصل 96 من المجلة الجزائية حيث أنّ المقترح باعتماد على التعريف المضمّن بالفصل 82 من المجلة الجزائية استثنى المؤسسات التي تُساهم الدولة في رأسمالها.

وبخصوص العقوبة المستوجبة، أيّد التعديل المتعلق بالحط في العقوبة من عشر سنوات الى ست سنوات المضمن بأحد المقترحين مع الدعوة إلى الاكتفاء بالتنصيص على ست سنوات دون تحديد الحدّ الأدنى بسنتين لأنّه لا يستقيم قانونا، مضيفا أنّ مقترح عقوبة الست سنوات يُعدّ مقترحا وجيها لما يضمنه من التحرّي والبحث. كما يمكّن من النزول بالعقاب إلى ستة أشهر والاسعاف بتأجيل التنفيذ حسب الفصل 53 من المجلة الجزائية. كما أيّد في ذات السياق ما ورد من إمكانية للقاضي بالحكم بإحدى العقوبتين السجن أو الخطية مع التأكيد على ضرورة التنصيص صلب نفس الفصل على عدم تأجيل الخطية لما فيه من حماية للدولة في استرجاع ما لحقها من ضرر كما أنّ الصمت عن هذا التنصيص يسمح للقاضي بتأجيلها حسب ما يبيحه القانون ما عدى في جرائم الغابات والجرائم الضريبية.

وفيما يتعلّق بالمحاولة، اعتبر الأستاذ أنّه لا موجب للتنصيص عليها باعتبار أنّها مفترضة في الجنايات ولا يستوجب التنصيص عليها على عكس الجُنح.

واقترح في ذات السياق وتفاعلا مع اقتراح الأستاذ لخضر أنه في صورة إضافة فقرة تتعلق بالأشخاص العاملين في شركات تساهم الدولة في رأس مالها أن تكون الخطية في حدود نسبة مساهمة الدولة في هذه الشركات تحقيقا لمبدأ الانصاف.

من ناحية أخرى وتفاديا للشكايات الكيدية وما يترتب عنها من تشويه سمعة يتحملها الموظف نتيجة ادعاءات باطلة، اقترح الأستاذ بالأحمر التنصيص على ألا يتم الاحتفاظ بالموظف المتهم إلا بعد اجراء اختبارات في الغرض تثبت جدية التهمة من عدمها.

هذا، واقترح الأستاذ حذف عبارة "المضرة الحاصلة للإدارة" التي لا يجب أن تجرم والاقتصار على شرط تحقيق المنفعة التي يجب التنصيص على أن تكون مادية بالرغم من حسم محكمة التعقيب في ذلك. كما أنّ ذلك ينسجم مع الفصل 98 الذي اقتصر على المنفعة والفائدة ولم يذكر المضرّة. واعتبر أنّ التنصيص على الفائدة المادية في طريقه لتجنّب الاختلاف بين المحاكم في تحديد نوعية الفائدة مع الإشارة وأنّ محكمة التعقيب حسمت المسألة في عديد القرارات مُعتبرة أنّ الفائدة لا تكون إلا مادية.

كما اعتبر أنّ عبارة "التشريع الجاري به العمل" قد يُقصي الأوامر الترتيبية داعيا إلى إضافة عبارة "النصوص الترتيبية المنشورة بالرائد الرسمي" حتى يمكن المحاجة بها.

وفيما يتعلق بمقترح القانون عدد 2023/28، بيّن أنّ إثارة الدعوى العمومية من قِبل محكمة المحاسبات غير وجيه لما فيه من تعارض مع اختصاصات هذه المحكمة وتدخّل في اختصاصات النيابة العمومية.

وبخصوص إلغاء الفصل 97 باعتبار أنّه وقع استيعابه بالفصل 96 أوضح الأستاذ بالأحمر أن ذلك غير ممكن لأنه لا توجد أسبقية زمنية بين الفصلين اللذين صدرا بنفس التاريخ، كما أنهما يختلفان من حيث الموضوع وأركان الجريمة حيث يتعلق الفصل 96 بعمل اجرامي ايجابي في حين يتعلق الفصل 97 بعمل اجرامي سلبي (قبول أو تسلم منفعة دون اتيان أي فعل معين).

وبخصوص الفصل الثالث المتعلّق بالأحكام الانتقالية، اعتبر أنّ عبارة "الشكايات والدعاوى المثارة أمام المحاكم" تُقصي الأبحاث الجارية والأحكام التي تعهّد بها القضاء ودعا إلى تغييرها بعبارة "الأفعال الحاصلة قبل صدوره".

السيد مليك كمون مقرر اللجنة

- **الأستاذة نجاة البراهمي:**

من جهتها ثمنت الأستاذة نجاة البراهمي هذه المبادرة التشريعية باعتبارها تنسجم مع التوجهات الدولية المقارنة الرامية إلى الحد من العقاب ومراجعة التجريم في اتجاه التضييق باعتبار أن الجريمة التي يتناولها الفصل 96 تقترب أكثر إلى الجرائم الاقتصادية منها إلى جرائم الحق العام.

من جهة أخرى أكدت الأستاذة نجاة البراهمي أن الصيغة التوافقية لتنقيح الفصل 96 غيرت نوع الجريمة وتثير تبعا لذلك ملاحظات سواء على مستوى الفعل المجرم أو على مستوى صفة الفاعل.

فبخصوص الفعل المجرم تم المرور بمقتضى نص الصيغة التوافقية من جريمة مادية جريمة مادية قوامها استغلال الصفة إلى جريمة قصدية قوامها التعمّد من خلال التركيز على "تعمّد استغلال الصفة للقيام بالفعل المجرم" وهو ما من شأنه أن يضيق في مجال التجريم، لان المتهم لن يدان الا إذا ثبت في حقه واستقام الركنان المادي والمعنوي باعتبار أنه في المادة الجزائية لا يمكن لسوء النية أن يفترض فالأصل هو حسن النية وعلى من يدعي خلاف ذلك اثباته.

وبخصوص الفاعل فقد تم الاعتماد على الموظف العمومي أو شبهه كيفما عرفه الفصل 82 من المجلة الجزائية، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه نفس التعريف الذي تعتمده محكمة التعقيب عند الإحالة على معنى أحكام الفصل 96 الحالي،

على أن هذا التعريف بالرغم من شموله وقدرته على استيعاب جميع صور الموظف العمومي اليوم، قد يبقي فئة من الموظفين، باعتبار الطابع المستحدث والمركب للأنشطة، خارج مناط الفصل 82 وهم المستخدمون بالإدارات العمومية وبالتالي بإمكان أصحاب القرار ارتكاب جرائم بأيادي المستخدمين دون أن يطالهم العقاب المقرر لجريمة اختلاس الأموال العمومية، وعليه، وفي إطار استشراف احتمالية ظهور وضعيات جديدة، يمكن مراجعة النص في اتجاه إقحام هذه الفئة حتى لا تفلت من مجال انطباق الأحكام المتعلقة باختلاس الأموال العمومية عليهم.

وفي علاقة بالصيغة التوافقية المعروضة والتي بمقتضاها "يعاقب بالسجن مدة عشرة اعوام وبخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها او المضرة الحاصلة للإدارة الموظف العمومي أو شبهه الذي استغل صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره " أكدت الأستاذة البراهمي أن الجريمة أصبحت تقوم على ركن مادي واحد قائم على الإضرار بالإدارة بموجب حصول على منافع مادية على عكس الفصل 96 الحالي الذي تقوم الجريمة فيه على ثلاثة أركان مادية وهي استغلال الصفة لتحقيق فائدة للنفس أو للغير، إلحاق الضرر بالإدارة ومخالفة التراتيب.

وبخصوص العقوبة وفي علاقة بالخطية المالية، أشارت الأستاذة البراهمي إلى أنه بالإمكان أن تسلط على المذنب في ثلاث مناسبات باعتباره خاضعا للخطية على معنى الفصل 96 بصفة أصلية إلى جانب خضوعه للعقوبة التكميلية المنصوص عليها بالفصل 98 في إطار الرد إلى جانب إمكانية خضوعه إلى إعادة دفعها في حال قيام المتضرر بالحق الشخصي عند المطالبة بالتعويض المدني ودعت إلى التفكير في مبدأ الرد لأنه يمكن الاستعاضة عن عقوبة الرد بحق المطالبة في التعويض.

- **<u>الصيغة المعدلة للجنة:</u>**

استئناسا بما ورد من آراء للسادة الخبراء تم تعديل الفصلين 96 و98 من المجلة الجزائية في اتجاه التقليص من العقوبة السجنية من عشرة إلى ست سنوات مع الإبقاء على الخطية المالية وذلك عملا بمبدأ التناسب بين العقوبة والفعل الإجرامي مع تحديد الفعل المجرم بصفة دقيقة واشتراط الجانب القصدي والإضرار بالإدارة لتحديد الركن المادي والمعنوي للجريمة بما يضمن حسن تطبيق هذا الفصل وتأويله من قبل السادة القضاة. كما تم الإبقاء على صفة الجاني وتعلقها بوظيفه مع الأخذ بعين الاعتبار التعريف الوارد بالفصل 82 من المجلة لصفة الموظف العمومي وشبهه من جهة، وكل مستخدم في مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية تساهم الدولة في رأسمالها من جهة أخرى. من جانب آخر تم تقدير أن العقوبة المالية التي تسلط لا بد أن تتناسب مع مساهمة الدولة في رأس مال المؤسسة حتى لا يصبح العقاب مضاعفا باعتبار القيام بالحق المدني للمؤسسات المتضررة وضمان حق الرد للدولة على معنى الفصل 98 من المجلة.

وفي خاتمة أعمالها، صادقت اللجنة على الصيغة الموحدة المعروضة لمقترحي القانونين بأغلبية 07 أصوات مع احتفاظ صوت وحيد.

مقترح قانون

يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

فصل وحيد: تلغى أحكام الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 96 (جديد):

يعاقب بالسجن مدة ستة (06) أعوام وبخطية تساوي قيمة المضرة الحاصلة للإدارة، الموظف العمومي أو شبهه، وكل مستخدم في مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية تساهم الدولة في رأسمالها، المكّلف بمقتضى وظيفه ببيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب، الذي تعمد استغلال صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

وإذا حصل الإضرار بمؤسسة تساهم الدولة في رأسمالها فإن الخطية تحتسب بقدر نسبة إسهامها فيها.

الفصل 98 (جديد):

على المحكمة في جميع الصور المنصوص عليها بالفصل 96 (جديد) أن تحكم فضلا عن العقوبات المبينة بهذا الفصل برد ما وقع الاستيلاء عليه أو اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح ولو انتقلت الى أصول الفاعل أو فروعه أو اخوته أو زوجه أو أصهاره وسواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها الى مكاسب أخرى.

ولا يتحرر هؤلاء من هذا الحكم إلا إذا أثبتوا أن مأتى هذه الأموال أو المكاسب لم يكن من متحصل الجريمة مع مراعاة الفقرة الثانية من الفصل 96 (جديد)،

وللمحكمة في جميع الصور الواردة بالفصل المذكور أن تسلط إحدى العقوبات التكميلية المقررة بالفصل الخامس من هذه المجلة على من ثبتت إدانته.

وفيما يلي جدول تفصيلي للصيغة الأصلية والصيغة الموحدة لمقترحي القانونين التي توصّلت ووافقت اللجنة عليها.

مقترح القانون عدد2023/15 المتعلق بتعديل الفصل 96 من المجلة الجزائية	مقترح القانون عدد 2023/28المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية	الصيغة الموحدة لمقترحي القانونين
الفصل الأول: تلغى أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية وتعوض بالأحكام التالية:	**الفصل الأول:** تلغى أحكام الفصلين 96 و98من المجلة الجزائية وتعوض بما يلي:	**فصل وحيد:** تلغى أحكام الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية وتعوض بالأحكام التالية:
الفصل 96 جديد:	**الفصل 96 (جديد):**	**الفصل 96 (جديد):**
يعاقب بالسجن لمدة تتراوح من سنتين إلى ستة سنوات وبخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو بإحدى العقوبتين المذكورتين، الموظف العمومي أو شبهه طبقا لأحكام الفصل 82 من هذه المجلة، المكلف بمقتضى وضيفه ببيع أو صنع أو شراء أو ادارة أو حفظ أية مكاسب راجعة للإدارة الذي تعمد عن سوء نية استغلال صفته أو مخالفة التشريع الجاري به العمل لتحقيق فائدة مادية لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو للإضرار بالإدارة.	يعاقب بالسجن مدة عشرة أعوام وبخطية تساوي ضعف المنفعة المتحصل عليها كل موظف أو شبه موظف عمومي على معنى الفصل 82 من المجلة الجزائية، تعمد عن سوء نية بمناسبة ممارسته لوظيفه استغلال صفته أو مخالفة التشريع الجاري به العمل لتحقيق فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.	يعاقب بالسجن مدة ستة (06) أعوام وبخطية تساوي قيمة المضرة الحاصلة للإدارة، الموظف العمومي أو شبهه، وكل مستخدم في مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية تساهم الدولة في رأسمالها، المكّلف بمقتضى وظيفه ببيع أو صنع أو شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب، الذي تعمد استغلال صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.
والمحاولة موجبة للعقاب.	ولا يعتبر سيء النية كل من أخطأ في اجتهاد أو تأويل أو تقدير أو صادق على اجتهاد أو تأويل أو تقدير ثبت الخطأ فيه أو تلقى تعليمات كتابية أو إذنا صادرا عن رئيسه بخصوصه.	وإذا حصل الإضرار بمؤسسة تساهم الدولة في رأسمالها فإن الخطية تحتسب بقدر نسبة إسهامها فيها.
ولا يعتبر عن سوء نية من أخطأ في اجتهاد أو تأويل أو تقدير أو صادق على اجتهاد أو تأويل ثبت الخطأ فيه.	ولا يمكن إثارة التتبع ضدّ الموظف أو شبه الموظف العمومي طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل إلا إذا قضت محكمة المحاسبات بذلك وفقا لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات.	**الفصل 98 (جديد):**
وتتمثل الجرائم المنصوص عليها بالفصل 96 المعدل في :	**الفصل 98 (جديد):**	على المحكمة في جميع الصور المنصوص عليها بالفصل 96 (جديد) أن تحكم فضلا عن العقوبات المبينة بهذا الفصل برد ما وقع الاستيلاء عليه أو اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح ولو انتقلت الى أصول الفاعل أو فروعه أو اخوته أو زوجه أو أصهاره وسواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها الى مكاسب أخرى.
1-جريمة استغلال الصفة عن سوء نية لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه،	على المحكمة في جميع الصور المنصوص عليها بالفصل 96 أن تحكم فضلا عن العقوبات المبينة بهذا الفصل برد ما وقع الاستيلاء عليه أو اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح ولو انتقلت إلى أصول الفاعل أو فروعه أو اخوته أو زوجه أو	ولا يتحرر هؤلاء من هذا الحكم إلا إذا أثبتوا أن مأتى هذه الأموال أو المكاسب لم يكن من متحصل الجريمة مع مراعاة الفقرة الثانية من الفصل 96 (جديد)،
2-جريمة استغلال الصفة عن سوء نية لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير،		
3- جريمة استغلال الصفة عن سوء نية للإضرار بالإدارة،		وللمحكمة في جميع الصور الواردة بالفصل

4-جريمة مخالفة الترتيب عن سوء نية لاستخلاص قائدة لا وجه لها لنفسه، 5-جريمة مخالفة الترتيب عن سوء نية لاستخلاص قائدة لا وجه لها لنفسه، 6- جريمة مخالفة التراتيب عن سوء نية للإضرار بالإدارة. أما العقوبات المنجرة عن مخالفة هذا الفصل فهي : -السجن لمدة تتراوح بين سنتين وستة سنوات، -وخطية مالية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة، -أو بإحدى العقوبتين.	أصهاره وسواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها إلى مكاسب أخرى. ولا يتحرّر هؤلاء من هذا الحكم إلا إذا أثبتوا أن مأتى هذه الأموال أو المكاسب لم يكن من متحصل الجريمة. وللمحكمة في جميع الصور الواردة بهذا الفصل المذكور أن تُسلّط إحدى العقوبات التكميلية المقررة بالفصل الخامس من هذه المجلة على من ثبتت إدانته. **الفصل 2** : تلغى أحكام الفصل 97 من المجلة الجزائية. **الفصل 3** : تسري أحكام الفصل 96 جديد من المجلة الجزائية على جميع الشكايات والدعاوى المثارة أمام المحاكم.	المذكور أن تسلط إحدى العقوبات التكميلية المقررة بالفصل الخامس من هذه المجلة على من ثبتت إدانته.

قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التشريع العام الموافقة على الصيغة الموحّدة لمقترحي القانونين عدد 15 و2023/28 المتعلقين بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية، بأغلبية الأعضاء الحاضرين مع التوصية للجلسة العامة بالمصادقة عليها.

انتهى التقرير، شكرا السيدة الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر كل أعضاء اللجنة على هذا العمل القيم والهام ونرحب بالسادة الزملاء أصحاب المبادرة وكذلك كافة السادة الزملاء.

ننتقل إلى النقاش العام والقائمة الأولية تضم: السيد محمد اليحياوي والسيد الزميل عادل ضياف والسيدة الزميلة فاطمة المسدي والسيدة الزميلة سيرين مرابط والسيد الزميل محمد زياد الماهر والسيد الزميل سامي الرايس والسيد الزميل حاتم اللباوي والسيد الزميل عبد الستار الزارعي والسيد الزميل محمد ضو والسيد الزميل حسام محجوب.

أحيل الكلمة للسيد الزميل محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له عشر دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

أود أن أرحب بجهتي المبادرة أولا، وثانيا الشكر موصول للجنة التشريع العام حول هذا التقرير.

اسمحوا لي بداية بمناسبة الاحتفال بعيد الجمهورية غدا، أن أوجه تحية إلى أبناء الجمهورية وأن نثمن ما وصلت إليه الجمهورية الأولى منذ الاستقلال في تركيز دولة مدنية حدثية ونحن اليوم كأبناء جمهورية نتطلع إلى بناء جمهورية ثانية قوامها العدالة بين المواطنين والعدالة على المستوى الجهوي، فنعمل معا لتحقيق هذا الهدف.

على مستوى الفصل 96 أعتقد أنه أسال الكثير من الحبر اليوم وسيكون أيضا غدا باعتبار أهميته على مستوى المجلة الجزائية. فنحن بين ثنائية أولها المحافظة على المال العام وحوكمة التصرف فيه من خلال القضاء ومحاربة الفساد والرشوة والإثراء الفاحش للموظف العمومي أو شبهه وثانيا، لا بد أن نحافظ على الموظف العمومي باعتباره الجهاز التنفيذي للحكومة لتنفيذ المشاريع والحفاظ عليها وسرعة إنجازها، فهذه الثنائية تقتضي منا التريث ونقاش هذا الفصل وإثارة جل الإشكاليات المتعلقة به.

فهذا الفصل في المجلة الجزائية لم يحدث فيه أي تغيير منذ سنة 1985 أي تقريبا منذ أربعين سنة ولأول مرة يطرح هذا الفصل للنقاش، وهذا أمر إيجابي للبحث في سبل تطوير التشريع صلب المجلة الجزائية.

هناك العديد من الاشكاليات المتعلقة بهذا الفصل حقيقة، أولها أن هذا النص ورد مطلقا في المجلة الجزائية، فهو يعاقب بالسجن كل مرتكب لهذه الجريمة بعشر سنوات سجن وهذا الإطلاق في النص لا يعطي للقضاء الجالس أي فرصة للنقاش أو النزول بالعقوبة وهذا فيه إشكالية بالنسبة إلى الموظف العمومي خاصة إذا اعتبرنا أن هناك النية في القصد والفعل وتحقيق الفائدة سواء للموظف أو شبهه أو تحقيق فائدة للغير وهناك من لا يحقق فائدة

للغير. فإذن المقياس الأول أن هناك اختلافا في النص أو في العقوبة وإطلاق النص هنا في المجلة الجزائية يمكن أن يثير إشكالا.

الإشكالية الثانية التي تطرح أيضا في قراءتنا لهذا النص هو أن الجريمة الجزائية تقوم على أركان وإذا اعتمدنا مقياس في ذلك مثل القتل ففيه مراوحة في الأحكام، في حين أن هذا النص في معاقبة الموظف العمومي كان مطلقا. فعندما نتصفح الفصول 201 إلى 217 المتعلقة بجريمة القتل، الفصل 201 يعاقب بالإعدام من يرتكب عمدا مع سابقية القصد قتل النفس بأي وسيلة كانت، في حين أن الفصل 217 يعاقب بالسجن مدة عامين وبخطية قدرها 720 دينارا مرتكب القتل من غير قصد. فباعتبار أن الفصل 96 من الجزائي هو جريمة، فأعتقد أن المراوحة في الأحكام تكون أيضا ضرورية لترك هامش من الحرية للسادة القضاة عند تنفيذه.

الإشكالية الثالثة التي تطرح في الفصل 96 هو الإحالة على معنى هذا الفصل وخاصة بعد سنة 2011، الموظف العمومي أصبح مهددا حتى من أقاربه أو من أسرته، فبمجرد خلاف سواء مع زوجته أو جاره أو صديقه يمكن إثارة الدعوى القضائية ضد الموظف العمومي حتى برسالة كيدية، فيفتح تحقيق لهذا الموظف أي أن هناك نوعا من الهرسلة وباعتبار أن هذه الهرسلة لا يمكن أن تحمي الموظف العمومي، فنحن نعتقد أنه لا بد من التفكير في جزء أن الإحالة للموظف العمومي لا تكون إلا بتقرير مسبق ويكون هذا التقرير من الهيئات الرقابية ولدينا ثلاث هيئات رقابية سواء من التفقدية العامة أو محكمة المحاسبات والتي تجري تدقيقا حقيقيا للمال العام بالنسبة إلى الموظف العمومي وأيضا دائرة الزجر المالي، عندها يمكن أن نوفر نوعا من الحماية لهذا الموظف العمومي.

فاليوم الإدارة أصبحت مقيدة ولا يمكن للموظف العمومي أن يمضي هذه المشاريع وبالتالي أصبح هناك نوع من الانسداد وتعطل المشاريع العمومية.

أيضا هناك اليوم أمر جديد ظهر نتيجة تسلط الفصل 96 وهو تقاعس الموظف العمومي عن أداء مهامه. أعتقد أنه عندما نوفر الحماية للموظف العمومي فلا بد أن ينجز أعماله طبقا للإجراءات وطبقا للقانون ولا يمكن له أن يمتنع عن إمضاء هذه المشاريع، ففي حالة عدم الإمضاء فهو سيعاقب أيضا على معنى الفصل 96.

هناك إشكاليات حقيقية لا يمكن المرور دون إثارتها، فهي هامة وهي التي يمكن أن تنجز لنا نص متكاملا فيه حماية للمال العام ونفس الشيء فيه حماية للموظف العمومي.

الجزء الثاني سأخصصه إلى ما أسميه زمن التقاضي اليوم في تونس، أعتقد أن هناك مشاكل كبيرة في مستوى الزمن القضائي. صحيح نحن على مستوى الإجراءات والقوانين فهي تحمي الحقوق والحريات، سواء من حاكم البداية إلى الوصول إلى المحكمة والقضاء الجالس، فالقوانين تقتضي عند حاكم البداية اصطحاب محامٍ للحصول على الشفافية والمصداقية ومراقبة تطبيق الإجراءات لكن المشكلة الحقيقية هو عندما نصل إلى التقاضي، فزمن القضاء والتقاضي طويل جدا ما بين حاكم البداية وما بين القضاء الجالس وهو يطول لأشهر ويطول في بعض الأحيان لسنوات وهذا لا يخدم المجتمع ولا يسرع في عملية التقاضي.

أيضا على مستوى الإيقاف التحفظي لا بد أن نراجع هذه المقاييس في اعتماد الإيقاف التحفظي الذي يصل إلى 14 شهرا وفيه إشكالية بالنسبة إلى التقاضي إضافة إلى مشاكل القضاء الجالس، اليوم عندما نتوجه إلى المحكمة القاضي من الساعة التاسعة صباحا إلى العاشرة ليلا يتناول تقريبا بمعدل 400 إلى 500 ملف، أي مجهود بشري فهو عاجز، فما بالك بالقضاء الذي فيه الخطأ ربما بأحكام سجنية، فلا بد من مراعاة هذه الظروف ولا بد من إحداث إصلاح شامل سواء على مستوى المجلة الجزائية أو على مستوى الزمن القضائي حتى يكون لدينا قضاء سليم، قضاء متعاف ويمكن أن يقدم خدمة للمتقاضين،

هذا إلى جانب نقص التجهيزات، فاليوم محاكمنا لا تزال تعتمد على محاضر الإصغاء وعادة داخل المحاكم الإصغاء يكون صعبا جدا نتيجة وجود عدد كبير من المتقاضين، في بعض الأحيان في نسخ الأحكام تكون هناك أخطاء فاليوم لا بد من إدخال الرقمنة ولا بد من اعتماد التسجيلات داخل المحكمة حتى يتسنى إرساء نوع من العدالة داخل هذا الفضاء.

أيضا، لا بد من مراجعة الأنظمة الأساسية بالنسبة إلى وزارة العدل، عندما نلاحظ قانون المحاماة أو قانون العدول أو كتبة المحاكم فهي قوانين أساسية قديمة جدا لا بد من مراجعتها.

اليوم فتح هذا الملف من خلال الفصل 96 لا بد أن يفضي إلى فتح مرفق القضاء بصفة عامة، فالشعوب لن تتقدم إلا بمرفق قضائي يوفر العدالة لجميع متساكني الدولة، وبالتالي نضمن العدالة ونضمن الشفافية. فنحن اليوم فتحنا هذا الفصل وكل الشكر لجهة المبادرة لأنه يعتبر من أهم فصول المجلة الجزائية على المستوى الإداري ونتمنى التوفيق في ذلك وكل الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدتي،

اليوم سأتحدث عن مسألة تخيف التونسيين أكثر من أي شيء آخر، العدالة البطيئة والفصل 96 من المجلة الجزائية الذي تحول من أداة محاسبة إلى أداة رعب عند الموظفين.

اليوم هذا القانون المقترح، أود أن أشكر زملائي على جهدهم وكان أولى وأحرى أن يأتينا هذا المقترح من الحكومة، هذا الإصلاح كان حريا به أن يأتينا من الحكومة، الحكومة التي هي مهتمة بإصلاح الإدارة. لكن لم يأتينا، مثل العديد من القوانين الإصلاحية، يأتون فقط بالقروض والقوانين الإصلاحية الأخرى يضعونها في الأدراج.

اليوم أود أن أشكر زملائي على مجهودهم وأعتبر أن هذه خطوة لفتح الملفات الحقيقية والملفات المرعبة التي نتحدث عنها منذ سنوات وحان الوقت للحديث أكثر.

في الحقيقة قانون جيد، ولكن لنكن واضحين فإننا ما زلنا ننتظر من الحكومة نتائج الشهادات المدلسة. فعندما نحب أن نصلح الإدارة وعندما نحب أن نعطي العدالة ننتظر أن يتم تنظيف الإدارة من مسألة الشهادات المدلسة، لماذا إلى اليوم لا يوجد أي إجراء في هذا الموضوع؟

أين هي التقارير الرقابية التابعة لهيئة الرقابة الإدارية وفقا لمشروع الرئيس لتطوير الإدارة والتثبت من الشهادات؟

لدينا عديد الأشخاص خلال العشرية قاموا بالحاق ثم دخلوا للإدارة ولم ينجزوا شيئا لأنهم موالون لبعض البارونات، الإدارة ما زالت مكتظة بهؤلاء الأشخاص الذين لم يتم التثبت فيهم لا في شهاداتهم ولا في تعييناتهم المشبوهة ومسكين الذي لا يكون في صفهم، يطبقون عليه الفصل 96 كما رأينا مؤخرا، مثل وضعية السيد مراد الحطاب الذي رفض التمرد على القانون واليوم يجد نفسه يمثل أمام مجلس إدارة فقط لأنه قال أنه يجب تطبيق المجلة التجارية في الفصل 412 واليوم سيمثل أمام مجلس إدارة وسيتم عزله باسم الفصل 96. لذلك أطلب من جميع زملائي التحرك في هذا الموضوع لإيقاف هذا النزيف في هذه المسألة التي أصبحت توظيفا سياسيا وتصفية حسابات بهذا الفصل.

اليوم الإجحاف في تطبيق الفصل 96 أصبح يحاسب وزراء ورؤساء بلديات كلهم بقرارات مرتبطة بتقديرات فنية واقتصادية ثم تم اعتبارها مخالفة للتراتيب، وأنتم تعرفون من وضعية سياسية إلى وضعية سياسية تتغير وهناك مسؤولون تتم إدانتهم فقط لتصفية الحسابات.

اليوم نرى أيضا أن هناك إدارات بمعية النقابات التي نتمنى أن يقع فيها جرد، أبناؤهم يعملون ضد سيادة الدولة وضد توجهات الدولة والرئيس، الوزراء يتركون ملفات الرقابة على الرفوف ويمررونها للهيئة عوضا عن النيابة العمومية حتى لا يلحقوا الضرر بالنقابيين وللأسف نجد أسماءهم مشبوهة ما زالت تقرر وتتمتع بامتيازات وأفلسوا الدولة، في حين أن أبناء الشعب والكفاءات يعانون، لهذا السبب جاء هذا القانون ليصلح.

اليوم أريد أن أقول أن تدخل الفصل 96 بالزمن القضائي، أنتم تعرفون أن هناك قضايا تعود إلى سنة 2012 لا تزال إلى اليوم منشورة أمام القضاء دون أحكام باتة. هل تعلمون أن عشرات الضحايا في قضايا فساد وتسفير وإرهاب ما زالوا ينتظرون؟ وهناك من توفي قبل أن يسمع كلمة "عدالة"؟ أعطيكم مثالا، ملف التسفير لبؤر التوتر الذي ارتكبت جريمته من 2012 و2014، النيابة العمومية فتحت تحقيقا وتعاقب أربعة قضاة تحقيق على الملف وإلى حد الآن ما زلنا ننتظر الحكم البات رغم وجود الشهادات والأدلة الرسمية وغيره. مثلا قضية سفيان الشرابي ونذير الكتاري التي تعود إلى 2014 وإلى اليوم لا يوجد أي حكم أو أي إجراء.

اليوم هناك أيضا قضايا نهب مثل بنك الإسكان التي حدثت بين 2007 و2011 حيث منحت قروض دون ضمانات وإلى حد الآن الملف معروض أمام الدوائر الجنائية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الحضور،

في الحقيقة أردت أن أحيي جهتي المبادرة على مقترح هذا القانون، حان الوقت لتقديمه ونوفر للمسؤول التونسي الشريف الذي يريد خدمة بلاده مسارا يساعده على تجنب البيروقراطية التي قتلتنا، البيروقراطية التي جعلت حائط مدرسة مزونة يسقط ولم نتمكن من ترميمه في وقته لأننا ننتظر دائما المسار الكامل للترميم.

نفس الشيء عندما يتعطل فاكس، كعامل أو كمسؤول أو كموظف عندما تصلحه على حسابك الشخصي يمرر على أساس الفصل 96.

فيما يتلق بالفصل 96 اليوم لم أكن أرغب في التدخل، ولكن انظروا زملائي إلى مجهودكم كيف أصبح اسمه في الإعلام المجاني، الفصل 96 مجددا: البرلمان يتجه لتخفيف العقوبة السجنية على المتورطين في قضايا فساد. هنا ألقي اللوم على من يتعامل معهم.

ما هي مشكلة الفصل 96 اليوم؟ كبّل المسؤول التونسي، حتى أصبحت لدينا منازل بلا رخص ماء ولا كهرباء والمسؤول يطلب نصا أو أمرا يحميه لأنه يخاف من الفصل 96. جاء هذا الفصل ليقطع مع "أرجع غدوة" ويقطع مع انعدام الشبكة وجاء ليقطع مع عدة أشياء لا نريد رؤيتها في الإدارة التونسية وأنا أرى أن تنقيح الفصل 96 سيكون بمقترح قانون سيمرر قريبا على مكتب المجلس وهو الحماية من العنف الإداري.

لكن هنا أريد أن أوجه كلامي للجنة التشريع العام وأنا عضوة منها ولرئاسة المجلس ومكتب المجلس ولجهتي المبادرة، حضرنا يوما أكاديميا وجاء فيه خيرة القضاة التونسيين وأساتذة القانون وأعضاء الهيئة الوطنية للمحامين والجمعية التونسية للمحامين الشبان. البلاغ لليوم الأكاديمي فيه ثمان صفحات، عندما تدخل للبلاغ تجد ما ذكرته السيدة اللومي ومقترحات التعديل التي قدمتها والسيدة عليا براهم وما قدمته أيضا من مقترحات تعديل وكل الآراء موجودة وقمت بتلوينها باللون الأصفر.

عندما عرضنا هذا المقترح على الجلسة العامة، هل فكرنا أن نأخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار؟ أنا كسيرين مرابط فكرت في أخذها بعين الاعتبار وقدمت مقترح تعديل ممضي عليه من طرف الزملاء، في الصباح كالعادة ذهبت لتقديم مقترح التعديل، إلا أنّه يقولون لي لا في مكتب الضبط بتعلة انتهاء الآجال. هل ننهي الآجال متى نريد؟ الآجال والنظام الداخلي نطبقه بحذافيره وقتما نريد؟ النظام الداخلي عندما نقول حالات استعجال نظر لا بأس نمدده إلى حد انتهاء النقاش، منذ سنتين ونصف نقدم حتى بعد انتهاء النقاش العام، لأن هناك طبخة مطبوخة في ارجاع المقترحين للجنة؟

عندما أدخل في الصباح إلى المشرب أعرف أين سيذهب المقترح وهل سيمرر أو سيسقط أو سيرجع للجنة، مجهود زملاء طيلة سنة ونصف يذهب هباء؟ في السابق كانت هناك بدعة لا نمرّر أصلا القانون، الآن أصبحنا نمرره ونرجعه إلى اللجنة ونعرف أن اللجنة عندها ثلاثة أو أربعة أو خمسة قوانين وتبقى تنتظر دورها.

اللجنة قامت بعملها وشعرت بضرورة القانون وبجهود النواب، ماذا يحصل؟ يمرر على مكتب المجلس فيضعه جانبا حتى يمر يوم الأكاديمية ثم في الجلسة العامة نقوم بـ "lobbying " إما نمرره إلى النقاش العام أو نضعه جانبا.

مقترح بهذه الأهمية لا نعطي فيه تعديلاتنا، فمن سيقدم التعديل؟ لا بأس، أنا سأقوله وعلى الأقل للتاريخ وضميري يكون مرتاحا.

الصيغة المقترحة السادة الزملاء، نتمنى من جهة المبادرة أن تركز معي قليلا، الإيجابيات وأنتم مشكورون عليها وهي ضبط نطاق الموظفين المشمولين لا يقتصر فقط على أعوان الدولة، بل يشمل المستخدمين في مؤسسات تشارك الدولة في رأس مالها.

اشتراط تعمد الضرر المادي واستغلال الصفة ووجود فائدة مما يقيد التأويل الفضفاض.

اعتماد مبدأ الخطية المتناسبة مع الضرر يعطي طابع تعويضي عقلاني.

ولكن السادة الزملاء، هذه الثغرات والنقائص التي رأيتها شخصيا، غياب واضح لمفهوم القصد الجنائي أو نية الإضرار.

استعمال عبارة "تعمد استغلال صفته" قد يفهم كافتراض ضمني للقصد، لكن الصياغة لا توضح إذا كانت النية مطلوبة قانونا أم تفترض، هذا يفتح الباب للتأويل الجزائي ويخالف مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة دون نية" المعتمد في القانون الجنائي. مثلا موظف اتخذ قرارا إداريا في اجتهاد تقني بسبب خسارة لاحقة للإدارة قد يتابع جزائيا رغم غياب نية الإضرار وهذا ما كان في المقترح الأول لكتلة أمانة وعمل، أنا حبذتها: هل هناك نية تعمد أم لا، أم اجتهاد؟ ولكن حتى القضاة قالوا لا نضع كلمة "الاجتهاد" لأنها تفتح باب التأويل كثيرا.

ثانيا، استعمال تعبير "فائدة لا وجه لها" ما يزال غامضا، هذا المصطلح غير معرف قانونا بدقة ويستعمل في فصول أخرى من المجلة، لكن يشكل بابا لتقديرات قضائية غير موحدة. كان من الأفضل حسب رأيي استبداله بعبارة "فائدة مادية أو معنوية غير مشروعة" بمقتضى القانون وهذا الذي بينته دائرة محكمة المحاسبات.

الخطية تساوي الضرر، ولكن دون آلية واضحة للتقدير القضائي، ما هي الجهة التي ستحدد قيمة الضرر؟ وهل الضرر يحتسب وقت ارتكاب الفعل أو عند ظهور نتائجه؟ غياب هذه الآلية قد ينتج إشكاليات في التنفيذ والأحكام لاحقا.

المجال الموضوعي للفعل محدود بشكل زائد وهذا ما يزعجني في تنقيح الزملاء، التنقيح يربط الجريمة فقط ببيع أو شراء أو إدارة أو حفظ أو مكاسب، وهذا قد يفلت من العقاب أفعال أخرى ذات طابع إداري مثل الإذن بالصرف، الإشراف على صفقات عمومية، التفاوض باسم الدولة وحتى مسألة أخرى السيد سامي وهي الكراء، مثلا شركة اللحوم نراها تكتري مقراتها أو مستودعاتها فيمكن أن يكون في الكراء.

في مقترح التعديل مثلا عندما وضعناه قلنا: بيعا أو شراء وحفظا أو إدارة أو مراقبة أو إعدادا لقرارات ذات أثر مالي، يعني أي قرار يتخذ يمكن أن يكون فيه هذه المقترحات.

هناك مسألة أختم بها، عدم التنصيص على استثناء حالات الخطأ الإداري أو التصريف التقديري بحسن نية. كان من الأجدر تضمين فقرة تستثني التصرفات القانونية التي تمت ضمن الصلاحيات والمخوّلة وبحسن نية. غياب هذا الاستثناء يعرض حتى الموظفين المجتهدين لخطر التتبعات وهنا كان مقترحنا أن نضيف: تعد من قبيل الجرائم المنصوص عليها بهذا الفصل الأخطاء الإدارية أو التصرفات التقديرية التي تمت في حدود الصلاحيات القانونية متى ثبت غياب النية الإجرامية وانتفاء المصلحة الشخصية.

هذا كان في مقترحنا الذي قدمناه، للأسف، نرجو من جهة المبادرة أن تتفاعل معه وتتبناه.

هناك نقطة أخيرة أختم بها، العديد من النصوص التي يمسها الفصل 96 مباشرة، مثل الفصل 42 من المجلة الجزائية لأن فيه علاقة وطيدة بالفصل 96، إذ ينص على أنه لا عقاب على من ارتكب فعلا بمقتضى نص قانوني أو إذن من الحكومة التي لها النظر، إلا أن هذا الفصل كان ولا يزال محل نقاش. هنا إذا أعطاني رئيسي في العمل تعليمات وهي مخالفة للقانون هل أنفذها أم لا؟ القانون يقول أنك محمي، ولكن هل يمنع من الهرسلة؟ هل أن المبلغين عن الفساد تتم حمايتهم فعلا أم يقع التنكيل بهم ويقع طردهم تعسفيا؟

هناك فصول أخرى لها علاقة وطيدة بالفصل 96 مثل الفصل 41 والفصل 32 وما أقترحه إثر النقاش العام أن نجلس ساعة مع جهة المبادرة، لدينا مقترحات تعديل نتمنى أن ترى النور إيمانا مني لأن تقدر جهود الزملاء وتتوج بجلسة عامة والتصويت على قانون بهذه الأهمية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق.

نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي الرايس عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا لكل النواب الممثلين لجهة المبادرة والشكر موصول لأعضاء لجنة التشريع العام لإيلائهم الأهمية والعناية الخاصة للنظر في الفصل 96 من المجلة الجزائية باعتبار أهميته.

أردت أن أتوجه إلى السادة المواطنين الذين يشاهدون الجلسة العامة، وأردت أن أفسر أكثر الفصل 96 من المجلة الجزائية وهو فصل يجرم كل موظف أو شبه موظف استعمل صفته أو وظيفته للحصول على منفعة لنفسه أو للغير أو للإضرار بالإدارة، وكذلك مخالفة التراتيب لاستخلاص فائدة لا وجهة لها لنفسه أو للغير أو للإضرار بالإدارة.

أود أن أؤكد على التراتيب باعتبار أنه تقريبا منذ سنة 2011، أسال الكثير من الحبر، رغم أن المجلة من سنة 1985 تقريبا 40 سنة لكن اليوم بعد سنة 2011 في إطار المحاسبة وفي إطار مقاومة الفساد الإداري والمالي نجد هذا الفصل عبئا على كل موظف أو مسؤول أو وزير بالإدارة التونسية. معادلة صعبة بين مقاومة الفساد الإداري والمالي وفي نفس الوقت المحافظة على الإطار الإداري ومهمته وذاكرة المواطن قصيرة، بعد سنة 2011 الإدارة قامت بالدولة وبجميع دواليب الدولة.

اليوم نجد جميع المسؤولين تقريبا خائفين من الفصل 96، لماذا؟ لأن كل موظف أصبح متهم بالفساد الإداري والمالي ونحن نعلم أن الإدارة فيها الكثير والكثير من الأشراف وإذا وجد من الفاسدين فهم قلة لكن لا يعقل في الوقت الحالي كل ما هو موظف أو وزير يتحمل عبء الفصل 96، وهنا اختلفت المحاكم حتى في تجريم الأفعال وهذا ناتج عن الفصل 96 الذي فيه العديد من العبارات الفضفاضة كـ "الحصول على فائدة" وهنا اختلفت المحاكم بين الفائدة المادية والفائدة المعنوية واختلفت المحاكم من هم المعنيون بالفصل 96 وهنا نجد أن الإدارة تكبلت والموظف رغم أنه مسؤول ولديه خطة وظيفية، يقول "لن أخالف الإجراءات الإدارية".

أغلب الأوقات نسمع كلمة " تبكي أمو وما تبكيش أمي،" يعني نحترم الإجراءات، ننتظر اللجنة ونجلب الوثيقة، العديد من المؤسسات واقفة، أتحدث اليوم عن الخطوط التونسية "Tunisair"، رئيس مدير عام لا يمكنه أن يأخذ قرارا باقتناء قطعة غيار لطائرة متوقفة عن العمل وهذا ما ينجر عنه تعطيل المواطنين وتعطيل الركاب خوفا من الفصل 96.

رئيس بلدية خائف من اقتناء قطعة غيار ليصلح جرارا تعطل ويؤثر على المرفق العام المتعلق برفع الفضلات.

رخصة بناء ولجنة رخص البناء، اللجنة تقترح بعض الإصلاحات في مثال أو في وثيقة لا بد أن ترجع مرة أخرى للجنة.

احترام الإجراءات هو السبيل الأوحد لكافة الموظفين تسبب في تعطيل المواطنين وتعطيل اسداء الخدمات وهذا ما يجعل المواطن دائما ناقما على الإدارة وعلى تعطيل الإدارة.

نتحدث عن إصلاح للإدارة صحيح، لكن يجب أن نعطي أكثر طمأنينة للموظف والمسؤول، فالموظف والمسؤول هم إخوتنا وآباؤنا ونساؤنا يعملون في الإدارات، ونحن نقوم فقط بتشويه الإدارة.

نرى العديد من الزملاء لديهم تحفظات على الإداريين، لكن الإدارة أقولها وأكررها فيها الكثير من الشرفاء والفصل 96 يحمل المسؤولية للفاسدين ونحن مع محاسبة الفاسدين لكن ليس إلى حدود تعطيل الإدارة.

الفصل 96 في تنقيحه اتى على التنقيص من الجرائم من ست جرائم إلى جريمة واحدة مع الحوصلة، ونؤكد أنه تكون جريمة مادية والذي اختلس أو قام بفساد مالي يتحمل المسؤولية، لكن لا بد من المحافظة على إدارتنا التي هي السبيل الوحيد لكي نتمكن من إصلاح إدارتنا وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ونقلص من السيوف الملقاة على رقاب المسؤولين.

وزير يتم إعفاؤه وهو عائد من المجلس، ورئيس البلدية يتم إعفاؤه على أساس أنه منح ترخيصا للملك العمومي البحري بينما هو موجود في السجن، ونحن نتحدث عن مراجعة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

الفصل 96 صراحة أصبح يشكل العبء الثقيل، هذا الفصل المهجور إلى حدود 2011.

اليوم المحاكم ممتلئة بسبب هذا الفصل، هذا الفصل الذي أصبح يشكل المقصلة المسلطة على رقبة الموظف التونسي.

لا بد من تنقيح هذا الفصل إذا كنا حقيقة نتحدث عن بناء وتشييد اليوم في سياسة البناء والتشييد.

اليوم في سياسة البناء والتشييد بهذه الطريقة الإدارة مكبلة والموظفون خائفون ويعيشون تحت الرعب، وأنا أحدثك عن وضعيات عايشتها في القصرين، وربما المسؤول السياسي في بعض الأحيان يتحدث عن عصيان إداري، ويقول المديرين الجهويين أو الكتاب العامين وغير ذلك لا يجتهدون لأن الإدارة مكبلة ومتوقفة خوفا ممن في السجن، ومن هو حر من هؤلاء الآمرين بالصرف في وضعية سراح شرطي.

في هذا الظرف المشاريع معطلة بطبعها ثم الآن مع استعمال هذا الفصل كسلاح من طرف أصحاب القرار على الموظفين ومنظوريهم في إطار مقاومة الفساد، نحن لا نشرع الفساد، لكن عندما نتحدث عن الركن القصدي وحسن النية، كيف سيتم تحديدها؟ مفهوم إنساني ليس علميا ولا يقاس وبالتالي هنا يتوقف الأمر على القاضي.

تعطلت المشاريع المعطلة وزاد التعطل تعطيلا وتوقفت وتكبلت الإدارة وهنا أحدثكم من منطلق تجربة في القصرين مثلا، مثلما قال صديقي السيد سامي، بعض كتاب عامّين بلديات يتوقفون على أبسط الأشياء واليوم ينجر على ذلك تعطّل مصالح الناس، مشاريع تنموية، صحة، مدارس، تعليم، تراكم الفضلات. كل هذا السبب فيه هذا الفصل، يحالون إلى السجن دون المرور بمحكمة المحاسبات، المحكمة المختصة في الأمور المالية.

يسبب هذا الفصل 96 نفور كبير في أخذ المهمات. تطلب من مسؤول أن يأخذ منصب كاتب عام بلدية أو كاتب عام ولاية فيرفض ويختار البقاء حرا أفضل من الزج به في السجن بسبب هذا الفصل وعليه حان الوقت لتنقيح هذا الفصل، إذا نبني ونشيّد لكن في سياسة الرعب والتخويف من السجن لن يجتهد أي أحد وبسبب هذا النفور عن الاجتهاد توقفت الإدارة وتوقفت مصالح الناس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له ست دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيدة الرئيس،

تحية إلى السادة النواب وإلى جهة المبادرة،

شكرا سادتي النواب على مبادرتكم لطرح هذا القانون، لأنه مثلما نؤمن وكلنا واعون بوضع هذه البلاد، لن يتغير أي شيء إلا بتغيير القوانين وبثورة تشريعية.

موضوعنا موضوع الفصل 96 من المجلة الجزائية، فلنضع السيد المواطن في الإطار ونضع كل موظف وكل مسؤول مهما كانت مرتبته في هذه البلاد في الصورة، نحن اليوم مشكلتنا سادتي الكرام هي مشكلة فساد ومشكلة تعطيل مشاريع ومشكلة التعطيلات ومشكلة الإدارة.

لا ننكر ذلك لهذا نحن نهنا السيد رئيس الجمهورية إلى أن يضرب وبعصا من حديد كل من يريد إفشال هذه البلاد وإسقاط لا قدر الله الدولة، وهذا لن نسمح به لأن المواطن العاقل يا سادتي الكرام يطرح أسئلة: لماذا الإرادة السياسية في أعلى مستوى من السلطة متوفرة في مجلس النواب متوفرة وكل شيء مكبل ومحبوس في مكانه؟ لا يمكننا تغطية عين الشمس بالغربال بمعنى هناك مشكل.

على كل حال اقتراح السادة النواب تعديل هذا الفصل في هذا الإطار حتى لا نعطي فرصة للفاسد بأن يستعمل هذا القانون لتعطيل الاستثمار ولتعطيل كل ما يهدف إلى إنقاذ البلاد، ونعطي فرصة كذلك إلى الوطني ومن يريد أن يغير لكي لا يستعمل القانون كدعوة أو سبب من أسباب الفساد.

أوجه نداء إلى كل وطني وإلى كل موظف وخاصة للموظفين السامين أن يكونوا شجعان من أجل هذه البلاد ويعملوا بصدق ويتحملوا المسؤولية وبإذن الله الإنسان الصادق أمام ربه سبحانه وأمام هذه البلاد لن يمسه ضرر، لكن ليس بتعلة الخوف، علينا أن نفرق بين الخوف والجبن، فالخوف طبيعي، من حقك أن تخاف على نفسك ومن حقك أن تخاف على أبنائك ومن حقك أن تخاف من أن تلقى في التهلكة، لكن هذا لا يجعلك جبانا، فالجبن لا يصنع التاريخ والجبناء لا يصنعون التاريخ، نحن في محطة مفصلية وتونس تستحق كل رجل وكل امرأة وطنية لإنقاذ الوضع والخروج بالبلاد من هذا المأزق.

ولهذا سادتي الكرام والسيد المواطن الكريم، هذا الفصل نريد تنقيحه والغاية والهدف حتى لا نعطي فرصة للخبثاء وخاصة للفاسدين والفاسد عادة ما كون ذكيا ويلعب بالقانون كما يريد، هذا نريد أن نقطعه ونقضي على دابره.

هذه هي الغاية من تنقيحنا لهذا الفصل حتى نعطي الفرصة لكل مسؤول وطني ليخدم البلاد وينهض اقتصادنا ويغير وضعنا الاجتماعي ونقطع دابر الموظفين الفاسدين الذين يريدون التعطيل بأي طريقة بدعوى القانون، كلام حق أريد به باطل، فهناك قوانين أريد بها باطل.

همنا الوحيد هو خدمة البلاد وأكرر النداء للسيد رئيس الجمهورية أن يكون حازما خاصة مع الفساد واللوبيات الفاسدة التي تريد تعطيل تونس ونطمئن دائما الشعب التونسي على أن البلاد بإذن الله وبحوله في طريقها إلى الخير ما دام هناك رجال ونساء صادقون وستحيا تونس وستنهض بإذن الله وبحول الله وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله عشر دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

التوقيت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إرجاع التوقيت للسيد الزميل المحترم.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة، ومرحبا بزملائي وجهة المبادرة وكافة زملاء النواب،

يحيي عموم التونسيين والتونسيات، غدا الخامس والعشرين من جويلية الذكرى الثامنة والستين لإعلان الجمهورية وإلغاء الملكية وبهذه المناسبة التاريخية، لا يسعنا إلا أن نستحضر الخيارات الكبرى التي قامت عليها الدولة الوطنية وأهمها التعليم العمومي والصحة العمومية والنقل العمومي وذلك بفضل كفاح وتضحيات الشعب التونسي أولا وكذلك بفضل نضالات رجال بررة عملت على ترجمة هذه الخيارات، وفي مقدمتهم الرئيس الحبيب بورقيبة رفقة عدد من رجالات تونس، رحمهم الله ورحم الله كل شهداء الوطن.

واصل الشعب التونسي نضاله من أجل الحفاظ على قيم ومبادئ الجمهورية في عديد المحطات: جانفي 1978، جانفي 1984، 17 ديسمبر و14جانفي 2011 من أجل الشغل والحرية والكرامة الوطنية وفي 25 جويلية من 2021، خرج التونسيون والتونسيات في مسيرات عفوية وطوعية رفضا لمنظومة حكمت لأكثر من عشر سنوات لم تحقق انتظاراته، بل عملت على تشتيت الدولة وضرب قيم الجمهورية واستشهد خلالها خيرة أبناء تونس من المؤسسة العسكرية والأمنية ومدنيين وسياسيين حاملين لمفهوم الدولة الوطنية وانطلقنا منذ ذلك التاريخ في إرساء جمهورية جديدة، هذه الجمهورية التي تتحقق بفضل الإرادة السياسية الصادقة والموحدة حول تحقيق مطالب التونسيين المشروعة واستحقاقاته وذلك بتكريس وبترجمة مبدأ العدالة الاجتماعية في شكل إجراءات يلمسها المواطن على أرض الواقع على أسس ديمقراطية في كنف الحفاظ على سيادة القرار الوطني.

ولتفعيل الدور الاجتماعي للدولة، لا بد من تحسين المؤشرات الاقتصادية عبر تطوير نسب النمو وخلق القيمة المضافة وكذلك لا يمكن تحقيقه إلا عبر دفع الاستثمارات العمومية والخاصة مع التعويل على المقدرات الذاتية ولكن عمليا وعلى أرض الواقع نشهد اليوم تعطيلا وتعطلا للإدارة التونسية التي في الكثير من الأحوال تكون مكبلة بترسانة تشريعية وبنصوص من شأنها تعطيل إنجاز المشاريع العمومية وبعث المشاريع الخاصة ومن هنا تتنزل المبادرة المعروضة على الجلسة العامة اليوم والمتمثلة في تنقيح الفصل 96 و98 من المجلة الجزائية الذي نعتبره أحد أسباب تعطل الإدارة، لما شهده هذا الفصل من تأويل شاسع وتضمنه لعبارات فضفاضة عكس ما تقتضيه طبيعة النص الجزائي، مما أثر على باب الاجتهاد للمحكمة وأحيانا ينعكس سلبا على الإداريين المحالين بمقتضى هذا الفصل.

فالتنقيح المعروض للفصل 96 يحافظ على الصبغة الجنائية لكل من تخول له نفسه الإضرار بالإدارة أو بالمؤسسة العمومية، فلا تسامح مع اختلاس أموال المجموعة الوطنية في أي حال من الأحوال. في المقابل وأمام الوضع الصعب الذي تشهده المحاكم ومرفق العدالة عموما وأمام طول زمن التقاضي خاصة أن الفئة المستهدفة من الفصل 96 هي أساسا موظفو وإطارات الدولة، فمن غير المقبول اليوم أن يقضي الموظف العمومي أو حتى أي مواطن عادي 14 شهرا في الإيقاف التحفظي وأحيانا تدوم القضية سنوات، ثم تتولى المحكمة تبرئته والحكم عليه بعدم سماع الدعوى، فتنهار صورته اجتماعيا ومهنيا، وتخسر الدولة كفاءاتها وإطاراتها بعد خروجها من السجن مع البراءة وذلك لطول زمن التقاضي.

وعليه التوجه اليوم مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية والسيدة وزيرة العدل، مطالبا إياهم بالانطلاق الفعلي في إصلاح مرفق العدالة والمنظومة القضائية وخاصة زمن التقاضي وهذه مقترحات عملية يمكن اعتمادها في هذا الإصلاح:

أولا، مراجعة الخارطة القضائية التي لم تعد تستجيب للتركيبة السكانية والتوزع السكاني في الجهات،

ثانيا، إعادة النظر في القانون المنظم للمجلس الأعلى للقضاء من حيث التركيبة والمهام الموكولة إليه على غرار ترقية ونقلة القضاة ضمانا لاستقلالية القضاء.

ثالثا، التفعيل الحقيقي للمسار الصلحي في قضايا الشغل والقضايا الديوانية والاقتصادية وفي صورة فشل هذا المسار، عندها يمكن اللجوء إلى القضاء.

رابعا، إحالة المحاضر الجبائية والمرورية التي موضوعها خطايا مالية إلى القباضة المالية مباشرة عوض المحكمة وفي ذلك تخفيف لكاهل المحاكم وضمان للنجاعة الردعية.

أما في الجانب المدني، فأقترح:

أولا، تفعيل مؤسسة القاضي المقرر،

ثانيا، حصر الآجال بخصوص تبادل التقارير بين المحامين على أن تكون نسخة التقرير المدلى به نسخة رقمية في القضايا المدنية،

ثالثا، فتح المجال أمام ترشح الخبراء نظرا للنقص الفادح في العديد من الاختصاصات كخبراء الخطأ والمعلوماتية،

رابعا، تحديد مدة أقصاها شهر واحد للاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي على أن تصدر المحكمة حكمها بلائحة ويلغى بذلك الإعلام بالحكم،

خامسا، إعطاء صلاحيات أكبر في تنفيذ الأحكام وذلك بالتخلي عن محاولة تنفيذ الحكم وتحديد أجل معقول بعده يمر للتنفيذ بالقوة العامة،

سادسا، توسيع اختصاصات محاكم الناحية في القضايا الجزائية والمدنية وذلك بالترفيع من 7000 إلى 10000 دينار في المادة المدنية.

أما فيما يتعلق بالجانب الجزائي فإننا نقترح:

أولا، إيجاد حل للأحكام التي تصدر غيابيا وما يترتب عنها من اعتراضات واستئناف وذلك بفصل ملفات المحكومين حضوريا عن ملفات المحكومين غيابيا،

ثانيا، إدراج منظومة التفتيش وكف التفتيش في القضايا العدلية الاختصاص ومرجع نظر وزارة العدل،

ثالثا، جعل مصاريف الاختبارات في القضايا الجزائية وخاصة الاختبار في الخط، محمولة على من يدعي الضرر لا على الدولة وفي صورة صدور الحكم لفائدته، يحكم له بمصاريف الاختبار،

رابعا، ترشيد إيداع الشكايات لدى المحاكم التي أغلبها كيدية أو ذات طابع مدني.

نأمل أن تؤخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار من قبل الوظيفة التنفيذية، وذلك سعيا للانطلاق الفعلي في إصلاح المنظومة القضائية وتطويرها، كي تعطى الحقوق لأصحابها في زمن قصير ورفع عناء الانتظار على المواطن التونسي وحتى نجعل من المحكمة ملاذا للمظلومين والمستضعفين عوض أن تكون منفرة لهم.

أخيرا وحرصا منا على ضمان فاعلية تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية على أرض الواقع وحفاظا منا على سلامة الإجراءات وتطبيقا للقوانين السارية والجارية بها العمل، نذكر بالقانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016، المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، حيث نص الفصل 42 منه في النقطة السابعة على أن: "تتولى الجلسة العامة إبداء الرأي بخصوص مشاريع ومقترحات القوانين المتعلقة خاصة بتنظيم العدالة وإدارة القضاء واختصاصات المحاكم والإجراءات المتبعة لديها والأنظمة الخاصة بالقضاة والقوانين المنظمة للمهن ذات الصلة بالقضاء التي تعرض وجوبا".

هذا ونذكر أن النصاب المطلوب لتركيبة المجلس الأعلى للقضاء غير متوفر، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالجميع،

في هذه المداخلة، أريد أن أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية،

السيد الرئيس، أمام حجم المغالطات التي ترد إليكم في التقارير المتعلقة بولاية مدنين، والأرقام المغلوطة والمتعلقة بإنجاز المشاريع وأمام الكم الهائل من التظليل في مختلف المجالات التي تهم قطاعات عديدة كالشباب والرياضة والفلاحة والتجهيز وغيرها وبعد الزيارات المتتالية لأعضاء الحكومة والتي كانت في أغلبها زيارات فولكلورية خالية من كل تصور وعامرة بوعود جوفاء زائفة، نقول هذا السيد رئيس الجمهورية والأدلة عندنا كثيرة:

الطريق الجهوية 967- 969 الرابطة بين معتمدية سيدي مخلوف ومركز الولاية معطل منذ خمس سنوات،

كل مستشفيات مدنين تعاني من نقص فادح في التجهيزات والإطار الطبي وشبه الطبي وسيارات الإسعاف، مما فاقم من معاناة المرضى من أهالينا في هذه الربوع.

أودية بلا جهر، مصبات نفايات عشوائية تصدر منها روائح كريهة خانقة، معتمديات كسيدي مخلوف وبعض أحياء مدنين الجنوبية كحي النسيم وحي الرجاء وغيرها دون تطهير فهل يعقل السيد رئيس الجمهورية أن تسوء العلاقات الاجتماعية بسبب تصريف المياه المستعملة؟

تحجير حفر الآبار وكهربتها وتعطيش الأهالي والتقاطيع،

مسالك فلاحية غير مهيأة تنقطع فيها السبل كلما أمطرت،

منشآت تربوية مهترئة لا توفر لتلاميذنا مبدأ تكافؤ الفرص، رغم النتائج المشرفة جدا على المستوى الوطني.

السيد رئيس الجمهورية،

رسالة من أهالينا في ولاية مدنين:

المناطق الداخلية وعمق تونس في حاجة إلى عناية أكثر، لا بمنطق التمييز الإيجابي، بل بمنطق التمييز العادل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة الفاضلة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا رئيسة،

زميلاتي زملائي،

أتوجه إليكم اليوم لأعبر عن استغرابي وعن أسفي الشديد لما حصل اليوم على الساعة العاشرة صباحا بالتحديد، أردنا اليوم تمرير التعديل قبل نهاية تلاوة تقرير اللجنة، كما تعودنا على ذلك على مدى سنتين ونصف فنحن نعمل بنفس الطريقة، توجهت إلى مكتب الضبط، قالوا لي: لا يمكنك تقديم تعديل اليوم، فنحن سنعتمد على النظام الداخلي وعلى الفصل 74، نحن لم نتذكر

النظام الداخلي والفصل 74 إلا اليوم؟ فنحن نعمل منذ سنتين ونصف بنفس الطريقة ولم نتذكر النظام الداخلي والفصل 74 إلا هذا اليوم، فقد ذكر رئيس المجلس بوضوح اليوم: سنمر للتصويت بعد النظر في تعديلات الزملاء، أريد أن أفهم فقد ساهمت كتلتنا كثيرا بشكل جوهري في صياغة هذا القانون ولديها تعديلات جوهرية، لا بد من عرضها والتعديل الذي كنا نعتزم تقديمه لا يتعلق بتفاصيل بسيط، بل هو فصل محوري، ألا وهو فصل 96 الذي يعرقل الاستثمار، الذي يكبل الإدارة التونسية بعد التتبعات أيضا الجزائية التي طالت العديد من الموظفين العموميين، أصبح هذا الفصل سيفا مسلطا، هذا الفصل خلق حالة من الرعب والتردد داخل الإدارة وأصبح الموظفين يخافون حتى من التوقيع، يخافون من اتخاذ القرار، يخافون من تحمل المسؤولية، لماذا؟ لأننا مواصلون في الخلط بين الخطأ الإداري والفعل الإجرامي والنتيجة معروفة، سيصبح هنا شلل تام في دواليب الدولة، هنا أريد التذكير بعض الشيء بفحوى المقترح الذي قدمناه، للأسف وتم التعسف علينا ولم تسمحوا لنا بتقديمه لأسباب يطول شرحها:

هذا التنقيح الذي قدمناه نحن سيعتمد على ثلاثة شروط أساسية التي ستكون موجودة وهي: جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للنفس، جريمة استغلال الصفة لاستخلاص فائدة لا وجه لها للغير، جريمة استغلال الصفة للإضرار بالإدارة.

لتوفر ثلاثة شروط مقترنة ببعضها وقد حذفنا أيضا الركن العمدي باعتبار أن هذا الركن العمدي متوفر بطبعه والقاضي سيقوم بالإثبات بعد البحث لأنها معروفة، كل القرائن موجودة، لذلك قررنا عدم الاعتماد على الركن العمدي، لأنه عندما تكون قرائن معينة موجودة فإن تلك القرائن في حد ذاتها كافية.

إن تشريع المقترح يسعى أيضا إلى التميز بوضوح بين الخطأ الإداري والمخالفة الجزائية والنية لا تصنع الجريمة، لذلك علينا هنا ألا نجتهد فقط، رأينا خلال السنوات الأخيرة كيف تحول الخطأ الإداري إلى تهمة جنائية بالرغم من غياب النية وعدم وجود منفعة شخصية وغياب الضرر المقصود وهنا وفي هذا السياق أود التذكير بأن التعديل المقدم على هذا الفصل هو لا يحمي الفاسدين، بل هو حماية لإدارتنا النزيهة ولحق المواطن في خدمات فعالة، لذلك فإن اليوم من واجبنا في البرلمان يا سادة أن نوازن بين محاربة الفساد وحماية حسن سير المرفق العام.

زملائي زميلاتي، بكل لطف بكل لطف، لا بد من تمرير تعديلاتنا، فهذا حق وليس منة، من حقنا اليوم أن نمرر تعديلاتنا وأي رفض وأيا كان الرفض فهذا يسمى تعديا على صلاحيتنا وعلى عملنا التشريعي وأريد أن أذكركم أيضا أنه من حقك أنت أيضا كنائب بأن تطالب أيضا بالتوضيح للزملاء الآخرين أيضا الذين تم اليوم رفض تعديلاتهم، نريد توضيحات لهذا المنع وبرلمان تكمم فيه الأفواه وترفض فيه تعديلات الزملاء يصبح مجرد صدى لكرسي لا صوتا للشعب ولكم سديد النظر يا زملائي، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف، هل هو موجود؟

السيدة نورة الشبراك، هل هي موجودة؟

الكلمة للسيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بالزملاء الأفاضل،

وشكرا لجهتي المبادرة وشكرا أيضا للجنة التشريع العام على ما تفضلت به بالتقرير.

بالنسبة إلى الفصل 96 هذا الشهير يتنزل في القانون الجزائي الإداري وهنا يجب التذكير بأن تنقيح القوانين يأتي لتطوير المنظومة التشريعية لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية ولضمان تحقيق العدالة والإنصاف، ويجب أن نذكر الزملاء بأن الفصلين 96 و98 يندرجان ضمن الباب الثالث من المجلة الجنائية التي تخص القانون الجزائي الإداري وهو أحد أهم فروع القانون العام، وتتنوع وتتوزع هذه الفصول إلى الأفعال التي يتم تجريمها أو تحميل المسؤولية الجزائية للموظف العمومي أو المشبه به، حين تكون هذه الأفعال مضرة بالإدارة وفي المقابل، هناك أيضا جملة من الأفعال التي تتنزل في باب القانون الجزائي الإداري أيضا وهي المرتكبة من طرف المواطنين تجاه الإدارة أو تجاه موظف عمومي أو شبه عمومي.

كنت أتمنى اليوم أن يكون هناك تنسيق مع الجهاز التنفيذي حتى تكون الوظيفة التشريعية التي هي بحكم الدستور مشتركة بين الجهاز التنفيذي والجهاز التنفيذي، كنت أتمنى أن يكون هناك اليوم ورشات عمل للبحث عن مواطن تكبيل الإدارة، لأن تكبيل الإدارة لا يتنزل فقط أو يرتكز فقط أو لا يرتكز فقط على فصل أو فصلين، بل كان لزاما علينا أن نقوم بورشات عمل مشتركة لنعرف أين يوجد التكبيل وأين يوجد التكبيل الحقيقي، صحيح أنه لا يقتصر على الفصل 96 بالرغم من عديد الأضرار التي لحقت بالإدارة بسبب هذا الفصل وقد كنت من بين الأعضاء أو النواب المبادرين.

لذلك أدعو جهة المبادرة بأن يفتحوا باب التعديلات مع الزملاء، كما أضم صوتي إلى صوت زميلتي نجلاء اللحياني لأن ملاحظتها في محلها، اليوم لدينا الكثير من التدقيق وهناك العديد من المصطلحات التي تتطلب التدقيق، الضبابية هي التي أضرت بهذا الفصل بشكل عام وعلينا تخطي هذه المرحلة وهذه الأزمة ولدينا مجموعة من المقترحات التي سنتقدم بها للجنة أو لجهة المبادرة منها إضافة كلمة "مادية" بعد "قيمة المضرة " لأن المنفعة في المطلق لا تعني بالضرورة المادية أو المعنوية، هي على إطلاقها قابلة للتأويل أو للتأويل الواسع.

أيضا لا بد من إضافة "استخلاص فائدة" وتحديد هذه الفائدة، واجتناب التأويل أيضا لهذا النص، فبعد 2011 أضر بالإدارة جراء وجود هذه المعاني الفضفاضة في القانون، هذا بشكل عام، سنقدم وثيقة تتضمن العديد من المصطلحات الدقيقة لتقديمها في إطار التعديل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجع الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيدة الرئيسة،

عودة مرة أخرى إلى القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بمنع المناولة وتنظيم عقود الشغل والذي يهدف إلى القضاء على التشغيل الهش وإدماج العمال في صلب المؤسسات الأصلية وضمان حقوق الشغل اللائق.

إن تطبيق هذا القانون تنطبق عليه مقولة المفكر والفيلسوف الكبير الإيطالي "Antonio Gramsci " في كتابه الشهير "دفاتر السجن" حيث قال: "تكون الأزمة في أن القديم يحتضر والجديد لم يولد بعد وفي هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية متنوعة"، ف "القديم يحتضر" يشير إلى أن نمط التشغيل الهش الذي ساد لعقود من الزمن، حيث شكلت شركات المناولة مظلة قانونية للاستغلال، نمط التشغيل هذا بدأ يتلاشى بفعل هذا القانون و"الجديد لم يولد بعد"، فرغم صدور القانون بالرائد الرسمي منذ يوم 23 ماي 2025 والأوامر الترتيبية يوم 17 جوان 2025 فإن تطبيقه على أرض الواقع متعثر ولا وجود لإرادة حازمة ليقع فرضه على الشركات الخاصة وحتى على المؤسسات العمومية الذين يماطلون في تطبيقه.

في هذا الفراغ تظهر أعراض مرضية متنوعة فعوض إدماج العمال، يقع طردهم من طرف عدة شركات وحتى من طرف مؤسسات الدولة كالسائقين 33 في البريد التونسي الذين اشتغلوا لمدة أربع سنوات ونصف بدون انقطاع يقع التخلي عنهم ابتداء من 1 جويلية 2025.

وبالنسبة إلى شركة "بيرينكو" التي تمارس نشاطها في جزر قرقنة وعين تركية قامت بطرد السائقين الثلاثة والإداريين الاثنين، أما عمال الحراسة 78 بعد ما طلبت شروط تعجيزية لإدماجهم من شاكلة بطاقة عدد 2 وشهادة عمل تثبت خبرتهم من شركة المناولة، بعد هذا يرفض الممثل القانوني للشركة للحضور في ثلاث جلسات متتالية نظمتهم التفقدية الجهوية للشغل بصفاقس بتعلة ان لديه التزامات مهنية وهنا أريد أن أحيي النقابة الأساسية لحراسة "بيرينكو" التي اجتمعت يوم 19 جويلية 2025 في دار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس تحت إشراف المكتب التنفيذي، وطالبت بإدماج كل أعوان الحراسة والسواق وأعوان إدارة قرقنة بالشركة طبقا للقانون عدد 9 لسنة 2025 ولوحت بالدخول في إضراب يومي 3 و4 أوت القادمين.

وبالنسبة إلى السائقين الاثنين لل "TPS" التابعة لـ "ETAP" وهي مؤسسة عمومية، فإن هذين السائقين موقوفان على العمل منذ 7 جوان 2025 وطلبوا منهما فيما بعد إيداع ملف من أجل الإدماج، لكن إلى حد الآن لا يوجد شيء.

هناك كذلك عمال النظافة في بنك الزيتونة الذين بدأوا في العمل منذ 28 أوت 2023 بدون توقف إلى غاية يوم 16 جويلية 2025، يوم تسريحهم، بل أكثر من هذا فهم يطالبونهم بإمضاء معرف به لوصل إبراء ذمة يقرون فيه بإبراء ذمة بنك الزيتونة وألا يطالبوا بحقوق مالية أو عينية تترتب عن إنهاء العلاقة الشغلية.

بالنسبة إلى الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، بعد أن وقع إدماج 37 عاملا، ما هو مطلوب الآن هو النظر في وضعية العمال المتبقين وإدماجهم حيث أن البعض منهم قد بدأوا العمل مع الشركة منذ أكثر من 10 سنوات إلى غير ذلك من الوضعيات المشابهة.

هذا التلكؤ في تطبيق القانون عدد 9 لسنة 2025 عادة ما يبرر بانتظار الاستشارة، الاستشارة، إن كانت شركة خاصة تتم في وزارة الشؤون الاجتماعية وإن كانت مؤسسة عمومية تتم في وحدة متابعة المنشآت العمومية برئاسة الحكومة.

إذا من واجب وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة التسريع بفرض تفعيل القانون وخاصة بالنسبة إلى العمال الموقوفين عن العمل وهنا علينا أن نستوعب روح القانون عدد 9 الذي يقوم على استبدال علاقة العمل الهشة بعلاقة مباشرة وعادلة بين العامل والمؤسسة الأصلية، مبنية على الاستقرار المهني وعلى الحماية الاجتماعية والكرامة في العمل وكلمة الحق هذه في التطبيق أريد بها باطلا عند العديد من المؤسسات الخاصة والعامة، حيث بعد أن كانت المؤسسة في حاجة أكيدة إلى هؤلاء العمال سواء في النظافة أو في السياقة، بصدور القانون بقدرة قادر يقع التخلي عنهم وبالطبع هذه المؤسسة لن تبقى بدون نظافة أو سياقة، لذلك يذهب العديد من الملاحظين إلى الاشتباه في استغلاله من قبل بعض الأطراف كوسيلة لإقصاء عدد من العمال لفسح المجال أمام انتداب أقاربهم ومعارفهم، لذلك المطلوب هو الضغط على هذه الأطراف بجميع الوسائل النضالية من أجل إرجاع العمال المطرودين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكافة زملائي الكرام،

في البداية أريد أن أشكر جهتي المبادرة على هذا القانون المهم.

في البداية أود الحديث عن أهمية تعديل الفصل 96: في التفرقة بين القصد الإجرامي المضر بالإدارة وبين مجرد الاجتهاد غير المصيب للتصرف في المال العمومي من حسن النية والذي ينفي القصد الإجرامي، كما أن هذا التعديل لا يحمي الموظفين من الجرائم المرتكبة، عكس ما يحاول البعض أن يشوه هذا التنقيح للقانون وكما ذكرت فإن هذا القانون لا يحمي الموظفين من الجرائم المرتكبة من اختلاس للمال العام، تضارب المصالح، سوء استخدام السلطة والإضرار بالإدارة.

هذا الفصل اتهم قديما بعرقلة الإجراءات الإدارية، وبالتالي بعرقلة الاستثمار ولنا في ذلك المشروع السياحي بالزريبة أكبر مثال فإدارة إسناد الرخص الاستثنائية للمياه بوزارة الفلاحة وعلى رأسها السيد المسؤول رئيس اللجنة، يمتنع عن إمضاء إسناد رخص الماء لهذا المشروع السياحي الضخم، بتعلة أن السادة أعضاء اللجنة يخافون من القيام بالإمضاء، وبالتالي يتعرضون للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 96 وأنا أقول لهم: "الأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ ولا تبني الأوطان"، ولكن لا ننكر أن العديد من الإدارات تتعمد تعطيل وتكبيل العديد من الملفات بتعلات قانونية لا وجود لها.

الثورة التشريعية هي مطلب شعبي، ولكن الأهم من ذلك هو تطبيق القانون ولكم في قانون منع المناولة وتنظيم عقود الشغل أكبر مثال.

زملائي الكرام، هل أن تفقديات الشغل اليوم طبقت هذا القانون كما يجب؟ الجواب بالطبع لا.

ترد علينا العديد من المراسلات والاتصالات والشكايات من العديد من العمال الذين يتعرضون للمظالم، فهم يتعرضون للطر، ويتعرضون لعدم تطبيق القانون بالعديد من المؤسسات والغريب أن هاته التفقديات للشغل لا تحرك ساكنا، فمثلا أنا في ولاية زغوان إن لم أتصل بتفقدية الشغل وأذكر لها أسماء المؤسسات التي تقوم بتجاوز حق العمال من تحيل في عقود الشغل، أو أنها لم تطبقه أساسا أو يتم إضافة في عقود الشغل فترة التجربة في هذه العقود، مع أن هؤلاء العمال يعملون منذ سنوات بهاته المؤسسات، فهذه التفقدية لا تنتبه إليهم ولا تقوم بأي إجراء قانوني،

لدينا في زغوان 300 مؤسسة ويوجد لدينا مثلا خمسة متفقدي شغل إن خرج من بين هؤلاء ثلاث فقط ليقوموا بمعاينة خمس مؤسسات، سنجد أنه في ظرف عشر أيام سيقومون بمعاينة خمسين مؤسسة، في عشرين يوما سيعاينون 300 مؤسسة، فهل أن هذه المؤسسات اليوم عاجزة أن تطبق مشروع رئاسي سهر عليه رئيس الدولة وسهر عليه البرلمان اليوم بتعلة الفصل 96؟ أقول لا، قانون منع المناولة وتنظيم عقود الشغل كان واضحا وصريحا ولا يقبل التأويل، ومع ذلك نجد تعطيلات كبرى وعدم وجود إرادة واضحة من بعض المسؤولين في تفقديات الشغل في تطبيق هذا القانون، ما المنفعة من ذلك؟ ما الغاية من ذلك؟ لماذا هذا التعطيل؟

سأتوجه اليوم برسالتي إلى السيد رئيس الجمهورية:

يا سيادة رئيس الجمهورية،

لقد قلت بأن الموظف هو الذي يتصل بالمواطن، الإدارة هي التي تخرج للمواطن، اليوم المواطن يدق أبواب الإدارة وللأسف هي مغلقة ولا تتجاوب.

السيد الرئيس، إن أردت تنظيف الإدارة وتقوم بتطهير الإدارة وأنا أعلم بأن لديك إرادة حقيقية في ذلك، لك في تفقديات الشغل أكبر مثال، اليوم هناك امتناع تام على تطبيق هذا القانون بقصد إثارة البلبلة والمس من السلم الاجتماعي في كافة المناطق وفي كافة ولايات الجمهورية التونسية ولنا الثقة في سيادتكم بأنه سيتم تطهير هذه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد زميل محترم محمد علي عن الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا،

السيدة الرئيسة،

السادة النواب،

في البداية أحيي من خلالكم كل شعب فلسطين الجبار في مواجهة آلة القتل والتهجير والإبادة الجماعية الصهيونية، في أكبر جريمة تحصل في العصر الحديث أمام أعين العالم، في تحد لكل القيم والإنسان. أحيي كل الواقفين بما أوتوا إلى جانب المقاومة والتحرير والتصدي لجرائم الإبادة الصهيونية، أحيي كل الشعوب الحرة في ميادين الحق والداعية إلى فك الحصار وإنقاذ أهالي غزة من الموت جوعا وعطشا وقصفا.

من خلالكم لا يسعني إلا أن أقول الخزي والعار للجرائم التي تمارسها الدول الداعمة للكيان الصهيوني وللنظام الرسمي العربي الجبان والصامت أمام ما يحصل فلسطين وغزة.

أحيي الموقف الرسمي التونسي الذي يشرف كل التونسيين فيما جرى من خلال لقاء السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد مع مستشار الرئيس الأمريكي وأعود إلى البرلمان التونسي ليقوم بواجبه ويجرم التعامل مع الكيان الصهيوني، استنادا لمطلب الشعب التونسي ولفظاعة ما يحصل في فلسطين من إبادة وهو أقل ما نقوم به تعبيرا عن مشاركتنا في منازلة العدو في الدفاع عن أطفال غزة إذا كنا منسجمين مع مواقفنا ومع مبادئنا الأخلاقية والإنسانية.

أحي كثيرا جهة المبادرة نواب الشعب لتنقيح الفصلين 96 و98 لرد الاعتبار إلى الإدارة ودورها الأساسي في إنجاح عملية التغيير التي بدأت منذ 2011، وهي تقريبا من العناصر الأساسية التي حافظت على استقرار دولة تونس وتوازنها وتواصل خدمات المرفق العمومي رغم كل الهزات التي مرت بها البلاد التونسية، مقارنة بالإرباك الذي حصل في بعض الدول الأخرى التي طالتها تغييرات مثل سوريا والعراق وليبيا، والمطلوب الآن تغيير تعزيز دورها وتطويره لا هرسلتها ومعاقبتها رغم كل الشوائب التي يمكن أن تكون في الإدارة التونسية منذ عقود.

السادة النواب،

إن اعتماد الجانب القصدي للتثبت قبل تكييف الفعل الإجرامي في الجرائم المنصوص عليها بالفصل 96 واعتبار حسن النية لدى الموظف العمومي للتفرقة بين الخطأ الإداري والجريمة وبين حسن النية في اتخاذ القرار من شأنه أن يسهم في طمأنة الموظف والأمان القانوني بالتوازي مع مقاومة الفساد الإداري.

مقتضيات الفصل 96 الحالية لا تأخذ بالاعتبار حسن النية والخطأ الذي ينتج عن الاجتهاد في تكييف الفعل الإجرامي وتطبيق مقتضياتها الحالية تضرب روح المبادرة لدى الموظف التونسي وتسهم في تكديس الملفات وتأخيرها خاصة في فرز العروض، مثال ذلك شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي والعديد من المنشآت العمومية التي فضل فيها العديد من الإطارات مغادرة هذه المؤسسات وغادروا أيضا البلاد التونسية نتيجة الخوف من الخطأ، فمن لا يعمل لا يخطئ، "إنَّ اللهَ تعالى وضع عن أُمَّتي الخطأَ، و النسيانَ " فالتنقيح الجديد مهم جدا في الثورة الإجرائية للدفع بالأطراف وموظفي الدولة إلى روح المبادرة والتمسك بمؤسساتهم لتجنب التعطيل والهرسلة التي تطال الإدارة اليوم حقا وباطلا، وتعتبر من القوانين التي تكبل الموظف ويحمي بالقانون وينهي علّة التعطيل في عمل الإدارة.

سادتي، بالمناسبة جهة قفصة الحاضنة لشركة فسفاط قفصة لم ينلها من حضور الدولة إلا الوجود الشكلي لإداراتها ومرافقها، دون أثر يذكر في تحقيق مطالب الشعب التي رفعها في الساحات في سجون الاستبداد من حرية وكرامة وعدل، هذه الجهة لم يتحقق لها من المطالب ما يكفي حتى لا يموت أبناؤها جراء المرض ولكم في شهيدة تخلّي الدولة اللا اجتماعية التي قضت رحمها الله ورزق أهلها الصبر جراء الحقرة والفقر والإهمال والقوانين اللاإنسانية واللا

اجتماعية، نالها فقط الحرمان من الكرامة الآدمية ومن حق الحياة ومن الماء ومن الصحة والحق في بنية تحتية تحمي من حوادث الموت ومن دهس الشاحنات، قطارات شحن الثروة للشعب المغبون والحرمان والفقر وطوابير العاطلين والمعطلين.

لم ينل هذه الجهة من عناوين الثورة إلا المحاسبة وإيداع أبنائها في السجون لأعوام وأعوام في مسار قضائي طويل ومظلم ومؤلم ليدفعوا ضريبة فساد نظم، وحكومات سابقة حكمت تونس قبل 2011 وبعدها وتحولت المحاسبة لعقاب ليس فقط لأصحاب أكبر شركة حاضنة للتشغيل والعناية بالفقراء والمحتاجين، شركة لطفي علي، إلى عقاب جماعي لما يقارب 800 عائلة وتدمير الشركة التي كانت توفر موارد رزق الفقراء والعمال وإحالة العمال إلى المجهول والبطالة والخوف على مستقبل أبنائهم وقدرتهم على توفير لقمة العيش الكريم، حتى لا يكونوا فريسة للعجز والبؤس، مثل ما حصل مع أب الشهيدة، العجز عن توفير مقابل للعلاج ولم ينلهم من شعار "الشعب يريد" والدولة الاجتماعية إلا قطع سبل الأرزاق.

السادة النواب،

أعود إلى الفصل 96 والتخوف من إعادة المقترح إلى اللجنة يخفي نية في تعطيل إصدار القانون، لا نعرف لفائدة من والحال أنه أخذ كثيرا من الوقت للتداول، ما يسمح بأي مقترح تعديل أو لأي جهة أن تشارك في صياغته صياغة صلبة، فالمطالبة اليوم بالتأجيل لا يفهم إلا في سياق محاولة التعطيل مهما كانت التعلات، ولا يحترم مجهود النواب المحترمين واللجنة أو انتظارات التونسيين والتونسيات والموظفين ضحايا الفصل 96 في حالته أو في صيغته الحالية، أخشى أننا بذلك نعيد قبر هذا المقترح مثل قبله: "تجريم التطبيع" في غياهب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد حسام محجوب وجهة المبادرة في هذا القانون،

طبعا اليوم نناقش تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، وفي الحقيقة لن أهتم كثيرا بالمسار، المهم أن ينفذ هذا الفصل سواء نقح أو لم ينقح.

بخصوص الموضوع الذي تحدثت فيه بالأمس بخصوص الإضرار بالمال العام والطريق الوطنية عدد 18، لماذا؟ لأن أركان الجريمة قائمة، وجود قرض من البنك الإفريقي للتنمية، أي مال عام، الموجه لإصلاح الطريق الوطنية عدد 18 المشروع لن يحقق أهدافه المعلنة، أي هناك عدم جدوى من هذا المشروع، الطريق سيظل مقطوعا وجزء منه يوجد في قلب المنطقة الحمراء التي هي سد، خطر قانوني وفيزيائي.

تجاهل تحذيرات وزارة الاقتصاد يوم أن جاءت بالقرض، قلنا لها هذا إهدار للمال العام، وتجاهل وزارة التجهيز والإدارة العامة للجسور والطرقات لمراسلة كتابية من مجلس النواب حول إمكانية تغيير هذا الطريق، مما يجعل الفصل 96 عدل أو لم يعدل والفصل 99 ينطبق على هذه الحالة وأطالب من لجنة المبادرة إن مر هذا القانون تنفيذ الفصل في أول يوم على الإدارة العامة للجسور والطرقات من وزارة التجهيز، فالجريمة قائمة وثابتة وأركانها قائمة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني عن كتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكافة الزملاء،

أريد أن أحيي المبادرة التي تقدم بها مجموعة من الزملاء النواب في إطار الفصل لتنقيح المجلة الجزائية، الفصل 96، خاصة منها هذا الفصل الذي كثر الحديث عليه في كل الحكومات المتعاقبة، منذ سنة 2011 والى حد اليوم لم يقع تقديم أي مشروع وعرضه على الجلسة العامة والمصادقة عليه وتنقيحه وهذا يطرح عديد الأسئلة: لماذا كل هذا الخوف من هذا الفصل؟ ولو أنه فصل يهتم بفئة معينة هي التي تدير شؤون الدولة وتقوم بالتصرف في المال العام وهي التي تحفظ الوثائق والأرشيف.

اليوم بعد صدور المجلة وأظنها أول مجلة جزائية منذ 1913، المجلة صدرت -إذا لم أكن مخطئا في التاريخ- وإلى حد هذا اليوم لم تقع عليها تنقيحات من شأنها أن تغير الواقع القضائي والواقع الإداري في الدولة.

اليوم نحيي الزملاء والمجلس، ونريد أن يمرر هذا المقترح، ليس لأننا نريد أن نمرره، لكن لأنه يمس -كما قلنا- بصفة خاصة المرفق العمومي الذي يشكل اليوم أهم محرك للعجلة الاقتصادية والحياة السياسية والعمل الإداري من ناحية كونه أصبح -وهذا أجمعت عليه كل الحكومات وأجمع عليه كل المتدخلين في الشأن السياسي أنه يعطل الدورة الاقتصادية ويعطل العمل الإداري واليوم نسمع أن الإدارة تعطل القوانين وتعطل المشاريع، كما قال الزميل واليوم أصبح ضرورة تنقيح هذا الفصل وإعطاء مساحة من الحرية التي تكون مقيدة، نحن لن نشجع على التسيب وعلى استغلال المال العام وانما نحب أن تكون روح المبادرة موجودة في الإدارة والفعل ولا يكون الموظف تحت وطأة أي سيف مسلط على رقبته، من اجتَهَد فأصاب فله أجرانِ، وإن اجتَهَد فأخطأَ فله أجرٌ واحد، ومع التشديد على المحافظة على المال العام.

ولهذا في التنقيح كانت الكلمة المفتاح هي نية التعمد، يعني أن يكون الموظف أو شبهه خارجا من داره للعمل وله نية التعمد في الإجراءات وفي التوقيت وفي الممارسة وفي التصرف. ليس في هذا بعض الغموض، لكن يجب هنا الاجتهاد من القضاء حتى يتثبت من هذه العملية وهنا أريد أن أرجع لمسألة جوهرية في هذا الموضوع هو بحث البداية، اليوم الإشكال الكبير الذي يمكن أنه يهرسل بعض هذه القضايا التي تخرج في جلها فيما بعد بعدم سماع الدعوة هو بحث البداية الذي لا يتعمق وليست له الأهلية، حتى نكون واضحين، ليدقق في هذه الأمور ويكون عنده التمحيص الكامل حتى يوجه التهمة أو يوجه البحث في اتجاه معين كونه يثبت وجود الجريمة ونية الجريمة من عدمها.

نحن اليوم في التعديلات اذا كانت هناك إمكانية النظر أيضا إلى باحث البداية، ومحاولة أن تكون الأبحاث الجارية مباشرة عند النيابة العمومية من وكلاء أو حكام تحقيق هم الذين ينظرون في

هذه المواضيع، لأن الأمر ليس سهلا بأن توقف موظفا من أجل شبهة وبعد ثلاثة وأربعة أيام أو حتى بعد مرور 14 شهر، إذا كانت هناك اختبارات وغيرها وفيم بعد يخرج ليرجع لمكانه فيكون منزعجا ويلحق هذا بعائلته وزملائه أيضا الذين يعملون معه، ويصبحون على حق في خوفهم ويقولون لا نأخذ أي قرار إذا كان في موضوع معين أو في صفقة معينة يقع الاخلال أو يمكن حتى أن يتجاوزه ولا يتفطن للعملية وهناك من أسند صفقة بناء على تقديم أوراق وبطاقات رمادية لأخذ صفقة من بلدية ثم تبين أن تلك البطاقات الرمادية مزورة، الموظف يجهل ذلك وليست له الإمكانية للتثبت من هذه الوثائق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم بو بكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا، نثمن مجهودات الزملاء النواب ونثمن مقترح تنقيح القانون الفصل 96 على أهميته وعلى الإشكال الذي سببه حتى لدى بعض المسؤولين في تطبيق القوانين أو في تعطيل -ليس بتعطيل- وإنما في اتباع إجراءات هذا القانون المهم والوضعية تستحق التدخل التشريعي حقيقة، ولكن يجب أيضا أن نرجع ونثمن الإدارة التونسية التي كانت صمام أمان في عديد المحطات التاريخية التي كان يمكن أن تنهار فيها البلاد.

وأخيرا منذ 2011 لو لم تكن الإدارة التونسية إدارة ثابتة ودقيقة بكل إجراءاتها وبكل ما فيها من إخلالات فلن نتقدم وكما تحدث الزميل نحن مثل عديد الدول وتنفيذ هذا القانون على أهميته لا بد أن نوفر له الأرضية المناسبة للتطبيق لأن الإدارة اليوم وأنا دوما أتحدث على الإصلاح الإداري، فلا يمكن أن نطبق القانون بهذه الطريقة حتى وإن كان محددا في نوعية الجريمة ودقيقا أيضا ومحددا في العقوبة وبدقة لكن يجب أن نوفر لهم الظروف الملائمة للتطبيق وأول مسألة موجودة اليوم حين نتحدث على الإدارة هناك ثقة مفقودة بين المواطن والإدارة، كيف يمكن استرجاع الثقة بين المواطن وبين الإدارة؟

إذا كانت لدينا اليوم إجراءات إدارية معطلة، ليست مرتبطة بـ 96 ولدينا إجراءات إدارية تسير بسرعة السلحفاة ليست في الفصل 96 ولا تخص مسؤولين وليس من التعطيل، يعني مثلا أقدم طلب عروض في منظومة الصفقات العمومية، واثنين وثلاثة ولا يأتي أحد وحتى في بعض الأحيان حين أطلب المراكنة لا يأتي أحد لأنه إما أن المقاولين أصبح عندهم إشكال في التعامل مع هذه المنظومة والمسؤول الذي سيقوم بالمراكنة يخاف حتى إذا كانت معه لجنة يمكن أن يتهم بالفساد ويتهم في هذا الفصل بأنه يعطي صفقات بطريقة أو بأخرى.

إذن قبل أن نصل لهذا الجانب أرى أهم شيء وهذا موجه للسلطة التنفيذية أو الوظيفة التنفيذية، هناك مسائل لا تتخذ بالقانون وأشياء لا تنفذ بالقانون وهناك إجراءات تتخذ بالقرارات، اليوم يمكن بقرار سياسي أن نعمل على رقمنة الإدارة، الرقمنة الخاصة بكل إدارة والرقمنة في التقاطعات الإدارية وعندنا نموذج اليوم بدأنا به لدينا نماذج في الشؤون الاجتماعية وتقاطعات بخمس إدارات، لماذا لا نفعلها بكل الإدارات وبكل المؤسسات؟ ويصبح هناك تقاطعات إدارية ورقمنة بين كل الإدارات، فبالرقمنة سنقلص أكثر ما يمكن من الأخطاء وأكثر ما يمكن من التزوير ويصبح كل شيء محسوبا في الكمية والوقت والإجراءات، في غياب هذا لا يمكن أن نتحدث ولا نحمل الناس ما لا يحتملون مهما كان الموظف ومهما كان قيمته.

الجانب الثاني وهو جانب آخر أعتبره مهم هو: كيف يمكن ترجمة الثقة الممنوحة للمسؤول؟ أنا كمسؤول وطني عالي سميت واليا مثلا، كيف أعطيه الثقة وكيف أترجمها في الواقع؟ هل نترجمها بسيف مسلط على رقبة من لا يفعل أي شيء لأنني غدا سأعرضه على القضاء؟ أو أترجم هذه الثقة بالمساندة والمتابعة والدعم والإحاطة والتكوين؟

هذا ما يجب أن يتم لنعطي للإنسان ثقة، يجب أن أتابع بهذه الطريقة ولا أعينه مسؤولا وأقول له اذا أخطأت غدا سأعزلك وواقع اليوم هو ما نعانيه، يعين واليا شهرين أو ثلاثة أو عاما ثم يعرض على الأبحاث ويعين معتمدا لساعة من الزمن فيعرض على البحث معه، هذا لا يسير إدارة، لا يجعلنا نمشي في الاتجاه السليم لنبني الدولة، لأن الدولة التونسية بنيت على الإدارة وهي العمود الفقري في تونس ولا يمكن أن نتطور إلا إذا كانت الإدارة عندنا سليمة وبالتالي في سلامة الإدارة سلامة مسؤوليها، وفي سلامة مسؤوليها سلامة تسميتهم، من يسمي عليه أن يكون قادر اعلى التسمية والجهاز الذي يعطي المعلومات أو يعطي الدقة عليه أن يكون فعلا وطنيا ويدفع في اتجاه أن يكون المسؤول الأنسب في المكان المناسب ويكون عنده تحفيز من الوظيفة التنفيذية أو من المسؤول عن الوظيفة التنفيذية، وعنده تحفيز في أن يقدم مبادرة، فكلهم عندهم مبادرة وكلهم عندهم أفكار وكلهم عندهم اقتراحات، المكلف بالبلدية يمكن أن يفعل ما يشاء.

أخيرا، أريد أن أتكلم حتى على القضاء وتسيير القضاء، فلا بد من تغطية النقص الفادح سواء كان في القضاة أو في الكتبة أو في غيرهم حتى نسير القضايا ونحافظ على الإجراءات وعلى سلامة الإجراءات وعلى الوقت وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الى السيدة الزميلة المحترمة سنية بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سنية بن مبروك

شكرا، المعروض علينا اليوم مقترح القانون المتعلق بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، التنقيح يعتبر خطوة أساسية في سبيل تطوير المنظومة القانونية بما يواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يهدف هذا التنقيح إلى معالجة أوجه القصور وتوضيح الغموض، كما يسهم في تعزيز العدالة والشفافية وضمان التطبيق السليم لمحتوى النص بما يتلاءم مع المبادئ الدستورية.

إن الفصل 96 في تطبيقه طرح عديد الإشكاليات التنفيذية نتيجة الغموض في المصطلحات وفي العبارات وفي مستوى التأويل والاجتهاد من قبل السلطة، لقد نتج عن هذا الفصل في عديد

الحالات اختلافات جوهرية في قراءة أحكامه وإصدار الأحكام تبعا لذلك، لعل من أبرزها الوضعية التي يكون فيها الموظف العمومي قد اقترف خطأ أو أحدث ضررا للإدارة دون الحصول على فائدة مادية وليست فائدة أدبية، وكذلك الوضعية التي يكون فيها الموظف محل تتبعات وشكايات كيدية وغير جدية التي قد تؤول في بعض الأحيان إلى وضعيات لا يحمد عقباها.

إن تعديل الفصل 96 يجب أن يؤسس في إطار معادلة تضمن حماية المالية العمومية والقضاء على الفساد داخل الإدارة العمومية دون تكبيل الموظف وشيطنته وعرقلة نشاط المرفق العمومي.

يرمي تعديل الفصل 96 الى اجتناب انعدام ملكة الاجتهاد وروح المبادرة والتحلي بالمسؤولية لدى مسؤولي الدولة، كما يهدف كذلك إلى وضع حد للخلط بين الأخطاء المهنية وجرائم الفساد وما ينجر عنه من تعرض للمساءلة والتبعات القضائية في عديد الأحيان.

وبناء على كل ما ذكر أطالب بإرجاع مقترح القانون المتعلق بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية إلى اللجنة لما يحتويه من عبارات قد تحتمل تأويلا واسعا من حيث المفاهيم القانونية، وذلك بغاية مزيد الدرس وإعادة هيكلة الصياغة بما يضمن وضوح النص وتماسكه مع باقي الفصول ذات الصلة وبما يحقق دقة أكبر في تحديد أركان الجريمة وضمانات المحاكمة العادلة، سيما أنه في علاقة وطيدة بالمساس بالحقوق التي كفلها الدستور في الجانب المتعلق بتوقيع العقوبات.

وفي الختام ملاحظة هامة يجب أخذها بعين الاعتبار، إن تفعيل هذا التنقيح على النحو الناجع يتطلب مراجعة متزامنة لقانون الوظيفة العمومية قصد توضيح حدود المسؤولية التأديبية والمدنية للموظف وتحديد الأطر القانونية التي تميز بين الخطأ الإداري والفساد الحقيقي، إلى جانب تحديد دور الهيئات القضائية المتدخلة في هذا الخصوص.

كما أن تكامل هذا التنقيح مع قانون التصريح بالمكاسب الذي يعتبر ضروريا لضمان الرقابة الوقائية وتعزيز الثقة في المسار القانوني، حيث يمكن للتصاريح المنتظمة أن تساهم في الكشف عن تضارب المصالح أو الإثراء غير المشروع وبالتالي تدعيم الملاحقات المستندة على الفصل 96.

إن هذا التناسق التشريعي من شأنه أن يمنع الإفلات من العقاب ويحمي في الآن ذاته الموظف النزيه ويكرس إدارة عمومية قائمة على الكفاءة والنزاهة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى 68 لإعلان الجمهورية نهنئ تونس وشعبها وقيادتها بهذه الذكرى العزيزة علينا جميعا، التي تحمل في طياتها نضالات الشعب وتضحياته الجسام من أجل بناء دولة حرة منيعة مستقلة ذات نظام وطني جمهوري تقدمي ديمقراطي خلال هذه السنوات، ومنذ 25 جويلية 57 إلى اليوم نثمن كل الإنجازات الوطنية والمواقف السياسية الشجاعة التي استجابت لمطالب الشعب التونسي في فترات هامة من تاريخ تونس.

كما أننا نأمل أن تكون هذه الذكرى انطلاقة حقيقية نحو البناء والتشييد الاقتصادي الواقعي وفق إجراءات استراتيجية ثورية لخلق الثروة من أجل عدالة اجتماعية وسيادة وطنية وتنمية عادلة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الداخلية التي لا زالت تنتظر بكل أمل وتفاؤل قطار التنمية وشكرا.

آذن برفع الجلسة لمدة ساعة ونصف على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة النقاش العام وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترحي القانونين

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، المصدح للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر، له ثمان دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

إذن نناقش اليوم أحكام تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، أول مسألة سنتعرض لها هنا هو تعريف سوء النية ومعناه، لماذا؟ من أجل تحقيق معادلة أساسية ألا وهي الحفاظ من جهة على مصالح الإدارة وحسن سير المرفق العمومي ومن ناحية أخرى مكافحة الفساد، هذا مع حماية الموظف العمومي أو شبهه من كل التتبعات التي يمكن أن تطاله بسبب قرارات تقديرية أو اجتهادات، نعرف جميعا أن العون الإداري حين يؤدي واجباته لا يمكنه أن يعمل ويسدي الخدمات أو يقوم بدوره من غير اجتهاد وهنا حين يجتهد يمكن أن يتم اتهامه بالتقصير أو بعدم الحفاظ على مصالح الإدارة وبالتالي عبء الإثبات هنا محمول على من؟ عبء إثبات سوء النية محمول بطبيعة الحال على من يثير هذه الدعوى. هنا أيضا يجب التفريق بين من يرتكب الخطأ بمقتضى إذن من رئيسه أو من السلطة أو من يرتكب خطأ وهو متواطئ، أي يكون موظف متواطئ مع رئيسه، في هذا الجانب هناك إهدار سلطة وهناك ركن عبء إثبات أنه صار تحصيل منافع شخصية.

كذلك الالتباس والشطط في تطبيق مقتضيات الفصل 96 من المجلة الجزائية وبرز بشكل كبير بعد أو خلال 2011 وما تلاها من إجراءات ورأينا كيف أنه صارت محاولة من ناحية للمحاسبة وأحيانا كانت عمليات انتقام وتشفي طالت كفاءات إدارية وطالت مسؤولين في الدولة التونسية وحاسبتهم على ولاءاتهم أو قربهم أو بعدهم من نظام الحكم السابق قبل 2011، هذا الأمر كان خطيرا جدا وانجر عنه تراجع خطير في تحمل المسؤولية وانجرت عنه تحفظات كبيرة من عند أناس وكفاءات، رأينا أيضا أن هذه الظاهرة اقترنت أيضا بالهجرة، ما سميناه هجرة الكفاءات نحو الخارج.

إذن النتيجة كانت بعد الاستعمال السيء لهذا الفصل 96 تراجع روح المبادرة في الإدارة التونسية، وبالتالي برزت عرقلة للعمل الإداري وتراجع في إسداء الخدمات للسادة المواطنين، هذا أضر بالمرفق العمومي للدولة التونسية مما جعلنا نعيش تراجعا كبيرا وخطيرا، من هنا جاءت النية الجديدة للمشرع اليوم والإرادة الجديدة التي تتجلى في هذا المقترح التعديلي الماثل أمام الجلسة العامة، لهذا سنرد الاعتبار لمسؤولي الدولة التونسية، من ناحية نحاسبهم ومن ناحية أخرى أيضا نحافظ على سلامتهم وليس بأي تهمة كيدية نجلب هؤلاء الناس ونضربهم ونضرب كفاءاتنا أو نسلط عليهم عقوبات بشكل مجحف وبشكل يمس من روح المبادرة عندهم.

أصبح المسؤول يخاف من أداء واجبه لأن من يتفانى في عمله يمكن أن يرتكب أخطاء ويرتكب أخطاء تقديرية ومن لا يعمل لا

يخطئ وبالعكس يمكن أن تتواصل ترقيته، ويطالب بإدراجه في السلم الجديد وفي سلم الترقيات الجديدة وبالتالي أصبح المسؤولون الآن يخافون ليس من اليوم، بل من أن يأتي من يحاسبهم في الغد على أعمال قدموها بالأمس أو منذ خمس أو عشر سنوات، وبالتالي يجب تجاوز هذه المعضلة.

نقطة أخرى يجب أن نفكر فيها نحن في المستقبل أيضا، ضرورة إشراك التفقد الإداري ووحدات التفقد الإداري في الوزارات حتى تؤول لنا هذا الفعل أو تكيفه، هل يرتقي للجريمة أو يدخل في باب العرف الإداري؟ أيضا هذه لا يمكن أن يكتشفها أحيانا قاضي تحقيق أو عون محقق أو عون أمني.

إذن المسألة المهمة التي يجب أن نثيرها أيضا ونتحدث فيها كثيرا من هنا فصاعدا مسألة الزمن القضائي، الزمن القضائي أصبحت مسألة مشطة وتمس من حقوق الناس، اليوم ندخل للمحاكم ورأينا في جلساتها كم كبير وهائل من القضايا، الجالسون كانوا واحد أو ثلاثة أو خمسة مثل ما هو معمول به ويجدون أنفسهم في عبء كبير، لا يمكن أن نتحدث اليوم على جودة القضاء في ظل هذه الظروف، فالمحاكم مشتتة، فتحتار وتقول لماذا محكمة هنا ومحكمة في منطقة أخرى؟ لماذا تكون المحاكم هكذا متباعدة في حين يمكن أن تكون منشأة واحدة متكاملة، في بناء واحد؟

حقيقة هذه مسألة تستدعي النظر ونوجه كلامنا هذا للسيد رئيس الحكومة والسيدة وزيرة العدل أن نولي اهتماما ورعاية أكبر ونعرف أن إمكانياتنا تحول أحيانا دون أن ننجز الشيء المأمول أو ننجز ما نتوق له ونريده لكن ضروري اليوم أن تتم حلحلة آجال التقاضي والزمن القضائي، كذلك مسألة أخرى تتعلق بفقه المحكمة، فغير معقول أن يكون ثمة تباين كبير بين فقه محكمة ومحكمة أو بين دائرة ودائرة أخرى في نفس المحكمة، لذلك هذه المسألة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الزميلات والزملاء،

شكرا للجنة التشريع العام على التقرير المفصل والعمل المنجز تقريبا على مدى سنتين وتقرير فيه 36 صفحة، مشكورون على العمل الجبار الذي قاموا به، أريد أن أؤكد على أهمية هذا التنقيح لأن الفصل 96 في الصيغة الحالية ورغم نبل أهدافه في محاربة الفساد الإداري والمالي خلق نوعا من الشلل داخل الإدارة، نتيجة لما أثاره من خوف وارتباك لدى العديد من الإطارات والموظفين التونسيين.

في الحقيقة أصبح الناس يمتنعون على أخذ القرارات خشية التتبعات القضائية وهم على حق حتى ولو في صورة عدم وجود نية إجرامية أصبح الناس اليوم يتسببون في تعطيل مصالح ناس بتعلة الفصل 96 والخوف من التتبعات الجزائية التي قد تطولهم بعد سنوات.

زملائي زميلاتي، مشروع قانون اليوم الذي يعرض أمامكم لن يلغي العقاب وليس لتبرئة المفسدين، بالعكس هو لضمان توازن بين حماية المال العام ومكافحة الفساد من جهة وتشجيع الاجتهاد الإداري والمبادرة وتحقيق النجاعة من جهة أخرى، في الحقيقة كم نحتاج في إدارتنا اليوم لهذا الاجتهاد الإداري والمبادرة لتحقيق النجاعة في خدمة الصالح العام، كما قلت.

أبرز نقاط القوة في الصيغة الموحدة هي تضييق مجال التجريم من خلال اشتراط توفر العنصر القصدي أو التعمد عوضا على التجريم المطلق المبني على نتيجة الفعل دون مراعاة النية.

تحديد دقيق لمفهوم الموظف العمومي الوارد في الفصل 82 من المجلة الجزائية، وهذا مهم جدا.

إعفاء الموظف من المسؤولية في حال تنفيذ تعليمات كتابية من رئيس وفي إطار خدمة عاجلة للصالح العام، هذا فيه ما يمكن قوله.

الإبقاء على الصيغة الردعية للعقوبة بالسجن والخطية مع حذف المقتضيات التي تربط الحكم بتتبع صادر عن محكمة المحاسبات، هذا التنقيح لا يفهم الا في إطار سياق إصلاحي نحتاجه في هذا الوقت بالذات لدفع عجلة التنمية وهو استجابة لواقع فرض نفسه اليوم، عندنا إدارة مكبلة، موظفون مترددون خوفا من اتخاذ القرارات حتى في الحالات التي يكون فيها الاجتهاد ضروريا لخدمة المرفق العام.

زميلاتي زملائي، اليوم نحن في لحظة مفصلية وفي هذا المجلس أقسمنا كلنا على القرآن أن نخدم الصالح العام، هذا القانون يهم تقريبا مليون موظف، وبالتالي مهم جدا اليوم أن نصوت على هذا القانون حتى ندفع عجلة التنمية وعجلة المسار الذي نريده، اليوم الإدارة محتاجة الى مثل هذه التشريعات من أجل أن نتقدم ببلادنا.

نفس الشيء اليوم أيضا ندعو مجلس نواب الشعب أن تفعلوا المبادرات التشريعية التي نقوم بها، فدورنا تشريعي ورقابي، إذا لم نفعل اليوم مبادراتنا التشريعية فليس لدينا ما نقدمه لهذه البلاد.

مهم جدا اليوم أيضا نداء عاجل لكل الحكومة لرقمنة الإدارة، فغير معقول اليوم لا نفهم أننا في مناخ اقتصادي غير مستقر وغير عادل نتيجة لعديد الإجراءات التي تتخذ بين عشية وضحاها.

التعديل المقترح، كما قلت، يحافظ على الطابع الجذري لكنه يضفي مزيدا من الدقة القانونية، مهم جدا اليوم الدقة القانونية في علاقة بالفصل 96 لأن الناس اليوم مع كامل احترامي للقضاء تعرضت للسجن بسبب مجرد اجتهاد قد يكون في صالح المواطن. أقول مهم جدا كما قلت أن هذه خطوة ضرورية لتحرير الإدارة التونسية ودفع عجلة التنمية وتحسين مناخ الأعمال وهو لا يتعارض أبدا مع مبدأ المحاسبة وكلنا نبحث عن المحاسبة، بل يؤسس لمحاسبة عادلة وحقيقية وناجعة، أدعوكم إلى التصويت لهذا المقترح من أجل الصالح العام وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عادل الضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له عشر دقائق.

السيد عادل الضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أحيي زملائي أصحاب المبادرة لطرحهم مسألة ذات أهمية تهم الإدارة التونسية والوظيفة العمومية بصفة عامة ونحن نعرف أن بعد الثورة الإدارة هي الوحيدة التي بقيت تعمل من أجل الصالح العام وهي التي تصدت لكل الفوضى التي كانت ستصير خاصة حماية الأرشيف الوطني والممتلكات ذات العلاقة بالصالح العام وأنا شخصيا شاهد على ذلك في تلك الفترة وكنت أتنقل يوميا الى الإدارة مع زملائي رغم الفوضى الموجودة في الشارع وهذا يحسب للإدارة التونسية وللموظف العمومي التونسي ولذلك أنا من هذا المنبر أحيي الشرفاء من الإدارة التونسية الذين خدموا البلاد والعباد.

مسألة الموظف العمومي معقدة وفي اليوم الدراسي هناك قاضية قالت كلمة ألمت بجميع ما للموظف العمومي من معنى وهي "مسكين الموظف العمومي"، فعلا الموظف العمومي حين نوصف وضعيته هو في وضعية أقل ما يقال عنها وضعية مأساوية وصعبة، لماذا؟ أولا، لأنه يجهل النظام الأساسي الخاص به وهناك موظفون يأتون للإدارة ويجلبونهم ويغرر بهم على أساس المنفعة والمنح، ولكن في النهاية الموظف مسكين يجهل النظام الأساسي الخاص به ويجهل مدونة السلوك للموظف العمومي وكذلك يجهل قانون الوظيفة العمومية.

سامحني، أنت عينت موظفا ليخدم المواطنين ويحافظ على السر المهني وكذلك على ديمومة الإدارة وخدمة الوطن وفي الأخير لا يتم تكوينه في أبجديات الإدارة رغم انه ثمة البعض من المدرسة القومية للإدارة، ولكنهم يعلمونك فن الإدارة ولا يعلمونك حب الوطن ويمكن أن يكون الإداري جديا في عمله ومنضبطا، ولكن سيادة رئيس الجمهورية قال إذا لم تكن لديه ذرة انتماء وحب للوطن فلا يمكن أن يؤدي واجبه مائة بالمائة ولا أن يحقق الأهداف المرسومة لهذا المسار وللبناء والتشهيد، لأن الانتماء وحب الوطن ضرورة وذات قدر من الأهمية من أجل البناء الصحيح والجيد.

والموظف العمومي يمكن أن يخطئ والكل يخطئ ويصيب، ولكن حين يحيل المسؤول مراسلة ويقول "لما يتعين" أو "لإجراء اللازم" أو "لما ترونه" عذرا، الموظف هنا لن ينزل عليه الوحي ليحرر مراسلة صحيحة، فيمكن أن يعد مراسلة ولكنها معرضة للخطأ وينعقد مجلس إدارة ويعاقب من في الحلقة الضعيفة وهنا يكمن الخلل، يعني يحاسب الضعيف في الحلقة كاملة، وهنا تصبح المشاكل مع المشاكل الاجتماعية ومشاكل المنظمات الاجتماعية التي تضغط، من جهة أخرى يكون الموظف عرضة لعديد المشاكل ونحن نعرف أن بعد الثورة تم ترك قانون الوظيفة العمومية والقوانين الشغلية جانبا واستعملت محاضر جلسات واتفاقيات إطارية موازية للقانون وهنا يكمن الفساد وكل واحد بدأ يعين من يتبعه وتقاسموا الإدارة ونرى ما آلت اليه الإدارة التونسية الآن، فهي تسير للحضيض وسيادة رئيس الجمهورية قلت الصواريخ على المنصات، أطلق صواريخك وكل مسؤول فاشل يجب أن يحمل حقيبته ويغادر ليترك للشرفاء، فاترك أبناءك لخدمة البلاد وهم الذين سيقودون السفينة ويخرجونا من المأزق الذي وُجدنا فيه، لأن المسؤول الفاسد أصله فاسد، والأصل الفاسد لا ينتج إلا فاسدا ولذلك مقاومة الفساد هو اجتثاثه من جذوره والترقيع لا يصلح للإدارة.

الإدارة تتطلب تكوينا واستمرارا في التكوين والمتابعة وفي التأطير وفي إخراجها من الخوصصة وتلاحظون كيف أصبحت الإدارة تباع وتشترى، أنت تعين من معارفك وأنا أعين صديقي وهذا يعين أقاربه، أصبحت المحاباة هي القاعدة والكفاءة هي الاستثناء وقضت البيروقراطية على كل ما هو إبداع وإنتاج، فلا يبدع أي مسؤول ومن يبدع يحال على مجلس الإدارة ويحال على ملفات ويمكن أن تلفق له ملفات دون أن يقوم بأي تجاوز. لهذا آن الأوان أن تنظف الإدارة التونسية، وتغادر كل البذور الفاسدة بدون مشاكل، من فضلكم دعونا نبني بناء على أسس حتى نتمكن من توريث مكتسبات للأجيال القادمة على الأقل ألا وهي الكفاءة والنزاهة ونورثهم قوانين وتشريعات مهمة تنصف الشريف وتنصف من يحب وطنه.

يحز في نفسي وضع الإدارة التونسية خاصة انها تريد أن تقاوم الفساد بلا رقمنة وبلا تحول رقمي، فكيف ستقاومه وثمة وضعية لمواطن أراد استخراج مضمون دفع لأجل ذلك رشوة 3000 مليم، فكيف ستقاوم هذا؟ المضمون يجب أن يكون رقميا والتعريف بالإمضاء كذلك حتى تقضي على هؤلاء الناس الذين يريدون أن يخربوا الإدارة التونسية ولذلك البناء لا يكون إلا برؤية واستراتيجية واضحة وضوح الشمس وليس نصف وضوح ونصف عتمة.

أؤكد على أن هذه المبادرة جيدة وآن الأوان لتنقيح كل ما له علاقة بالإدارة خاصة قانون الوظيفة العمومية الذي أضر بالكثير والكثير وأريد أن أقول أن التجاوزات موجودة في الإدارة التونسية، ولكن تستوجب رؤية واستراتيجية كاملة وهذا لا يمكن أن يركزها إلا المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي نطالب بالتسريع بتركيزه لأن هذه الاستراتيجية هي التي ستقضي على كل من تخول له نفسه الإضرار بالإدارة التونسية.

أنا ابن الإدارة التونسية وأحيي الإدارة التونسية، ولكنها تستحق منا الكثير من أجل الأجيال القادمة وحمى الله تونس.

ونقول للشعب الفلسطيني نحن معك إلى النهاية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

وشكرا للمبادرين بهذا المقترح،

مع أني من ضمن المبادرين به، اليوم سنتحدث عن تنقيح الفصل 96.

الفصل 96 في ملخصه لمن لا يعرفه، هو يمنع الاجتهاد على الموظفين العموميين. اليوم كل موظف عمومي يجتهد يعتبر فاسدا وكل فساد يجعل أبواب السجن مفتوحة أمام الموظف العمومي. لذلك، اقترح السادة النواب تنقيح هذا القانون لأنه يمثل تراجعا لروح المبادرة، أصبحنا نجد مسؤولين لا يرغبون في المبادرة، ومسؤولين ممنوعين من الاجتهاد وأصبح لدينا إضرار بالمرفق العمومي وموظفين مشلولين وشلل في الوظيفة العمومية. القانون أو الفصل 96 صدر منذ سنة 1985 وأنا كذلك من مواليد 1985 وللأسف، نجد قوانين من ذلك التاريخ لم تتجدد ولم تكتسب روحا جديدة وبذلك لا يمكننا أن نقدم الإضافة أو نحسن الوضعية التي نحن عليها.

نريد أن يكون المكلف بالشأن العام والموظف العمومي إنسان آليا "Robot"، لديه قوانين يجب أن يطبقها وهو ممنوع من الاجتهادات، لكن في الوقت نفسه هو مطالب بالاجتهاد لصالح

الخدمة العامة وتحقيق المصلحة العليا للوطن. يجب أن نجد توازنا ليس معناه فتح الأبواب، بل لإحداث توازن بين تسهيل مناخ الأعمال وتسهيل هذا الاجتهاد ودفع الاستثمار وبين مكافحة الفساد، لا يجب علينا أن نخلط بين الأمور، ما دامت التهم غير ثابتة، فلا ينبغي أن نطالب بإيقافه أو إبعاده.

لقد قامت اللجنة بعمل ممتاز وعقدت قرابة 13 اجتماعا على مستوى اللجنة وإذا احتسبنا الأكاديمية وغيرها نصل إلى 17 اجتماعا، المقارنة كبيرة بالجزائر وبالمغرب وبالعراق وبالكويت وبمصر وبفرنسا، نجد أن كل أجوارنا طورت على مستوى التشريعات وللأسف ما زال الموظف العمومي يعمل تحت ضغط كبير وهذا ما جعلنا نأخذ مثالا صغيرا لوزير الداخلية الذي أصدر في ديسمبر 2023 منشورا أو مكتوبا يوضح كيفية تسليم رخص الماء والكهرباء للمواطنين، ولكن منذ سنة 2023 إلى تاريخ جويلية 2025 لم يتمتع أي موطن بما أتى به هذا المنشور، لأن جل الكتاب العامين في الدولة التونسية قالوا أنهم لم يتمكنوا من فهمه.

للأسف هذا لا يعني أنهم لم يفهموه لكنهم خافوا من الاجتهاد في صلب هذا المنشور الذي قدم من السيد وزير الداخلية خوفا من أن تفتح عليهم أبواب السجن على مصرعيها.

أصبح الاجتهاد اليوم ممنوعا والمواطن هو الحلقة الأضعف، بعد عامين نجد مواطنين بلا عدادات ماء وكهرباء ومسؤولين يخشون القيام بأبسط اجتهاد لتسهيل حياة المواطنين. اليوم أصبحت الحياة في تونس صعبة على المواطن في ظل ما يحدث للموظف العمومي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم المختار عبد المولى، هل هو موجود أم لا؟ السيد مختار غير موجود أيضا السيد عماد والسيد علي زغدود.

الكلمة للنائب المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم في لجنة التشريع العام يتم طرح تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، هذا التنقيح مرتبط بعمل الإدارة التونسية ونحن نعلم أن الإدارة التونسية مرتبطة بالضرورة بالتنمية، ولكنها مرتبطة أيضا بحالة من التعطيل.

بمعنى أن الإدارة التونسية بقيت بين ملفات التنمية وملفات الفساد. هذا التنقيح ربما كان ضروريا لكن كان من المستحسن أن يتم التعمق أكثر في طرح مختلف جوانبه، فنحن نعلم اليوم أن الإدارة ما تزال في حالة من العطالة والتعطيل، وهي معطلة ومعطلة في نفس الوقت بالقوانين، بمعنى أن هذا التعطيل والعطالة أثرا بالضرورة على المستوى التنموي وأغلب التحركات الاجتماعية والثورات في تونس انطلقت بسبب حالة العطالة التي تعيشها الإدارة التونسية، فلا يمكن أن تتحقق التنمية التي نريدها والإصلاح الذي نريده طالما أن الإدارة في حالة عطالة.

السيد رئيس الجمهورية تحدث عن ضرورة القيام بثورة إدارية حقيقية، لأن الإدارة اليوم لا تستجيب للواقع الذي نعيشه، بطبيعة الحال هنالك تاريخ للإدارة التونسية عرفت فيه نوعا ما في فترات بعد الاستقلال حالة من التطور، لكن اليوم القوانين التي جاءت بعده لم تعد تستجيب لواقعنا اليوم وحينما نبحث في المصطلحات والمفاهيم نجد أن الإدارة التونسية هي حالة من التركيبة أو المزاوجة الهجينة الغير قابلة للتركيب، إذا فالنتائج ستكون على أرض الواقع غير مفيدة وغير مناسبة، والدليل أنه داخل الإدارة نجد خططا وظيفية بقايا من الاستعمار الفرنسي والعثماني.

حينما نجد داخل الإدارة التونسية اليوم مصطلح "رئيس ديوان" هو مصطلح عثماني، أيضا نجد داخل الإدارة التونسية مصطلح كاهية مدير وهو مصطلح عثماني، ونجد داخل الإدارة التونسية مصطلح كاتب عام وهو مصطلح استعماري، إذا هذه التراكيب الهجينة التي لا يمكن أن تتمازج مع بعضها والدليل أن الإدارة ستعيش حالة من العطالة.

نحن ما زلنا لم نتحرر من هذه الإدارة التي زاوجت بين استعمار عثماني واستعمار فرنسي للمواطن التونسي، فكيف للمواطن التونسي أن يعيش بين احتلالين داخل إدارة معطلة ومعطلة؟ لا يمكن أن تتحقق الثورة داخل الإدارة التونسية بمثل هذه الخطط الوظيفية القديمة وبمثل هذه القوانين ولن تتحقق التنمية بأي مستوى بمثل هذه التركيبات في مستوى المصطلحات والخطط الوظيفية، إذا هي حالة من التركيبة الغير سليمة.

هنالك بعض الملفات الأخرى التي تعيش حالة من العطالة، بمعنى أن الإدارة لم تعد قادرة على حلها منها ملف المعلمين النواب والأساتذة النواب قبل سنة 2008 والإدارة مكبلة غير قادرة على حل هذا المشكل.

الرجاء من رئيسة الحكومة والسيد رئيس الدولة حل هذا المشكل لأنه من حق هؤلاء النواب التسوية ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل السيد عبد السلام دحماني موجود أم لا؟ موجود؟

إذا الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم نناقش موضوعا مهما ومهما جدا ألا وهو تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية وفي الحقيقة يشمل كذلك الفصلين 97 و98 لكن المتعارف عليه دائما هو الحديث عن الفصل 96.

أود أن أذكركم أن هذا الفصل لم يعرض سابقا في المجالس النيابية السابقة. الفصل 96 اليوم أصبحت هناك ضرورة قصوى لتنقيحه لأن الإدارة التونسية أصبحت مكبلة جراءه، هذا التكبيل هو في الحقيقة الإشكال نفسه الذي تسببت فيه القوانين البالية التي لم تتطور مما جعل عديد المسؤولين تحت طائلة الفصل 96 أو السيف المسلط على الفصل 96 وهو العقوبة الجزائية لكل موظف عمومي ويتضمن ست جرائم ويصنف ضمن الجنايات،

كانت هناك محاولات لتنقيحه للحد من العقوبة من سنتين إلى 6 سنوات، لكنها لا تستقيم قانونيا، اليوم نتحدث عن جناية في إطار الفصل 96 وهي ليست في باب الجنح. اليوم نتحدث عن الموظف العمومي وعن تعطل المشاريع العمومية جراء الفصل 96 من المجلة الجزائية الذي تسبب في خلق إشكال حقيقي، مما جعل الموظف

العمومي أو المسؤول في أي إدارة لا يجتهد ولا يعمل على إيجاد الحلول في أي موضوع معطل، لذلك أصبح تنقيح الفصل 96 ضرورة قصوى لأنه إذا توفر جانب العمد فإنه يقع محاسبة الموظف العمومي، أما إذا كان اجتهاده في سبيل تحقيق المصلحة العامة أو حلحلة إنجاز المشاريع العمومية فلا يوجد إشكال ولا يمكن اعتباره فسادا، لأنه لم يتوفر عنصر العمد والأصل في القانون هو حسن النية.

إذا كان الموظف اليوم أو المسؤول تتوفر لديه حسن النية في تحقيق المصلحة العامة، لا أعتقد أنه سيدخل تحت طائلة الفصل 96 والدليل أن هناك العديد من المسؤولين بالسجون التونسية، في الحقيقة الانزلاق في اجتهاد من الاجتهادات يدخله السجن، مثلما يقال "من يقوم بعمله يعاقب ومن لا يقوم بعمله في وضعية جيدة".

نحن نريد من الموظفين والمسؤولين أن يعملوا ويجتهدوا، فلماذا نصنف اجتهادهم ضمن باب الجريمة وندخلهم في الجانب الجزائي، بينما يمكن تصنيفه ضمن باب الخطأ الإداري أو خطأ التصرف الذي من المفترض أن يدرج في بعض الحالات بالفصل 96؟ لذلك أعتقد أن تمرير الفصل 96 مهم جدا، لأنه سيحرر الإدارة التونسية، والتصويت على الفصل96 سيمكن من حلحلة العديد من المشاريع العمومية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل الأستاذ عماد أولاد جبريل موجودا؟ السيد ياسين حاضر أم لا؟

الكلمة للنائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس ومرحبا بجهة المبادرة.

في البداية نحيي غدا بكل اعتزاز الذكرى التاسعة والستين لعيد الجمهورية الموافق ليوم 25 جويلية 2025 وبمناسبة احتفالنا بهذه الذكرى، نستحضر فيها نضالات الشعب التونسي ضد الاستعمار الفرنسي وأذنابه ونستحضر تضحيات الأجيال المتعاقبة من شعبنا التي آمنت بأن السيادة الوطنية لا تمنح، بل تنتزع بالنضال والتفاني في خدمة الوطن وقد مثل عيد الجمهورية لحظة تأسيسية لتونس الحديثة ومبعث أمل لبناء دولة القانون والمؤسسات دولة الكرامة والمواطنة والمساواة.

وإذ نثمن هذا الإرث الوطني العظيم، نؤكد التزامنا بمواصلة الدفاع عن قيم الجمهورية وعن مكاسب الدولة الوطنية وعن الحرية والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، غير أن الواقع الذي تعيشه بلادنا اليوم يدعونا إلى وقفة تأمل ومصارحة، فالاستقلال السياسي وإن تحقق منذ عقود فإنه لم يحقق بعد المتصل به على مستوى التنمية والرفاه والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي ما زال منقوصا، بل إن الاختيارات الحكومية الأخيرة زادت من تعميق الفجوة بين الدولة والمواطن، وفاقمت منسوب الإحباط واللا يقين خصوصا في صفوف الشباب والطبقات الوسطى.

تتزامن ذكرى عيد الجمهورية هذه السنة مع اشتداد الهجمة الصهيونية على الشعب العربي الفلسطيني خاصة سكان قطاع غزة الصامدون، حيث واجه الشعب حرب محو وإبادة ممنهجة وسط خذلان عربي يرقى إلى التواطئ والخيانة وصمت دولي مخز. إننا نؤكد أن الوقوف مع غزة ليس ترفا سياسيا، بل هو واجب وطني وقومي وأخلاقي وندعو الشعب التونسي بكافة مكوناته إلى مواصلة التضامن الفعلي والميداني مع فلسطين ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني. وبمناسبة هذه الذكرى، ذكرى عيد الجمهورية، نترحم على كل شهداء الحركة الوطنية الذين وهبوا دماءهم فداء للوطن.

نعود اليوم إلى موضوع جلستنا الذي يتمحور حول تنقيح الفصل 96 وبعض أحكام المجلة الجزائية ولن أخوض في التفاصيل والعنوان جيدا، فإذا كان هذا التنقيح سيحرر الموظف العمومي ويكسبه هامشا من الاجتهاد، ولكن سأتحدث بواقعية ولا نريد أن يتهمنا أحد بالجهوية، فنحن نحب تونس بأكملها ونؤمن أنه إذا كانت هناك جهة معلولة فإن تونس بأكملها ليست بخير.

هذا القانون وضع منذ سنة 1985 حين اجتهدت الإدارة في بعض الجهات حققت عديد المكاسب على مستوى البنية التحتية والتنمية والقطاع الصحي والتعليمي والجامعي وكل شيء، أما في المناطق الداخلية فقد عجزت عن الاجتهاد. صحيح أن القانون جيد إذا وقع تجويده، لكنه ليس مبررا أن نمنح المسؤول الحرية المطلقة وسأتحدث بكل وضوح عن مثال ولاية القصرين زارتها العديد من الوزارات ومنها وزارة الصحة لكن المسكوت عنه الكثير مثل الفتاة المرحومة التي ماتت في قفصة، الكثير يموتون والكثير نترقب موتهم والدليل أن هناك أشخاص مرضى بالسرطان ويبلغونهم بأن الدواء غير متوفر، هناك حالات استعجالية في قسم الاستعجالي ينتظرون قبولهم بالمستشفيات الجامعية وإن سمحوا لنا بذلك، مؤسسات صحية غير قادرة على آداء وظيفتها.

ففي معتمدية فريانة مثلا التي تضم أكثر من خمسين ألف ساكنا، يوجد طبيب واحد فقط يداوم ليلا، هذا يجب أن نتحدث عنه، لقد قام الوزير بزيارة المنطقة ولإحداث مستشفى وإضافة بعض الأقسام تعللوا بالمقاول، هل أن الأمر يتطلب اجتهادا؟ أليس هناك برنامج إحداث مستشفى مثل مستشفى ماجل بالعباس أو فوسانة أو غيرها؟ إذا كان يحتاج "SMUR" نوفر له ذلك، هل ذلك يتطلب اجتهادا؟ لقد زارت الجهة رئيسة الحكومة الحالية عندما شغلت منصب وزير التجهيز.

إن القصرين وكل سكان أريافها معزولون يفتقرون إلى مسالك ريفية، هل هذا يتطلب اجتهادا من الموظف؟ أنا أتحدث عن الوزير ولم أذكر غيره من المسؤولين وعندما يؤدي وزير الفلاحة زيارة إلى المنطقة بعد سنتين أو ثلاث سنوات يقول أنه سيستمع إلى المشاغل، هل أن هذه المسألة تتطلب اجتهادا؟

عندما يريد شاب من القصرين بعث مشروع في ضل البطالة الموجودة لا يمكنوه من ذلك بتعلات واهية، يواجه بالبيروقراطية الإدارية ويطلب منه العديد من الوثائق التي لا تتوفر لديه لحفر بئر عميقة، عندما تعد الإدارة برنامجا خصوصيا لاستثمار الشباب يرفض منحهم التراخيص بتعلة عدم توفر شهادة تكوين أو كذا، فلماذا تقوم ببعث هذا البرنامج بما أن هؤلاء الشبان لا يتوفر لديهم مركز تكوين بالجهة؟ القوانين لا تزيد المسؤول وطنية، فإما أن تكون وطنيا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي وله تسع دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

زملائي وزميلاتي،

دورنا في هذا المجلس ليس مجرد أخذ الكلمة للتشكي من الوضع العام وتشخيص الواقع فقط، دورنا في البرلمان ليس مجرد المصادقة على القروض أو التصويت على القوانين الجاهزة التي تأتينا من رئاسة الجمهورية فقط وإلا فلن نختلف عن البرلمانات السابقة قبل الثورة ونعود إلى ما وراء الوراء. دورنا هو قيادة الثورة التشريعية التي ينتظرها الشعب التونسي والتي تحدث عنها رئيس الجمهورية والحكومات المتعاقبة والناس جميعا وحتى في مداخلاتنا نحن نتحدث عنها.

وهذا لا يتحقق إلا باقتراح القوانين والتشريعات التي تسهل وتبسط حياة التونسيين، وتحل الإشكاليات الموجودة والمعروفة لدينا جميعا، في إطار ممارسة دورنا وصلاحياتنا اليوم، الدستور أعطى حتى رئيس الجمهورية صلاحياته التي لا ينازعه فيها أحد: يعين الوزراء والحكومة والولاة ويقيل ويضبط السياسات العامة والتوجهات العامة للدولة، أيضا البرلمان له صلاحياته وهي الصلاحيات التشريعية، حتى مشاريع القوانين التي تأتينا من الحكومة تكون كمشروع قانون لا تصبح قوانين إلا بعد مصادقة مجلس نواب الشعب.

اليوم نحن في جلسة عامة للنظر في مقترح قانون تقدمت به مجموعة من النواب ومن كتلتين، نشكرهم على ذلك وأتشرف بأنني كنت من بين الزملاء المبادرين بهذا القانون، قانون يهم المواطن ويهم الإدارة وهو تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، ربما كثير من المواطنين سيسألون ماذا ينفعنا هذا الفصل؟ هذا الفصل ينص على أن "يعاقب بالسجن مدة عشر سنوات كل موظف عمومي أو شبهه استغل صفته لتحقيق فائدة له أو لغيره دون وجه حق أو الإضرار بالإدارة، وفضلا على ذلك يحرم من مباشرة الوظائف العمومية مستقبلا."

هذا الفصل، كل الحكومات المتعاقبة تحدثت ووعدت بتنقيحه وتعديله في إطار رؤيتها لإصلاح الإدارة، لكن جميعها فشلت في تنقيحه، رغم وجود إجماع على أن هذا الفصل يشكل مشكلا منذ أن تم سنه ولم يكن مطلقا حلا وتنقيحه مسألة محسوم فيها، في السابق ربما عدم تنقيحه يعود إلى عدم الاستقرار الحكومي وتوالي الحكومات المتعاقبة، أما اليوم فهناك نوع من الاستقرار، فمواصلة الحالة على ما هي عليها وعدم تنقيحه ربما يعد خيارا سياسيا واضحا والخوف كل الخوف أن يكون عدم التنقيح لخدمة أطراف نافذة في اتجاه الإبقاء على هذا الفصل لتصفية الحسابات واستعماله كسيف يرهب كل موظف عمومي مهما كانت درجة وظيفته.

التونسيون لهم تواصل كبير في حياتهم اليومية مع الإدارة، الإدارة التونسية اليوم مكبلة ولا أحد يجتهد أو يمضي، لأن هذا الفصل سيف مسلط على رقاب الإداريين، المسؤول حين يريد أن يمضي حتى إن كان الموضوع في إطار القانون، يتذكر أن هذا قد يكلفه عشر سنوات من السجن، فيتراجع عن القيام بذلك.

مشاريع وصفقات عمومية والمشاريع المعطلة زادت تعطيلا ومصالح المواطن العادي متعطلة، أصبحنا نسمع عبارة تقال عن المسؤول الإداري مثل "تبكي أمك وما تبكيش أمي". هناك مهازل تحدث في بعض الإدارات، أصبحنا نسمع عن موضوع يتعطل أو عن إدارات وحين تريد تتبع ذلك يقول: "بعثنا استشارة لرئاسة الحكومة لنرى ما يجب أن نفعله، بعثنا استشارة لوزارة التجهيز لنرى ما يجب أن نفعله أو بعثنا استشارة للجنة الصفقات لكي تجيبنا ما الذي سنفعله".

أصبح الإداري وكأنه إنسان آلي بلا دور ولا روح ولا اجتهاد، الموظف العمومي اليوم لا بد من تحريره، ملفات مع البلديات معطلة وخير مثال على ذلك هو ملف تسوية وضعية الربط بالشبكات العمومية، رغم وجود منشور من وزير الداخلية، إلا أن الكتاب العامين والولاة كل يقول: "قمت بإرسال استشارة لأعرف كيف أطبق هذا المنشور". الإداريون خائفون.

عديد المديرين العامين في مختلف الإدارات التونسية الكبرى لا يريدون الاجتهاد ولا المبادرة وهذا واقع وتشخيص حقيقي والأكثر من ذلك موظف إداري يشغل خطة كاهية مدير أو رئيس مصلحة يريد أن يأخذ مكان رئيسه وأن يحصل على ترقيات، يقوم بكتابة تقارير ضد رئيسه حول وجود شبهة فساد وبمنحه مصلحة أو امتيازا لفلان أو غيره وأحيانا مجرد الشبهة قد تؤدي بالموظف إلى السجن وتشوه سمعته وهناك العديد من الأمثلة لأشخاص وقع تشويه سمعتهم، ثم خرجوا بعد ذلك بريئين ولم يجدوا أي شيء ضدهم، نحن مع المحاسبة وتطبيق القانون ومحاربة الفساد ولكن هناك معادلة بين هذا وذاك يجب تحقيقها.

اليوم محرك الإدارة لا يعمل والأكثر من ذلك بعض الإداريين أيضا صاروا يتعللون بهذا الفصل لعدم القيام بدورهم ووظيفتهم ويتقاعسون عن العمل، بينما رواتبهم تصرف آخر كل شهر، هذا الفصل 96 من المجلة الجزائية عمق البيروقراطية القاتلة والمواطن يسمع فقط: "ارجع غدوة" و"سنعقد لجنة" و"سننظر في الأمر".

أمام هذا الوضع الذي نعرفه جميعا، مجلس نواب الشعب في إطار القيام بدوره اضطلع بمسؤوليته وبادر وأود أن أحيي كل الزملاء النواب الذين قدموا أكثر من 80 مقترحا ومبادرة تشريعية وقوانين وهي الآن في رفوف المجلس وفي مختلف اللجان، نأمل أن تتسارع وتيرة النقاش فيها واليوم أمام تشخيصنا لهذا الوضع لم يبق المجلس مكتوف الأيدي ينتظر حلولا سحرية وإنما بادر بدوره وقدم تنقيحا لهذا القانون.

أشكر جهة المبادرة وأشكر أيضا لجنة التشريع العام التي عملت واستمعت لكل الإدارات والوزارات وكل الخبراء القادرين أن يدلوا بدلوهم في هذا الموضوع.

التوجه والمقترح الجديد في هذا الخصوص هو بغاية معاقبة من يتعمد الإضرار بالمال العام أو يستولي عليه، دون المس بالمسؤولين الذين يتخذون قرارات بنية حسنة لخدمة الصالح العام، هناك فرق بين من اجتهد لخدمة الصالح العام ولديه نية حسنة لحل إشكال أو مشاكل المواطنين وبين من اجتهد وأمضى لتحقيق مصلحة أو مكاسب مالية ومنافع شخصية وهذا التنقيح للتدخل من خلال ضبط أكثر دقة لأركان الجريمة ولتخفيف العقوبة السجنية بما يحمي الإدارة من الشلل ويحافظ على مبدأ المحاسبة.

في الحقيقة أود أن ألتمس من زملائي النواب التصويت على مقترح هذا القانون أو تقديم التعديلات اللازمة بالتشاور مع جهة المبادرة وعدم إرجاعه إلى اللجنة لأنه استوفى كل مراحل الدراسة.

وأيضا ندعو بالمناسبة وزارة العدل ورئاسة الجمهورية والحكومة إلى مراجعة المجلة الجزائية مراجعة كاملة ضمن مقاربة كاملة، على رأسها مراجعة الزمن القضائي وتحديده، ليس معقولا أن تبت بعض القضايا في أسبوع أو أسبوعين بينما قضايا أخرى تبقى سنة أو سنتين أو يبقى الملف مفتوحا إلى أجل غير مسمى، لا بد من مراجعة السياسات الجزائية والبراءة هي الأصل، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة النواب ومرحبا بجهة المبادرة.

شكرا للجنة التي عملت بجد، كدنا نقول أن هذا القانون يتطلب سنوات، مشكورة اللجنة ومستشاريها.

أريد أن أضع الموضوع في إطاره، هذه مبادرة من السادة النواب، المجلس يقوم بدوره وهو الذي بادر اليوم بتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية. المجلس اليوم هو الذي أخذ على عاتقه واستدعى سلطة الإشراف وكل المتدخلين في هذا القانون وعمل على هذا الملف، رغم أن عديد المراسلات وردتنا تفيد بأن الفصل 96 محل تنقيح من قبل سلطة الإشراف مثلما حدث سابقا في المجلة في موضوع المسؤولية الطبية، لكن إلى متى سيبقى مجلس نواب الشعب ينتظر الحكومة وسلطة الإشراف؟

اليوم هذا المجلس سيد نفسه وهذه الجلسة العامة سيدة نفسها، هذه المقترحات جاءت من السادة النواب ومن الشرعية الشعبية للشعب التونسي وجاءت أيضا بتعديلات ومقترحات من سلطة الإشراف والمتدخلين من قضاة ومحامين وعدول تنفيذ وكل الجهات المختصة في هذا القانون وبالتالي اليوم سنتحدث عن القانون ونريد أن نذكر ونتساءل عن القوانين التي مررتها المجالس السابقة؟ نحن نفتخر بمبادرة المسؤولية الطبية وليس هناك مجال للمقارنة بالمجالس السابقة، المجالس السابقة كانت هناك العديد من مشاريع القوانين بالجملة من الحكومة وسلطة الإشراف، أحيانا سبعة أو ثمانية دفعة واحدة وكانت الحكومة تشتكى من تعطيل أعمال المجلس أو بطء عمل اللجان.

اليوم لا يوجد أي قانون جاء من الحكومة وقام المجلس بتعطيله ولا يوجد قانون أرسلته سلطة الإشراف ولم تنظر فيه اللجان، فلا تقارنوا، بما أن الحكومة لم تقدم فأنت من سيعمل كمشرع، أنت رئيس اللجنة ومكتب اللجنة وأعضاء اللجنة والنائب عن الجهة وعن المواطن الذي يعاني من هذه الإخلالات والنقائص اليوم، لن ننتظر أكثر، لأن لدينا مشاريع قوانين وندعو السادة رؤساء اللجان والبرلمان ككل إلى التفعيل والعمل، وجه الدعوة وفعّل النظام الداخلي، إذا لم يحضر الوزير خلال 15 يوما، يعلن عن اسمه في الموقع الرسمي للمجلس حتى يعرف الشعب من يعطل العمل، نحن لا نعطل، بل نؤدي واجبنا ونحن اليوم المشرع.

ما يؤلمني ليس عدم المصادقة على مشروع القانون الذي قمنا بتمريره، بل ذلك المواطن الذي حلم بتحقيق ذلك والمستشارون الذين يعملون ليلا نهارا وتعلمون جيدا أنه في كل الإدارات يقع تعويض بعضهم البعض خلال عطل الاستراحة في حين أن المستشارين جازاهم الله خيرا لم يأخذوا إجازات، فعلى الأقل يجب أن يروا ثمرة جهدهم واجتهادهم، هذا سيشجعهم جميعا وإلا فكيف يمكن لنا القيام بالثورة التشريعية؟

الفصل 96 تحدثت عنه كل الحكومات السابقة وعقدت بخصوصه اجتماعات وزارية متعددة، فأين يكمن الإشكال؟ هل جاءنا المشروع ونحن نرغب في التعنت أو في الدخول في صدام مع الحكومة، بل بالعكس تريثنا حتى لا يقع التأويل ويقال أننا نمرر مشاريع قوانين موازية، بل نحن نقدم مشاريع قوانين حتى تقوم الحكومة هي أيضا بذلك وخير دليل على ذلك السيد وزير الشباب والرياضة الذي تحدث في شأنه في عدة لقاءات صحفية والمشروع جاهز قبل هذا المجلس وقد وقعت مناقشته عدة مرات.

يا سادة يا كرام، أيتها الحكومة الموقرة، السادة الوزراء الأعزاء، على الأقل عندما يناقش مجلس نواب الشعب القوانين، فإنه يناقشها في إطار عمله ولا يكبدها مصاريف إضافية، نحن لا نناقش القوانين في النزل ونعقد ندوات ونقضي حولها ثلاثة أيام في النزل، الندوات والاستشارات كلفت أموالا طائلة، لماذا؟ هل تعملون مثلنا في مكاتبكم؟ بل أنتم تعقدون الندوات وأي مشروع قانون يكلفكم ندوات واستشارات ونزل وتنقلات ووصولات بنزين إلى غير ذلك وفي الأخير لا يصلنا أي شيء، اليوم نحن نضطلع بمهمتنا الأساسية ونتحمل مسؤوليتنا أمام شعبنا حول مشاريع القوانين التي تصلنا.

اليوم الدعوة مفتوحة إلى جميع النواب، لأن لدينا مشاريع قوانين ينتظرها كل المواطنين، قانون الهياكل الرياضية لا بد أن يناقش والسيد الوزير كسلطة إشراف أوجه إليه الدعوة وإذا لم يحضر فسيتحمل مسؤوليته في ذلك وقد تم توجيه دعوة له سابقا ولم يحضر، مثلما نتحمل نحن مسؤولياتنا أمام شعبنا، هم أيضا يجب عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم أمامنا وأمام الرأي العام، لكي يعلم كل منا ما له وما عليه، هذا أولا.

ثانيا، لدينا مجلة الاستثمار وهي كذلك تهم الشعب التونسي ولم تأت إلى حد الآن ونحن تقدمنا بها كنواب.

مجلة المياه كذلك كم من اجتماع وزاري انعقد؟ وكم من رئيس حكومة تغير وهي إلى الآن لم تأت؟

أعطيك مثالا آخر مجلة الصرف، دائما نسمع نفس الكلام، ما زلنا نشتغل عليها منذ عهد الوزيرة السابقة وهم يشتغلون عليها ولا أقول منذ الحكومات السابقة، ها نحن اليوم بدأنا ونحن أمام فرصة تاريخية وأمام فرض بالدستور التونسي أن نفرض المبادرات التشريعية ونفرض الثورة التشريعية، لم نقدم قانونا لتضارب المصالح ولم نقدم قانونا ضد الدولة التونسية ولم نقدم قانونا إلا إذا سمعه جميع الأطراف وعليه اتفاق وإجماع من كل الأطراف في الجمهورية التونسية.

بالتالي، أنت اليوم جئت بقانون فيه تعديلات وتنقيحات من كل المتداخلين على المستوى الفقهي والقانوني والقضائي وحتى الدستوري وبالتالي اليوم لا يوجد سبب يجعل هذا القانون وهذه المبادرة التشريعية لا يتم تمريرهما ولا سبب يجعلنا ننتظر أكثر ولنكن واضحين، لم يحدث أبدا أن خرجت أية وزارة وقالت: " أنتم تهرسلون مجلس نواب الشعب. نحن طلبنا منهم ألّا يعملوا على ذلك القانون وينتظرونا." لم يقل أي وزير: "أنا المعطل ولم أقدم القانون لمجلس نواب الشعب".

هناك شخص أعرفه جيدا ذهب إلى عدة وزارات حول مسألة تنقيح الفصل 96، فكانت الإجابة دائما أن مجلس نواب الشعب هو المطالب بتمريره، هذه العبارة تقال حينما يكون لديك مشروع حكومي والمجلس يعطله، لكن بما أن مجلس نواب الشعب هو من يمرره فيجب أن يتحمل مسؤوليته كاملة ويجب أن يكون في مستوى المرحلة واليوم فعلا يجب أن تكون انطلاقة العمل الفعلي بالثورة التشريعية.

ونحن واضحون تماما، أن هذا ليس تصادما أو مواجهة، فإذا رأى رئيس الجمهورية أن هذا القانون فيه اختلاف دستوري أو أنه لا يرقى إلى مستوى اللحظة فيمكنه ألا يختمه، أما أنت فقم بواجبك كمجلس نواب الشعب.

وبالنسبة إلى ما قاله الزملاء، فهو ممتاز جدا وهذا سبب حديث البعض اليوم عن بطء الإجراءات لا يدخل في الفصل 96، هناك مجلة الإجراءات، هذه ملاحظة حسنة وأنا أتفق معكم في ذلك، نقدم مقترح قانون لاختصار الوقت الزمني للتقاضي وأنا أشاطركم الرأي في هذا، لكن اليوم، أدعو كل الزملاء إلى تحمل المسؤولية التاريخية ولا أشك في أحد هنا، لأن الجميع شارك وقدم التنقيحات من الإدارة إلى اللجنة إلى السادة النواب، اليوم الدعوة موجهة إلى الجميع لتمرير هذا القانون والحسم فيه، مع جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. سنختم مع السيد طارق الربعي.

الكلمة للأستاذ طارق الربعي، وله أربع دقائق، تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء،

مرحبا بالإداريين،

أريد أن أقول شكرا لجهة المبادرة، وأنا من جهة المبادرة وكل زملائي على هذه المبادرات التشريعية، فهي فخر لهذا المجلس الموقر، أريد أن أقول لا يمكن أن يكون هذا التنقيح بمعزل عن تنقيح عدة فصول أخرى من المجلة الجزائية تجاوزها الزمن إما بالإلغاء أو بالترفيع في العقوبة، بتعديل العقوبة المستوجبة وكذلك بتنقيح أهم شيء، ألا وهي مجلة الإجراءات الجزائية في عدة أبواب وخاصة في فصولها المتعلقة بالاحتفاظ والإيقاف والإيداع بالسجن.

لا نريد أن تصبح فصول القانون الجزائي مطية لضرب الخصوم أو ضرب الإدارة التي وقع تكبيلها وإغراقها بالتتبعات الجزائية متناسين السياق التاريخي لاتخاذ تلك القرارات.

إن هاته القوانين التي كبلت الإدارة وأصابتها بالشلل، فحتى مبدأ حسن النية في الخطأ لا يعتد به، لذلك نلاحظ عزوفا تاما للموظفين في تحمل المسؤولية وخاصة في المناصب العليا للدولة.

إن هامش الحرية لاتخاذ القرارات أصبح منعدما متناسين قوانين الإدارة ونواميسها وخاصة التسلسل الإداري وتطبيق التعليمات، كل شخص يركل الكرة لغيره ويبعثها لميدان زميله أو رئيسه في العمل ويتعلل بالفصل 96 من المجلة الجزائية.

إننا في تونس في حاجة لثورة قانونية تحقق من خلالها الثورة الاقتصادية والاجتماعية، من هنا جاءت المبادرة لتنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية، نقضي على ما بقي من ملكة الاجتهاد والتفكير داخل الإدارة ونفرق بين سوء النية والإضرار بالإدارة ومبدأ حسن النية وتطبيق القانون.

إن الإدارة العمومية أضحت متهمة من قبل الجميع حتى أصبحت الوظيفة العمومية تهمة وشبهة، فأصبح الموظف العمومي بين مطرقة القانون وسندان التعليمات خاصة بعد الأحداث الأخيرة وأقول الأحداث الأخيرة التي حدثت سنة 2011، فلنعد للإدارة - زملائي زميلاتي- بريقها خاصة الإدارة العمومية وللموظفين دورهم الريادي في الإدارة قاطرة ورافدا من روافد التنمية ونتحمل مسؤولياتنا التاريخية كما عاهدتكم وأدعوكم إلى التصويت لهذا المقترح وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد فخري عبد الخالق، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي،

نحن مؤمنون ومقتنعون أننا مقدمون على إنجاز ثورة تشريعية مبنية على الإرادة الصادقة لدى مختلف وظائف الدولة، وموجهة نحو إيلاء الأهمية للقوانين التي من شأنها الدفع إلى الأمام بمحركات النمو والإنتاج، وتلافي جميع الإشكاليات والعراقيل التي تجابهها بلادنا على العديد من المستويات وخاصة فيما يتعلق بالإدارة التونسية، التي بقدر ما نفتخر بها بقدر ما ندعو إلى القيام بالإصلاحات الضرورية والعاجلة لجعلها قولا وفعلا أداة للتنمية ودافعا نحو تحقيق تطلعات وآمال شعبنا في التقدم والرقي والازدهار.

وفي هذا السياق فإن مقترح القانون المعروض علينا اليوم والذي هو نتاج لدمج مبادرتين صادرتين عن السيدات والسادة النواب، يندرج في إطار حرص نواب الشعب على المساهمة الجادة في المجهود الوطني والبناء وهو مقترح يتنزل ضمن الإصلاحات التشريعية الضرورية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وحماية الموظف العمومي وضمان تحقيق الموازنة بين أهداف السياسة الجزائية في محاربة الفساد بجميع أشكاله وأساليبه من جهة وعدم عرقلة النشاط الإداري والحرص على بلوغ النجاعة والمردودية المطلوبتين من جهة أخرى.

وفي ظل هذه المعادلة الصعبة فإن الغاية التي نصبو إليها تتمثل بالأساس في توفير إطار قانوني يمكن من ضمان محاسبة المتورطين في شبهات الفساد ويتيح تفادي المساس بروح الاجتهاد والمبادرة لدى الموظفين العموميين الذين يمارسون صلاحياتهم في إطار الضوابط القانونية والحفاظ في المقام الأول على المصلحة العامة.

كما أننا نلاحظ أن العديد من الإطارات على أعلى مستوى بالإدارة أضحوا يتهربون من المسؤولية وان من يتحمل المسؤولية يتوجس من المبادرة باتخاذ القرارات التي يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي على حسن سير دواليب الدولة بما يعيد الإدارة العمومية التونسية إلى المكانة التي نأملها جميعا، هذه الإدارة الوطنية العريقة التي كانت ولا زالت ركيزة للتواصل لتواصل الدولة ولاستقرار البلاد، في هذه المرحلة الهامة من تاريخ بلادنا وما تواجهه من تحديات عديدة ومن رواسب ناجمة عن حقبات من الممارسات اللامسؤولة

ومن السياسات التي لم تخدم المصلحة الوطنية، فضلا عن العديد من الخيارات التي تأتي من الخارج لأغراض مشبوهة، نؤكد مجددا اننا نعيش مرحلة جديدة قوامها الإرادة الثابتة والصادقة على العبور إلى بر الأمان والتصدي لكل الصعاب ومجمل التحديات الماثلة، فلا خيار لدينا سوى تغليب المصلحة العليا للوطن.

السيد نائب رئيس مجلس نائب الشعب

شكرا السيد فخري، السيد عبد السلام،

شكرا لكل الزميلات والزملاء الأفاضل المتدخلين،

قبل أن نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة أقول أن تونس تحيي غدا الذكرى 68 لعيد الجمهورية وبهذه المناسبة أريد باسمكم جميعا أن أتوجه بالتحية لمؤسسي الجمهورية ولكل من ساهم في تثبيت مفهوم الجمهورية وتحية إكبار لقواتنا الحاملة للسلاح التي هي درع للوطن لحماية الدولة الوطنية وثوابتها الجمهورية.

شكرا مرة أخرى، نرفع الجلسة ونعود بعد ربع ساعة إن شاء الله.

(كانت الساعة الرابعة والربع عصرا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مقترحي القانونين

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة عصرا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة

هناك جهتا مبادرة، إذن ممثل واحد فقط عن كل جهة المبادرة، الكلمة إلى جهتي المبادرة، تفضلوا.

السيد سامي الرايس، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لجميع الزملاء والزميلات على تفاعلهم الإيجابي مع مقترح القانون المتعلق بمراجعة الفصل 96 وبعض أحكام المجلة الجزائية.

في الحقيقة بالنظر إلى مختلف تدخلات السادة الزملاء وعلى غرار مناقشة الفصل 96، هناك دفع بإثارة العديد من المواضيع في علاقة بالمنظومة الجزائية وبالأخص في زمن التقاضي وهذا موضوع مهم جدا، إلى جانب مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية ومراجعة زمن التقاضي وهذا مهم جدا بالنسبة إلينا كأعضاء مجلس النواب حتى نبني عليه ونحاول أن نقدم مقترحات جديدة في مراجعة زمن التقاضي وكذلك مراجعة الإجراءات الجزائية إلى جانب الفصل 96 موضوع اليوم الذي أثار حفيظة العديد من الموظفين والمسؤولين السامين في الدولة، حيث هناك تقاعس على القيام بالواجبات وخوف كبير وتململ من المسؤولين، مما عطل عديد المشاريع وعديد الخدمات الإدارية التي لم يتمكن المواطنون من أن يتحصلوا عليها وهذه فرصة لنا.

مقترح اليوم عملنا عليه لأكثر من عشر جلسات مع لجنة التشريع العام مشكورة على المجهودات التي قامت بها معنا والحمد لله وصلنا اليوم إلى تقديم مقترح موحد ما بين مقترحين مقدمين من طرف السادة النواب ونعتمد عليكم كثيرا لتصوتوا على هذا المقترح الذي سيكون بادرة طيبة لجميع المسؤولين والموظفين في الدولة التونسية ونقطع مع الماضي في كل ما هي وشاية وكل ما هو إشكال إداري إلا ونرى زملاءنا والمسؤولين في الدولة يتم إيداعهم بالسجن ونعرف أن عديد المسؤولين حاليا قضوا أكثر من عشرة أشهر ويصلون حتى 14 شهرا لمجرد أن هناك تهمة بفساد إداري ومالي، وبعد ذلك يتم الحكم بعدم سماع الدعوة.

نعتمد عليكم حتى تكونوا معنا في تنقيح هذا الفصل 96 والفصل 98 لحلحلة هذه الإشكاليات، إلى جانب المصادقة عليه فرصة لنا كي تكون مبادرة من الوظيفة التشريعية في تنقيح الفصل 96 وأهميته بالنسبة إلى كافة الموظفين وشكرا على الاستماع ونحيل الكلمة إلى السيد حسام محجوب لبقية التدخل والإجابات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد حسام محجوب، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أريد أن نثمن تدخلات جميع الزميلات والزملاء وتفاعلهم مع مقترح القانون المعروض أمامنا اليوم ووعيهم بأهمية تنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية فيما يتعلق بالفصل 96 والفصل 98.

في الحقيقة حين نرجع إلى المسار الزمني لهذين المقترحين، فاليوم عندنا ما يقارب السنتين من تقديم مقترحي القانونين واحترمنا في ذلك جميع الإجراءات انطلاقا من دستور الجمهورية التونسية الذي ينص في فصله 68 أن للنواب حق عرض مقترحات القوانين شرط أن تكون مقدمة من عشرة نواب على الأقل، اليوم تقدم بالمبادرتين أكثر من خمسين نائب.

كذلك احترمنا أحكام الدستور فيما يتعلق بالفصل 69، مقترحات القوانين ومقترحات التنقيح التي يتقدم بها النواب لا تكون مقبولة اذا كان من شأنها الإخلال بالتوازنات المالية للدولة، تنقيح المجلة الجزائية فصل 96 و98 لا علاقة له بالتوازنات المالية للدولة، بالعكس سوف يحسن من المؤشرات الاقتصادية للدولة، كذلك يدخل تنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية ويستجيب للفصل 75 من الدستور فيما يتعلق باتخاذ شكل قوانين عادية، النصوص المتعلقة بالفقرة الثانية بالمسائل التالية:

النقطة الرابعة، ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات المستوجبة لعقوبة سالبة للحرية، إذن التنقيح يدخل في مجال القانون وبذلك تستجيب هاته المبادرة إلى أحكام دستور الجمهورية التونسية، كما تستجيب كذلك للإجراءات الذي جاء بها النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

فيما يتعلق بنشر هذا التقرير المتعلق بتنقيح المجلة الجزائية وقع تعميم التقرير على السادة الزملاء منذ 3 جويلية 2025 وكان ذلك في قرار مكتب المجلس، الآجال هي أربعة أيام لتقديم التعديلات، تنتهي التعديلات يوم 7 جويلية 2025، ثم اللجنة لها ثمانية أيام كي نستطيع أن نعين جلسة عامة، يعني عمليا بعد 14 يوما من اجتماع مكتب المجلس يمكن تعيين جلسة عامة وهذا ما صار، إذن احترمنا جميع الإجراءات التي نص عليها النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، إذن هذا المقترح يستجيب لأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أريد أن أشكر زملائي على كل ما تفضلوا به من ملاحظات وقد وقع تدارسها في اللجنة وهنا أحيي لجنة التشريع العام وكل الزملاء

الذين حضروا معنا خلال مناقشة هذين المقترحين، كما أحيي كافة المستشارين والطاقم الإداري للجنة التشريع العام على العمل القيم الذي قاموا به ومساعدتهم وتسهيلهم لعمل السادة النواب.

كذلك أريد أن أبين للرأي العام أننا اليوم حافظنا على الطابع الجنائي لاختلاس الأموال العمومية، لسنا هنا اليوم حتى نبيض الإداريين الفاسدين والذين استولوا على المال العام، بالعكس حافظنا على الطابع الجنائي وعلى نفس العقوبة المالية، فقط أضفنا ركن العمد مع ربطه بالإضرار بالإدارة وتحقيق منفعة مادية للموظف العمومي الذي تسول له نفسه أن يعتدي على المال العام ويختلسه.

لذلك توضيح لكافة الزملاء وتوضيح لكافة المواطنين والمواطنات أننا اليوم بصدد المحافظة على المال العام، بالعكس هدف المشرع اليوم هو تسهيل ورفع التكبيل على الإدارة العمومية من أجل الانطلاق فعليا في القيام بالدور الاجتماعي للدولة، لأن الدور الاجتماعي للدولة لا نستطيع أن نقوم به إلا إذا حسنا المؤشرات الاقتصادية لبلادنا، كيف نحسنها؟

بدفع المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة من أجل دفع نسب النمو حتى نقوم بدورنا الاجتماعي ولذلك نعتبر أن الفصل 96 سيكون مفتاح الإقلاع الاقتصادي مستقبلا، لأن الإدارة التونسية اليوم معطلة، وأحد أسباب تعطيلها هي الفصل 96 وليس هو السبب الوحيد، أحد أسباب التعطيل الفصل 96 من المجلة الجزائية، ولهذا تدخلنا وهذه إرادة المشرع اليوم لتنقيح هذا الفصل من المجلة الجزائية.

اليوم بعد هذا التنقيح سيخول للإداريين من أن نفتح لهم باب الاجتهاد من أجل التسريع في دفع المشاريع والتسريع في أخذ الإجراءات التي من شأنها أن تدفع بنسب النمو وتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

أدعو كافة الزملاء إلى أن يصوتوا مع هذا المقترح، لأن عائداته ستكون هامة وهامة جدا على اقتصادنا الوطني وعلى الدور الاجتماعي للدولة التونسية وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لممثلي جهتي المبادرة على كل هذه المعطيات والبيانات، ننتقل الآن الى التصويت على مقترح هذا القانون.

ونشرع في البداية بالتصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 96 صوتا نعم مقابل 3 محتفظ و6 أصوات لا. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مقترح هذا القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مقترح القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، تفضلوا الكلمة للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

العنوان:

مقترح قانون يتعلق

بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يوجد تعديل؟

إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 95 صوتا نعم مقابل 5 محتفظ و5 أصوات لا. تمت المصادقة على العنوان في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد

تلغى أحكام الفصل 96 والفصل 98 من المجلة الجزائية وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 96 جديد

يعاقب بالسجن مدة ستة أعوام وبخطية تساوي قيمة المضرة الحاصلة للإدارة الموظف العمومي أو شبهه وكل مستخدم في مؤسسة اقتصاديه أو اجتماعيه تساهم الدولة في رأس مالها المكلف بمقتضى وسيط ببيع أو صنع او شراء أو إدارة أو حفظ أي مكاسب الذي تعمد استغلال صفته ليلحق ضررا ماديا بالإدارة مقابل استخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره.

وإذا حصل الاضرار بمؤسسة تساهم الدولة في رأس مالها فإن الخطية تحتسب بقدر نسبة إسهامها فيها.

الفصل 98 جديد

على المحكمة في جميع الصور المنصوص عليها بالفصل 96 جديد أن تحكم فضلا عن العقوبات المبينة بهذا الفصل برد ما وقع الاستلاء عليه أو اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه من منفعة أو ربح ولو انتقلت إلى أصول الفاعل أو فروعه أو إخوته أو زوجه أو أصهاره وسواء بقيت تلك الأموال على حالها أو وقع تحويلها إلى مكاسب أخرى ولا يتحرر هؤلاء من هذا الحكم إلا إذا أثبتوا أن مأتى هذه الأموال أو المكاسب لم يكن من متحصل الجريمة مع مراعاة الفقرة الثانية من الفصل 96 جديد وللمحكمة في جميع الصور الواردة بالفصل المذكور أن تسلط إحدى العقوبات التكميلية المقررة بالفصل الخامس من هذه المجلة على من ثبتت إدانته انتهى الفصل ولم يرد أي تنقيح سيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 92 صوتا نعم مقابل 7محتفظ و5 أصوات لا. تمت المصادقة على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مقترح هذا القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 92 صوتا نعم مقابل 7محتفظ و6 أصوات لا. تمت المصادقة على مقترح قانون يتعلق بتنقيح بعض الأحكام من المجلة الجزائية في صيغته الأصلية.

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء،

بالغ الشكر والتقدير للجنة التشريع العام،

الشكر الموصول لكافة السيدات والسادة النواب من جهتي المبادرة التشريعية.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة الذكرى 68 لعيد الجمهورية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحيي غدا تونس وبكل فخر واعتزاز الذكرى 68 لعيد الجمهورية، فمنذ 25 جويلية 1957 دخلت بلادنا مرحلة فارقة في تاريخها الحديث بإقامة النظام الجمهوري الذي كان تتويجا لمسار نضال طويل وشاق خاضه الشعب التونسي ضد المستعمر منذ سنة 1881.

وبهذه المناسبة نتقدم بخالص التهاني لسيادة رئيس الجمهورية والحكومة وكافة أفراد الشعب التونسي مع أصدق الأمنيات بأن تنعم بلادنا بالخير والنماء والرقي.

وهذا اليوم المشهود الذي أرسي فيه النظام الجمهوري مفعم بالمعاني والدلالات والعبر التي نستلهم منها الكثير لا سيما في هذه المرحلة الجديدة التي انطلقت منذ تاريخ 25 جويلية 2021، هذا التاريخ الذي مثل بكل امتياز منعرجا حاسما لإنقاذ الدولة ورمزا للتأسيس بفكر جديد أضحى موعدا فارقا وبات منحوتا في الذاكرة الجمعية للشعب التونسي.

ولم يكن اختيارا أن يتزامن إحياء ذكرى عيد الجمهورية مع إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد للجمهورية الجديدة من قبيل الصدفة، فهو ترابط عميق يتماهى مع نضالات الشعب التونسي ومواصلة لمعركة التحرر الوطني.

ونحن وإذ نستحضر في ذكرى عيد الجمهورية نضالات كل من ضحى بأشكال مختلفة لكي تنعم بلادنا بالاستقلال، فإننا نؤكد مجددا أن ما نحن مقدمون عليه على درب البناء والتشييد إنما هو تكريس الخيارات التي أسس لها دستور 25 جويلية 2022 وتجسيما للطموحات التي آمن بها شعبنا، فهدفنا الرئيسي النماء والازدهار والرخاء وننطلق في ذلك من المسؤولية الملقاة على عاتقنا بثبات لا يتزعزع وعزيمة لا تلين، لنمضي قدما نحو آفاق أرحب من الإنجاز والتقدم، محافظين على وحدة الدولة ومؤسساتها، مدافعين عن حرمة الوطن وسيادته، ملتزمين بمبادئ وقيم الجمهورية وواثقين من قدرتنا على صنع غد أفضل بإذن الله وعونه.

المجد لشهداء تونس الأبرار.

عاشت الجمهورية.

عاشت تونس حرة أبية مستقلة أبد الدهر.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق ونستأنفها للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدة والسادة نواب الشعب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة وعشر دقائق مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نستأنف الجلسة للاستماع إلى تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108.

القائمة تضم ستة نواب وهم: حاتم اللباوي ومنال بديدة والسيد محمد علي، غير موجود؟ السيد ثامر، السيد عبد الجليل الهاني وياسين مامي.

الكلمة للنائب المحترم حاتم اللباوي وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم أتحدث عن هذا الحق الدستوري "الحق في الماء"، اليوم أهالينا في القصرين وخاصة بالأرياف يعيشون العطش في مناطق حدودية مثل منطقة تسمى منطقة الحازة وهذه المنطقة تنتمي لمعتمدية فوسانة، لعل الحكومة لا تعرف هذا المكان، أحيطكم علما أن هذه المنطقة تعيش عطشا.

اليوم أهالينا في القصرين يعيشون العطش، ولم نر إلى حد هذه الساعة علامات اجتهاد أو عمل نحو إيجاد حلول لهؤلاء الناس اليوم في 2025، عيب على هذه الحكومة أن تعيش مثل هذه المناطق العطش، أمر.

النقطة الثانية وما زلنا نتحدث على العطش، الدولة التونسية، المياه المعدنية المعلبة، هذه المياه المعدنية، هذا السوق تسعيرة في المطلق قارورة ماء بدينار بـ 1500 مليم ولا نتحدث على المقاهي والمطاعم بـ 3500 و4000 ومن له عائلة وأطفال يلزمه ميزانية للماء. اليوم أريد أن أسأل الحكومة والسيد رئيس الحكومة: هل لكم علم بما يحدث في سوق الماء؟

نعم اليوم نتحدث عن السوق السوداء لبيع الماء ولن نبحث في وضع الماء تحت حرارة الشمس، فهو يتطلب ميزانية للماء وبلغة أخرى المواطن البسيط لن يشرب ويعيش العطش وتقول لي مياه "SONEDE" صالحة للشراب، أقول لك لا، غير صحيح في عدة مناطق مياه غير صالحة للشرب جراء الروائح الكريهة وغير ذلك وعليه ندعوكم السيدة رئيسة الحكومة إلى البحث في موضوع المياه المعلبة، من يسعر هذه المياه؟ هل حددتم الأسعار؟ شركات المياه المعدنية تستكرش وتستثرى من ماء تونس وماء شعب تونس على حسابها الخاص، السلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة منال بديدة، تفضلي.

أرجعوا التوقيت من فضلكم، المصدح للأستاذة منال بديدة.

نرجع بعد لحظات السيدة منال، لحظة فقط.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

بينما يجوب زيت الشعال العالم يحصد النجاحات والميداليات، يعيش متساكنو أحياء الشعال تحت الركام، أقسم أني لم أر فقرا أكثر من الذي رأيته في الأحياء السكنية للشعال ولم أر تهميشا أكثر من الذي رأيته هناك، أتحدث عن حي المندرة وحي بوسليم وحي الزوية، ثلاثة أحياء سكنية أقامتها الدولة على ثاني أكبر ضيعة فلاحية في العالم، أصف بكل وجع الوضع هناك: الفضلات والأوساخ تحاصر هذه الأحياء من كل جانب، بالرغم من أني طلبت كثيرا من المسؤولين في بلدية بئر علي الشمالية القيام بحملات نظافة، لكن دون جدوى.

كل المساكن التي يقطنها المتساكنون هي على ملك الشعال باعتبارهم من عمالته وهي مساكن قديمة آيلة للسقوط تعود لسنوات الستين، بل أغلبها ينطبق عليه تسمية خربة وليس مسكنا وكنا طالبنا مرارا وتكرارا ديوان الأراضي الدولية بتهيئة هذه المساكن أو إصلاحها، لكن أيضا دون جدوى.

المدرسة الابتدائية بوسليم والمدرسة الابتدائية المندرة بعيدة كل البعد على أن تكون فضاءات لائقة للدراسة، بنايات قديمة ومهترئة، مدرسة المندرة بدون سياج، حتى أنه يجوب في ساحتها بعض الحمير والكلاب،

مدرسة بوسليم، حدث ولا حرج، في المرات القليلة التي زرت فيها تلاميذها كنت أخجل من النظر حتى في عيونهم، لأنهم أطفال يفتقدون لأبسط مقومات الترفيه، بل لأبسط مقومات الحياة، انعدام كلي لوسائل النقل العمومي في هذه الأحياء وإذا لم تمر سيارة أو جرار أو دراجة نارية، فلا يمكنك الخروج للطريق الرئيسية،

الطريق الوحيدة المعبدة هناك وقع تعبيدها سنة 1919 ومن وقتها لم تقع صيانتها ولو لمرة واحدة، أهلكتها الحفر وهي تسمح فقط بمرور سيارة واحدة، لا تنوير عمومي، لا ماء صالح للشراب، حياة قاسية بأتم معنى الكلمة، بل حتى المتقاعدين من الشعال هم اليوم مطالبون بإخلاء مساكنهم التي كانوا يشغلونها بعد أن أمضوا أكثر من 40 سنة في خدمة الشعال والمؤلم أن بعضهم قد مات دون أن نفي نحن بوعودنا وقد آلمني حقا أن كل الزيارات الرسمية لوزارة الفلاحة لضيعة الشعال مثل التي قام بها بالأمس السيد وزير الفلاحة يوم 23 جويلية 2025 لم يتفقد حالة المتساكنين الذين يقطنون هناك، وأنا اطلب بكل لطف من السيد والي صفاقس ومعتمد بير علي وكاتب عام بلدية بير علي الشمالية تفقد الأحياء التي يعيش فيها أناس هناك يستحقون الحياة وأطالب بضرورة صيانة المساكن وتعبيد الطريق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن الأستاذ ثامر مزهود، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

هذه المداخلة موجهة إلى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الفلاحة وأبدأها بطلب التدخل العاجل في وضعية على مستوى انقطاع الماء بمنطقة لماول لمدة ثلاثة أيام، هذا نداء استغاثة من المتساكنين في المنطقة، ضرورة التدخل العاجل من أجل إرجاع الماء الصالح للشراب لهاته المنطقة.

نقطة أخرى فيها كذلك طلب التدخل العاجل وهو العطب الموجود على مستوى نهج قسنطينة بقابس المدينة، مضت عليه مدة طويلة والذي تسبب حتى في أضرار لعدة مساكن والحالة رثة على مستوى الطريق المستعملة في هذا المكان والمشكل ليس في العطب في حد ذاته وهذا سبق أن أشرنا له عديد المرات، المشكل حين تكون هناك إدارة لا تملك الإمكانيات المادية واللوجستية للتدخل العاجل والتعامل مع هاته الأعطاب، فإلى متى نظل نطالب بإحداث إدارة جهوية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه في جهة قابس؟ إلى متى تظل أي اقتناءات تتجاوز 150 دينار من جهة صفاقس فقط؟ إلى متى تبقى المعدات للتدخل العاجل والمضخات الاحتياطية والقنوات الاحتياطية موجودة في جهة قابس من أجل سرعة ونجاعة التدخل في الوقت المناسب والتقليص من هذه الأعطاب وإرجاع مثل هذه الحالات في أقرب وقت ممكن؟ وغير معقول أن نبقى نطالب بإحداث إدارة جهوية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بجهة قابس لعشرات السنين، هذه نقطة.

النقطة الثانية، لا بد من اتخاذ إجراءات واضحة في ما يخص معالجة منظومة المياه وغير معقول في العام الأول تدخل محطة الزارات حيز الاستغلال ونبقى سنين نعاني الانقطاعات المتكررة للمياه، والأعطاب المتكررة في كل مكان وفي كل منطقة، لا بد على الأقل -كما قلت- أن تواكب هذه المسألة وجود معدات ووجود تجهيزات ودعم بشري وامكانيات بشرية للتدخل العاجل والحد من هذه الأعطاب، إضافة إلى أن السيد كاتب الدولة وعد بالترفيع في طاقة إنتاج هذه المحطة، لا بد أن يتم توفير المعدات اللازمة في أقرب وقت.

في الجانب الفلاحي هناك مناطق فلاحية وواحات قديمة سبق تحدثنا مع السيد وزير الفلاحة وقلنا بأنها تتطلب التدخل العاجل وإحداث آبار دعم من أجل المحافظة عليها، لأنها أصبحت مهددة بالجفاف وبالانقراض، على رأسها واحة المدو وفي العام الفارط انطلق برنامج حفر بئر دعم ثانية في الواحة القديمة في المدو، لكن للأسف لم يعط نتيجة كبيرة في حدود ست أو سبع لترات في الثانية وهو غير كاف كي يحافظ على هذه الواحة، لا بد من التدخل العاجل لإيجاد حل في إحداث بئر أخرى في وقت قريب جدا، من أجل المحافظة على هذه الواحة قبل الاندثار.

هذان المطلبان تحدثنا عنهما ولا بد أن تدعم رئاسة الحكومة الإدارات الجهوية سواء مندوبية الفلاحة أو إدارة المياه من أجل التدخل العاجل للحد من الإشكاليات والانقطاعات المتكررة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أستاذ محمد شعباني تفضل،

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم سأوجه رسالة واضحة المضمون إلى الحكومة وإلى رئيس الجمهورية قبل الدخول في العطلة البرلمانية وأقول بكل وضوح عليكم قراءة التاريخ جيدا وعليكم الرجوع إلى الماضي والتمعن فيه، فولاية القصرين ولاية تصبر وولاية تحمي تونس وتسندها، ولكن إذا استمر الظلم أقول لكم لحمنا مر.

اليوم القصرين تتكرر عليها مسرحيات الوزراء في زياراتها دون أي إنجاز، اليوم الناس يتحدثون عن انقطاع الماء، أنا أقول لكم في القصرين ليست المشكلة في انقطاع الماء، لا توجد أصلا مناطق فيها آبار يستخرج منها الماء، والناس يشربون من "الغدران" في هذا العصر.

اليوم وزير الفلاحة ننبهه أنه بإرساء مشاريع مثل مشروع جنوب أو شمال الولاية يجب أن يكون نعمة على البلاد وليس نقمة ويسبب تناحرا بين الناس، إذا لم تكف عناصر هذه المشاريع عليه أن يضيف عناصر أخرى ويلحق البلاد المعطشة، ويخلق فيها أماكن إنتاج، وعليه أيضا أن يتحمل مسؤوليته، أي تعطيل بالنسبة إلى المعطلين العمل الذي يكفله قانون المالية والدستور وفصول قانون المالية عليه أن يسرع ويعطيهم تراخيص حفر الآبار لبدء مشاريعهم.

وزير التجهيز الذي زار القصرين أيضا البنية التحتية ووعودك.

وزير الصحة، أقول بأن مؤسسة صحية حيطان خاوية على عروشها لا تؤدي أي خدمة وتوقع في القريب العاجل الكثير من المصاعب التي ستصير كما صارت في قفصة.

وزير التربية، كذلك المؤسسات التربوية، النتائج التي صارت وإذا لم تعتبر منها اليوم ستنتظرون نتائج أخرى وسترون الكوارث.

وزير التشغيل، اليوم عليك أن تتحمل مسؤولياتك في بلاد كالقصرين، ليس فيها أي معامل وأولادنا وبناتنا تعبوا من النزوح للمناطق الساحلية وغيرها ودمروا وأهينوا، عليك اليوم أن تخلق منوالا تنمويا في تلك المنطقة.

وفي الأخير كل الوزراء، حبل الكذب قصير واحذروا من أن تبيعوا الوهم للقصرين.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ محمد شعباني.

هكذا نصل إلى نهاية أشغالنا لليوم، متعكم الله بالصحة.

شكرا جزيلا لكل السيدات السادة النواب المتدخلين، تصبحون على خير، إلى اللقاء.

(كانت الساعة الخامسة وخمسا وعشرين دقيقة مساء)